

الضروري في النحو

للقاضي أبي الوليد بن رتند
٥٢٠-٥٩٥ هـ

تحقيق ودراسة

د . منصور علي عبد السميع

الأستاذ المساعد بكلية الآداب
جامعة حلوان

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

الضَّرُورِي

فِي صِنَاعَةِ النُّحُو

للقاضي أبي الوليد بن رشد
٥٢٠ - ٥٩٥ هـ

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة

العميد السابق لكلية آداب بنها -

جامعة الزقازيق

تحقيق ودراسة

الدكتور منصور علي عبد السميع

كلية الآداب - جامعة حلوان

مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com



مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

lisanerab.com رابط بديل



حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى للناسر
١٤٢١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع: ٢٤٧٦٦/٢٠٠٩
الترقيم الدولي، I.S.B.N
977-255-277-9



للنشر والتوزيع
٥ صفاة فرود - من شارع مجلس
الشعب - السيدة زينب
تليفون: ٠٠٢٠٢٢٢٩٣٧٧١٨
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٢٩٣٧٧٦٧
daralsahoh@gmail.com

إهداء

إلى مَنْ كَوَّنَ عالمي وفكري؛
أبي -تغمده الله برحمته-
روح الأصالة، وعمق التجربة،
إلى من أوردني أعذب ورْد؛
أبي الروحي؛ أستاذي
الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة
أطال الله بقاءه،
مثالُ الحلم والأناة، وكمال العلم وجناه،
تحية إجلال، وآية حب صادق

تقديم

بقلم أ. د. محمد إبراهيم عبادة

بعد تحقيق التراث واجبا قومياً نهض به الرعيل الأول من المحققين فأعادوا إلى الأمة ذاكرتها، وما زالت الأجيال من المحققين في تتابع يحملون عبئا علمياً شاقاً، ويقبلون عليه ثقة في أنفسهم، وإيماناً بواجبهم نحو أمتهم، سواء أكانت الأعمال فردية أم جماعية تشرف عليها الجامعات أو مراكز تحقيق التراث، أو معهد المخطوطات العربية، وكثيراً ما تعقد المؤتمرات والندوات التي تضم نخبة من كبار المحققين والمتخصصين المعنيين بإحياء ذلك التراث لمدارسة سبل جمع المخطوطات وحفظها والعمل على تحقيقها في أطر منهجية.

إن بعث هذه المخطوطات، ورد الروح إليها يبرز فكراً وثقافة صنعها أجدادنا في كل ألوان المعرفة؛ مما يجعلنا نقف على أرض صلبة لنصل ماضيها بحاضرنا ونحن نصنع المستقبل، وننافس أصحاب الحضارات التي كانت متطامنة منذ عهد قريب.

وقد يحقق العمل غير مرة، ولا يعيب المحقق أن يقوم غيره بتحقيق ما عكف هو عليه سنوات، فهنا فروق كثيرة ترجع إلى دقة المحقق، والنسخ التي اعتمدها، والدراسة التي تبرز فهم المحقق للمخطوط الذي بين يديه.

ومن الشباب المؤمن برسالة تحقيق التراث والمعتكف في محراب المخطوطات الدكتور «منصور على عبد السميع» عضو هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة حلوان، فقد قام قبلاً بتحقيق كتاب «المحرر في النحو» للهرمي، و«علل النحو» للوراق، ومازالا رهن النشر. واليوم أقدم له تحقيق كتاب: «الضروري في صناعة النحو» لأبي الوليد محمد بن رشد (الحفيد) المتوفى سنة ٥٩٥هـ صاحب «الضروري في المنطق» و«الضروري في السياسة»، و«الضروري في الفقه»، وقد اعتمد الدكتور «منصور على عبد السميع» على مصورة المخطوط الوحيد الموجود في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

وقدم دراسة وافية للكتاب المحقق زادت على مائة صفحة، ولم لا؟ وابن رشد لم يكن من علماء اللغة والنحو فحسب، ولكنه رجل فلسفة ومنطق فى المقام الأول، ولكنه ليس من اللغة نحوها وصرفها ببعيد، فقد كان للفلسفة دور مبكر فى تفتيق الدرس اللغوى اليونانى، ولا يخفى أثر الرواقيين فى معطيات الدرس النحوى بعد أفلاطون وأرسطو. فتناول ابن رشد النحو العربى من منظور ثقافته ومعارفه، وليس ببعيد أن يكون قد وقف على شىء من النحو اليونانى بمفرداته، وأقسام الاسم، وأنواع الجمل. وقد أبرز المحقق فى دراسته المنهج العام لابن رشد الفيلسوف عند تناوله التأليف فى صناعة النحو، وحديثه عن نحو الألفاظ ونحو المعانى، وبناء الجملة عند ابن رشد، وتقسيم الجمل إلى جمل أول، وجمل ثوان، وجمل مركبة، والجملة البسيطة ومقيداتها، والتقييد بالأفعال، والتقييد بالحروف، والتقييد بالأسماء، والمقيدات المعنوية والمقيدات اللفظية، كما أبرز المحقق الجديد من المصطلحات مثل التصرف، والاسم المستقيم، والاسم المائل، والأقويل المركبة، والتعريفات القائمة على الحد، والرسم، والتقسيم، وغير ذلك مما حفلت به الدراسة.

أما جانب التحقيق توخى فيه الدقة متبعاً المنهج العلمى فى تحقيق المخطوطات وإعداد الفهارس الفنية، وهو صاحب تجارب سابقة فى هذا الميدان.

وبعد، فيسرنى أن أقدم هذا العمل المحقق إلى شباب المحققين، والعلماء المتخصصين لما فى كتاب ابن رشد من رؤية تختلف عما درج عليه النحويون ولما فى التحقيق من دقة، ودراسة ممتعة جادة.

والله الموفق،،

أ.د. محمد إبراهيم عبادة

مقدمة

لا أريد يبحثي هذا أن أجعل صاحبي (ابن رشد) ذلك الفارس الذي لا يشق له غبار، أو يرقى فيصعد تلك العلية التي ينظر منها إلى الخلق على أنهم العوام، أو أن أعطيه حقاً ليس له، أو أصفه بما ليس فيه أو من طبعه، بل ما كان ذلك الأمر حقاً لي أو لغيري يصنعه كيفما شاء وأنى شاء، وإنما أريد أن أطرح ذلك التصور الذي قدمه ابن رشد في علم النحو، ليحكم إمامه وإمامه عليه، ليؤخذ منه أو عليه.

وما دفعني إلى ذلك إلا أنه يقدم طرحاً، لا أدعى أنه جديد كل الجدة في النحو العربي، بل أظنه نظر إلى علم النحو في إطاره المعرفي الشامل، باعتباره علماً غير منفك عن سائر العلوم والصنائع، بل هو متداخل معها، تربطه صلات ووشائج بغيره من العلوم.

وتلك نظرة الفيلسوف المفكر، بل الفيلسوف الموسوعي، بما نعرفه عن ابن رشد، فهو من «كان يفرع إلى فتواه في الطب كما يفرع إلى فتواه في الفقه»، وفي غيرهما من العلوم والفنون.

وإن كنت لا أدعى أنه ذلك النحوي الذي يغوص بحثاً وراء كل مسألة أو يميظ اللثام عن المشكل في بابه وفنه، أو أنه ذلك النحوي الشارح الميسر لإشكاليات النحو العربي، ولا يدعيه هو أيضاً.

وإنما مقصدي أن أقدم عمله الوحيد في النحو العربي بين أيدي الباحثين، يقلبونه على كل وجوه الممكنة عليهم يجدون فيه خيراً.

ولا أريد أن أحرم شيئاً من ذلك الخير - إن وجد - فأقدم كتابه «الضروري في صناعة النحو» محققاً.

أعود فأقول: إن نظرة الفيلسوف الشمولية من جهة، ثم التنويرية التي عُرِف بها ابن رشد، جعلته يقدم لنا عمله في إطار يختلف - شيئاً ما - عن معالجات النحاة السابقة

عليه؛ بداية من إشارته إلى الهدف من درس النحو؛ مدركًا فائدته ووظيفته، فيشرع في بيان المنهج الذي يراه مناسبًا لتحقيق تلك الفائدة، فيرى أنه لا بد من ذكر الألفاظ في حال إفرادها (قبل تركيبها)، إذ الكلام (الجملة) لا يفهم إلا بعد معرفة الألفاظ التي يتركب منها الكلام أصلاً، لينطلق منه إلى الألفاظ المركبة على أنحاء معينة، فيعرض لقوانين تركيب القول وقوانين الإعراب اللاحق لها، متخذًا في ذلك طريقًا لا حياءً. ويعرض - في قوانين تركيب القول - لمقيدات الأسماء والأفعال - المكونة للجملة - ثم يعرض لقوانين إعرابها بعد ذلك في باب الذي وضع له، وفق تقسيمه لكتابه الضروري، الذي جاء - إلى حد كبير - محققًا للمنهج الذي رسمه وخطط له بداية.

وقد جاء هذا العمل في قسمين:

الأول: دراسة كتاب «الضروري في صناعة النحو».

الثاني: تحقيق كتاب «الضروري في صناعة النحو».

أما القسم الأول: قسم الدراسة:

فقد عرضت فيه:

- لابن رشد ومكانته وشخصيته وعلمه.

مختصرًا ذلك، لكثرة المصنفات - قديمًا وحديثًا - حوله، فلم أرد التكرار أو الإملال، وأحلت إلى مصادر أغنت في تلك الجزئية.

- الكتاب من جهة عنوانه، وتوثيقه، والغرض منه، والدافع إلى تصنيفه، ولغته.

- منهج الكتاب العام.

من خلال رؤية ابن رشد للعلوم، وموضع علم النحو منها، وهو ما استدعى بيان ترتيب الكتاب، وكان من الضروري أن يُستظهر ذلك بمقارنته بترتيب كتابي:

● «المقرب» لابن عصفور.

● «ارتشاف الضرب» لأبي حيان الأندلسي.

وبيان تأثرهما بابن رشد في نظامه وترتيبه . وانتهاء بقسمة الكتاب إلى أقسام أربعة :

- مقدمات في الألفاظ المفردة والمركبة .

- الألفاظ المفردة وما يلحقها من أشكال .

- الإعراب وقوانينه .

- ما يفى من معرفة أشكال الألفاظ .

وكان لزاماً بيان ما بين ترتيب الكتاب في مادته ومنهجه العام الذي رسمه ابن رشد،

وهو ما طرحته في :

- البناء والمحتوى .

وقد استدعى بيان بناء الكتاب في تقسيمه وترتيبه عرض «بناء الجملة عند ابن رشد»، وما تُفِيد به من مقيدات اسمية وفعلية وحرفية، ومناقشة ذلك بياناً وتفصيلاً، نقداً وتعليقاً، في الجمل الأوك، والجمل الشوانى، والأساليب الأمرية والنهيية والاستفهام والنداء . . . إلخ .

ليتهى ذلك كله إلى بيان مجيء البناء محكماً، والمحتوى معبراً عنه في صورة غير مباشرة، ولا يقلل من إحكامه تلك الهنات التي وقع فيها ابن رشد، أو ما داخله من خلط أو تقصير في بعض الجوانب .

ثم عرضت للمصطلحات والتعريفات عنده، ولم أذكر منها إلا ما خرج فيه عما تعرف عليه النحاة، وتأثر فيه بالمنطق الأرسطى إلى حد كبير، ومنها:

- التصرف .

- الاسم المستقيم .

- الاسم المائل .

- الأقاويل المركبة .

وعرضت لتعريفه لكل من : الاسم، والفعل، والحرف، وبينت نوعاً من التعريف عنده؛ يطلق عليه «التعريف بالقسمة» .

أما القسم الثاني: فهو تقديم نص كتاب «الضروري في صناعة النحو» محققاً، مطابقاً للنسخة الأصل، مع التعليق على النص كلما تطلب الأمر ذلك. وختمت تقديم النص بصنع فهرس فنية للآيات، والأمثال، والأشعار، والأعلام، والمذاهب، واللغات، وغيرها.

وبعد:

فمن الواجب على ذكر أهل الفضل والعلم بما يستأهلونه من حق، فالشكر الجزيل لسعادة الدكتور/ نجيب عبد الوهاب مدير مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، الذي أهداني هذا المخطوط، وحثنى على تحقيقه ونشره بروح العالم الغيور، فلم يبخل بأى مساعدة ممكنة، وللإخوة الكرام العاملين بالمركز الشناء العطر والذكر الطيب لما بذلوه من جهد في معاونتي، راجياً الله أن يوفق هذا المركز والقائمين عليه خدمة للعلم، وأن ينفع بهم.

وأخيراً:

فقد بذلت جهدي وطاقتي، وحاولت استطاعتي تجنب الخطأ، فإن أكن هديت فيه، فبتوفيق الله تعالى، إلى ما كنت أطمح إليه من جهة النظر إلى الصواب. وعلى الله قصد السبيل.

منصور عبد السميع

«البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو، والبحث عن
النحو يرمى بك إلى جانب المنطق، ولولا أن الكمال غير مستطاع
لكان يجب أن يكون المنطقى نحوياً، والنحوى منطقيّاً».

أبو حيان التوحيدى

المقاسات ١٧٧



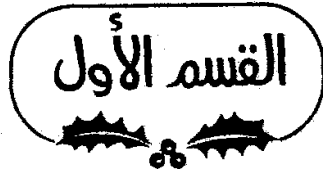
مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

رابطہ بدیل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com





دراسة كتاب الضروري في صناعة النحو



ابن رشد

هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الملقب بأبى الوليد، القرطبى، المشهور بابن رشد الفيلسوف، المولود سنة عشرين وخمس مائة من الهجرة، قبيل وفاة جده القاضى أبى الوليد الفقيه بأشهر^(١)، ويعرفونه بابن رشد الحفيد، تفریقاً حتى لا يختلط أمره بأمر جده، فكلاهما «محمد بن أحمد»، وكلاهما كنى بأبى الوليد.

مكاته وعلمه:

اختلف المترجمون فيه، فهم بين مُجلُّ له ومقدر لعلمه، ومُغالٍ فيه متهجم عليه، قادح فى علمه ودينه.

(١) ينظر فى ترجمته:

- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار ٥٥٣/٢.
- المغرب فى حلى المغرب، لابن سعيد ١٤٠/١.
- الديباج المذهب ٢٤٨.
- بغية الملتمس ٥٤.
- المعجب ٣١٤.
- التكملة لوفيات النقلة ٣٢١/١.
- الوافى بالوفيات ٥٢٢/٦.
- مرآة الجنان ٤٧٩/٣.
- النجوم الزاهرة ١٥٤/٦.
- سير أعلام النبلاء ٣٠٧/٢١.
- شذرات الذهب ٥٢٢/٦.
- عيون الأنبياء ٥٣٠.
- الأعلام، للزركلى ٣١٨/٥.
- دائرة المعارف الإسلامية ١٦٦/١.
- الموسوعة العربية العالمية ٢١٦/١١.

فيرى الفريق الأول أنه «لم» لم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وفضلاً، وكان على شرفه أشد الناس تواضعاً وأخفضهم جناحاً. عني بالعلم من صغره إلى كبره، حتى حكى عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة منذ عقل إلا ليلة وفاة أبيه وليلة بنائه على أهله^(١) وكان يُفزعُ إلى فتواه في الطب كما يفزع إلى فتواه في الفقه، مع الحظ الوافر من الإعراب والآداب^(٢)، وكان ذا ذكاء مفرط وملازمة للاشتغال ليلاً ونهاراً^(٣)، حسن الرأي ذكياً... قوى النفس^(٤)، تأثلت له عند الملوك وجاهة عظيمة، لم يصرفها في ترفيع حال، ولا جمع مال، إنما قصرها على مصالح أهل بلده خاصة، ومنافع أهل الأندلس عامة^(٥) فهو قاضي قرطبة^(٦) وفقه الأندلس وفيلسوفها الذي لا يحتاج في نباهته إلى تنبيه^(٧)، بيته بيت العلم والرياسة^(٨).

أما الفريق الثاني فيقدح عليه ذاماً تلك الطريقة المشنوءة طريقة أبي الوليد بن رشد^(٩)، فدفع الكثيرين إلى ملاحاته ومعاداته، فها هو ذا أبو عامر يحيى بن أبي الحسين بن ربيع ينكر عليه الأخذ في العلوم القديمة والركون إلى مذهب الفلاسفة^(١٠)، فوقع بينهما من المنافرة والمهاجرة الكثير.

بل وصل الأمر إلى حد اتهامه بالسرقعة العلمية، والسطو على كتب الآخرين، فمما روى عن محمد بن أبي الحسين بن زرقون أن القاضي أبا الوليد بن رشد استعار منه كتاباً مُضمَّنه أسباب الخلاف الواقع بين أئمة الأمصار من وضع بعض فقهاء خراسان فلم يرده إليه وزاد فيه شيئاً من كلام الإمامين أبي عمر بن عبد البر وأبي محمد بن حزم

(١) التكملة ٢/٥٥٤، سير أعلام النبلاء ٢١/٣٠٨.

(٢) التكملة ٢/٥٥٤، الوافي بالوفيات ٢/١١٥.

(٣) مرآة الجنان ٣/٤٧٩، شذرات الذهب ٦/٥٢٢-٥٢٣.

(٤) عيون الأنبياء ٥٣١.

(٥) التكملة ٢/٥٥٤، الوافي بالوفيات ٢/١١٥.

(٦) التكملة ٢/٥٥٤، بغية المنتمس ٥٤، وفي التكملة لوفيات النقلة ١/٣٢١: قاضي الجماعة.

(٧) المغرب ١٠٤.

(٨) التكملة لوفيات النقلة ١/٣٢١.

(٩) الذيل والتكملة ٦/٢٩.

(١٠) المرقية العليا ١٢٤.



ونسبه إلى نفسه . . ثم يُتهم بعد ذلك فى علمه إتماماً وتأكيدياً للواقعة، يقول أبو العباس بن هارون: والرجل غير معروف بالفقه (١).

ويوجز أحدهم تلك الأمور السابقة فى صورة مركزة بقوله: فكان قد نشأ بينه وبين أهل قرطبة قديماً وحشة جرتها أسباب المحاسدة والمنافسة وطول المجاورة (٢).

وقد هجاه ابن جبير هجاء مرآ؛ طاعناً دينه، يقول:

كان ابن رشد فى مدى غيه قد وضع الدين بأوضاعه

وإن كنت أرى أن شخصية ابن رشد كانت من العوامل المغربية للقدح عليه، بل كانت سبباً فى تلك الوحشة التى نشأت بينه وبين أهل قرطبة، فهو رغم تواضعه أجد فيه اندفاعاً وتهجماً على الآخرين، تجذ ذلك صارخاً عن طريق النحاة، وخلطت هذا العلم بعلم ليس منه، فإن القائل بهذا القول إما أن يكون حملة الجهل وإفراط الحسد على أنه لم يفهم أن كل صناعة تروم أن تعرف الأشياء التى فيها بأتم ما يمكن أن تعرفها، أو لم يقع له التصديق بما قلناه (٣) ويتابع هجومه فيصمهم بأنهم «من لا يقدر أن يتقل عما نشأ عليه من التقليد، وكان المشهور عنده مغلباً على المعقول، وهذه رتبة العوام . .» (٤) ويظل على وتيرته تلك ساخرًا ناصحًا بأنه يجب إدخال هؤلاء فى جنسهم، وألا يدخلوا أنفسهم فى رتبة الخواص (٥).

ولا يتوقف عن اندفاعه ذلك، إذ نجد فى غير موضع، يصف مخالفيه بتقصير القرائح وعجز الأذهان (٦) وأنهم مستعبدون لما اعتادوه، يقول: «لكن ربما عابه قوم لفارقت المعتاد، وأنكروه لما فى طبيعة الأقاويل المشهورة من الاستعباد، وربما قالوا خلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كله جهل بالطريق الصناعى» (٧).

(١) الذيل والتكملة ٢٢/٦.

(٢) السابق ٢٥/٦.

(٣) الضرورى ص ١٢٤.

(٤) السابق نفسه.

(٦) السابق ٢٣٢.

(٧) السابق نفسه.

(٥) السابق نفسه.

ويظهر ذلك الاندفاع والتهجم في بعض كتبه^(١) مما أغرى كثيرين بالرد عليه، واتهامه في دينه، فكانت نكته.

ورغم الهجوم الشديد على ابن رشد من بعض معاصريه وقلة ممن كانوا بعده، نجد عبقريته إن جاز لنا وصف موسوعيته تتغلب على ذلك كله، ليظل محورياً للدراسات والجدل في أوروبا في عصر النهضة، وفي وطننا العربي الإسلامي في عصره الحديث^(٢).

ولعل نظرة سريعة إلى من أخذ عنهم من شيوخ وأساتذة يبين ذلك التنوع العلمي فيما حصله من علوم مختلفة، فقد أخذ علم الطب عن أبي مروان بن جريول البلسي^(٣) وسمع من الفقيه أبي مروان عبد الملك بن مسرة، وحدث عن أبيه أبي القاسم واستظهر عليه الموطأ حفظاً، وعن أبي القاسم بن بشكوال، وأبي جعفر بن عبد العزيز، وأبي الفضل بن عياض^(٤) وأخذ العربية عن أبي بكر بن سمحون^(٥) وأجاز له أبو عبد الله المازري^(٦) ولقى جماعة وافرة من أهل العلم وأخذ عنهم.

ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لتلاميذه فهم كثر، منهم من أخذ عنه علم الطب أو الفقه أو المنطق والفلسفة... إلخ^(٧).

(١) انظر على سبيل المثال تهافت التهافت ص ١٢٢، ١٤٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤، ١٩٩، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٣، ٣١٠، ٣٢٤، ٤٣٢، ٥٦٠، ٥٨٨، ٦٠٩، ٧٣٨.

(٢) الدراسات التي تناولت ابن رشد ومؤلفاته كثيرة، أقتبس منها على سبيل المثال:

- ابن رشد والرشدية، آرنت دينان، ترجمة عادل زعيتر.
- ابن رشد الفيلسوف العالم، د. عبد الرحمن التليلى.
- ابن رشد الحفيد، سيرة وثائقية، محمد بن شريفة.
- مؤلفات ابن رشد، للأب جورج فنواى.
- ابن رشد فيلسوف قرطبة، ماجد فخرى.

(٣) التكملة لكتاب الصلة ٥٥٤/٢، الوافى بالوفيات ١١٤/٢ وفيه أبي مروان بن حزبول، وكذلك في سير أعلام النبلاء ٣٠٨/٢١.

(٤) التكملة لوفيات النقلة ٣٢٢/١، سير أعلام النبلاء ٣٠٧/٢١، الذيل والتكملة ٢٧٢/٥.

(٥) التكملة لكتاب الصلة ٥٥٤/٢. (٦) الذيل والتكملة ٢٧٤/٥.

(٧) انظر التكملة لكتاب الصلة ٥٥٤/٢، التكملة لوفيات النقلة ٣٢٢/١، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٣١٤، وانظر ابن رشد الحفيد، محمد بن شريفة، فصل: تأثيرات ابن رشد في تلاميذه ص ٢٣٢: ٢٤٤.

أما كتبه ومصنفاته فقد قيل إنها تنيف على ستين تأليفاً^(١) وتقدر بعشرة آلاف ورقة^(٢)، وهى فى الفقه وأصوله، وفى الطب، والفلسفة والمنطق، وعلم الكلام، والعربية، وغيرها^(٣) ويعيننا هنا كتابه فى العربية «الضرورى فى صناعة النحو».

أولاً: كتابه:

العنوان - توثيقه - الغرض منه .

عنوان الكتاب:

«الضرورى فى صناعة النحو».

ورد المخطوط فى نسخته الوحيدة التى وصلت إلينا معنوناً بهذا العنوان، وإن كان الدكتور محمد إبراهيم البنا يشير فى مقدمته على كتاب «نتائج الفكر» للسهيلى إلى أنه رأى كتاباً يُدعى «الضرورى فى النحو» لابن رشد، وذكر أن منه نسخة بمكتبة الأسكوريال^(٤).

وإن كنت لم أجد فى كتب التراجم ذكراً لكتابه هذا إلا فى كتب ثلاثة، إذ غالب من يترجم لابن رشد يذكره بمؤلفاته الفلسفية والطبية لا غير.

وأقدم هذه الكتب كتاب ابن الأبار «التكملة لكتاب الصلة» الذى يذكر «كتابه فى

(١) الديباج المذهب ٢٤٨.

(٢) التكملة لكتاب الصلة ٥٥٤ / ٢.

(٣) انظر فى حصر كتبه: التكملة لكتاب الصلة ٥٥٤ / ٢، الوافى بالوفيات ١١٤ / ٢ - ١١٥، المعجب ٣١٥ - ٣١٦، سير أعلام النبلاء ٣٠٨ / ٢١ - ٣٠٩، الذيل والتكملة ٥ / ٢٧٤، برنامج الفقيه القاضى الإمام الأوحى أبو الوليد بن رشد. مخطوط رقم ٨٨٤ بالأسكوريال. وقد جمعها الأب قناتى فى مؤتمر ابن رشد بالجزائر ٤ - ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨، «الأعمال الكاملة للمثنوية الثامنة لوفاته».

-C. Brockelmann: Geschichte Der Arabischen., P604,662.

(٤) انظر نتائج الفكر ص ١٣، ولم يشر الدكتور البنا إلى رقم هذه النسخة، وهى ضمن مجموع أم مستقلة. وقد حاولت جاهداً الحصول على نسخة منه، وراسلت مكتبة الأسكوريال مراراً بصفة شخصية، وعن طريق بعض المراكز العلمية، وعن طريق أحد الزملاء المتخصصين فى الأسبانية فلم يصلنى رد، وباءت كل المحاولات بالفشل.

العربية الذي وسمه بالضروري^(١). ثم يضرب المترجمون صفحاً عن هذا الكتاب ولا أدري سبباً لذلك، أيكون رفضاً للكتاب أم لاختفائه وعدم وقوعهم عليه، ثم أجدهم يتجاهلون ذكر عنوانه بعد ذلك، ولا يشير أحد منهم إليه تصريحاً، اللهم إلا ما ذكره الذهبي والصفدي من أن لابن رشد كتاباً أو مؤلفاً في العربية^(٢) ثم لا يحدد أي منهما في أي مجال من مجالات العربية كان الكتاب.

ثم يذكره ابن عبد الملك باسم «الضروري في النحو»^(٣) وكذلك في «برنامج الفقيه القاضي الإمام الأوحدي أبي الوليد بن رشد رضي الله عنه»^(٤).

أما ما ورد في بداية الجزء الخاص بالكتاب فقد عنون به «الضروري في صناعة النحو» ثم ترد الإشارة في آخر المخطوط بأنه قد «تم الكتاب المسمى بالضروري في كليات صناعة النحو»^(٥).

ويبدو لي أن كلمة «كليات» في العنوان الأخير من عمل الناسخ، ربما دعاه إلى ذلك أن الكتاب يقوم على تقديم الكليات الجامعة لقوانين هذا العلم، وأن كلمة «الكليات» كُتبت كثيراً في ثنايا الكتاب، بل يقوم الكتاب عليها، مما جعله يضيفها إلى العنوان ولكن في آخر الكتاب مما يوحي بأنها من سبق القلم، أو من وهم الناسخ، أو من اعتياد اللفظة مما جعله يسبق إليها، أو شيء من هذا القبيل.

أما العنوان الوارد في أول الكتاب «الضروري في صناعة النحو» فهو أقرب إلى ما ورد في ثنايا الكتاب، إذ نجده يقول: ما غرض هذه الصناعة^(٦)، فإن الصناعة هي التي تحيط بأمور كلية^(٧)، وأما أقسام هذه الصناعة^(٨).

(١) انظر ٥٥٤/٢.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٣٠٨/٢١، الوافي بالوفيات ١١٥/٢.

(٣) الذيل والتكملة ٥/٢٧٤.

(٤) وهو ضمن مخطوط رقم ٨٨٤ بالأسكوريال نقلاً عن كتاب «ابن رشد الحفيد» لمحمد بن شريفة ص ٢٥-٢٦ وقد ذكره الأب قناتي في مقاله «مؤلفات ابن رشد» ضمن الأعمال الكاملة للمثوية الثامنة لوفاته، الصادر عن مؤتمر ابن رشد بالجزائر سنة ١٩٧٨ باسم «الضروري في النحو» وظنى أنه خطأ مطبعي.

(٦) الضروري ٩٧.

(٥) انظر ص ٢٣٢.

(٧) السابق نفسه.

(٨) السابق ٩٨، وانظر كذلك ص ٩٩، ١٠٣.

وكثرة ورود لفظ الصناعة فى مواضع متعددة فى الكتاب يؤكد ما ورد فى العنوان، وإن كان ابن رشد يشير إلى أن النحو صناعة، فإن الرواقيين هم أقدم من اعتبار النحو صناعة من الصناعات^(١)، وأقدم الإشارات العربية التى جعلت النحو صناعة كانت عند الرماني^(٢).

وربما كانت تسمية علم النحو بالصناعة أقرب إلى المنطقى من غيره، ولا يخفى علينا اشتغال ابن رشد بمنطق أرسطو، وتأثره به، وهو ما سيظهر عند تناول الكتاب.

ولا يعنى ذلك استبعاد ما ورد عند ابن عبد الملك وغيره من عنونته بـ«الضرورى فى النحو»، فربما كان ذلك من قبيل الاختصار.

ولا مرجح لآى العنواين ورد عن ابن رشد ولا دليل يؤكد أيهما كان تسمية ابن رشد لكتابه.

وما قدمته من ترجيح تسمية الكتاب بـ«الضرورى فى صناعة النحو» إنما هو من باب الحدس لا التأكيد.

الغرض من تصنيف الكتاب:

لا يخلو كتاب أو مصنف من باعث على تأليفه، أو دافع إليه، يعمل على إنجازه، وإبرازه إلى الناس، وإن ارتبط علم النحو - عامة - بجانين على غاية من الأهمية، هما:

- محاربة اللحن الذى تفتشى على الألسنة إلى أن امتد إلى القرآن الكريم.

- تعليم العربية لغير الناطقين بها ممن دخل فى الإسلام، ليستطيعوا إقامة شعائر الدين.

بداية من أبى الأسود الدؤلى، وإلى يومنا هذا.

ولا يخرج ابن رشد فى كتابه الضرورى عن الهدف الأسمى الذى سعى إليه نحاة العربية، فعلم النحو عنده يراد به إعطاء «الكليات والقوانين بأسبابها التى يقدر بها

(١) Versteegh., O P. CIT., P: 94.

(٢) شرح الرماني على كتاب سيويه، مخطوط، جزء ثان: المفعول له.

الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها^(١) ثم يذكر منفعتها التي تتركز في «فهم كتاب الله تعالى، وفهم سنة رسول الله ﷺ وفهم جميع العلوم... وعمل الخطب والأشعار»^(٢).

وهو بذلك لا يختلف عن النحاة - على كثرتهم - في إدراكه لوظيفة النحو؛ التي تتلخص في:

١- النطق بأشكال الألفاظ على عادة أهل ذلك اللسان (العرب).

٢- فهم الكلام: كتاب الله، وسنة رسوله الكريم، وفهم العلوم.

٣- عمل الخطب والأشعار.

ولا يخرج ذلك - بحال من الأحوال - عما وصل إليه علماء اللغة في بيان مستويات اللغة ووظائفها.

ولكن، ألم يكن فيما صنّف قبل ابن رشد غناء، أو بمعنى آخر: ما الذي دعا ابن رشد إلى وضع مصنفه هذا؟

يشير ابن رشد إلى أمور أساسية كانت دافعاً إلى تأليفه كتاب الضروري، تتلخص في:

١- مبالغة النحاة:

فالنحاة - من وجهة نظره - بالغوا - خاصة المتأخرين منهم - في مصنفاتهم، فأدخلوا فيها من التفريعات والتعليقات مما لا يحتمله علم النحو^(٣)، يقول في ذلك: «وصار النحاة يتكلفون من إعطاء أسباب الكليات التي يضعونها في هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة»^(٤)، وهو بعينه ما حدا بمعاصره ابن مضاء القرطبي بالهجوم على النحاة في كتابه «الرد على النحاة».

(١) الضروري ص ٩٨، وهو إن جعل الأمر عامًا سواء أكان في لسان العرب أم في لسان غيرهم، فإنه كان قد خصصه في موضع سابق، انظر ص ٩٧.

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر: د. شوقي ضيف: مقدمة كتاب الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، ص ٧، وانظر تفصيل ذلك

في المدخل من ص ١٣ : ١٨.

(٤) الضروري ص ٩٨.



٢- تقصير النحاة:

وتلك نظرة العصر أولاً، ونظرة الفيلسوف ثانياً.

أما نظرة العصر فهى من ظلال دولة الموحدين «التي ثارت على المشرق، ودعت إلى الانتقاص على فقهاؤه وما سنوا وشرعوا فى الفقه الإسلامى»^(١)، وغيره من العلوم والفنون. وها هو معاصره ابن مضاء القرطبى يثور على النحاة وما أدخلوه على النحو فأفسدوه.

أما نظرة الفيلسوف، فهى تلك التى أحاطت بغالب كتب ابن رشد، من وضع كليات حاصرة للعلم أو الفن الذى يصنف فيه.

ولا يخلو كتابه هذا -على صغر حجمه من بيان بعض جوانب التقصير التى داخلت النحاة، يقول: «والقصد فى هذا الكتاب إنما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه.. وهو شىء لم تصنعه النحاة، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة..»^(٢).

فالنحاة -من جهة نظره- قصروا فى اتباع منهج دقيق يقوم على بيان حصر لأنواع الإعراب، وبيان الجمل التى تختص بكل نوع، وأسباب ذلك، فحادوا عن تمثّل منهج شامل يخلص بهم إلى تقديم النحو على الوجه الصحيح، ويؤكد ذلك بقوله: «ولم يسلكوا أيضاً فى حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقاً من الطرق الصناعية، ولا سيما قداماؤهم، وإنما المتأخرون فقد تجدهم سلكوا فى ذلك بعض السلوك»^(٣).

وهذا هو الوجه الأول من وجوه تقصيرهم فى عدم اتباعهم المنهج الدقيق.

أما الوجه الثانى فيتمثل فى عدم بيان الحكمة فى اختصاص نوع ما بحكم، كأن يختص الاسم المستقيم بالرفع «الضمة»، واكتفائهم ببيان النوع وحكمه دون تفصيل، يقول: «وهذه الحكمة هى التى رام النحاة الوقوف عليها، فلم يوضحوها كل الإيضاح»^(٤).

(٢) الضرورى ١٢٣.

(١) انظر: د. شوقى ضيف: الرد على النحاة ٤٤: ٤٦.

(٤) السابق ١٤٨.

(٣) السابق ١٠٢.

والوجه الثالث في قسمتهم غير الحاصرة التي أفسدت عليهم المنهج، فالنحاة عنده «لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب القسمة الصحيحة التي لا يعرض فيها تداخل، وكل صناعة لم تستعمل فيها بعدُ القسمة الحاصرة الغير متداخلة فهي صناعة ناقصة» (١).

ويجمع ابن رشد كل هذه الأمور مبيِّناً أن تقصيرهم هذا كان مدعاة لتصنيفه كتاباً يستظهر فيه المنهج الدقيق - من وجهة نظره - والقسمة الحاصرة التي لا تداخل فيها، يقول: «وهذا هو السبب الذي دعانا إلى وضع شيء في هذه الصناعة . . . وإلا فما كنا نضعه، لأن الصناعة الموجودة عن نحوي العرب في زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء هذه الصناعة، لكن على المجرى الصناعي . . . (٢)، ثم لا يكتفى بذلك، بل يعلل له» (٣).

٣- مخالفة الأصول المنهجية

وهو من الأمور التي أشار إليها ابن رشد - في عجالة - دون تفصيل، يقول: «وقد يستعمل أهل هذه الصناعة القياس فيما جهل سماعه؛ أنهم يقيسون المجهول على المعلوم؛ وهو ضعيف وربما أفرطوا حتى يردون السماع بالقياس» (٤).

٤- عدم دقة النحاة في تنظيمهم للمادة العلمية

وكأنه ينظر في مصنفات النحويين في زمانه، فوجد أنها بين أمرين، إما أن تفرق بين الأشياء (المسائل والأبواب) التي يجب أن تجمع في إطار واحد، وإما أن تجمع بين متفرقات، الروابط بينها واهية. يقول: «وأما علم التركيب فإنهم جعلوا الكلام فيه مع

(١) السابق ١٥١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر السابق نفسه.

(٤) السابق ص ١٠١، والمسألة فيها تفصيل وبيان، لعل في قول ابن جنى ما يناقض ذلك ويخالفه، يقول في خصائصه في باب السماع والقياس: «إذا تعارضوا نطقوا بالسموع على ما جاء عليه. انظر ١/١١٧، ٩٥، وانظر ابن مضاء في قوله: «والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعله حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل» الرد على النحاة ١٣٤، وانظر الإعراب في جدل الأعراب ٩٠-٩٤.

الكلام فى المعربات، ولم يجعلوه على حدة»^(١)، وإشارته تلك تبين اتهامه للنحاة بالخلط والجمع بين أمرين، يفصل هو بينهما، هما:

- علم التركيب .
- المعربات .

ولا يبنى ابن رشد فى تأكيد ذلك فى مواضع كثيرة من كتابه، يقول: «وذلك أنهم لما لم يخلصوا أصناف الإعراب بحسب أصناف الكلام المركب، ولا دلوا على المعنى المقتضى الإعراب فى صنف صنف من أصناف الإعراب والمعربات...»^(٢).

والأمثل عنده فى ترتيب المادة «أن تحصر أولاً أنواع القول الخبرى، ثم تحصر أنواع الإعراب الواقعة فيه بحسب أصناف العوامل الداخلة عليه، وكذلك يفعل فى سائر أنواع الأقاويل المركبة»^(٣).

٥- صعوبة المأخذ

أدرك ابن رشد صعوبة كتب النحاة وغموض بعضها أو تقصيره، أو أن كثيراً منها لا تصلح إلا لمن أتقن العلم، ولا تصلح للمتعلم المبتدئ الذى أثقلوا كاهله بما «يتكلفون فى ذلك من الألفات التى يسمونها إعراباً»^(٤)، «ويأخذون الولدان بحفظها»^(٥). وهى فى نظره عسرة المأخذ، فيها من التشغيب والتفتيق للقوانين الكثيرة^(٦)، مما يصعب على الولدان الناشئة استحضارها، فكان لزاماً عنده أن يأتى بمصنّف يشذب فيه ذلك، فيخلصه مما فيه من تطويل وصعوبة فما «بقى من أجزاء هذه الصناعة مما لم نذكره، لا ذكراً كلياً، ولا ذكراً جزئياً، فإنه ليس فيه كثير زيادة ترتيب، وجودة تعليم

(١) الضرورى ١٠٢، ويتضح فى صورة جلية فى كلام الفارابى فى إحصاء العوم ٦٢-٦٤.

(٢) السابق ٥٨-١٥١.

(٣) السابق ص ١٠٢، وانظر كذلك ص: ١٠١، ١٢١، ١٢٢، ٢٣١.

(٤) السابق ٢٣٢، وربما كان ذلك إشارة منه إلى المصنفات النحوية المنظومة، مثل أرجوزة اليشكرى المتوفى القرن الرابع، وهى قرابة ثلاثة آلاف بيت، وأرجوزة الحريرى ملحة الإعراب المتوفى سنة ٥١٦هـ وهى فى فى ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً، وأرجوزة الشتمرى المتوفى بعد سنة ٥٥٣هـ، وغيرها.

(٥) الضرورى ٢٣٢.

(٦) السابق ٢٣١.

على ما في كتب القوم إلا يسيراً... (١)، هذا التيسير الذي قصد به أن يكون أسهل تعليمًا، وأشد تحصيلًا للمعاني (٢).

هذا القصور أو الخلل وتلك الصعوبة - من وجهة نظر ابن رشد - هي التي حدثت به إلى محاولة سد الخلة وجبر النقص، كما أشار.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف سد ابن رشد تلك الخلة؟

أو بمعنى آخر: ما المنهج الذي سلكه للوصول إلى الأفضل؟ أو لجبر ذلك النقص والقصور؟

للإجابة على هذا السؤال يجب علينا أن نعرض لجانبين:

أولهما: ما نص عليه ابن رشد صراحة في كتابه.

ثانيهما: ما أخذ به نفسه تطبيقًا من خلال كتابه.

أما الجانب الأول: فهو ما نص عليه في تقديمه لكتابه بقوله: «وينبغي أن نستفتح القول في ذلك بالأشياء التي جرت العادة أن تستفتح بها كل صناعة يراد تعلمها على المجري الصناعي، فإن الاستفتاح بها نافع في التعلم، وهي أن يخبر بها أولاً ما غرض هذه الصناعة، وثانيًا ما منفعتها، وثالثًا ما أقسامها، ورابعًا النحو المستعمل في تعلمها... وخامسًا مرتبتها من العلوم في التعلم، وسادسًا نسبتها من سائر العلوم... وسابعًا ما يدل عليه اسمها، وثامنًا معرفة من وضعها» (٣).

وهذا بعينه ما يسميه حكماء اليونان، ومن جاء بعدهم: «الرؤوس الثمانية» (٤) وعلى رأس الحكماء أرسطو الذي أعجب به ابن رشد، وعكف على مصنفاته شارحًا وملخصًا، وقد ذكر أرسطو هذه الرؤوس الثمانية في كتابه «ما بعد الطبيعة» (٥) وهي تعد مقدمات العلم ومناهجه (٦).

(٢) السابق ص ٩٧.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٥.

(١) السابق ٢٣٢.

(٣) السابق ٩٧.

(٥) Metaphysics PP 531-514.

(٦) انظر الألفاظ المستعملة في المنطق، للفارابي، ص ٩٤.

ولا يختلف ابن رشد مع ما ذكره المناطقة من حكماء اليونان وغيرهم، اللهم إلا فى ترتيبه لهذه الرؤوس الثمانية، ثم الإفاضة فى شرحها بما يتصل بعلم النحو وصناعته، وقد جاءت فى سبع صفحات تقريباً فى كتابه الضرورى، وهى فى مجملها إرساء لمنهجه الذى اعتمد عليه، والتزمه.

يضاف إلى ذلك إشارته إلى قصده من إعطاء أمر كلّى فيما سيقدمه^(١)، يؤكد أهميته فى صناعة النحو بقوله: «فإن الصناعة هى التى تحيط بأموال كلية يصل بها الإنسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة»^(٢)، وهذه الكليات تمثل منهجه العام تاركاً الجزئيات^(٣) لمرحلة تالية أو لمستوى أعلى علمياً؛ لمن أراد التخصص وما شابه ذلك.

وقد استخدم مصطلحاً آخر مقارباً له، هو مصطلح «القوانين».

فماذا يقصد بالكليات أو القوانين؟

يوضح الفارابى مفهوم القوانين بقوله: «والقوانين فى كل صناعة أقاويل كلية، أى جامعة، ينحصر فى كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة وحدها»^(٤)، كأن يقال مثلاً: الرفع للعمد ولانصب للفضل... وهكذا، ويجعل الكتب المختصرة قوانين، لأنها تحصر أشياء كثيرة فى قوانين قليلة^(٥).

وهو بعينه ما يعول عليه ابن رشد ويقصد إليه فى منهجه لسهولة - من وجهة نظره - يقول: «إنما كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعا فى الصنائع؛ لأن ترتيب التعلم يقتضى أن يصير من الأعراف إلى الأخرى، والكليات أعراف عندنا وأسهل من الجزئيات؛ ولذلك إذا وجدنا فى أمرنا قولاً كلياً حاضراً فرحنا به، ولم نخرج على الجزئيات»^(٦)، فالجزئيات لكثرتها مرهقة للذهن، مكدة له، مشتتة إياه، أما الكليات فمحدودة معدودة يحصرها الذهن ويستجمعها سريعاً، فهى «نافعة للمتذكر ونافعة للمبتدئ بالنظر فى الصناعة؛ لأنه يسهل بذلك عليه علمها، فإن اقتصر عليها كفته»^(٧).

(١) الضرورى ص ٩٧.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ص ٩٨، ١٠١.

(٤) إحصاء العلوم ص ٥٧.

(٥) السابق ٥٨.

(٦) الضرورى ١٥١.

(٧) السابق نفسه.

ولا يمكن بحال من الأحوال إغفال إشارته إلى أن هذه القوانين والكليات نافعة للمبتدئ، فهي إشارة إلى تحديد المستوى الذي صنع من أجله الكتاب «المبتدئ» مع النظر إلى إمكانيته، ومقدرته في التعامل مع هذا العلم، وما يناسبه من منهج يتوافق مع قدراته الذهنية، لينطلق من ثوابت محددة، وأسس معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تفصيلاً وتدقيقاً وتعليلاً.

هذا المنهج التربوي التعليمي جعله يرى أنه من «الأفضل في تعليم الولدان أن يلقي إليهم أولاً الأقاويل الكلية، ويؤخذوا بحفظها، فإذا شذوا وأرادوا الكمال في الصناعة، أخذوا بتفاصيلها»^(١).

ولعل هذا ما اعتمده بعض علماء اللغة^(٢) لتعيين ثوابت التعبير وثوابت المضمون، وجعل فرز أحدهما من الآخر ضمن شرط البساطة الذي يقتضيه بناء النظريات العلمية؛ لأنه مظهر من مظاهر عملية الاختزال التي يطلبها كل عالم يريد رد ما لا يتناهى عدده من عناصر النص اللغوي إلى عدد قليل من الأصناف^(٣).

لغته:

أما لغة ابن رشد فمن الوضوح والمباشر لتحديده الجزئيات، فلا يشوبها غموض بالمعنى، اللهم إلا بعض المصطلحات المنطقية التي أدخلها كتابه، وعبارته بسيطة، لا معازلة فيها غالبها، إلا في مواضع محددة.

وتتميز لغته بأشياء منها:

١- تكرار بعض الألفاظ؛ مثال ذلك:

- الواقعة في صنف صنف منه^(٤).

(١) السابق نفسه، وانظر كذلك ص ٢٣١، إذ يجعل حفظ القوانين منطلقاً، فإذا صاروا -بعده- إلى الفهم؛ أخذوا بفهم أسباب هذه القوانين... ثم بتفصيل ما في كل قانون؛ حتى يستوفوا معرفة الجزئيات... فتم لها الصناعة بسهولة.

(٢) أشهر هؤلاء لويس هيلمسلاف، وهو عالم دنماركي، ولد سنة ١٨٩٩، وتوفي سنة ١٩٦٥، وهو من أتباع مدرسة النحاة الجدد الألمانية.

(٣) Hiemslev-Louis: Prolegomenes ayre theovie du Langage, p85

(٤) الضروري ص ١٠٢.



- والأشكال التى تدل على نوع نوع (١).

٢- تعريف لفظه «غير»:

مثل قوله: الغير متداخلة (٢).

٣- إدخال الفاء فى الخبر دون ضرورة تدعو إلى ذلك فى مثل: الأسماء المفردة التى

تقبل الإعراب فهى كل اسم دل . . (٣)، وكذلك فى قوله: «إن لألفاظ الأول التى

منها يأتلف جميع الكلام المركب فجعل»، وصوابه: جعلت (٤).

٤- حذف الفاء من التركيب «فى الجملة المصدرية بأما»:

فى مثل: أما الأول منها بسيطة ومنها مركبة (٥).

٥- إدخال آل على «بعض» و«كل»:

مثل: بدل البعض من الكلى (٦).

٦- استخدامه لغة «أكلونى البراغيث»:

فى مثل: يسمونه النحاة (٧).

٧- نفى الفعل «تظن» ب «ليس»:

فى قوله: وليس تظن أن هاهنا جنساً خامساً (٨).

وكذلك دخول ليس على الفعل المضارع فى مثل: «وإن كان النحاة ليس يسمون هذه

بحرف شرط» (٩).

(١) السابق ص ١٤٥، ومنه كذلك فى ص ١٢٣، ١٥١، ٢٣١.

(٢) السابق ص ١٥١، وانظر كذلك ص ١٥٤، ١٧٦، ٢٠٧.

(٣) السابق ١٥٣.

(٥) السابق نفسه ص ١٥٤.

(٤) السابق ص ١٠٥.

(٧) السابق ص ٢١١.

(٦) السابق ص ١٩٠.

(٩) السابق ص ١٩٥.

(٨) السابق ٢١٥.

٨- اضطراب الجملة:

من ذلك: «واعلم أن العرب لموضع تجوزها في الكلام، وحبها الاختصار، والعرب كثيراً ما يحذفون الكلام التام...» (١).

وصوابها يحذف كلمة «العرب» الثانية فتصبح: واعلم أن العرب... كثيراً ما يحذفون...

٩- يستخدم كلمة «سائر» بمعنى «جميع»:

في قوله عن الفعل في الجمل الأمرية والنهيية، يقول: «والفعل الواقع فيها يُقيد بجميع الأسماء التي يُقيد بها الفعل الواقع في القول الخبري من المفعولات وسائر المنصوبات والمخفوضات» (٢).

١٠- تعريف العدد والمعدود في مثل:

الثلاثة الألفاظ، والثلاثة الأجناس (٣).

١١- التقديم والتأخير الذي يدخل اضطراباً في فهم التركيب مثل:

- «فأما شكل هذا الفعل بجماعة النساء فإن تدخل بين النون الدالة على التانيث وبين النون الثقيلة ألفاً، تقول: يا نساء لا تضربننا عمراً...» (٤).

وهو يقصد أن الفعل إذا كان متصلاً بنون النسوة وأكد بنون التوكيد الثقيلة، فلا بد من ألف فارقة بين النونين.

١٢- عدم إتمام الجملة في مثل:

- «... ويوجد فيه أكثر من نوع واحد من أنواع الإعراب لأن جميعها، وهذا بتمييز معرب منها، من جهة المعاني...» (٥).

ولا تتم جملة «لأن جميعها».

(٢) السابق ص ٢٠٠.

(١) السابق ص ٢٠١.

(٣) انظر: ص ١٠٧، ١٣١، ٢١٤.

(٥) السابق ص ١٥٠.

(٤) السابق ص ١٣٤.



- «وذلك أنهم لما لم يلخصوا أصناف الإعراب بحسب أصناف الكلام المركب، ولا دلوا على المعنى المقتضى الإعراب فى صنف صنف من أصناف الإعراب والمعرّبات...»^(١)، ولم يتم المعنى.

١٣- الاعتراض بين مكونات الجملة بما يجعلها مضطربة المعنى والتركيب، فى مثل:
- «...» وأما الفعل المتصل به فشكل علامة التثنية فيه -فشكلها- واحد للمذكر والمؤنث^(٢).

ثانياً، المنهج العام:

يطرح ابن رشد منهجه فى كتابه الضرورى من خلال فهمه الموسوعى، ومن تصوره لترباط العلوم والفنون وتداخلها، أو ما يوجد بينها من علائق وصلات تربط بعضها بعضاً، بداية من فهمه لما يجمعها معاً أو يفرق فيما بين أنواعها فهى عنده على صنفين:

أ- علوم مقصودة لأنفسها.

ب- علوم ممهدة فى تعلم العلوم المقصودة^(٣).

ثم يضع علم النحو فى الصنف الثانى، مع تلك العلوم الممهدة التى تتعلم قبل سائر العلوم.

فالنحو ليس مقصوداً لذاته، بل هو وسيلة لفهم الكلام، وفهم العلوم، وعمل الخطب والأشعار.

ففهم كتاب الله وسنة رسوله الكريم لإقامة الشريعة، وفهم سائر العلوم من أجل حركة الحياة عامة، ثم الارتقاء إلى الفصاحة والبلاغة -وهى للخاصة- بعمل الخطب والأشعار.

وقد ساقه هذا التصور إلى تبين جانبيين مهمين فى صناعة النحو، إذ النحو عنده نحوان:

(١) السابق ص ١٥١.

(٢) السابق ص ١٣٢.

(٣) السابق ص ٩٩.

الأول: نحو الألفاظ

والثاني: نحو المعاني (١).

الأول - عنده - يسدد الألفاظ التي ينطق بها، والثاني يسدد المعاني التي ينظر فيها (٢).

وإن كان الأول يتسع بالضرورة فيتصل بعلم النحو وغيره، مادام ملفوظاً به، فيعرض لصحة مخرجه في علم الأصوات وصحة بنائه في علم الصرف، وصحة تركيبه وتضامه مع غيره في علم النحو، وهكذا.

والذي يعنينا - هنا - إدراك ابن رشد للتداخل بين نحو الألفاظ ونحو المعاني والتمازج بينهما، وإن كان الغالب عنده أن يكون نحو الألفاظ قبل نحو المعاني (٣).

وإن كنت أرى ذلك دقيقاً فمن جهة المتلقى إذا الألفاظ - أو التركيب على وجه الدقة - هي الهادية إلى المعاني التي يقصد إليها المتكلم، أو من جهة دراسة اللغة المكتوبة. أما نحو المعاني فهو أول عند المتكلم، فإذا ما تبلورت تلك المعاني جاءت على لسانه ألفاظاً وتراكيباً، وكذلك الأمر عند الشاعر أو الكاتب أو الخطيب.

فالأمر على ذلك نسبي في أولية أحدهما على الآخر.

هذا التداخل أو التلاحم بينهما يشير إليه عبد القاهر بقوله: «وكيف يُتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى، وأنت إن أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال، وإنما تطلب المعنى، وإذا ظفرت بالمعنى، فاللفظ معك وإزاء ناظرِك؟ وإنما كان يتصور أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى إذا طلبت المعنى فحصلته، احتجت إلى أن تطلب اللفظ على حدة. وذلك محال» (٤).

وهو ما نستطيع أن نربطه - بشيء من التجوز - بالعلامة *Signe* عند دي سوسير التي تعد كلاً ملتحماً من الدال والمدلول (٥) وهو بعينه ما نجده عند أندريه مارتيني *André marti*

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) دلائل الإعجاز ص ٦٢.

(٥) دروس في الألسنية العامة دي سوسير ص ١١٢، وهو ما يمكن أن ندركه عند هيلمسلاف في مصطلحي

التعبير *expression* والمضمون *Content* وهما يتشابهان بصورة من الصور مع ما ذكره ابن رشد نحو

الألفاظ ونحو المعاني وما بينهما من تداخل.



net متوسعاً فيه، حيث يرى أن جملة مثل *l' ai mal à la tête* تعد علامة لغوية^(١) وهو ما يمكن أن نطلق عليه علامة تركيبية.

ينطلق ابن رشد من نوعى النحو إلى تقديم الأساس الأولى لترتيب كتابه المبني على منهج محدد، فالترتيب «الصناعى» يقتضى أن يبدأ أولاً بالألفاظ المفردة ثم بالمركبة ثانياً ثم اللواحق ثالثاً^(٢).

هذا الترتيب الصناعى، الذى يطلق عليه أحياناً أخرى الترتيب المستعمل، نجده عند بعض النحاة بشكل من الأشكال، وإن قدموا بين أجزائه وأخروا، وهو ما عابه ابن رشد إذ قدموا الألفاظ المركبة، ولم يقدموا من الألفاظ المفردة إلا ما يخدم قصدهم من معرفة الإعراب^(٣). وأظهر ما يكون ذلك عند ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) فى كتابه «المتع فى التصريف» و«المقرب».

أما الكتاب الأول فيشير ابن عصفور فيه إلى تأخير الألفاظ المفردة، وتقديم الكلام على الألفاظ المركبة بقوله: «وقد كان ينبغى أن يقدم علم التصريف على غيره، من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم فى أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء فى نفسه قبل أن يتركب ينبغى أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التى تكون له بعد التركيب. إلا أنه أخر للطفه ودقته، فجعل ما قُدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس»^(٤).

وإن كان ابن عصفور يوافق ابن رشد ضمناً فيما يذهب إليه من ترتيب صناعى - على حد قوله - إلا أنه يحتج للنحاة فى تأخيرهم للكلام على الألفاظ المفردة بدقة هذا الجزء وصعوبة مأخذه ووعرة مسلكه، فكان تقديم الأسهل والأيسر على الطلاب تدريباً لهم وإعداداً؛ فهماً وقياساً، فإذا ما أتقنوا ذلك استطاعوا بعد أن يفهموا عسيرها.

ولا نجد ابن عصفور فى كتابه الثانى «المقرب» إلا متابعاً للنحويين، جارياً على عادتهم، متعللاً بالحجة السابقة من غموض ودقة، فكان ما تقدم من ذكر الأحكام التركيبية توطئة لفهمها^(٥)، فهو على قناعته بضرورة تقديم الحديث عن ذكر الألفاظ المفردة؛ يتابع النحاة فيما ذهبوا إليه من ترتيب كتبهم.

(٢) الضرورى ص ١٠١.

(١) Elements of general Linguistics. P24

(٣) السابق ١٠١.

(٥) انظر المقرب: ٣٩٠.

(٤) المتع فى التصريف ٣٠-٣١.

وإن كنا نجد من نحاة الأندلس من لا يقتنع بحجة ابن عصفور، ويخالف عادة النحاة في ترتيب كتابه متابعاً لابن رشد في نظامه وترتيبه، كأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، يقول في مقدمة كتابه «ارتشاف الضرب»: وحصرته في جملتين:

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب.

الثانية: في أحكامها حال التركيب^(١).

ويعتمد ذلك عملياً، فيبدأ بذكر أحكام الكلم قبل تركيبها.

وإذا ما كانت العلاقة بين الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة علاقة ترابط مرتب، فالأولى تسلم إلى الثانية، والثانية مبنية على الأولى، فإن هذه الصناعة - علم النحو - التي تجمع بينهما تنقسم - عند ابن رشد - إلى^(٢):

١- أشكال الألفاظ التي منها ابتنت:

ويتناول فيها الألفاظ المفردة، ك معرفة المثنى والجمع، والمذكر والمؤنث، والتصغير والنسبة.

٢- أشكال الألفاظ المركبة:

يعرض لأشكال تركيب الألفاظ، كتركيب القول الخبري، وسائر الأقاويل المركبة، وما يلحقها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وزيادة ونقصان... إلخ.

٣- أشكال الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها، وهي عنده على ثلاثة أقسام:

أ- معرفة شكل أطرافها الأوك كألف الوصل والقطع، والألف واللام.

ب- معرفة شكل أطرافها الأخيرة.

ويدخل فيه علم الإعراب والبناء، والتقاء الساكنين، والوقف.

ج- معرفة شكل أوساطها إن كان لها شكل^(٣).

(٢) الضروري ص ٩٨.

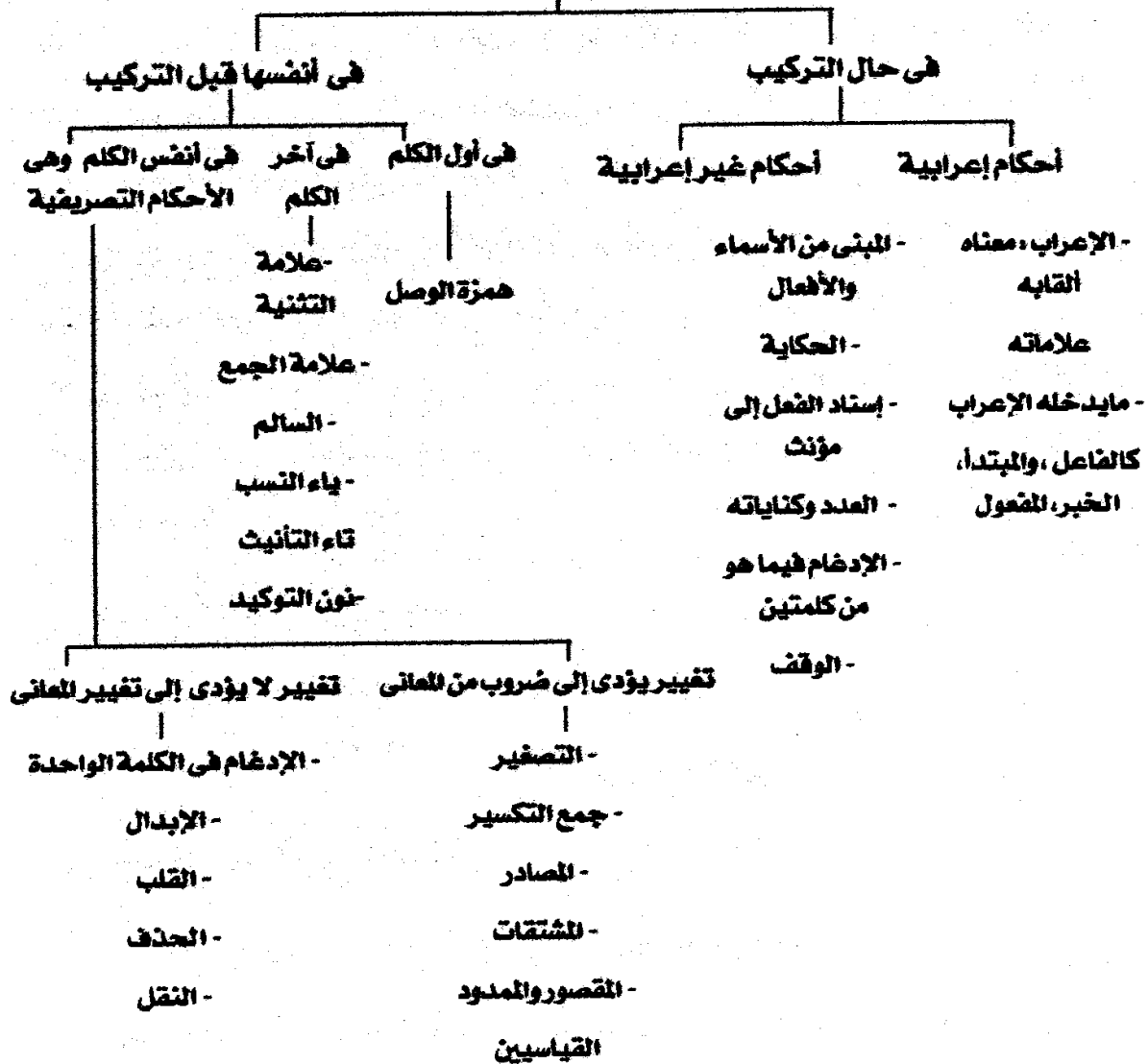
(١) انظر: ارتشاف الضرب

(٣) لم يضرب لذلك مثلاً، وهو كالتصغير والتكسير وغيرهما.

والعجيب فى الأمر أن ابن رشد بعد أن عرض تصوره لأقسام الصناعة الثلاثة؛ لم يأخذ بها فى تنظيم كتابه أو تقسيمه القسمة العملية التطبيقية، فلم يجعلها محل تنفيذ وتطبيق، ربما لم يجدها محكمة، أو أنها ليست من الدقة بحيث تشمل كل أجزاء علم النحو ومفرداته، ليجعلها الإطار الذى يخرج من خلاله تصوره العام، أو ينفذ منهجه فى صورة متكاملة دقيقة.

ولست أرى أنى بحاجة إلى نقد ذلك التقسيم الذى قدمه ابن رشد إذا ما وضعت بإزائه التقسيم الذى طرحه ابن عصفور فى كتابه «المقرب»، وهو ما يمكن إيجازه فى هذا الجدول:

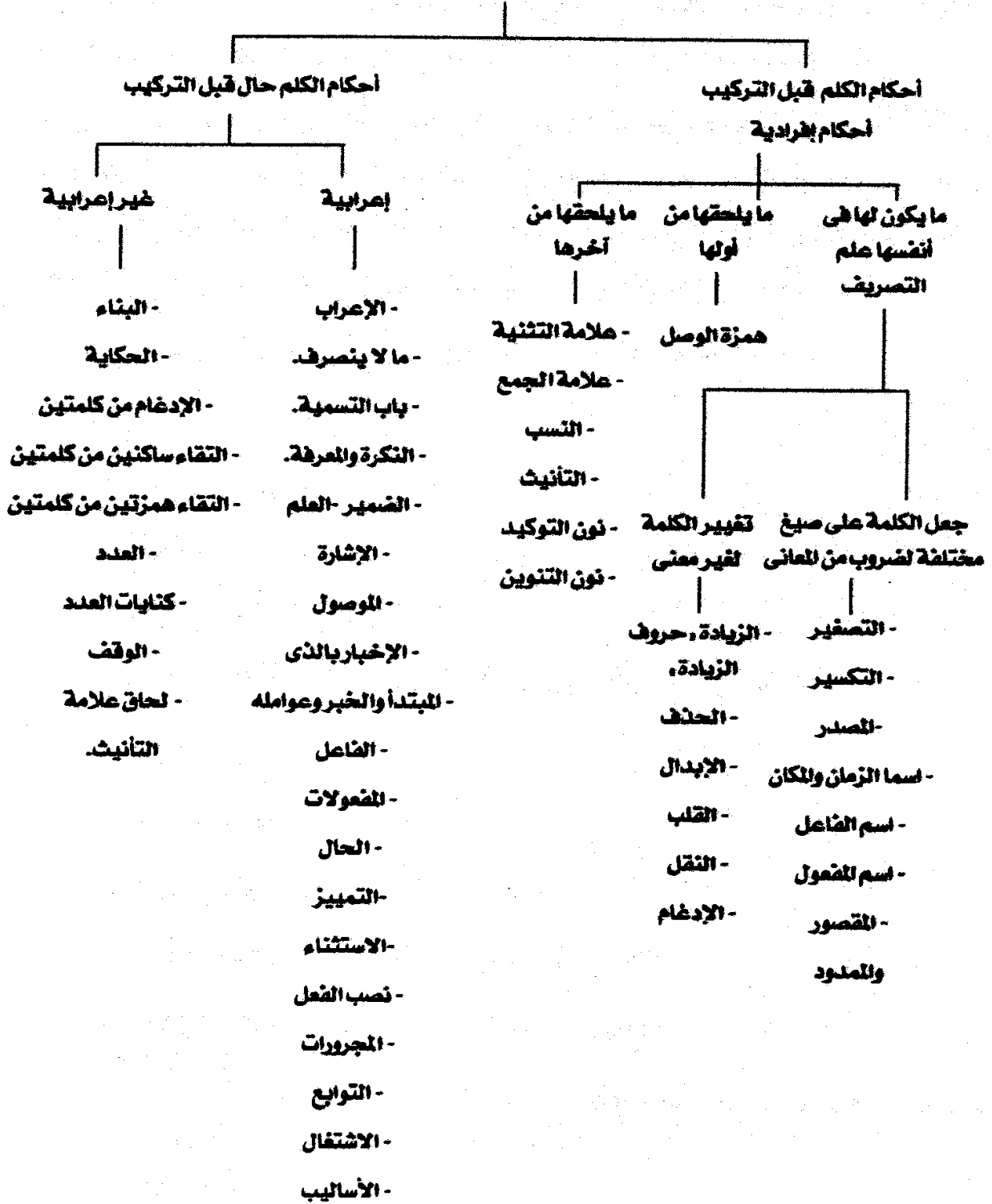
أحكام الكلم (١)



(١) انظر: النحو التعليمى ص ٦٩-٧٠، مع تعديل يسير.

ولا يختلف الأمر كثيراً عند أبي حيان الأندلسي في «ارتشاف الضرب» إلا أنه كان أكثر دقة في تفصيلاته، وأكثر وضوحاً، وهو ما أجمله في الجدول التالي:

ترتيب ارتشاف الضرب



وبعد عرض ترتيب كتابى المقرب وارتشاف الضرب باعتبارهما نموذجاً واحداً^(١)،
بإزاء التصور الذى طرحه ابن رشد، ولم يأخذ به عند التطبيق، نلاحظ عدة أمور:

١- أن ابن رشد فصل بين أشكال الألفاظ المفردة التى منها ابنتت، وبين أشكال الألفاظ
الزائدة على أشكال بنيتها، وفرق بينهما، على حين تستدعى القسمة المنطقية أن
تكون الثانية «أشكال الألفاظ الزائدة» مندرجة تحت الأولى، فهى جزء منها،
وليست قسيمة لها.

٢- ذلك التفريق بين الشكلين السابقين دفعه إلى نوع آخر من التداخل بين جزئيات كل
من الشكلين. إذ جعل معرفة المثنى والمجموع مندرجاً تحت أشكال الألفاظ المفردة
التى ابنتت منها. والأولى به أن يكون فى معرفة شكل الأطراف الأخيرة للكلمة،
وهى عنده من أشكال الألفاظ الزائدة، إذ علامة الثنية وجمع السلامة^(٢) تدخل فى
زيادة الأطراف الأخيرة، وكذلك الاسم المنسوب، والمؤنث بعلامة تأنيث، أما
التصغير فيدخل فى معرفة شكل أوساطها وكذلك جمع التكسير.

٣- هذا الخلط الذى وقع فيه ابن رشد - عند قسمته - جعله يغفل ذكر نموذج لمعرفة شكل
أوساط الكلمة، فتركه خلوا دون إشارة واحدة أو مثال واحد، وكأنه لم يجد له
مثالاً فى العربية.

وهو ما سبقت الإشارة إليه بتمثله فى: التصغير وجمع التكسير، اللذين وضعهما فى
معرفة أشكال الألفاظ المفردة.

٤- أنه جعل الإعراب فى معرفة شكل أطرافها الأخيرة، وهذا لا يكون إلا بعد تركيب
الألفاظ، ولا يكون أبداً وهى مفردة.

وكذلك الأمر فى: التقاء الساكنين والوقف.

(١) ولكن مع التجاوز عن الفرق فيما بينهما فى تقديم الكلم حال تركيبها عند ابن عصفور، وتأخيرها عند أبى
حيان، وكذلك الفروق اليسيرة فى الفرعيات التى لا تمس جوهر تقسيم كلا الكتابين.

(٢) أما إذا كان الجمع جمع تكسير؛ فإنه يدخل فى معرفة شكل أوساطها، إذ الغالب فى جمع التكسير أن
تكون الزيادة فى وسطه.

وبعد فإن القسمة الحاصرة للألفاظ المفردة والألفاظ المركبة متوافقة مع قسمة ابن عصفور وأبي حيان الأندلسي، بل متوافقة كذلك مع النظام اللغوي.

وإن كان غالب الظن أن ابن عصفور قد أفاد بطريق من الطرق من قسمة ابن رشد، وعدل فيها وزاد عليها، ثم جاء أبو حيان من بعده أخذاً في الاعتبار الجانب التطبيقي كذلك.

والواضح أن ابن رشد أدرك ذلك التداخل في قسمته الثلاثية السابقة، فأعاد النظر فيها وفي قسمة الكتاب وترتيبه؛ فجعله في جزئين (١).

الأول: في الألفاظ المفردة.

ويعرض فيه لشكل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وشكل الإخبار عن المتكلم والحاضر والغائب (٢).

والثاني: في الإعراب والمعربات.

ويذكر فيه أشكال المركبات، ومواردها.

ويرى أنه قبل البدء في هذين الجزئين؛ لابد من التقديم لهما، وبذلك يصبح الكتاب على ثلاثة أجزاء.

ولاستيفاء النظر الصناعي أو القسمة يضيف جزءاً رابعاً هو: ما يفى من معرفة أشكال الألفاظ المفردة، ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التي لا تسمى إعراباً (٣).

وبذلك يضع التصور الأخير للإطار الذي سيكون عليه الكتاب، ويتمثل في:

الجزء الأول: في المقدمات.

الجزء الثاني: في الألفاظ المفردة «ويطلق عليه الأشكال الثلاثية».

الجزء الثالث: في الإعراب وقوانينه.

(١) الضروري ص ١٠٣.

(٢) مفرداً ومثنى ومجموعاً، ومذكراً ومؤنثاً.

(٣) الضروري ص ١٠٤.

الجزء الرابع: فيما يفى من معرفة أشكال الألفاظ المفردة، ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التي لا تسمى إعراباً.

فهو ذلك الفيلسوف الذي يختبر مقدماته؛ تأصيلاً لها، وتأسيساً عليها، بروح المعلم الذي لا ينى يُذكر بتلك المقدمات مضيئاً إليها، محاولاً تيسيرها بقسمة يسيرة، فالنحو عنده نحوان: نحو الألفاظ، ونحو المعانى، وهما متداخلان، هذا التداخل ينتج عنه: ألفاظ مفردة، وألفاظ مركبة، والعلاقة بينهما كذلك تمازج وتداخل، تسلم أولاهما إلى الأخرى.

والألفاظ المفردة فى أجناسها الأوك - وهى الاسم والفعل والحرف - يعرض لها من الزيادة والتغيير، وغيره من الوجوه الثلاثية - التكلم والخطاب والغيبة - ما يجعلها صور أخرى بما يطرأ عليها من تثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، وغيرها.

وكذلك الأمر بالنسبة للألفاظ المركبة فى أجناسها الأوك وما يعرض لها من قسمة، وتفصيلات يقدمها ابن رشد للمتعلم المبتدئ؛ ليكون ملماً بها، عارفاً لأجناسها وأشكالها. فإذا ما أصبح ممسكاً بزمامها متمكناً منها؛ استطاع أن ينتقل إلى معرفة الإعراب الداخلى عليها من خلال معرفته لأمرين، هما:

١- قوانين فى تركيب القول.

٢- قوانين فى الإعراب.

فيستقر - بعد أن يدفع بالمتعلم إلى ذلك الاختبار المتكرر للمقدمات - على تقسيم الكتاب إلى أربعة أجزاء.

والسؤال المطروح هنا هو: ما الذى قدمه ابن رشد فى هذه الأجزاء الأربعة؟

وهل جاء ذلك متوافقاً مع ما نادى به من تقديم أقاويل أو قوانين كلية، وإلى أى مدى كان موفقاً فى ذلك؟

البناء والمحتوى:

بعد أن فرغنا من بيان بناء كتاب الضروري على أربعة أجزاء أساسية، كان من الأهمية - كذلك - النظر فى محتوى كل جزء من هذه الأجزاء لنرى أجاها متوافقاً مع منهجه أم لا.

أما الجزء الأول: وهو المقدمات (١)

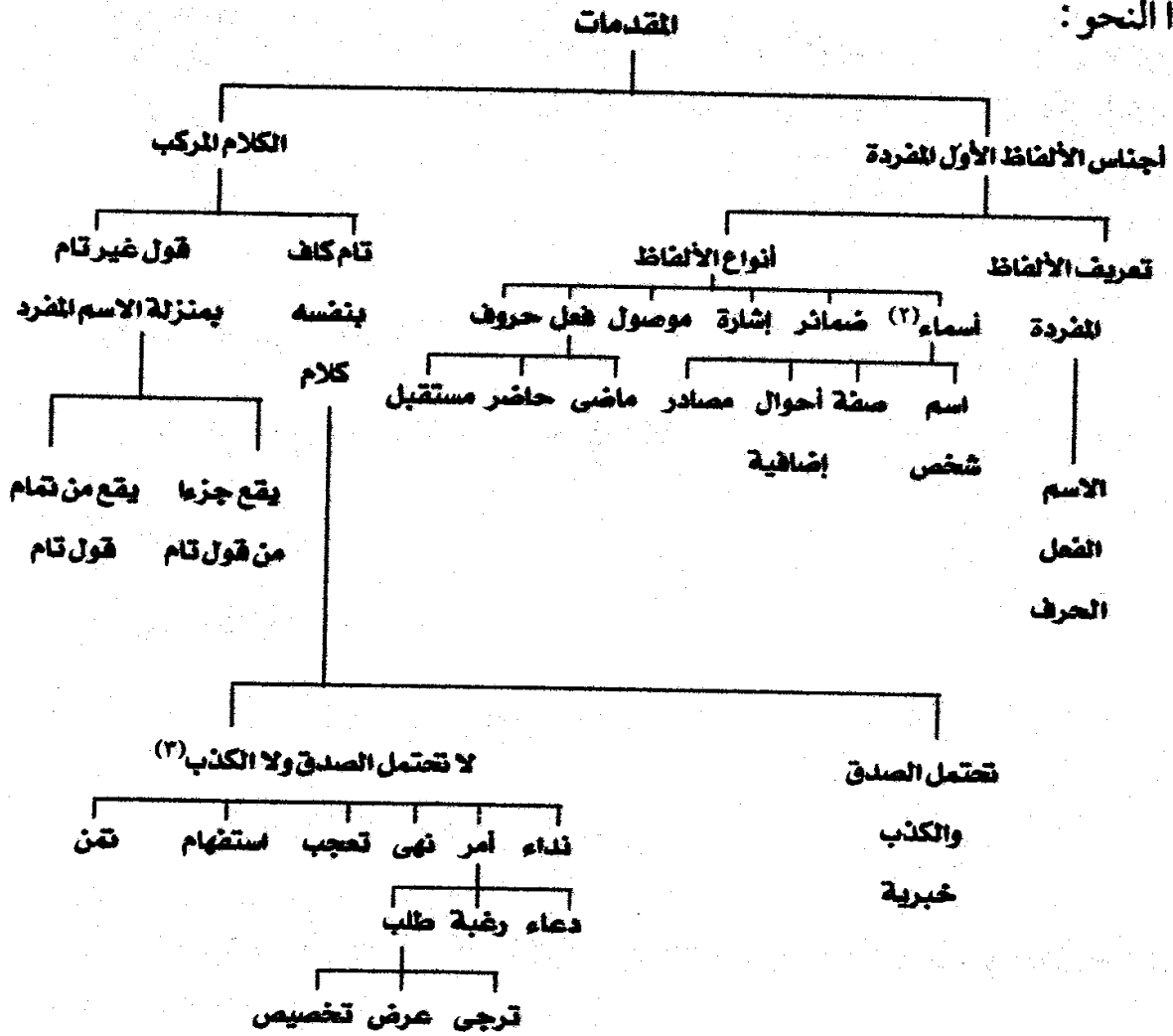
فقد جعله على قسمين:

القسم الأول: ذكر فيه أجناس الألفاظ الأولى المفردة «الاسم، الفعل، الحرف».

القسم الثاني: ذكر فيه الكلام المركب من هذه الألفاظ، وأجناسها الأولى وجعل

القسم الأول في بابين، والباب الثاني منها في خمسة فصول فجاءت المقدمات على

هذا النحو:



(١) انظر الضروري ١٠٥ - ١٢٤ .

(٢) وله تقسيمات أخرى للأسماء . انظر ص ١٠٩ - ١١٣ .

(٣) يرى ابن رشد أن هذا التقسيم مختلف في أنواعه بين النحاة، فهناك أنواع يدخلونها في الخبر، وهكذا .

انظر ص ١٢١ .



ثم جعل الجمل الكلامية على نوعين:

١- الأول: وهى التى تحتوى على قول واحد، وهى نوعان:

أ- بسيطة: وهى الجملة الخبرية (الاسمية، والفعلية البسيطة).

ب- مركبة: وهى الجمل البسيطة المركبة تركيب تقييد وفيها كل أنواع الإعراب.

٢- الجمل الثوانى: وهى التى تحتوى على قولين تامين.

وبذلك يكون قد عرض فى مقدمته تلك لكل أجناس اللفظ المفرد والمركب؛ ليتعرفها المتعلم المبتدى، ويميز بينها فى صورة بسيطة، إذ سينبى على تلك المقدمات معرفة جديدة.

ويختتم هذا الجزء بأن الإعراب يدخل الألفاظ المركبة دون المفردة، والنظر الصناعى -على حد قوله- يقتضى معرفة أنواع الإعراب التى تقتضى بالضرورة معرفة المعربات وأسباب الإعراب. فإنه -على حد تعبيره- «واجب على من أزمع أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرفه من قبل الجمل، وتعرف الجمل من جهة أشكالها، ومن جهة موادها»^(١) وبذلك يمهد للانتقال إلى الجزء الثانى الذى يطرح فيه «الأشكال الثلاثية».

ويعرض فيه لما يطرأ على أجناس الكلام -التي ذكرها فى الجزء الأول- عندما تلحقها الأشكال الثلاثية، التى يقصد بها:

١- شكل العدد: الثنية والجمع.

٢- شكل الجنس: التذكير والتأنيث.

٣- شكل الإخبار عن: المتكلم والغائب والحاضر.

ويجعل هذا الجزء على خمسة أبواب:

الأول: أشكال الأسماء المظهرة وما يلحقها من الأشكال الثلاثية.

الثانى: أشكال الأفعال وما يلحقها من الأشكال الثلاثية.

(١) الضرورى ص ١٢٤.

الثالث: أشكال الضمائر وما يلحقها كذلك من الأشكال الثلاثية .

الرابع: أشكال المبهمات (أسماء الإشارة) .

الخامس: أشكال الأسماء الموصولة .

وبذلك يستوفى الحديث عن الألفاظ المفردة بكل أجناسها الأول، وأشكالها (الزائدة)، وكذلك الألفاظ المركبة وأجناسها . ويجعلهما المدخل المؤسس للجزء الثالث وهو «القول في الإعراب»^(١) .

ولأن الإعراب لا يقع للألفاظ المفردة إلا بعد تركيبها في كلام تام مفيد^(٢) كان المدخل المؤسس - في الجزأين الأولين - مهماً للغاية، إذ إن معرفة أنواع الإعراب تقتضى معرفة المعربات أولاً، وهى الألفاظ المفردة والمركبة .

ويحدد العلاقة بين الإعراب والمعربات، فيجعل المعربات بمنزلة المواد، والإعراب لها بمنزلة الصور^(٣) .

أما الرابط بينهما؛ فهو العوامل التى يجعلها بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود الصور -الإعراب- فى المواد (المعربات)^(٤) .

وتظهر -جلياً- العلاقة التمازجية أو التداخلية من خلال التصور السابق -بين نحو المعانى ونحو الألفاظ، فإذا أراد المتكلم التعبير عن معان محددة، جلب لها الألفاظ المناسبة، هذه الألفاظ تتنظم فى إطار لغوى، وتكون علامات الإعراب معبرة عن المعانى -النحوية- المرادة من خلال علاقات الترابط بين الألفاظ من فاعلية ومفعولية وغيرها .

ويمكن التعبير عن ذلك بـ:

المعنى المراد من المتكلم يعبر عنه بـ ألفاظ يعبر عن المعانى علامات الإعراب .
النحوية المرادة بـ

(٢) السابق ١٢٣ .

(١) الضرورى ص ١٤٥ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) السابق نفسه .



وكذلك يكون الأمر فى صورته العكسية:

علامات الإعراب على آخر اللفظ تهدى المتلقى إلى المعنى (النحوى) المراد.

ويمكن اختصارها على ذلك النحو:
معنى مراد يعبر عنه بـ قول عبارة عن
الفاظ + علامات إعراب

وهو ينص على أنه «واجب على من أزمع أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرف من قبل الجمل، وتعرف الجمل من جهة أشكالها ومن جهة موادها»^(١).

وأشكال الجمل وموادها هى منطلق ابن رشد فى تنظيم كتابه بعد ذلك، بل هى الأساس فى طرحه الأقاويل الكلية. إذ يجعل الأقاويل الكلية الجامعة لعلم النحو عنده على جنسين:

١- قوانين فى الإعراب.

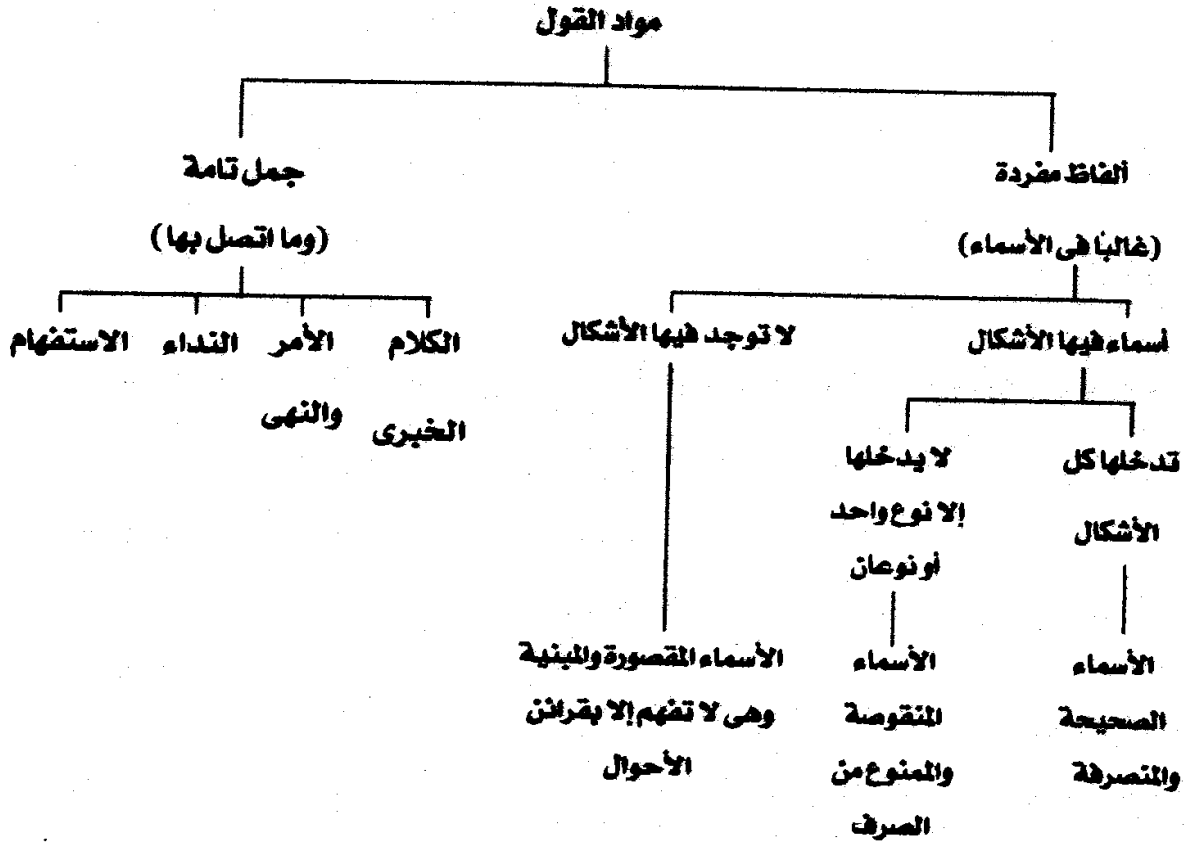
٢- قوانين فى تركيب القول.

ويجعل الأخيرة تتكون من: قوانين الشكل، وقوانين المواد^(٢). ويفصل القول فيهما بعد ذلك.

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق ص ١٥٢.

ويمكن بيان قوانين مواد القول - أي ما تركيب منه - في ذلك الجدول:



أما الجمل التامة - بأنواعها - فإنها تركيب على نحوين من التركيب: تركيب إخبار، و تركيب تقييد^(١) وهو ما سنعرض له في بناء الجملة.

بناء الجملة عند ابن رشد:

عرض ابن رشد للألفاظ المفردة ثم الألفاظ المركبة، وهي التي يطلق النحاة عليها القول. هذا القول يتركب على صورتين عنده:

الأولى: قول تام كاف بنفسه، وهو المقيد ويسميه النحاة كلاماً.

الثانية: قول غير تام، وهو بمنزلة الاسم المفرد، وهو المسمى تركيب تقييد^(٢)، ويقع جزءاً من قول تام، أو من تمام قول تام.

(١) السابق ص ١٥٣ .

(٢) السابق ص ١٢٠ .



ويستمر فى تلك القسمة الدقيقة ليصل إلى أن القسم الأول وهو ما يطلق عليه الجمل التامة، صنفان:

الأول: الجمل الخبرية: التى تحتل الصدق والكذب.

الثانى: جمل إنشائية، لا تحتل الصدق ولا الكذب.

وجعل الجمل الخبرية -الصنف الأول- على أشكال ثلاثة:

أ- مبتدأ وخبر.

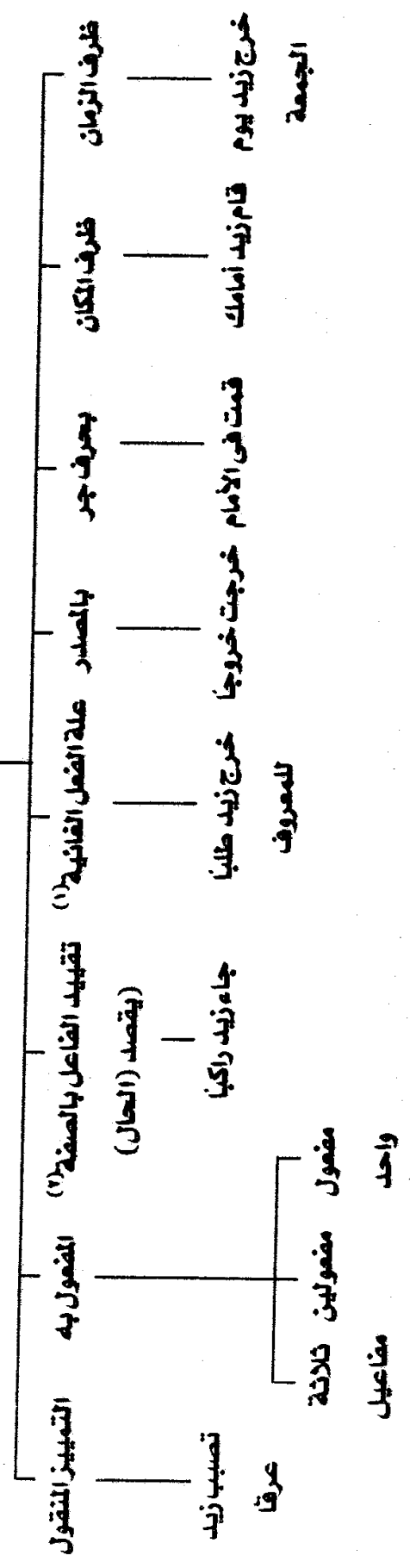
ب- فعل وفاعل.

ج- فعل ونائب فاعل.

وهو ما يمكن أن نطلق عليه «الجمل البسيطة» التى تمثل أقل ما تنعقد به الجملة ويكتمل معناها، وتتضمن علاقة إسناد واحدة، بين المسند والمسند إليه، وهى بذلك تمثل الجملة النواة، أو الجملة الأساسية.

وينطلق من هذه الجملة النواة البسيطة؛ لبيان كيفية اتساع الجملة، وهو ما يعبر عنه بتقييد الجملة. والجملة البسيطة تقييد بالحروف، والأفعال، وتقييد بمقيدات لفظية ومقيدات معنوية. وهو ما يوضحه الجدول التالى:

تقبيدات الجمل البسيطة (الفعلية)



(١) وقد يقيد باللام في مثل : خرج لطلب المعروف .
 (٢) وقد يقيد بها المفعول في الفعل المتعدى .



بيان وتعليق:

١- تقييد الجملة البسيطة بالأفعال:

أ- ظن وأخواتها:

تقيد الجملة النواة، المكونة من مبتدأ وخبر، مثل:

زيد قائم

عمرو شاخص

بالفعل الناسخ ظن أو إحدى أخواتها مثل:

ظننت زيدا قائما

حسبت عمرا شاخصا

هذا التقييد لا يعد خالصا دقيقا من جهة تبويبه وقسمته عند ابن رشد، فرغم أنه سلكها فى إطار تقييد الجملة البسيطة بالفعل، ينظر إليها باعتبارها تقييد جملة بجملة^(١) ..

فهى عنده موزعة بين صورتين:

الأولى: تقييد الجملة البسيطة بالفعل (ظن).

الثانية: تقييد الجملة البسيطة بجملة أخرى.

لكن ما الذى حدا به إلى تصنيفها عمليا فى إطار الصورة الأولى: الجملة البسيطة المقيدة بالفعل؟

يبدو أن ذلك يرجع عنده إلى عدة اعتبارات نستطيع أن نوجزها فى:

١- أن هذا الصنف من الأفعال (ظن وأخواتها)، ليست من الأفعال المؤثرة، إنما هى أفعال تدخل على الجملة البسيطة (المبتدأ والخبر) فتجعل الخبر يقينا أو شككا^(٢).

(١) انظر: الضرورى ص ١٥٤.

(٢) انظر: الأصول ١/ ١٨٠، شرح المفصل ٧/ ٧٨.

٢- أنه إذا حذف هذه الأفعال كان ما بعدها كلاماً تاماً^(١).

٣- أن الإسناد الأصلي يقع بين المفعول الأول والمفعول الثاني، وهما في الأصل المبتدأ والخبر (الجملة البسيطة).

٤- أن المفعولين في هذه الجملة على شرائطها وأحوالهما في أصلهما^(٢).

فهى على ذلك أقرب ما تكون إلى الجملة البسيطة المقيدة بالفعل.

فما تلك الإشارة التي ساقها ابن رشد في أنها في حقيقتها تقييد جملة بجملة؟

لتفسير ذلك لابد من فهم التركيب على مستويين:

الأول: مستوى السطح، الذي ينظر إلى أن الفعل «ظننت» في صورته الشكلية بحاجة إلى فاعل، وهما معاً يمثلان جملة تقييد الجملة الأصل (المكونة من مبتدأ وخبر).

الثاني: مستوى العمق، أو الأصل، الذي ينظر إلى أن الجملة الأصل -مفعولى ظن- المكونة من مبتدأ وخبر- في حقيقتها، وما بينهما من علاقة إسناد، هى أقوى - من جهة المعنى- من علاقة التقييد.

نخلص من ذلك إلى أن هذه الجملة مركبة من نوعين من الإسناد:

الأول: الإسناد الخبرى، وهو الأصل.

الثاني: الإسناد الفعلى بين ظن والإسناد الخبرى^(٣).

ب- كان وأخواتها:

السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: هل تكون الجملة المنسوخة بـ«كان» أو إحدى أخواتها مركبة على نحو ما ركبت الجملة المنسوخة بـ«ظن»؟ أم تختلف عنها؟

(١) انظر: التبصرة ١/١١٣.

(٢) انظر: المفصل ٢٦٠.

(٣) انظر: فى بناء الجملة العربية د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٦٥.



يبدو الأمر للوهلة الأولى - متقارباً إلى حد كبير فى النموذجين، إذ يتفقان فى أن الإسناد الأصلي يقع بين معمولى طرفى كـم يقع بين معمولى كان، إذ أصلهما المتدا والخبر

٢ أنه إذا حذفت هذه الأفعال - طرف أو كان ظل ما بعدها كلاماً تاماً

يؤكد ذلك فهم النحاة العرب الأوائل ندلالة «كان وأخواتها» فهى «ليست أفعالاً حقيقيّة»^(١)، فإن الفعل الحقيقى يدل على معنى ورماد، نحو قولك «ضرب» يدل على ما مضى من الزمان، وعلى الضرب الواقع فيه، «وكان» إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط، «ويكون» تدل على ما أت فيه من الزمان وعلى ما يأتى، فهى تدل على ما فقط^(٢) ويسب فعلاً وصل منك إلى عبرك^(٣). ولذا فقد سماها ابن يعيش أفعال عبارة^(٤)، أى لفظية لا حقيقيّة^(٥)

إذن فما هى العلاقة بين كان ومعموليهما؟

يتضح - كما سبق - أن العلاقة بين كان ومعموليهما ليست علاقة إسناد، إذ الكلام قبل دخولها يعطى معنى تاماً، «لأن الخبر الذى يستفيد منه المخاطب بعدمها هو الذى يستفيدة بوحودها، لم تزد فيه «كان» أكثر من أنها جعلته فى الماضى»^(٦)، وهو بعينه ما ذكره ابن حى من أنه «ليست كان مع اسمها كالحرف الواحد، من قبل أنك لو حذفت «كان» لاستقل ما بعدها برأسه، فقلت فى قولك «كان أخوك جالساً» أخوك جالس، فلما أن قام ما بعدها برأسه ولم يحتج إليها لم يتصل به اتصال الفاعل بفعله، نحو: قام جعفر وحلس بشر. ألا تراك لو حذفت الفعل هنا لانفرد الفاعل جزءاً برأسه، فلم يستقل بنفسه استقلال الجملة بعد (كان) بنفسها»^(٧)

(١) انظر المقتضب ٣/٣٣ المقتصد ٣٩٨، شرح عيون الإعراب ٩٣

(٢) انظر الأصوار ١/٨٢. المقتصد ٣٩٨، شرح المفصل ٧/٨٩

(٣) انظر المقتضب ٣/٩٧ انظر شرح المفصل ٧/٨٩

(٤) انظر حدود، للرماني ٨٠

(٥) انظر اصلاح الخليل ٣

(٦) انظر المحاسب ١/٢٢٥

ولذا فقد رأى بروكلمان أنها أفعال انحطت عن مرتبة الفعل إلى مرتبة الرابطة Ko-pula التي تقيّد الجملة الاسمية الخالية من الزمن بزمن محدد^(١).

وما ذهب إليه بروكلمان هو بعينه ما ذكره ابن رشد في كتاب العبارة من أنها «إذا كانت روابط فإنه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه كالحرف، لأنها إنما تدل حينئذ على تركيب المحمول مع الموضوع^(٢)...»^(٣).

نخلص مما سبق إلى عدة أمور:

١- أن تركيب الإخبار المنسوخ بـ«كان» أو إحدى أخواتها تركيب بسيط، و«كان» ما هي إلا رابط يربط المحمول بالموضوع -الخبر بالابتداء.

٢- أن «كان» هنا تخلو من فاعل، في حين تحتاج ظن إلى فاعل، فتصبح مع فاعلها في حكم الجملة، أو تأخذ شكل الجملة.

٣- أن تركيب الإخبار المنسوخ بـ«ظن» يمثل جملتين: ظن وفاعلها، المبتدأ والخبر، معمولاً ظن، وهما من ناحية الشكل تقيّد جملة بأخرى، ولكن العنصر الأساسي فيها هو تركيب الإخبار.

٤- أن «كان» تقيّد معنى الزمن فقط، أما ظن وأخواتها فإنها بالإضافة إلى الزمن تعطى معنى الشك أو اليقين أو الرجحان في الخبر (المفعول الثاني).

ج- أفعال المقاربة والرجاء والشروع:

يبقى أمر أخير يجب أن نتوقف عنده، وهو أفعال المقاربة والرجاء والشروع، أتحمّل في صورتها على كان وأخواتها؟ أم هي نموذج مختلف؟

(١) انظر: C.Brockelmann: Arab. Grammatiks. P: 142

(٢) الموضوع هو الذي يسميه النحويون المبتدأ، والمحمول هو الخبر. انظر: الحدود الفلسفية للخوارزمي. ضمن رسائل منطقية. ص ٩٦.

(٣) انظر: كتاب العبارة، ص ٨٥-٨٦.

- والباعث على هذا السؤال أمور أثار بعضها ابن رشد، تتمثل فى:
- ١- أن ابن رشد عندما ذكر ما تقيد به الجملة الخبرية البسيطة من أفعال، ذكر أنها تقيد بـ«كان» وأخواتها و«ظن» وأخواتها^(١)، ثم عندما شرع فى ذكر قوانين الإعراب أضاف إليها قوانين «كاد» وأخواتها، ونعم ويشس، وحبذا^(٢) فهى على ذلك جملة خبرية بسيطة مقيدة بالفعل (كاد).
 - ٢- أنه جعلها داخلة فى قوانين الألفاظ المركبة من تركيب إخبار و تركيب تقييد^(٣).
 - ٣- أنها تدخل كذلك فى قوانين الأقاويل المركبة من جزأين اثنين^(٤).
- وهو ما يجعل تركيباً واحداً يعالج من منظورين مختلفين، أو يدرس فى مستويين مفترقين.

فهو يجعل الجملة:

- عسى زيد أن يحج.

- كاد زيد يدخل المدينة.

جملة أصل - من مبتدأ وخبر - مركبة تركيب إخبار؛ قيدت بالفعل الناقص عسى أو كاد...

فهى على ذلك تتكون من:

تركيب إخبار و تركيب تقييد.

أو أن تكون من الأقاويل الخبرية المركبة من جزأين اثنين. وذلك إذا جعلناه على قول ابن مالك فى نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] بأن المرفوع اسم عسى، وأن الفعل بدل سد مسد جزأى الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم

(١) انظر: الضرورى، ص ١٥٤.

(٢) السابق ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) السابق ص ١٧١.

(٤) السابق نفسه.

يوجد المبدل منه، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام (١)، أي أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتيين (٢).

وما ذهب إليه الكوفيون في «كاد» يبلغ من الدقة مبلغاً عظيماً في فهم أصل التركيب، فإنهم يرون أن الفعل «يقوم» في:

كاد زيد يقوم.

بدل من الاسم، والمعنى عندهم: قرب قيام زيد...

ثم قدم الاسم وآخر المصدر، فيصبح:

قرب زيد قيامه..

ثم جعلته بالفعل، أي: قرب زيد يقوم.

والفعل «كاد» تام هنا، وليس ناقصاً (٣).

وبالنظر إلى اعتبار أن المبدل في حكم الاستقلال، أو بمنزلة جملة أخرى استؤنفت، تكون -على ذلك- من الأقاويل الخبرية المركبة من جملتين -جزأين.

وباعتبار أنها من أخوات كان، فهي أفعال ناقصة دخلت على الجملة الأصل المكونة من مبتدأ وخبر، فتكون جملة بسيطة مقيدة بالفعل كاد أو عسى..

تركيب إخبار وتركيب تقييد

د- نعم ويئس، وحبذا؛

يتوقف ابن رشد عند أسلوب المدح والذم وقفة متأنية تؤكد حسه اللغوي الدقيق، وفهمه لتراكيب العربية، فينظر إليها باعتبارين:

الأول: أنها مركبة من جزأين اثنين.

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٤.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ٥٩٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٢٤، ١٢٢٩.



الثانى: أنها تركيب إخبار و تركيب تقييد، وهو الأولى عنده (١).

فالجمله الخبرية المقيدة بـ«نعم» أو «بش» مثل:

نعم الرجل زيد.

بش الرجل عمرو.

إما أن تكون:

- جملة خبرية بسيطة مقيدة بالفعل «نعم أو بش»، إذ من «الأصوب أن يعتقد فيه أنه مركب من النوعين من التركيب، أعنى أن يكون «نعم الرجل» تركيب تقييد، والجمله تركيب إخبار» (٢).

أو: مركباً من تركيبين خبريين.

والنحاة عندما أردوا أن يجعلوا أسلوب المدح والذم مركباً من تركيبين خبريين، اشترطوا أن يربط بينهما رابط يعود إلى الأول، وهو اسم الجنس الذى يقوم مقام الضمير (٣).

وهو ينظر إلى البنية العميقة للتركيب، فتكون «نعم الرجل» فعلاً وفاعلاً، و«زيد» خبر لمبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: نعم الرجل، قيل: من هذا الممدوح؟ قيل: زيد، أى: هو زيد، وحذف المبتدأ كثير فى كلامهم (٤). وهذا الوجه الكلام فيه كما رأيت جملتان (٥):

الأولى: نعم الرجل _____ جملة فعلية.

الثانية: زيد _____ جملة اسمية، المبتدأ فيها محذوف تقديره هو.

(١) انظر: الضرورى ص ١٧١.

(٢) السابق ص ١٦٠.

(٣) السابق نفسه.

(٤) انظر: أسرار العربية ١٠٦.

(٥) انظر: المرجل ١٤٣.

ويعلل ابن الخشاب لذلك التركيب بقوله: «أنك لما أردت مدح زيد في قولك: نعم الرجل زيد، وأردت المبالغة في مدحه مدحت جنسه كله، وأبهمت ذكره وطويته فيه، ثم اختصصته من بعد ذلك بالذكر وعيته، فكان ذلك أبلغ في مدحه من سياقة المدح إليه من أول وهلة على المؤلف في باب الأخبار»^(١).

ولا يختلف الأمر كثيراً مع «حبذا» في مثل:

حبذا زيد.

فالإعراب الذي قدمه ابن رشد يوجه المعنى والتركيب إلى تلك البنى السطحية أو العميقة؛ فيتضح منها بناء التركيب على أنحاء مختلفة.

فهو إن جعل «زيد» مبتدأ، و«حبذا» خبره، فهو تركيب إخبار مقيد بالفعل «حبذا».

وإن جعل «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف، و«حبذا» فعلاً وفاعلاً، فهو يتكون من تركيبين: تركيب فعلي «حبذا»، وتركيب اسمي «زيد» المبتدأ فيه محذوف.

ويبقى من إعرابات النحاة - التي لم يعرض لها ابن رشد ثلاثة أشار إليها ابن الأنباري^(٢)، هي:

١- أن تكون «حبذا» مبتدأ، و«زيد» خبره.

وتكون على ذلك تركيب إخبار فقط.

٢- أن تكون «حب» فعلاً، «ذا» فاعله، «زيد» بدل.

وهي تركيب إخبار مقيد بالبدل (مقيد لفظي).

٣- أن تكون «حب» فعلاً، «ذا» زائدة، «زيد» فاعل.

وهي على ذلك تركيب إخبار كالأولى.

لا يبقى بعد - عند ابن رشد - من هذا الأسلوب سوى أن يأتي الاسم نكرة

منصوبة، مثل:

(١) السابق ١٤٠.

(٢) انظر: أسرار العربية ١١٠.



نعم رجلا زيد .

وهى عنده «داخلة فى الكلام المجموع من تأليفين : خبرى وتقييدى»^(١) فقط .
بعد فراغه من الأخبار المقيدة بالأفعال ينتقل إلى الأخبار المقيدة بالحروف^(٢) وهى :

- إن وأخواتها .

- ما الحجازية .

- لا النافسة للجنس .

ويذكر قوانينها^(٣) ، ويضيف إليها «ما» التعجبية^(٤) .

والذى يعنينا - هنا - أن ابن رشد يسلك التعجب فى الجملة الخبرية البسيطة المقيدة بحرف ، ويؤكد ذلك بقوله «وما هاهنا حرف منصوب يدل على التعجب ، كما جعل حرف النداء للإسماع ، وحرف الندبة للتفجع»^(٥) ، وهو ما يخالف فيه النحاة ، فسيبويه يرى أن «ما» نكرة تامة بمعنى شىء^(٦) ، وقال الفراء وابن درستويه هى استفهامية دخلها معنى التعجب^(٧) ، أما الأخفش فله فيها أقوال ثلاثة^(٨) :

- يتابع سيبويه فى القول بأنها نكرة بمعنى شىء .

- أو أنها موصولة وما بعدها صلتها .

- أنها نكرة موصوفة بما بعدها .

وقال الكسائى لا موضع لها من الإعراب^(٩) ، مما يعنى حرفيتها ، وأنها تعنى التعجب .

(٢) انظر : السابق ص ١٥٤ .

(١) الضرورى ١٧١ .

(٣) انظر : السابق ص ١٧٢ - ١٧٥ .

(٥) السابق ١٧٥ .

(٤) السابق ص ١٧٤ .

(٦) الكتاب ١ / ٧٢ .

(٧) انظر : ارتشاف الضرب ٢٠٦٥ .

(٨) السابق نفسه .

(٩) همع الهوامع ٥٦ / ٥ .

والغالب في آراء النحاة أنها اسم سواء كانت نكرة أو استفهامية أو موصولة، إلا في قول الكسائي الذي يرى حرفيتها.

ولم يقل أحد بنصبها إلا ابن رشد.

أما المحدثون فمنهم من يقول بحرفيتها^(١)، أو أنها أداة تعجب^(٢).

وإن كنت أوافق ابن رشد فيما ذهب إليه من حرفية «ما» ودلالة التركيب على التعجب، فيكون على ذلك جملة خبرية بسيطة مقيدة بالحرف «ما» الدال على التعجب.

إلا أنه لا يمكن متابعته في كون «ما» منصوبة، إذ الحرفية فيها تتعارض مع كونها منصوبة^(٣)، وعليه فالأولى أن يقال: هي حرف للتعجب لا موضع له من الإعراب.

٢- الجمل الخبرية المقيدة بالأسماء:

وهي على ضربين:

أ- تقييدات معنوية.

ب- تقييدات لفظية.

أ- أما التقييدات المعنوية، فإنه يجعلها على أجناس ثلاثة:

١- يذكر في الأول تقييد الاسم الخالص باسم آخر.

٢- يذكر في الثاني تقييد الأفعال بالأسماء.

٣- يذكر قيود الأسماء- التي تعمل عمل الفعل- بالأسماء.

وهي التي تكون من آخر القول البسيط.

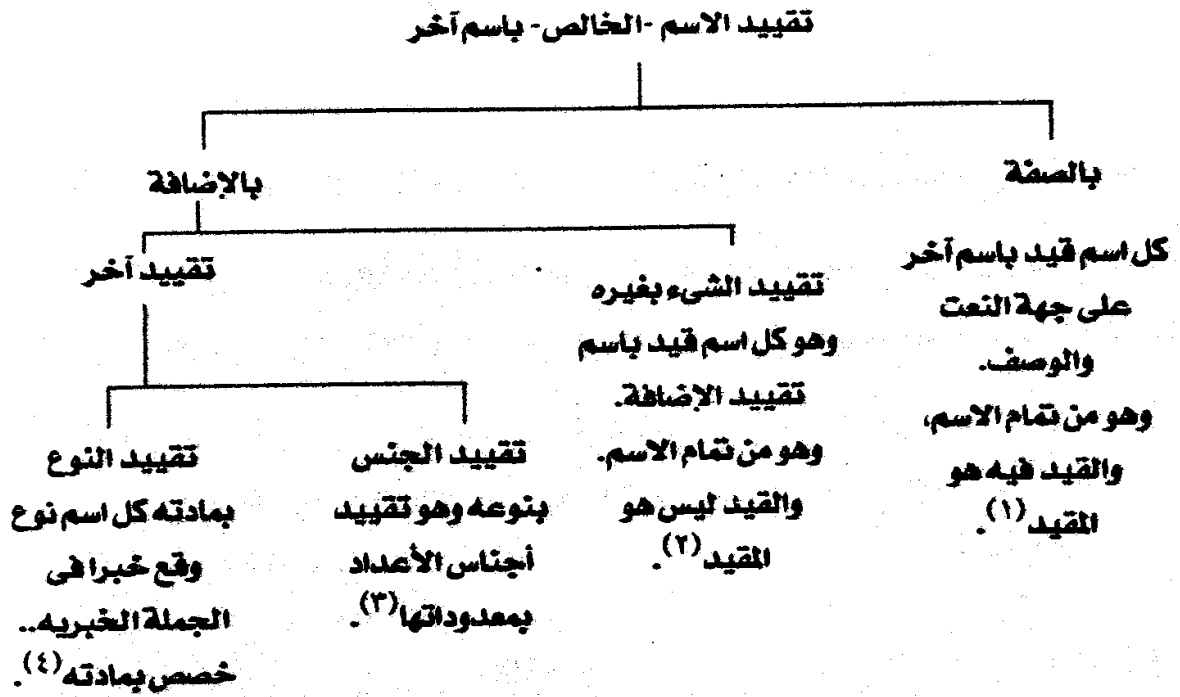
أما الجنس الأول، فإنه يقيد بالصفة وبالإضافة، وفيه أربعة قوانين على الشكل

الآتى:

(١) انظر: معاني النحو د. فاضل السامرائى ٢٧٩/٤.

(٢) انظر: العلامة الإعرابية د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ١٠٢.

(٣) جعل ابن رشد النصب للأسماء المائلة.



والجنس الثانى: تقييد الأفعال - الواقعة فى الجمل الخبرية - بالأسماء.

يقيد الفعل - سواء كان لازماً أم متعدياً - بجمان لازمة له، هى:

- ظرف الزمان.

- ظرف المكان.

- المصدر (المفعول المطلق)؛ الاسم المشتق منه الفعل.

- علة الفعل الغائية (المفعول من أجله).

(١) يجب أن تتوافر فيه شروط كالتطابق فى التعريف أو التنكير، فإن تخالفا نُصِبَ على الحال، وإذا تقدمت الصفة نصبت، وغيرها. انظر: ص ٨٣-٨٤.

(٢) المضاف إليه مجرور دائماً. أما المضاف فإنه يعرب بإعرابه الذى يخصه، وهو لا ينون ولا تلحقه نون التثنية أو الجمع. انظر: ص ٨٢.

(٣) من الثلاثة إلى العشرة يميز العدد باسم جمع مجرور، أما من الحادى عشر إلى التسع والتسعين فإنه يميز باسم مفرد منصوب، فإن كان العدد لمكيل جاز أن يميز المعدود بالنصب أو الجر. انظر: ص ٨٤-٨٥.

(٤) يجوز فيه النصب على التشبيه بالتمييز، والاتباع على النعت، والحفض على الإضافة فى مثل: هذا خاتم حديد... انظر: ص ٨٥.

- صفة الفاعل التي كان عليها وقت الفعل (الحال) (١).

فإن كان الفعل متعدياً، فإنه يقيد بالمفعول به، سواء كان مفعولاً واحداً أو اثنين، أو ثلاثة.

ويقيد الفعل كذلك بالفاعل - إذا كان مقيداً بما هو من سببه أو ما هو متصل به - ثم غير الفاعل بفاعل آخر هو من سببه، وهو التمييز المنقول عن الفاعل (٢).

وقد تقيد الأفعال بأسماء مسبوقة بالحرف، فإن كان حرف جر؛ كان الاسم مجروراً (٣)، وإن كان الحرف واو المعية فإن القيد يكون منصوباً (٤).

الجنس الثالث: تقييد الأسماء - التي تعمل عمل الفعل والاسم - بالأسماء.

يقصد بالأسماء التي تعمل عمل الأفعال وعمل الأسماء صيغ المبالغة واسم الفاعل والمصدر - إذا كان بمعنى أن يفعل - والصفة المشبهة، ولعملها المزدوج فإنها تقيد بقيود الأسماء فتخفض، وتُقيد بقيود فتصب وقد ترفع؛ على تفصيل في ذلك (٥).

ب- المقيدات اللفظية:

تأتي المقيدات اللفظية - التي تقيد بها الجملة الخبرية البسيطة - لإبانة اللفظ (٦)، بطرق معينة يوضحها الجدول التالي:

(١) يجمع هذه الخمسة قانون واحد، هو: الفاعل مرفوع والقيد - وهو هذه الخمسة منصوب، ولا يخرج عن ذلك إلا الظرف إذا بنى أو جرى مجرى الأسماء، وكذلك المفعول لأجله إذا دخلت عليه اللام. وللنحاة تفصيلات في ذلك. انظر: الضروري ص ١٥٥، ١٧٩ - ١٨١.

(٢) انظر: الضروري ص ١٥٦ - ١٨٠.

(٣) في هذه الجزئية تفصيلات ساقها ابن رشد في حروف الجر، ولكنه يؤكد على أنها روابط تربط أجزاء الكلام أسماء كانت أو أسماء وأفعالا؛ إلا أنه يقول: «ويشبه أن يكون الصحيح أنها حيثما دخلت فإنها تدخل لربط الفعل إلا أن الفعل ربما كان مظهرًا، أو ربما كان مضمراً». انظر: الضروري ص ١٨٨، وانظر: من ص ١٨١ - ١٨٦.

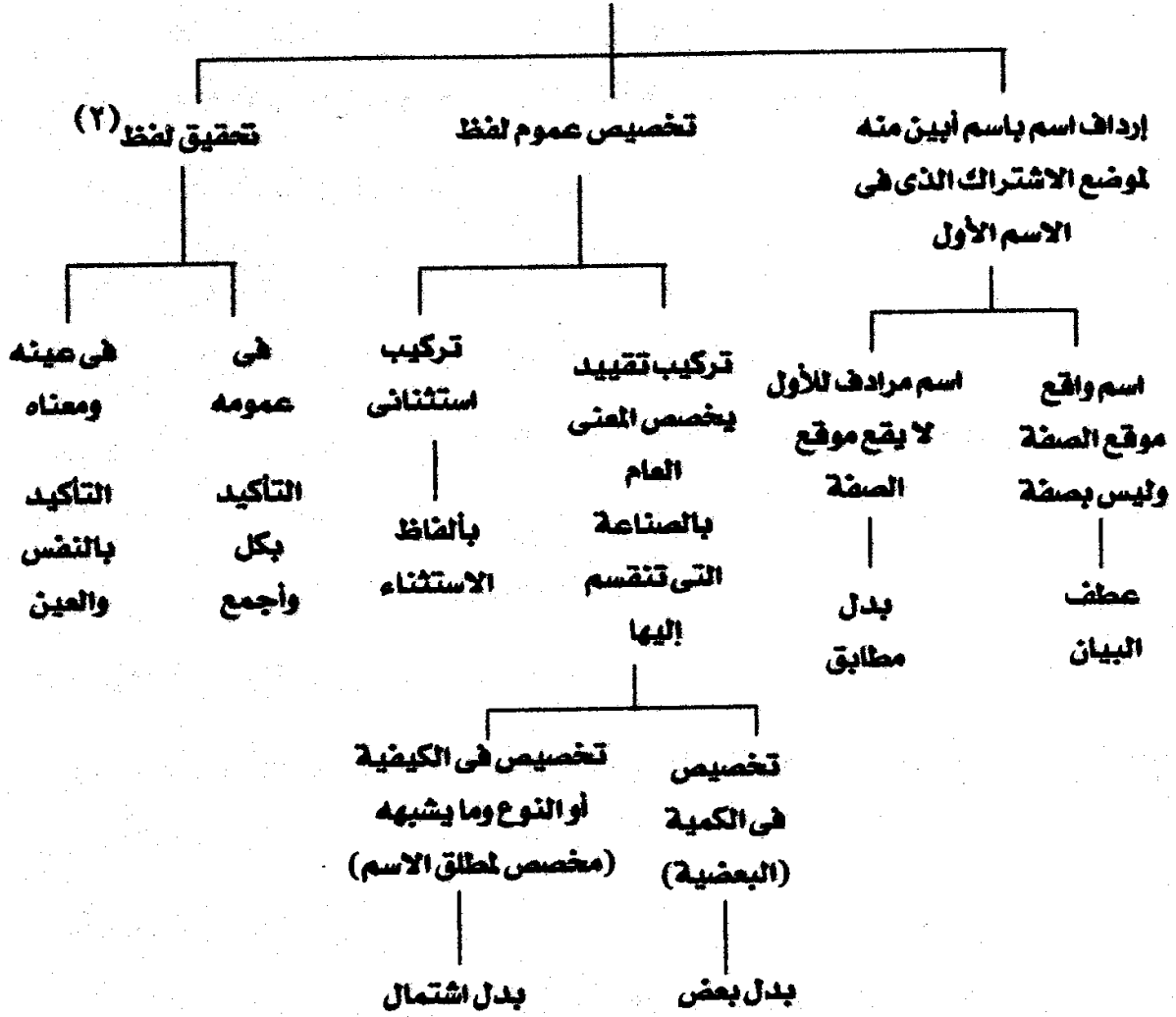
(٤) انظر: ص ١٨١.

(٥) انظر: الضروري ١٥٦، ١٨٦ - ١٩١.

(٦) السابق ص ١٥٧.



المقيدات اللفظية (١)



تلخص هذه المقيدات اللفظية في أبواب ثلاثة (٣):

- البدل .
- التوكيد .
- الاستثناء .

ويجري ابن رشد عطف البيان مجرى البدل (٤) . على اختلاف ما بين هذه الأبواب النحوية من معان ومقاصد حققها في قسمته المبنية على مراعاة المعنى .

(١) حدث اضطراب في كلام ابن رشد وقسمته للمقيدات اللفظية في موضعين . انظر : ص ١٥٧ - ١٥٨ ، ص ١٩١ .

(٢) أجريت تعديلاً يسيراً في قسمته التي اضطرت في هذا الموضوع .

(٣) انظر : الضروري ص ١٥٨ . (٤) السابق ص ١٩٠ .

ويجعل للبدل وعطف البيان قانوناً واحداً، وكذلك في التوكيد، ونستطيع أن نجمعهما معاً في قانون واحد، ملخصه أن التابع - هنا - يعرب بإعراب متبوعه، على حد قوله (١).
أما الاستثناء ففيه سبعة قوانين، راعى فيها أدوات الاستثناء، وإثبات الجملة أو نفيها، وغير ذلك (٢).

وبذلك يفرغ من بيان الجملة الخبرية ومقيداتها وقوانينها؛ ليبدأ في الجمل الثواني التي تتركب من جملتين من الجمل الأوّل.

٣- الجمل الثواني:

أشرنا من قبل إلى أن ابن رشد جعل الأقاويل على قسمين: الأوّل والثواني. والأول هي الجمل الخبرية البسيطة، والثواني هي التي تتركب من قولين تامين. وهي تتركب على أنحاء ثلاثة (٣)، بينها الجدول التالي:

الجمل الثواني

ارتباط جملتين بحرف عطف (٧)		إحدى الجملتين تقع موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى البسيطة (٦)	إحدى الجملتين تلزم الثانية جواباً لها (٤)
يحذف أحد الخبرين من الجملة المعطوفة	يصرح بالجملتين معاً إذا اختلف الإخبار	- جملة المفعول	الشرط وجوابه القسم وجوابه لو - لولا (٥)
قام زيد وجاء عمرو	قام زيد وجاء عمرو	- جملة الحال	
		- جملة الصفة	

(٢) انظر: ص ١٩١ - ١٩٤.

(١) السابق نفسه.

(٣) انظر: الضروري ص ١٦٥، ١٩٩.

(٤) يشير ابن رشد إلى أن الإعراب اللاحق بهذا التركيب يكون في الأفعال، أما الأسماء فلا يتغير إعرابها من جهة وقوعها جزءاً من هذه الجمل. انظر: ص ١٩٥.

(٥) لولا يليها الاسم والخبر محذوف معها. انظر: ص ١٩٥.

(٦) يجعل ابن رشد الجملة المنسوجة بـ «ظن» أو إحدى أخواتها من قبيل تلك الجمل الثواني المركبة على هذا النحو في أحد قوليه. انظر: ص ١٩٦.



ويضيف إلى الثلاثة السابقة جنساً رابعاً، وهو المركب من جملتين من جنسين مختلفين، مثل: الأمر وجوابه، والنهى وجوابه، والاستفهام وجوابه^(١).

ولكن قبل الانتقال إلى عرض ما قدمه فى الجملتين المركبتين من جنسين مختلفين كالأمر وجوابه؛ يلح سؤال عن موضع جملة الخبر من تلك القسمة - السابقة - إذ لم يذكرها فى الجملة التى تقع موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى كجملة الحال وجملة الصفة.

ومن الملاحظ أن ابن رشد لم يمثل للنوعية الثانية من الجمل الثوانى، إنما يذكرها دون مثال واحد، يقول: «والنحو الثانى: أن تقع جملة موقع الاسم المقيد من الجملة الأولى البسيطة، أعنى أن تكون جملة تقع موقع المفعول أو الحال أو موقع الصفة أو غير ذلك من أنواع الأسماء التى هى قيود أو تقييد جملة باسم تلزمه ثانية^(٢)».

ولو نظرنا إلى جملة الحال أو جملة الصفة - مثلاً - فى قولنا:

جملة حال

- جاء محمد يسعى .

- ورأيتهم وهم يلعبون .

- ﴿ لَا تَمَنَّوْا مَا تَمْنُونَ وَلَكِن اتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [المدثر: ٦].

- ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ [آل عمران: ٣٩].

جملة صفة

- مررت برجل قام أخوه .

- هذا فتى صوته جميل .

- ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢، ١٥٥].

- ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ ﴾ [الصف: ٦].

(٧) ذكر فيها أربعة قوانين، تبعاً لحروف العطف، فيجعل للعطف بالواو والفاء وثم قانوناً، وأو وأم وإما المكررة لها قانون، ولكن لها قانون خاص، وكذلك بل. انظر: ص ١٩٧ - ١٩٨.

(١) انظر: ص ١٦١.

(٢) انظر: الضرورى ص ١٦٠، وكذلك ص ١٩٥.

لوجدنا أنها جاءت بعد جمل تامة، ففي جمل الحال، نجد قبلها: (جاء محمد، ورأيتهم، ولا تمنن، فنادته الملائكة) وهي كلها جمل تامة.

وكذلك في جمل الصفات نجد قبلها: (مررت برجل، هذا فتى، وهذا كتاب، ومبشراً برسول) وهي كذلك جمل تامة.

أما ما ساقه ابن رشد في جملة الخبر الذي مثل له بقوله: زيد أبوه منطلق؛ فإننا لا نجد قبل جملة الخبر «أبوه منطلق» إلا اسماً لا يشكل جملة تامة كما كان الأمر مع جملة الحال وجملة الصفة.

ولذا فإن جملة الخبر -عنده- لها خصوصية تتميز بها عن جملة الحال وجملة الصفة، يوضح ذلك قوله: «واعلم أن هذه الجمل الأوك المركبة نحويين من التركيب، أعني تركيب الإخبار وتركيب التقييد، وقد يتجاوز العرب فيها فتصرف شكلها إلى شكل الكلام الخبري على عاداتها في الاستعارة، وهذا النقل هو الاسم الذي من تمام الخبر، أعني تنقله من تركيب التقييد إلى تركيب الخبر فتستفتح الكلام به، وتجعل باقى الكلام كله خبراً عنه . . . وأشهر ما يدخل في هذا الجنس من الكلام؛ الكلام الذي تقول النحاة فيه إنه مركب من أكثر من مبتدأ واحد، وخبر واحد، مثل قولهم: زيد أبوه منطلق، أن هذا القول كله مركب من تركيبين خبريين، وهو قولهم: أبو زيد منطلق» (١).

وهو بذلك يرى أن التركيب:

زيد أبوه منطلق.

أصله: أبو زيد منطلق.

هذه الجملة الأصل مكونة من:

تركيب تقييد وتركيب إخبار.

قيد فيه المبتدأ -تقييداً إضافياً- بالمضاف إليه، فأرادت العرب نقله من تركيب التقييد

(١) الضروري ص ١٥٨، ١٥٩.



-كعادتها فى الاستعارة- إلى تركيب الإخبار؛ لتجعل الكلام كله خبراً، وكذلك الأمر إذا كان الخبر جملة فعلية^(١).

نخلص من ذلك إلى أن جملة الخبر مع المبتدأ تتكون من تركيبين خبريين، على حين تتركب جملة الحال أو جملة الصفة مع جملتها الأم من تركيبين مختلفين: تركيب إخبار و تركيب تقييد.

الجملة المركبة من جنسين مختلفين:

لم يستطع ابن رشد تنظيم مادته فى القسم الأخير من كتابه الضرورى، فاضطربت بين يديه وتوزعت، وتباعد ما بينها، أو أدخل فيها ما ليس منها، وقد جاءت على النحو التالى فى ترتيب الكتاب:

- إعراب الجمل الأمرية والنهيية.

- النداء.

- الاستفهام.

- القول فى إعراب الأفعال.

وسأحاول - فيما يلى - أن أستظهر المادة المطروحة فى كلٍّ لأبين الاضطراب الذى وقع فيه ابن رشد، وتداخل المادة فيما بينها.

أ- إعراب الجمل الأمرية والنهيية:

الجملة الأمرية والنهيية من أجناس الكلام عنده، وتركيبها تركيب خاص له استقلالية، فلا هى تركيب إخبار ولا تركيب تقييد^(٢)، والأفعال فيها تقييد بجميع الأسماء التى يقيدها الفعل الواقع فى الكلام الخبرى من المفعولات وسائر المنصوبات والمجرورات^(٣) المذكورة قبلاً^(٤).

(٢) انظر: الضرورى ص ٢٠٠.

(٤) انظر: ص ٤٨ من هذه الدراسة.

(١) السابق ص ١٦٤.

(٣) السابق نفسه.

ثم يذكر ألفاظاً دالة على ما يدل عليه الأمر أو النهي، وهي التي يسميها النحاة أسماء أفعال (١).

وقد يعرض لهذه الجمل شيء من حذف الفعل، ولا يبقى سوى المقيد فقط (٢).
ويستطرد في استقصاء تلك الجزئية، فيذكر الحذف في غير الجمل الأمرية والنهيية في مثل:

- شكرًا لله وحمدًا له.

- وفي قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

- مررت به فإذا له صوتٌ صوت حمار.

- لييك وسعديك.

- كلمته فاه إلى في (٣).

وكل هذا - وغيره - الحذف فيه ليس لفعل الأمر، ولا الفعل المسبوق بالنهي.

بل يصل به الاستطراد إلى الخروج عن المقصود بذكر التراكيب التي وقع فيها الحذف، إلى ذكر أساليب لم يقع فيها في الغالب - حذف، في مثل:

- قتلته صبرًا.

- لقيته فجأة.

- هذا عبد الله حقًا (٤).

- له على كذا وكذا عرفًا واعترافًا.

وهو لا حذف فيه، بل هو من قبيل مجيء الحال مصدرًا، وما شابه ذلك، إنما دعاه إلى ذلك الاستطراد، ذكره وقوع المصدر في الجمل الأمرية والنهيية.

(١) الضروري ص ٢٠٠.

(٢) السابق ص ٢٠١.

(٣) انظر: الضروري ص ٢٠٢.

(٤) السابق ص ٢٠٣.

أما الأمر الثانى؛ فهو توزع المادة فى مواضع متفرقة، إذ يذكر نصب جواب الأمر والنهى بعد الفاء فى قوانين نصب المضارع^(١)، وكذلك جزم جوابهما فى موضع آخر^(٢)، ناهيك عن ذكر حكم فعل الأمر والفعل المسبوق بـ«لا» الناهية. مما أثر على وحدة هذا الباب، بتوزع مادته وأحكامه.

ب- النداء:

وهو من الكلام التام المركب من تركيب نداء وتركيب تقييد^(٣)، والمنادى يقيّد بالصفة وبالمعطوف وبالبدل والتأكيد^(٤).

وقد جاء فى أربعة فصول:

الأول: بين فيه ضروب الاسم المنادى وأحكامه^(٥).

الثانى: وصف المنادى - بكل ضروبه - وقوانينه^(٦).

الثالث: العطف على الاسم المنادى وقوانينه^(٧).

الرابع: قوانين البدل من الاسم المنادى^(٨).

وهو لا يدخل - على تلك الصورة - مع الأسلوب السابق فى إطار واحد، إذ الجمل الأمرية والنهيية ربما تركبت من جملتين: الأمر وجوابه، أو النهى وجوابه، والأمر والنهى من جنس يختلف عن جنس جملة الجواب إلا أنه يجمعها أنها ليست تراكيب إخبار، وهو ما يجعلنا نتسمح فى الأمر شيئاً ما.

(١) انظر: الضرورى ص ٢٢٨.

(٢) السابق ٢٣١.

(٣) انظر: الضرورى ٢٠٥.

(٤) السابق ٢٠٥.

(٥) السابق ٢٠٥-٢٠٨.

(٦) السابق ٢٠٩.

(٧) السابق ٢١٠.

(٨) السابق ٢١١.

يعرض في هذا الباب للاسم الواقع في الاستفهام، ويبين أنه يقيد بالقيود المعنوية واللفظية التي يقيد بها الاسم في تراكيب الإخبار، وكذلك الفعل الذي يقع جزءاً من الاستفهام يقيد بكل ما يقيد به الفعل الواقع في الخبر.

هذه القيود إما أن تكون أو ك وهي السابقة، وإما أن تكون ثوان، وهي ما تكون قيوداً للقيود الأولى. ثم يذكر الاستفهام بعد الإخبار، والاستفهام بـ«من» عن النكرات، ويذكر كذلك أدوات الاستفهام، وأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فإن كان بعده فعل عمل فيه (١).

يقول بعد أن انتهى من عرض الاستفهام على تلك الصورة: «فقد تبين لك من هذه جميع الأسماء المعربة من الكلام التام» (٢).

ولا يعرض بذلك للاستفهام وجوابه الذي يتركب من قولين مختلفي الجنس إلا في باب إعراب الأفعال، فيذكر عرضاً متى يُنصَّب الجواب ومتى يُجزم (٣).

ويذكر في هذا الباب الكلام المحكى، وما يقع منه في الاستفهام، وما يقع في الخبر، وحكاية الجمل وغيرها... باختصار شديد؛ لأمرين:

- أنه موجود في كتب النحاة.

- أنه لا يليق بمختصره هذا (٤).

لكن ما الداعي لذكر الحكاية هنا؟

يبدو لي أن ابن رشد أراد استيفاء ما يعرض للكلام التام من أشكال لم يستطع إدراجها ضمن تصوره العام، فجعلها كالمتممات لأشكال الكلام التام.

(١) انظر: الضروري ص ٢١٢ - ٢١٥.

(٢) السابق ص ٢١٥.

(٣) انظر: ص ٢٢٨ - ٢٣١.

(٤) انظر: ص ٢١٦.



ثم يختم الباب ببيان الممنوع من الصرف وأنواعه^(١) مقدماً له بقوله: «ولما كان من الأسماء ما لا يدخلها الخفض ولا التنوين إلا فى حال الإضافة أو دخول الألف واللام عليها، وهى التى تسمى غير منصرفة وجب فى الصناعة أن تعرف أنواع هذه الأسماء بالعلامات التى تخصها»^(٢).

وكأنه أراد أن يختم حديثه عن الأسماء ومقيداتها وإعرابها، بذكر ما لا ينصرف منها. ولكنه لم يستطع أن يجمع ما يماثله من صور لا تكتمل فيها علامات الإعراب مثل المقصور والمنقوص فى إطار واحد، فتفرق المسائل المتقاربة فى ثنايا الكتاب دون أن يجمعها إطار واحد يبين خصوصيتها.

وينهى حديثه بذلك عامة تخص الأسماء، ملخصاً ما جاء من أحكام عامة، فالاسم المرفوع - عنده - هو ما يعرى أن يكون مضافاً إليه، وهو إما أن يكون حديثاً أو محدثاً عنه، أو كان تابعاً فى إعرابه لهذين.

والاسم المنصوب هو ما كان فى المعنى مضافاً؛ وتعرى من شكل الإضافة دون معناها.

والاسم المخفوض هو كل اسم مضاف فى المعنى والشكل^(٣).

وما دام قد فرغ من الأسماء وأحكامها، فإنه لم يتبق سوى الأفعال وهو ما ستناوله فى الجزئية التالية.

إعراب الأفعال:

عرض فى هذا الجزء للأفعال من جهة إعرابها وبنائها، ومن جهة علامات إعرابها فى رفعها ونصبها وجزمها، ثم ذكر قوانين نصب الفعل المضارع، وقوانين جزمه فى الجمل الخبرية، والجمل الشرطية، وفى جواب الطلب، والأقويل الأمرية والنهيية، فيستوفى بذلك ما ذكره قبلاً من قيود الأفعال فيكتمل العمل تماماً من خلال قسمة الكتاب.

(١) انظر: الضرورى ص ٢١٦ - ٢٢٠.

(٢) السابق ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) السابق ص ٢١٩ - ٢٢٠.

وبعد فقد رأينا أن ابن رشد عرض للألفاظ المفردة والألفاظ المركبة ثم ذكر قسمة الألفاظ المركبة من كلام تام وغير تام . والتام ينقسم إلى أوك وثوان، ثم يعرض للأوك البسيطة وما يعرض لها من تقييدات تخص الاسم أو الفعل، وكذلك الجمل الثواني وما يعرض لها من قوانين. ثم استوفى ذلك بذكر أحكام الأسماء والأفعال والأقويل التي لم تنتظم في الأجزاء السابقة فجاء الكتاب محكماً في منهجه وتقسيم مادته، اللهم إلا ما عرض في الجزء الأخير من تداخل في المادة أشار إليه ونبه عليه (١).

ثالثاً: المصطلحات والتعريفات عند ابن رشد

رغم أن ابن رشد لم يخالف النحاة كثيراً في تعريفاته ومصطلحاته، إذ نجد يتابعهم في كثير من الحدود والتعريفات، ما دام ذلك غير ضار بالصناعة - على حد قوله - إلا أنه تفرد بمجموعة من المصطلحات التي لم تشع في كتب النحويين كالاسم المستقيم والاسم المائل وغيرهما، وهو ما حدا بالبحث إلى استظهارها، وبيان مدلولاتها بجانب بعض التعريفات الأخرى.

أ- المصطلحات:

١- التصرف:

استخدم النحاة مصطلح «التصرف» في وجوه عدة، ربما بدت مختلفة أو متباعدة، إذ نجد سيبويه يستخدم مصطلح التصرف على صورتين (٢):

الأولى: تعبر عن التغيرات الإعرابية التي تطرأ على الكلمة.

الثانية: تعبر عن المتغيرات الحاصلة في بنية الكلمة.

فيجعل الأول مساوياً لمصطلح الإعراب، والثاني مساوياً لعلم التصريف (الصرف).

وظل الأمر على صورته تلك مستخدماً بين النحاة من بعد سيبويه زماناً، ثم يتوسع

(١) انظر: الضروري ١٩٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٥٠، ٣٢٢.

فى الاصطلاح، فتزداد المصطلحات المأخوذة من المصطلح الأصل، مع تغاير فى الدلالة والمفهوم.

ف نجد مصطلح «الصرف» عند الفراء الكوفى^(١)، ومصطلح «المتصرف» بمعنى صلاحية الكلمة لأن تقع فى المواقع الإعرابية المختلفة^(٢)، ويضعون بإزائه مصطلح «غير المتصرف» ونجد كذلك المتصرف وغير المتصرف إلى آخر هذه المصطلحات التى نجدها ماثورة فى كتب النحاة.

ولا يخرج ابن رشد عن ذلك، فنجده يستخدم مصطلح التصريف ويجعله مساوياً لـ «الإعراب» إذ إن النحاة قد «سموا الإعراب تصريفاً»^(٣).

ويجعله فى جانب آخر موازياً للإعراب فيجعله فى بنية الكلمة وفى شكلها ويسمون ذلك تصريفاً^(٤).

ثم يجعل الاسم الذى لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب «متصرفاً»^(٥)، أما الاسم المبنى فهو غير المتصرف^(٦).

هذا الاصطلاح - فى حقيقته محير فى جانب كبير منه - لم أجد من النحاة من ذكره من قبل، أو أشار إليه، إذ كيف يكون الاسم المتصرف هو ما لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب.

لعله من المفيد أن نستعين بمصطلحين آخرين ساقهما ابن رشد فى كتابه «الضرورى» وفى غيره من كتب المنطق، فرجما وضحا شيئاً من غموض مصطلحى المتصرف وغير المتصرف أو من تداخلهما مع غيرهما، وهما:

(١) انظر: معانى القرآن للفراء ١/٣٣، ٣٤، وانظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية د. محمد إبراهيم عبادة، ط ٢. ص ١٥٤.

(٢) المصطلح النحوى، د. أحمد عبد العظيم ص ١٠٩.

(٣) الضرورى ص ١٤٥.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق ص ١٥٣.

(٦) السابق نفسه.

- الاسم المستقيم .

- الاسم المائل .

٢- الاسم المستقيم:

لم أجد فيما بين يدي من كتب النحو هذا المصطلح، إلا أنه كان موجوداً في القرن الرابع من الهجرة في كتب المناطقة، فنجده عند الفارابي في كتاب «العبارة»^(١) وهو من كتب أرسطوطاليس المنطقية التي نقلها العلماء إلى العربية، وقد قام ابن رشد بتلخيص كتاب العبارة^(٢).

أما ما يقصده ابن رشد هنا من مصطلح «الاسم المستقيم»؛ فيبدو في قوله: «إنا نجد الأسماء من حيث هي جزء كلام مفيد صنفين: صنف هو متعدد من أن يكون مضافاً إليه، وهو في الألفاظ نظير الأشياء الموجودة بذاتها، وسواء كان مفرداً أو مضافاً إلى اسم آخر، موصوفاً بوصف هو هو، وهذا هو الصنف الأول من الأسماء في كل لغة وقوم يسمونه الاسم المستقيم^(٣).

يتميز الاسم المستقيم -عنده- بعدة أشياء:

١- أنه جزء من كلام مفيد، أي لا يستغنى عنه.

٢- أنه نظير الأشياء الموجودة بذاتها.

٣- أنه يكون مفرداً، أو مضافاً، موصوفاً بوصف هو هو.

٤- أنه يكون مضافاً لا مضافاً إليه.

أما الأمر الأول -وهو ما يؤكد ابن رشد دوماً^(٤)- فيقصد به تلك الأسماء الواقعة في تراكيب -إخبارية أو غيرها- على صورة معينة فيخرج بذلك الألفاظ قبل تركيبها، فالاسم لا يوصف بالاستقامة من عدمها إلا بعد تركيبه في جملة.

(١) العبارة للفارابي ص ١٢.

(٢) طبع الكتاب غير طبعة.

(٣) الضروري ص ١٤٦.

(٤) السابق ص ١٢٣.

ولا يتعارض ذلك مع ما ذكره في النقطة الثالثة من وقوعه مفرداً، إذ يقصد به كلمة واحدة واقعة في إطار الجملة، وهو ما يتضح بالمقارنة بما ساقه من وقوع الاسم المستقيم مضافاً إلى غيره، وهو صدر الكلمتين المتضائفتين، أو وقوعه موصوفاً بوصف هو هو، وكل هذا يقع في تركيب مفيد.

وهو في تساؤله عن سبب اختصاص الشكل المسمى ضمة بالاسم المتعدي من أن يكون مضافاً إليه^(١)، الذي يعاود طرحه مرة أخرى مع إجراء تعديل بسيط؛ لا يغير من جوهر السؤال بقوله: «لم خصت الشكل المسمى ضمة بالاسم المستقيم؟»^(٢).

وهو في إجابته على ذلك التساؤل الذي قدمه، ومحاولته تفسيره، يبين صور الاسم المستقيم، بأنه إذا سمع سامع شكل الرفع من متكلم علم أنه مخبر عنه أو خبر^(٣)، ويؤكد ذلك مع إضافة بسيطة بقوله: «وظهر أن كل اسم مرفوع في كلام العرب؛ فهو ما يعرى من أن يكون مضافاً إليه، وهذا الاسم هو: إما حديث، وإما محدث عنه، أو كان تابعاً في إعرابه لهذين...»^(٤).

فالاسم المستقيم على ذلك يكون:

- مبتدأ.

- خبراً.

- فاعلاً.

- تابعاً لواحد مما سبق (صفة - توكيداً - بدلاً - معطوفاً).

وليس في الإمكان تقبل كلامه على علته، إذ يتناقض مع تعريفه الأول؛ من جهات:

١- أنه جعل الخبر داخلاً في الأسماء المستقيمة، وإن كان قد أخرجه من تعريفه، لأن الخبر وصف في حقيقته للمبتدأ، والمبتدأ موصوف به. فكيف يخرج أولاً ثم يدخله في الأسماء المستقيمة ثانياً؟!

(٢) السابق نفسه.

(١) السابق ص ١٤٧.

(٣) السابق ١٥٠.

(٤) السابق ٢١٩.

٢- أنه جعل التوابع المرفوعة داخلة في الأسماء المستقيمة، وهو -بداية- كان قد أخرجها؛ إذ الأسماء المستقيمة يجب أن تكون من الأشياء الموجودة بذاتها، والحقيقة أن التوابع -خاصة النعت- لا تقوم بذاتها.

لم يبق بعد سوى المبتدأ والفاعل، وخرج الخبر والتابع المرفوع. يؤكد ذلك ما ساقه تعليلاً لاختصاص الاسم المستقيم بالضممة أو الرفع -في معناه الدقيق- من أنهم «جعلوا المتقدم من الأشكال -أى الضمة- للمتقدم من المعاني في النفس»^(١).

وقد كان ابن باجة^(٢) أكثر دقة بقوله: «ويشبه أن يكون رسم الاسم المستقيم أنه الاسم الدال على معنى يوضع في النفس ليسند إليه معنى آخر يكون عن مجموعهما قول تام»^(٣) وهو إذا «جرد من أن يكون خبراً وجعل مُعداً لأن يسند إليه صار مستقيماً»^(٤)، فهو لا يخرج عن كونه مبتدأ أو فاعلاً.

ومحاولته استخدام هذا المصطلح في العربية كانت بحاجة إلى مراجعة وتمحيص قبل تقريرها. ورغم أنه ترجم عن اليونانية قبل ذلك بقرون، وورد في كتب المناطقة العرب^(٥)، إلا أنه لم يكتب له الوجود أو الاستخدام في النحو العربي، والمصطلح اليوناني Orthé يدل على حالة الرفع، مشتق من الكلمة Straight وتعني مستقيمة^(٦).

وهذا بعينه الذي دفع الفارابي إلى أن يقول: «ووافق في اللسان أن كان إعراب أكثر الأسماء المستقيمة الرفع»^(٧). وهو ما كرره ابن رشد في كتاب العبارة بأنه «هو المرفوع في كلام العرب»^(٨).

(١) السابق ص ١٤٧.

(٢) هو أبو بكر محمد بن يحيى الصائغ ولد في سرقسطة وانتقل منها إلى أشبيلية وغرناطة وهو أستاذ ابن رشد. توفي سنة ٥٣٣هـ. انظر: ترجمته في طبقات الأطباء، قلائد العقيان ص ٣٠٠.

(٣) تعليقات ابن باجة على كتاب باري أرمنياس تحقيق د. محمد سليم سالم ص ١٨.

(٤) السابق ١٩.

(٥) ظهر تقريباً قبل القرن الثالث من الهجرة فيقال أن ابن المقفع الابن هو أول من ترجمه، ويقال أنه إسحاق بن حنين. انظر: الفهرست ص ٣٤٨.

(٦) انظر: Thorndike - Barnhart Dictionary P 677.

وموجز تاريخ علم اللغة روبنز، ترجمة د. أحمد عوض ص ٦٣.

(٧) كتاب العبارة للفارابي ص ١٤.

(٨) كتاب العبارة لابن رشد ص ٨٣.



٣- الاسم المائل:

يستخدم ابن رشد مصطلح الاسم المائل مقابلاً للاسم المستقيم، ويحده بأنه «فى الألفاظ نظير الأشياء التى وجودها بالإضافة إلى غيرها»^(١). ويجعل تلك الأسماء على نوعين:

أحدهما: من تمام القول المفيد.

ثانيهما: من تمام الاسم وهو الذى يخص بالمضاف إليه^(٢).

ويبين كل نوع وما يراد به، فالذى هو من تمام الاسم يجز إذا أرادوا بالإضافة فقط^(٣)، ويقصد بالإضافة المنسوب على الإطلاق بأى نسبة^(٤)، فهو المجرور بحرف الجر أو بغيره.

أما الذى هو من تمام القول المفيد؛ فهو المركب من إضافة ومعنى زائد على الإضافة، فإذا ما أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذى هو من تمام الخبر؛ نصبوه وعرى من شكل الإضافة^(٥).

فالاسم المائل -عنده- هو المنصوب والمجرور من الأسماء.

نعود إلى المشكل الأول -الذى ساقنا إلى الحديث عن الاسم المستقيم والاسم المائل- وهو تحديده للمتصرف وغير المتصرف.

إذ المتصرف -عنده كما سبقت الإشارة- هو ما لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب، وغير المتصرف هو المبنى.

لا يكتمل فهم المراد بمصطلح المتصرف إلا بالنظر فى إنتاجه المنطقى، فى تلخيصه لكتاب العبارة، إذ نجد يقرن الاسم غير المتصرف بالاسم المستقيم فيجعلهما شيئاً واحداً وهما الاسم المرفوع^(٦).

(٢) السابق ص ١٤٧.

(١) انظر: الضرورى ص ١٤٦.

(٣) السابق ١٤٧.

(٤) تعليقات ابن باجة ص ٣٦.

(٥) الضرورى ص ١٤٦ - ١٤٧، ٢١٩.

(٦) كتاب العبارة ص ٨٣.

والاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييراً آخر مما أشبه ذلك، لم يقل فيه إنه اسم بإطلاق، بل هو اسم مصرف (١).

والاسم عند أرسطو هو الاسم المرفوع فحسب، أما المنصوب وغيره فقد اعتبره «حالات Ptoseis» للاسم، وليست أسماء على وجه الحقيقة (٢).

نخلص من هذا إلى أن الاسم غير المتصرف - المبنى عنده - هو الاسم المستقيم الذي يلزم حالة الرفع، أما الاسم المتصرف - وهو الاسم الذي يدخله نوع أو اثنان من الإعراب - فهو الاسم الذي يكون في حالة نصب أو جر وهو الاسم المائل.

٤- الأقاويل المركبة:

استخدم ابن رشد هذا المصطلح مساوياً لمصطلح «القول» (٣) عند النحاة، ويشير إلى أن حده عند قوم بأنه «لفظ تدل جملته على جملة معنى، وجزؤه على جزء ذلك المعنى» (٤) وعبر عنه بالفاظ مختلفة، فهو مرة «الأقاويل المركبة» (٥)، وأخرى هو «الكلام المركب» (٦)، وثالثة هو «الألفاظ المركبة» (٧)، التي يجعلها على قسمين:

١- قول تام كاف بنفسه أي مفيد، وهو الذي تسميه النحاة كلاماً.

٢- قول غير تام؛ بمنزلة الاسم المفرد (٨).

ويستمر في قسمته تلك، جاعلاً الجمل التامة (٩) صنفين:

١- جمل خبرية، تحتل الصدق والكذب.

(١) السابق نفسه.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ص ٩٢.

(٣) انظر: الضروري ص ١٢٠.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق ص ٩٩، ١٠٢، ١٢٠، قد يعبر عنها بالأقاويل التامة انظر ص ١٢١.

(٦) السابق ص ١٠٢، ١٠٥، ١٥١، ١٥٣.

(٧) السابق ص ٩٨، ١٠٤، ١١٩.

(٨) السابق ص ١٢٠.

(٩) عبر بالجمل التامة عما أسماه النحاة بالكلام.



٢- جمل إنشائية، لا تتصف بالصدق ولا بالكذب^(١).

ويجعل التى لا تتصف بالصدق ولا بالكذب على أصناف . . . وهكذا، وكأنى بابن جنى فى حديثه عن الكلام والقول مفرقاً بينهما؛ إذ يجعل القول: «كل لفظ مَدل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً فالتام هو المفيد أعنى الجملة وما كان فى معناها من نحو صه، وإيه، والناقص ما كان غير ذلك، نحو زيد ومحمد، وإن، وكان أخوك . . . فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً^(٢)، والقول يصلح للأحاد والمفردات، وللجمل المركبات ويقع على الجزء الواحد وعلى الجملة^(٣).

أما الكلام عنده فهو «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذى يسميه النحويون الجمل . . .»^(٤).

نخلص من ذلك إلى أن ابن رشد يوافق ابن جنى فيما ذهب إليه، وهو:

١- القول أعم من الكلام، إذ يطلق القول على الكلام التام المفيد، وعلى غير التام الذى ينزل منزلة الأسماء المفردة.

٢- أن الكلام التام مساو للجمل وهى التى تقوم بين ألفاظها علاقة إسنادية.

٣- أن المركب غير التام الذى ينزل منزلة الاسم المفرد، ويقع موقعه، تقوم بين ألفاظه علاقة تركيب وليست علاقة إسناد.

وتبقى أمور فى الاصطلاح تؤخذ على ابن رشد، منها:

١- استخدامه غير صورة لفظية للمصطلح؛ فمرة يطلق عليه «الألفاظ المركبة» وأخرى «الأقاول المركبة»، وثالثة «الكلام المركب» مما يصيب الدارس المبتدئ -على حد قوله- بالاضطراب والخلط والتداخل فى استيعاب المقصود من هذه المصطلحات، ناهيك عن فهمها والأولى الالتزام بمصطلح واحد.

(١) انظر: الضرورى ص ١٢١.

(٢) انظر: الخصائص ١٧/١.

(٣) السابق ٣٢/١.

(٤) السابق ١٧/١، ٢١، ٣٢.



وأرجح - هنا - الأخذ بمصطلح «الأقاويل المركبة»، وذلك لقربها من استخدام النحاة في مصطلحهم «القول»، ولأن مصطلح «الكلام المركب» سينصرف إلى التام المفيد، أما «الألفاظ المركبة» فربما انصرف إلى صورة اللفظ في ذهن المتلقى المبتدئ. ولا مشاحة في الاصطلاح، ولا مغبة من استخدام مصطلح بعينه ما دام منصوباً عليه من أول البحث إلى آخره.

٢- داخل تعريفه غموض في قوله «بأنه لفظ تدل جملته على جملة معنى...»، فإن المتضايقين والموصوف وصفته، هما من القول غير التام؛ لأنهما يتزلان منزلة الاسم المفرد، ولا يدل الجزء منهما على معنى إلا عرضاً^(١).

وليته أخذ بتعريف ابن جنى السابق، أو بما ذكره في تلخيصه لكتاب العبارة من أن القول «هو لفظ دال الواحد من أجزائه على أنه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور»^(٢).

٥- ما المولدة:

عندما عرض ابن رشد لأنواع «ما»، ذكر «ما» المولدة، وهي «التي يعرفها النحاة بالزائدة»^(٣)، وإن لم يضرب لها مثالا توضيحياً.

٦- الجمل الجزئية:

يذكر الجمل الجزئية عند حديثه عن صلة الموصول، يقول: «ويخص هذه الأسماء الموصولة أنها مع صلتها بمنزلة اسم واحد لا يفصل بينهما بشيء، وهي توصل بالفعل وبالجمل الجزئية»^(٤)، ولا يتضح من كلامه المقصود بالجمل الجزئية، أيقصد بها جملة الصلة إذا كانت جملة اسمية، أم شبه الجملة (جار ومجرور أو ظرف)، وإن كان واضحاً أنها لا تكون الجملة الفعلية الواقعة صلة للموصول.

(١) انظر: كتاب العبارة ص ٨٦.

(٢) السابق نفسه.

(٣) الضروري ص ١٤٤.

(٤) السابق ١٤٣.

٧- الأحوال الإضافية:

يذكر ابن رشد هذا المصطلح عند ذكره لأقسام الأسماء، فهى تنقسم - مما تنقسم إليه - إلى أسماء صفات، وأحوال إضافية^(١).

ويجعلها على نحو مخالف لمفهوم الإضافة عند النحاة، فيرى أنها «ما كان فيه معنى مضافاً مثل: مالك ومملوك وابن وأخ...»^(٢).

يوضح هذا المفهوم فى كتاب المقولات بقوله: «ومن خواص المضافين أن كل واحد منهما يرجع على صاحبه فى النسبة بالتكافؤ، مثال ذلك العبد وهو عبد للمولى، والمولى مولى للعبد، وهى أسماء تدل على معنى يقتضى وجود طرف آخر، فمملوك يقتضى مالكا، وابن يقتضى أباً، وأخ يقتضى أخاً آخر. وهكذا»^(٣).

وهذا المفهوم أكبر من مفهوم الإضافة عند النحاة، وهو يرى أن مثل: غلام زيد، هو ما يسمى تركيبه عند قوم تركيب تقييد^(٤)، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يجعل كل اسم خفض بحرف الجر أو بغيره، ويكون من تمام الاسم أو الفعل؛ هو المقصود بمعنى الإضافة^(٥).

٨- الوجوه الثلاثية:

فى حديثه عن الضمائر، يذكر أنها «تدل بشكلها وبنيتها على الوجوه الثلاثة»^(٦).

هذه الوجوه هى بعينها أشكال الإخبار، التى يوضحها:

- الوجه الأول: إخبار المتكلم عن نفسه، وهو الذى منه القول.

- الوجه الثانى: الإخبار عن الحاضر (المخاطب)، وهو الذى إليه القول.

(١) السابق ص ١٠٩.

(٢) السابق ١١٠.

(٣) انظر: كتاب المقولات ص ٣٨، وانظر: الحدود الفلسفية للخوارزمى ص ٩٨.

(٤) انظر: الضرورى ص ١٢٠، ١٥٤.

(٥) انظر: ص ١٤٧.

(٦) السابق ١٣٦.

- الوجه الثالث : الإخبار عن الغائب، وهو الذي فيه القول^(١).

ويذكر هذه الوجوه في حديثه عن الأفعال، ويرى أن الزوائد التي تلحق الأفعال المستقبلية (حروف أنيت)؛ هي علامة الوجوه الثلاثة^(٢)، ويرى أن حروف المضارعة هي ما تسميه النحاة حرف الزيادة^(٣).

٩- علم التركيب:

وهو ما يدخل فيه معرفة تركيب القول الخبري، والأقاويل المركبة، وما يلحقها من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، ويدخل فيه معرفة الألفاظ التي منها تركيب^(٤).

١٠- علم الألفاظ المفردة^(٥).

ب- التعريفات:

١- أقسام الكلام:

أ- الاسم:

عرف ابن رشد الاسم بأنه «الفظ يدل على معنى غير مقترن بزمان محصل»^(٦)، ويرى أن «خاصته المعنوية أن يكون خبراً ومخبراً عنه، واللفظية أن يدخل عليه التنوين والألف واللام التي للتعريف»^(٧).

والحقيقة أنه لا يعنينا - هنا - مناقشة ابن رشد في تعريفه هذا، إذ قد تعرضت تحديدات الاسم وتعريفاته للنقد والتمحيص، والزيادة والنقص، والتعديل والتحوير، بداية من علماء اللغة والنحو القدامى^(٨)، وانتهاء بعلماء اللغة المحدثين^(٩)، وأدلى كل

(١) السابق ص ١٠٣.

(٢) السابق ص ١٣١.

(٣) السابق ١٣٤.

(٤) السابق ص ١٩٩، ١٠٢.

(٥) السابق ص ١٠١.

(٦) الضروري ص ١٠٥.

(٧) السابق ص ١٠٧.

(٨) من أشهر علماء اللغة والنحو الذين ناقشوا تعريفات الاسم وحدوده: الزجاجي في: الإيضاح في علل

النحو ص ٤٨، وأحمد بن فارس في: الصحاح ص ٨٩، والبطلوسي في: إصلاح الخلل ص ٧.

(٩) منهم: د. إبراهيم أنيس في: أسرار اللغة ص ٢٧٩.



بدلوه؛ إما فى تحديد الاسم وتعريفه وإما فى نقد تعريفات السابقين عليه، أو فى تفصيل أقسامه، أو إخراج شىء منها وجعله مستقلاً عن الاسم... إلخ.

إنما يعنى البحث فى تلك الجزئية بأن تعريف ابن رشد للاسم تميز من عدة وجوه:

١- أنه لم يخالف النحاة كثيراً فى تعريفه للاسم، إنما تابعهم فى تعريفهم الذى استقر عندهم محتجاً بجريه على عاداتهم لكون ذلك غير ضار فى هذه الصناعة^(١).

٢- أنه فصل بين تعريف الاسم بالحد، وخاصته اللفظية والمعنوية؛ على طريقة المناطقة، فتعريف الشىء بالحد يكون بالجنس والفصل؛ لأنه دل على جوهر المحدود^(٢)، وأكثر إحاطة به على الحقيقة فلا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه^(٣)، ويشترط فيه أن يكون جامعاً مانعاً.

إلا أن التعريف بالحد فيه من الصعوبة ما يجعله لا يتحقق دوماً؛ مما جعل ابن رشد يضيف إليه -على طريقة الرواقيين- التعريف بالرسم بذكر الجنس والخاصة^(٤). ولم يخلط ابن رشد بين المنهجين.

٣- أنه ذكر فى تعريفه بالحد المعنى الوظيفى للاسم وهو الدلالة على مسمى مجرد عن الزمان. ثم بعد انتهائه من تحديد الفعل والحرف؛ عاد لتعريف الاسم بالرسم بذكر خواصه اللفظية وهى تمثل خصائص الاسم الشكلية، وهى علاماته، وهى أقرب إلى توصيف الاسم لغوياً.

= د. مهدي المخزومي فى: النحو العربى قواعد وتطبيق ص ١٩.

د. عبد الرحمن أيوب فى: دراسات نقدية فى النحو العربى ص ٧.

د. تمام حسان فى: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٨٦.

د. فاضل مصطفى الساقى فى: أقسام الكلام العربى: الباب الأول، وانتهاء بالدكتور عز الدين مجدوب فى: المتوالى النحوى العربى: القسم الثالث ص ١٧٧ وقد دافع فى كتابه عن النحاة العرب وتحديد لهم لأقسام الكلام.

(١) انظر: الضرورى ص ١٠٦.

(٢) منطق أرسطو ٢/٦٢٤.

(٣) انظر: كتاب الحدود لجابر بن حيان ص ٩٧.

(٤) الرسم Hypographe هو إظهار الخصائص المميزة.

انظر Versteegh., OP. CIT., P.130.

أما الخواص المعنوية فإنها تمثل المعنى الوظيفي . وذكر تعريفه بالحد والرسم محاولة لتلافي أي قصور أو نقص أدركه ابن رشد في كل منهما على حدة .

٤- يبقى أمر أخير وهو أن النحاة فصلوا القول في خواص الاسم ، وأضافوا كثيراً مما لم يذكره ابن رشد (١) .

ب- الفعل:

سار ابن رشد في تعريفه للفعل على نهجه السابق في تعريفه للاسم ، فالفعل عنده «لفظ يدل على معنى مقترن بزمان محصل» (٢) ، وجعل خاصته «المعنوية أن يكون خبراً لا مخبراً عنه ، واللفظية ألا يلحقه تنوين ولا تعريف ولا خفض ولا نصب ولا رفع بالمعنى الذي يلحق الأسماء ؛ لأنه لا يكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مشبهاً بها . .» (٣) .

يعتمد ابن رشد في تعريفه للفعل على ما اعتمد عليه في تعريفه للاسم من حد وذكر للخواص اللفظية والمعنوية ، إلا أنه يختلف عنه في عدة أمور تؤخذ عليه ، منها :

١- أنه جعل خواص اللفظية علامات عدمية يعتمد عليها من الناحية الشكلية في التفريق بين الأفعال والأسماء .

٢- هذه العلامات عدمية تصدق كذلك على الحروف ، فإنها لا يلحقها التنوين ولا التعريف ولا الخفض . فإن فرقت هذه العلامات بين الأسماء والأفعال ؛ فإنها لا تفرق بين الأفعال والحروف .

٣- قوله أن الفعل لا يلحقه رفع بالمعنى الذي يلحق الأسماء قول مبهم بحاجة إلى بيان وتفسير ؛ وإن قال «لأنه لا يكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مشبهاً بها» .

(٤) انظر في ذلك : شرح عيون الإعراب ٣٧ ، أسرار العربية ١٠ ، المرجل ٨ ، ١٢ ، شرح المقدمة النحوية ١٢٩ ، كشف المشكل ١/ ١٧٣ ، إصلاح الخلل ٧-١٥ ، شرح التسهيل ١/ ١٠ ، الغرة المخفية ١/ ٧٥ ، شرح المفصل ١/ ٢٤ ، همع الهوامع ١/ ٩-١١ ، المحرر ١٩ .

(٢) الضروري ١٠٦ .

(٣) السابق ١٠٧ .



وهو قول يرجع فى أصله للفكر المنطقى، فإن للاسم - فى اليونانية - موضعين: الفاعل والمفعول مثل Krites الشخص الذى يحكم، و Kritos الشخص الذى يحكم عليه^(١)، والفاعلية والمفعولية من خاصية الأجسام عندهم^(٢). يضاف إلى ذلك ما ذكرناه - من قبل - عن الاسم المستقيم، وهى معان خاصة بالاسم، وأن رفع أو نصب أو أى إعراب آخر للفعل لا يكون لتلك المعانى، وإنما لمعان آخر كما أشار ابن رشد^(٣)، فتكون بذلك علامة عديمة متصلة بالجانب الوظيفى للفعل.

ج- الحرف:

أما الحرف عنده «فإنه لفظ يدل على النسب التى تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال، ولذلك قيل فى حده: إنه لفظ يدل على معنى فى غيره»^(٤).

ويرى أن هناك أسماء مثل الضمائر وأسماء الاستفهام والأسماء الموصولة قد تقوم بوظيفة الحرف لتربط بين الخبر والمخبر عنه. . فإذا أردنا ألا نجعلها داخلية فى حد الحرف فينبغى أن نزيد فى حده: «من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه»^(٥).

فيصبح تعريفه للحرف «أنه لفظ يدل على معنى فى غيره، من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه».

والملاحظ فى تعريفه للحرف:

١- أنه اعتمد على المعنى الوظيفى دون خصائصه الشكلية مخالفاً صنيعه فى تعريف الاسم والفعل.

٢- إدراكه أن الحرف يقوم بوظيفة الربط بين الأسماء، وبين الأسماء والأفعال، ويشاركه فى هذه الوظيفة بعض الأسماء كالضمائر وغيرها؛ جعله يضيف إلى الحد ما يخرج هذه منه.

(١) انظر Versteegh, OP. Cit, P.60.

(٢) Ibid. P.60.

(٣) الضرورى ص ١٠٧.

(٤) السابق ص ١٠٦.

(٥) السابق نفسه.

٢- التعريف بالقسمة:

يستعمل ابن رشد نوعاً آخر من التعريف وهو التعريف بالقسمة، وأول من تكلم عن التعريف بالقسمة هو أفلاطون^(١)، وقد لقي هذا النوع من التعريف رواجاً عند العرب، إذ يرى الفارابي أنه ينفع في سهولة الفهم^(٢).

وأمثلة التعريف بالقسمة - عند ابن رشد - كثيرة ماثورة في ثنايا الكتاب؛ يستخدمها في تحديد الأنواع وما يندرج تحتها. منها قسمته للأسماء فهي: مظهرة ومضمرة ومبهمه وموصول^(٣). والمظهرة تنقسم قسمين: اسم يدل على شخص، أو صفة موجودة في هذا الشخص. وهما يمثان الجواهر والعرض عند المناطقة^(٤)، وظل يعرض لقسمة الاسم من تنكير وتعريف أوكل ومشتقة من الأوكل.

وكذلك في تقسيمه للضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وقسمته للفعل، والأقويل المركبة...

ويجب أن نفصل بين التعريف بالقسمة؛ وقسمة أخرى، بدت واضحة في كتابه، ولكن لا يقصد بها التعريف، إنما يقصد بها المنهج الذي رسمه لبناء كتابه يقول: «وأما أقسام هذه الصناعة فهي ثلاثة:

الأول: النظر في أشكال الألفاظ المفردة...

والثاني: في أشكال الألفاظ المركبة...

والثالث: في أشكال هذه الألفاظ الزائدة...»^(٥).

وهي القسمة التي وصلت به إلى بناء منهج قام عليه الكتاب في ترتيبه وتنظيمه.

(١) انظر: plata: sophist in Great Books p.551، وكذلك Dixon OP.CIT.P28، والنحو العربي

والدرس الحديث ص ٦٩.

(٢) الألفاظ المستعملة للفارابي ص ٨٨.

(٣) الضروري ١٠٨.

(٤) انظر: المقولات ٨-٩.

(٥) انظر: الضروري ص ٩٨.



وسأقدم نموذجاً للتعريف بالقسمة:

قسمة الفعل:

قسم ابن رشد الفعل إلى نوعين، مخالفاً النحاة فى قسمة الأفعال من جهة الزمان إلى أنواع ثلاثة: ماضٍ - مضارع - أمر، أما هو فقد حصر الأفعال فى الماضى والمستقبل.

أ- الماضى:

عرف الماضى بأنه «الذى ليس أوله تاء ولا ياء ولا ألف ولا نون... وهو غير معرب، مبني على الفتح»^(١).

ب- المستقبل:

وهو عنده «الذى فى أوله أحد تلك الحروف الأربعة... وشكل المستقبل والحاضر واحد فى لسان العرب، فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال؛ أدخلوا عليه السين أو سوف...»^(٢).

تعقيب:

لم يذكر ابن رشد الفعل المضارع - الدال على الحاضر - إلا عرضاً مع المستقبل؛ إذ هما واحد فى لسان العرب^(٣)، والملاحظ فى قسمته للفعل وتعريفه لنوعيه عدة أمور:

١- خالف ابن رشد النحاة فى تعريف الماضى، ولم يذكر سوى علامة عديمة وهى خلوه من حروف المضارعة.

٢- عرف الماضى بأنه مبني على الفتح وهى علامة شكلية يشترك معه فيها بعض الحروف والضمائر والظروف.

(١) السابق ص ١١٨.

(٢) السابق ص ١١٨.

(٣) وهو ما ورد فى تلخيصه لكتاب العبارة، إذ يقول: «والكلمة - يقصد الفعل - غير المصروفة هى التى تدل فى لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر، والمصروفة هى التى تدل على الزمان الذى كأنه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضى والمستقبل، وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة فى لسان العرب وإنما الصيغة التى توجد له فى كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، والكلمة غير المصروفة هى التى يقال اسم الفعل عليها بإطلاق». انظر ص ٨٥.

٣- عرف المستقبل بعلامة شكلية وهي حروف المضارعة والسين وسوف^(١).
 ٤- أشار إلى أنه ليس هناك حاضر إلا بالوضع^(٢)، وهي فكرة فلسفية سبقه إليها الزجاج، وخالفه فيها ابن الطراوة والبطلوسى^(٣)، ولا مدخل له في صناعة النحو، إذ هو من النظر العقلي لا اللغوي كما يقول ابن الحاجب^(٤) ومرد ذلك إلى التداخل الزمني في الصيغة^(٥).

٥- أنه أخرج فعل الأمر، يقول: «وأما الأمر والنهي فإن النحويين يقولون فيه: أنه فعل مستقبل... وليس هو في الحقيقة فعلاً؛ لأن الأمر إنما هو استدعاء فعل... واستدعاء الفعل ليس هو فعلاً إلا مجازاً»^(٦). وقد أخرج كثير من اللغويين المحدثين فعل الأمر من قسمة الأفعال لتجرده من الدلالة على الزمان عندهم^(٧).
 ولعل من المفيد الإشارة إلى أن ابن رشد تأثر تأثيراً كبيراً بالمنطق الأرسطي خاصة في عمل المقاييس والقضايا المنطقية.

أول هذه الأمور ما استخدمه من مصطلح الاسم المستقيم والاسم المائل، وكذلك تنطبق على الفعل «الكلمة عند المناطقة» فيقال: كلمة مائلة - وهي الفعل الماضي أو المستقبل - والكلمة المستقيمة هي الفعل الدال على الزمان الحاضر^(٨).

(١) انظر رد البطلوسى على مثل تعريف ابن رشد فى: إصلاح الخلل ٥٢-٥٣ أقسام الكلام العربى، د. فاضل الساقى ص ٧٠-٧٩.

(٢) انظر: الضرورى ص ١١٩.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ص ٤٥-٤٦، والخصائص ٣/١٠٥، الباب ٢/١٣، شرح المفصل ٧/٤، شرح الكافية ٢/٢٢٦، همع الهوامع ١/١٧.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/٢٢٦.

(٥) انظر: شرح المفصل ٧/٤.

(٦) انظر: الضرورى ص ١١٩.

(٧) مثل: د. إبراهيم السامرائى فى: الفعل زمانه وأبنيته ص ٢١.

د. أحمد الجوارى فى: نحو الفعل ص ٢٤.

د. ريمون طحان فى: الألسنية العربية ١/١٤٦.

د. مهدي المخزومى فى: النحو العربى نقد وتوجيه ١٢٠.

(٨) انظر: العبارة ٨٥، وتعليقات ابن باجة ص ٣٨.



ومعرفة المائل والمستقيم نافع فى عمل المقاييس، وذلك أنه كثيراً ما توجد مقاييس أجزاء مقدماتها مائلة، فلا يبين فيها أنها منتجة حتى ترد مستقيمة^(١).

وثانيها القضايا المنطقية؛ إذ تتكون القضايا من الأقاويل التامة، والجازم منها على وجه التحديد، وهو المتصف بالصدق أو الكذب سواء كان بسيطاً أو مركباً.

أما غير الجازم مثل الأمر والنهى -الذى لا يتصف بالصدق أو الكذب- فإنه لا تتكون منه قضايا منتجة^(٢).

وصف المخطوط

نسخة مصورة عن المخطوط الموجود بمكتبة الشيخ سيديا-الخاصة- من موريتانيا، يقتنيها مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث بدبي، ضمن مجموع، يبدأ الضرورى من الورقة ١٦/ب، وهى فى ستين ورقة، إذ تنتهى بالورقة ٧٦/أ، ومسطرتها سبعة عشر سطراً، وعدد كلمات السطر الواحد تتراوح فيما بين تسع كلمات، وثلاثة عشرة كلمة، وخطها مغربى، ما ضُبط فيها بالشكل وقع فيه خلط كثير، كتبت عناوين الأبواب والفصول بحجم أكبر، لا تعقيبات فى النسخة، وهى مرقمة بالأرقام المغربية تبدأ من الورقة ١٦/ب وتنتهى بالورقة ٧٦/أ، لا يعرف على وجه الدقة من نسخها، ولا زمان نسخها، وتبدو فيها آثار الرطوبة، بالحاشية بعض الاستدراكات التى فاتت الناسخ^(٣)، وهى كلمات قليلة محدودة، وبالقلم نفسه والخط.

منهج التحقيق:

- أعدت كتابة المخطوط وفق القواعد الإملائية الحديثة مع مراعاة علامات الترقيم.
- تخريج الآيات، بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وتخريج القراءات من مظانها، مع ذكر القارئ.

(١) انظر: تعليقات ابن باجة ص ٣٧.

(٢) السابق ص ٢٠.

(٣) الأوراق ٢١/أ، ٢٢/ب، ٢٤/أ، ٢٤/ب، ٤٠/ب، ٥٠/ب، ٥٣/أ، ٥٥/ب، ٥٦/أ، ٦٠/ب، ٦٧/أ، ٧٢/أ.

- تخريج الأشعار، ونسبتها إلى أصحابها ما أمكن ذلك، واستكمال المتور منها.
- تخريج ما ورد من أثر ومثل من مظانه.
- التعريف بالأعلام.
- شرح بعض الألفاظ التى تحتاج إلى بيان وتفسير لغوى.
- الرجوع بالأراء والأقوال إلى أصحابها.
- التعليق على بعض الأقوال والأراء والمسائل بما تحتاج إليه من تعليق.
- الرجوع إلى تلخيصات ابن رشد لكتب المنطق الأرسطى عندما تحتاج المسائل إلى ذلك.
- إعداد فهرس عامة للآيات، والأثر، والشعر، والمثل، والأعلام، والقبائل، والمذاهب، والموضوعات، ومصادر الدراسة والتحقيق.
- المحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف، فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذى لا يغير منه شيئاً.



ويعد

فعلى شهرة ابن رشد «الحفيد» وذيوع صيته، ورواج مصنفاته خاصة الفلسفية، وإعادة نشرها غير مرة، وإقامة الدراسات والمؤتمرات حوله، إلا أن كتابه الوحيد فى العربية ظل مفقوداً زمناً طويلاً، إلى أن يسرّ الله تعالى بخروجه إلى النور.

وقد أكدت الدراسة التى قامت حوله صحة نسبة كتاب «الضرورى فى صناعة النحو» إلى ابن رشد.

وبين البحث مكانة ابن رشد وعلمه واتساع معارفه، وبين كذلك شخصيته وما اتسمت به من اندفاع وتهجم على الآخرين.

واستظهرت الدراسة الغرض من تصنيف الكتاب، الذى كان واضحاً عند ابن رشد ومحددًا ومرتبًا فى مستويات ثلاثة: النطق بأشكال الألفاظ على عادة أهل ذلك اللسان، والفهم؛ فهم كتاب الله وسنة رسوله وفهم العلوم، وعمل الخطب والأشعار.

أما دافعه إلى إبراز الكتاب، فهو ما وجدته من تقصير النحاة ومخالفتهم الأصول المنهجية وعدم دقتهم فى تنظيم المادة العلمية؛ ناهيك عن صعوبة المآخذ.

وبينت الدراسة جده منهج ابن رشد ودقته؛ من خلال فهمه للغة والنحو باعتبارهما جزءاً من منظومة العلوم والفنون، تلك النظرة الشمولية التى شكلت تنظيمه للكتاب وأقسامه؛ انطلاقاً من الألفاظ المفردة، والألفاظ المركبة على أنحاء معينة من التركيب.

كانت معالجته لمادة الكتاب مبنية على التركيز الدقيق؛ انطلاقاً من فكرة واحدة محددة يرتكز عليها، وهى «القوانين الكلية»، وهى بعينها «الأقاويل الكلية».

ركزت الدراسة على بيان بناء الجملة عنده، والذى حدده فى دقة ووضوح، فالجمل عنده نوعان: أولك بسيطة مكونة من قول واحد تام، وجمل ثوان مكونة من قولين تامين.

بينت الدراسة مقيّدات كل منهما، وناقشت ذلك فى موضوعية تامة، لتكشف فى مجملها العام عن عمق فهم ابن رشد لتركيب الجملة فى العربية.

وعالجت إشارته لتقييد الجملة البسيطة بـ«ظن» أو إحدى أخوتها، أو بفعل من أفعال المقاربة، ورؤيته لها باعتبارها:

- جملة بسيطة مقيدة بالفعل.

- جملة مقيدة بجملة.

وناقش ذلك من جهة الشكل والمعنى (السطح والعمق)، وكذلك الأمر في أسلوب المدح والذم.

وعالج أيضاً - عند الحديث عن الجمل الثواني - تلك الجمل التي تتضمن جملة صغرى تقع موقع الاسم المفرد كجملة الحال أو الصفة، وإخراجه لجملة الخبر من تلك النوعية، وناقشه في ذلك ليتتهى إلى دقة ابن رشد وفهمه لتركيب الجملة.

ثم عرض البحث للمصطلحات والتعريفات عنده، ليجد مجموعة من المصطلحات التي لم يُسبق إليها في النحو العربي وإن كانت معروفة في المنطق كالاسم المستقيم، والاسم المائل والوجوه الثلاثية، والأقويل المركبة، والجمل الجزئية، وغيرها. وناقشه فيها، ليتتهى إلى أنه لم يكتب لها البقاء والسيرورة.

وكذلك يستظهر نوعاً من التعريفات عنده، وهو ما يسمى بالتعريف بالقسمة.

وإن لم تكن لابن رشد آراء نحوية^(١) تُذكر؛ إلا أن منهجه المتفرد بدا واضحاً في أثره في اثنين من الخالفين: ابن عصفور في كتابه «المقرب» وابن حيان الأندلسي في كتابه «ارتشاف الضرب».

ولم يغفل البحث إشارة ابن رشد إلى المستوى التعليمي الذي صنف من أجله الكتاب، فهو للناشئة المبتدئين، وإن كان يصلح كذلك لغيرهم، وهو الذي حدا به إلى اختصار مادته، والابتعاد عن الخلافات المذهبية، والآراء المتشعبة، بل كان تركيزه على القوانين الكلية.

وبعد، فهذا الكتاب «الضروري في صناعة النحو» لابن رشد؛ أقدمه بين أيدي الباحثين محققاً.

(١) تفرد ابن رشد في جعله «ما» التعجبية حرفاً منصوباً.



الضروري في صناعة النحو

للقاضي أبي الوليد بن رشد

٥٢٠ - ٥٩٥ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد وآله

الغرض في هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي، وأسهل تعليماً وأشد تحصيلاً للمعاني. وينبغي أن نستفتح القول في ذلك بالأشياء التي جرت العادة أن تستفتح بها كل صناعة يرام تعلمها على المجرى الصناعي، فإن الاستفتاح بها نافع في التعلم، وهي أن يخبر أولاً ما غرض هذه الصناعة^(١)، وثانياً ما منفعتها، وثالثاً ما أقسامها، ورابعاً النحو المستعمل في تعليمها والطرق المسلوكة في إثبات ما وضع فيها؛ أعني أنحاء الدلائل المستعملة فيها، فإن لكل صناعة ترتيباً يخصصها في تعلمها وأنها من الدلائل خاصة بتلك الصناعة، وخامساً مرتبتها من العلوم في التعلم، وسادساً نسبتها من سائر العلوم؛ أعني في أي جنس من أجناس العلوم تُعد، وسابعاً ما يدل عليه اسمها، وثامناً معرفة من وضعها^(٢).

فنقول: أما غرض هذه الصناعة؛ فهو معرفة أشكال الألفاظ التي ينطق بها المفردة والمركبة^(٣)، أعني التي في بنيتها، ومعرفة ما يلحق هذه من الأشكال الزائدة على بنيتها المتبدلة بحسب تبدل المعاني وغير المتبدلة، وذلك فيما أمكن أن يُعطى سبب ذلك المعنى الكلي مع ذلك؛ فهو أفضل؛ فإن الصناعة هي التي تحيط بأمر كلية يصل بها الإنسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة. ومعرفة تلك الكليات تكون أتم إذا عرفت بأسبابها، ولما كان هذا مطلوباً بالطبع من أمر الصناعات، أعني تعريف الكليات التي هي أجزاءها بأسبابها، وصار النحاة يتكلفون من^(٤) إعطاء أسباب

(١) سيشير ابن رشد إلى أن النحو صناعة، والحقيقة أن الرواقين هم الذين اعتبروه صناعة من الصناعات، وأقدم الإشارات العربية كانت عند الرماني. انظر: شرح كتاب سيويه للرماني مخطوط. جزء ثان: باب المفعول له، إصلاح الخلل ص ٢٠، ٩٤، op.cit, p94.

(٢) يطلق الحكماء عليها «الرؤوس الثمانية» انظر كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٥، Metaphysicsp 5/3.

(٣) يبدو هنا اهتمام ابن رشد باللغة المنطوقة، وجعلها منطلقاً للغة.

(٤) الفعل يتكلف إما أن يتعدى بنفسه أو يتعدى بحرف الباء، وهو الغالب. انظر: اللسان مادة (كلف).

الكليات التي يضعونها في هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة، والحق هو التوسط في ذلك .

وإذا تقرر هذا فظاهر هذه الصناعة يعطى الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها، إما لسان العرب وإما غيره من الألسنة . وأعنى بالكليات والقوانين أقاويل عامة يعرف بها جزئيات كثيرة^(١) . وأما منفعتها فبينة بنفسها، وهو فهم كتاب الله تعالى ، وفهم سنة رسول الله ﷺ^(٢) ، وفهم جميع العلوم التي تتعلم بقول ؛ العلمية منها والعملية^(٣) ، وعمل الخطب والأشعار .

وأما أقسام هذه الصناعة فهي ثلاثة :^(٤) الأول : النظر في أشكال الألفاظ المفردة التي منها ابتنت، والثاني في أشكال الألفاظ المركبة ؛ أعنى التي منها ابتنت أبنية الجنسين، والثالث في أشكال هذه الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها ؛ لأن الأشكال صنفان : شكل هو في بنية اللفظ، وشكل هو زائد على بنيته . وهذه الأشكال هي ثلاثة : معرفة شكل أطراف الألفاظ الأخيرة، ومعرفة شكل أطرافها الأول، ومعرفة شكل أوساطها إن كان لأوساطها شكل^(٥) .

فأما أن هذه القسمة هي حاصرة لهذه الصناعة فذلك يظهر من رجوع جميع ما أثبتته أهل صناعة النحو في كتبهم إلى هذه الأقسام الثلاثة، وذلك أن علم الإعراب والبناء يدخل في علم أطراف الأخيرة، وعلم ألف القطع وألف الوصل، والألف واللام ؛ يدخل في علم أطراف الأول، ومعرفة التقاء الساكنين والوقف يدخل أيضاً في علم الأطراف الأخيرة . وفي علم الألفاظ المفردة يدخل معرفة المثني والمجموع والمذكر والمؤنث، وبالجملة معرفة جميع أنواع الألفاظ المفردة .

(١) القانون أمر كل منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه . انظر التعريفات ٢١٩ ، الكليات ٧٣٤ .

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ٩٥ .

(٣) انظر : الحروف : للفارابي ١٤٧ - ١٤٨ ، ضمن كتاب رسائل منطقية .

(٤) يفهم من ذلك أنه أطلق صناعة النحو على النحو والصرف كما صنع ابن جنى في الخصائص ١ / ٣٤ .

(٥) انظر : إحصاء العلوم ٦١ - ٦٣ .



وفي هذا الجزء يدخل العلم الذي يسمونه بعلم التصريف، وغير ذلك مما يتكلمون فيه من أمر الألفاظ المفردة، مثل التصغير والنسبة وغير ذلك.

وأما علم التركيب فيدخل فيه معرفة تركيب القول الخبري وسائر الأقاويل المركبة وما يلحقها من التقديم والتأخير والزيادة والنقصان ومعرفة الألفاظ المفردة التي منها تركيبت.

وس يظهر هذا ظهوراً بيناً في هذا الكتاب إن شاء الله. وأما من أي جنس هي من أجناس العلوم التي تراد لغيرها لا لنفسها، وذلك لأن العلوم صنفان: علوم مقصودة لأنفسها، وعلوم ممهدة للإنسان في تعلم العلوم المقصودة لنفسها^(١)، وهذه إما أن تسدد منه الألفاظ التي ينطق بها؛ وإما أن تسدد منه المعاني التي ينظر فيها حتى لا يعرض له في الجنس غلط؛ أعني في الألفاظ أولاً، وفي المعاني ثانياً، وها هنا صناعة أخرى مسددة للذهن في المعاني أولاً، وفي الألفاظ ثانياً، فالنحو إذن نحوان: نحو الألفاظ، ونحو المعاني. ونحو الألفاظ قبل نحو المعاني.

وهذه الصناعة تسمى أدباً^(٢)؛ لأنه واجب أن يتأدب بها الإنسان قبل شروعه في العلوم والاشرع في تعلمها وهو سبب الأدب، ولذلك كان علم الأدب شرطاً في كل ما يتكلم، ومن ههنا يظهر أن مرتبة هذه الصناعة هي أن تتعلم قبل سائر العلوم^(٣).

وأما لم^(٤) سمي بعلم النحو، فإن هذا الاسم هو اسم صناعى نُقل إلى هذه الصناعة^(٥) من الاسم اللغوي للشبه الذي بينهما، وذلك أن النحو في كلام العرب هو القصد^(٦)، ونحو الشيء هي جهته المقصودة، يقال لهذا الشيء نحو واحد، ولهذا

(١) انظر: الحدود لجابر بن حيان، ص ٣٧، ٥١، ضمن كتاب رسائل منطقية.

(٢) الحروف للفارابي ١٤٧، وهي من العلوم العملية. ولعل هذا يوضح سبب تسمية الفارابي لكتابه «ديوان الأدب» وهو معجم للأبنية.

(٣) الحروف ١٤٨.

(٤) في الأصل: لما.

(٥) يقصد أنه مجازي.

(٦) انظر: الخصائص ١ / ٣٤، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٠، والإيضاح في علل النحو ٨٩،

مقاييس اللغة ٥ / ٤٠٣، شرح كتاب سيويه للسيرافي ٢ / ٩٢.

أنحاء كثيرة، فلما كان معظم ما فى هذا العلم يدل على مقاصد الكلام وأنحاء
المخاطبات سُمى علم النحو، وقد قيل إن السبب فى ذلك أنه قيل للمواضع الأول فى
هذا العلم نعم ما نحوت فُسمى من أجل ذلك النحو^(١).

وأما عمن أخذ هذا العلم؛ فعن البصريين والكوفيين، وأشهر من أخذ عنه من
البصريين الخليل^(٢) وتلميذه سيبويه^(٣)، ومن الكوفيين الكسائي^(٤) والقراء^(٥)
تلميذه.

(١) انظر الإيضاح فى علل النحو ٨٩: ما حكى عن أبى الأسود الدؤلى: فوضع كتاباً فيه جمل العربية، ثم قال
لهم: انحوا هذا النحو.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى الأزدي اليمحدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة
والأدب، واضع علم العروض، ولد ومات بالبصرة. انظر ترجمته فى: مراتب النحويين أخبار النحويين
٥٤، البصريين ٣٨، البلغة ٩٩، نزهة الألباء ٢٩، سير أعلام النبلاء ٧/٤٢٩، وفيات الأعيان ٢/٢٤٤،
إنباه الرواة ١/٣٧٦، طبقات النحويين ٤٧، معجم الأدياء ٣/٣٠٠، بغية الوعاة ١/٥٥٧، غاية النهاية
١/٢٧٥، إشارة التعيين ١١٤، سمط اللالى ٢/٨١٥، الأعلام ٢/٣١٤.

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى ولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، ولد فى إحدى قرى شيراز، وقدم
البصرة، توفى سنة ١٨٠ هـ تقريباً، انظر ترجمته فى: وفيات الأعيان ٣/٤٦٣، تاريخ بغداد ١٢/١٩٥،
مراتب النحويين ١٠٦، طبقات النحويين ٦٦، سير أعلام النبلاء ٨/٣٥١، معجم الأدياء ٤/٤٩٩، غاية
النهاية ١/٦٠٢، إشارة التعيين ٢٤٢، بغية الوعاة ٢/٢٢٩، إنباه الرواة ٢/٣٤٦، البلغة ١٦٣، نزهة
الألباء ٣٨، الفهرست ٧٦، الأعلام ٥/٨١.

(٤) هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدى بالولاء، الكوفى، أبو الحسن الكسائى، إمام فى اللغة والنحو
والقراءة، من أهل الكوفة، تنقل فى البادية، وسكن بغداد، وتوفى بالرى سنة ١٨٩ هـ انظر ترجمته فى:
الفهرست ٩٧، غاية النهاية ١/٥٣٥، وفيات الأعيان ٣/٢٩٥، تاريخ بغداد ١١/٤٠٣، نزهة الألباء
٤٢، طبقات النحويين ١٢٧، إنباه الرواة ٢/٢٥٦، معجم الأدياء ٤/٨٧، إشارة التعيين ٢١٧، مراتب
النحويين ١٢٠، البلغة ١٥٢، سير أعلام النبلاء ٩/١٣١، بغية الوعاة ٢/١٦٢، الأعلام ٤/٨٢٣.

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمى، مولى بنى أسد، أبو زكريا القراء، إمام الكوفيين
وأعلمهم بالنحو، توفى سنة ٢٠٧ هـ. انظر ترجمته فى: وفيات الأعيان ٦/١٧٦، الفهرست ٩٨، غاية
النهاية ٢/٣٧١، نزهة الألباء ٦٦، مراتب النحويين ١٣٩، التهذيب ١١/٢١٢، تاريخ بغداد ١٤/١٤٦،
بغية الوعاة ٢/٣٢٣، إشارة التعيين ٣٧٩، إنباه الرواة ٤/١-١٧، البلغة ٢٣٨، سير أعلام النبلاء
١١٨/١٠، طبقات النحويين ١٣١، معجم الأدياء ١٥/٦١٩، الأعلام ٨/١٤٥.



وأما نحو التعليم المستعمل في هذه الصناعة؛ فهو التعليم الذي يكون باستعمال الحدود^(١) والرسم^(٢) والتمثيل^(٣) واستعمال المقاييس التي تعطى أسباب الأمور الكلية الموضوعية فيها، وهي التي صح وجودها بالنقل عن العرب، أو باستقراء كلامهم^(٤)، فإن جُل ما أثبت وجوده في هذه الصناعة إنما أثبت بطريق السماع والاستقراء^(٥)، وقد يستعمل أهل هذه الصناعة القياس فيما جهل سماعه؛ أنهم يقيسون المجهول على المعلوم^(٦)، وهو ضعيف، وربما أفرطوا حتى يردون السماع بالقياس^(٧).

وأما نحو الترتيب المستعمل في أجزائها فلأن البسيط من كل شيء قبل المركب، كان الترتيب الصناعي^(٨) يقتضى أن يبدأ أولاً بالألفاظ المفردة ثم بالمركبة ثانياً ثم باللواحق ثالثاً. وهذا الجنس هو الذي يدخل فيه الإعراب، لكن لما كان علم الإعراب هو أشهر^(٩) أقسام هذه الصناعة وأكثرها فائدة؛ رأى النحاة أن يقدموا هذا الجزء، لكن لما أرادوا أن يتكلموا فيه أولاً دعتهم الضرورة إلى أن يقدموا بين يديهم من علم الألفاظ المفردة ما يجرى مجرى المقدمات لما قصدوا إليه من معرفة الإعراب.

(١) جمع الحد، وهو قول دال على ماهية الشيء المميز له من غيره. انظر الكليات ٣٩١، التعريفات ١١٢، الحدود في النحو ٤٩.

(٢) جمع الرسم، ومنه الرسم التام، والرسم الناقص، وهو ما أنبأ عن الشيء بلازم له مختص به. انظر: الكليات ٣٩٢، التعريفات ١٤٧، الحدود في النحو ٥٠.

(٣) هو إثبات حكم واحد في جزئين لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما. . . انظر: التعريفات ٩١، الكليات ٢٩٥ - ٢٩٦، ١٠٦.

(٤) انظر: الأصول في النحو ١ / ٣٥؛ هو علم استخراج المتقدمين فيه من استقراء كلام العرب، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٠.

(٥) هو الحكم على كلى بوجوده في أكثر جزئياته. . . انظر: التعريفات ٣٧، وهو تتبع جزئيات الشيء. انظر: الكليات ١٠٥ - ١٠٦، وهذا من طرق النحاة واللغويين. . . انظر: اللباب في علم البناء والإعراب ١ / ٤٠.

(٦) ربما قصد بذلك أنهم أجازوا القياس على ما يقل ورفضوه فيما هو أكثر منه. انظر: الخصائص ١ / ١١٥ الاقتراح ٤١.

(٧) انظر في هذه المسألة: الأصول ٣ / ٦٣، التكملة ٥٢، الخصائص ١ / ١١٧، ٩٩، لمع الأدلة ٥٦، الإعراب في جدل الأعراب ٩٤، ٩٩.

(٨) أي الترتيب الذي تقتضيه هذه الصناعة.

(٩) في الأصل المخطوط: الأشهر، وما أثبتته هو الصواب.

وأما علم التركيب فإنهم جعلوا الكلام فيه مع المعربات ولم يجعلوه على حدة، ولم يسلكوا أيضاً فى حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقاً من الطرق الصناعية، ولا سيما قدماؤهم وإنما المتأخرون، فقد تجدهم سلكوا فى ذلك بعض السلوك، وذلك أنهم استعملوا فى المعربات لا غير طريق التقسيم، واستيفاء هذه الطريقة فيما يقتضى أن يستعمل طريق التقسيم والحصر أولاً فى الكلام المركب الذى فيه الإعراب؛ لأنه كالعادة له، وفى تقسيم العوامل الداخلة على صنف من أصناف الكلام؛ لأنه كالنظر فى أسباب الإعراب الفاعلة له، وذلك أن الإعراب ينبغى أن تحصر أصنافه من قبل أصناف الكلام، ويحصر فى صنف صنف من قبل أصناف العوامل الداخلة عليه، مثال ذلك أن يقسم الكلام المركب أولاً إلى مفيد أو إلى غير مفيد^(١)، ثم يذكر الإعراب فى كل صنف منها على حدته، وتحصر أنواعه من قبل أسبابه الخاصة به فى ذلك الصنف من الكلام، وهى التى تسمى عوامل.

فإنه إذا استكملنا أصناف الكلام على هذه الجهة واستكملنا أصناف الإعراب الواقعة فى صنف صنف منه بحسب أصناف العوامل الفاعلة له فى ذلك الجنس نكون قد أحصينا الإعراب والمعربات من قبل أسبابها الصادرة والفاعلة الخاصة.

مثال ذلك أن تحصر أولاً أنواع القول الخبرى ثم تحصر أنواع الإعراب الواقعة فيه بحسب أصناف العوامل الداخلة عليه، وكذلك يفعل فى سائر أنواع الأقاويل المركبة؛ فإنه متى لم يفعل هذا وقع الاضطراب والاختلال فى التقسيم، وكذلك الإعراب فيها هو باشتراك الاسم؛ مثال ذلك أن الاسم المرفوع فى الخبر والاسم المرفوع فى الاستفهام الرفع فيهما مقول واشتراك الاسم^(٢)، وكذلك العامل الذى يقتضى الرفع، وكذلك النصب الذى يقع فى الكلام الخبرى وفى الكلام المركب تركيب تقييد هو باشتراك الاسم، وسيأتى هذا كله مبيئاً إن شاء الله تعالى.

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ٣٢، وقد جعل المفيد كلاماً وغير المفيد قولاً، وانظر كذلك ص ٣٣ أيضاً،

والصاحبى ٨٧، الخصائص ١٧/١، أسرار العربية ٣، شرح الكافية ٣/١، همع الهوامع ٢٩/١،

ارتشاف الضرب ٤١١/١، التبيين ١١٣، ١١٤، المحرر فى النحو ١٥: ١٧.

(٢) هكذا فى الأصل.



وأما الترتيب الذي سلكنا نحن في هذا الكتاب؛ فإننا رأينا أن تقدم أولاً من أمر الألفاظ المفردة، ما الاهتمام بمعرفته مساو^(١) للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر، وهي كالأمر الضرورية في كل مخاطبة، وهو مشترك بجميع الألسنة، وهذا هو شكل التثنية^(٢) وشكل الجمع، وشكل المذكر وشكل المؤنث، وشكل الإخبار عن أنواع الضمائر الثلاثة وهو شكل إخبار المتكلم عن نفسه، وشكل الإخبار عن الحاضر، وشكل الإخبار عن الغائب^(٣).

ونجعل هذا الجزء الأول من هذا الكتاب، والجزء الثاني النظر في الإعراب والمعرّبات، وفي هذا الجزء نذكر أشكال المركبات وموادها لأنها مواد الإعراب.

وإنما قدمنا النظر في هذا الجزء من هذه الصناعة لأن اللواحق العامة للألفاظ المفردة في كل لسان وعند كل أمة هي هذه الأربعة التي عددناها، معرفة أشكال التثنية والجمع، وقوم يسمون هذه أشكال الأعداد، ومعرفة أشكال التأنيث والتذكير، ويسميه قوم أشكال الأجناس، ومعرفة أشكال إخبار المتكلم عن نفسه، وهو الذي منه القول، وعن الحاضر، وهو الذي إليه القول، وعن الغائب، وهو الذي فيه القول، وقوم يعرفون هذه بالوجوه الثلاثية، يُسمى كل إخبار المتكلم عن نفسه الوجه الأول، وعن الحاضر الوجه الثاني، وعن الغائب الوجه الثالث، واللاحق الرابع^(٤)، وهي أقرب أجزاء هذه الصناعة إذ كانت ضرورية في التخاطب، ولذلك كانت مشتركة بجميع الألسنة^(٥).

(١) في الأصل: مساوية.

(٢) في الأصل: وهذا هو شكل الاثنين وشكل التثنية. وحذفت قوله «شكل الاثنين» حتى لا يقع التكرار.

(٣) انظر: إحصاء العلوم ٦١.

(٤) قوله «اللاحق الرابع» غير واضح، فهو يذكر الأعداد والأجناس والوجوه الثلاثية ثم لا يبين الرابع وكانت إشارات الفارابي في كتابه «إحصاء العلوم» كذلك غير ثابتة في بيانه، فمرة يقول في ص ٦٠: «لواحق الألفاظ من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث واشتقاق»، وفي ص ٦١ يجعلها في أزمانها جميعاً، وذلك خاص بالأفعال، وفي ص ٦٣ يجعل ذلك في معرفة المنصرف منها وغير المنصرف. وإن كنت أرى أن الأقرب إلى الصواب هو أن يكون اللاحق الرابع هو معرفة الإعراب وغيره.

(٥) انظر: إحصاء العلوم ٦١.

ولا بد قبل النظر فيها أن تقدم من أمر الألفاظ المفردة والمركبة ما يجرى مجرى المقدمات لما يقال فى هذه اللواحق الأربعة، وفى الثانى من إجراء هذه الصناعة؛ ولذلك كان النظر فى هذا الكتاب ينقسم إلى أربعة أجزاء:

الأول: فى المقدمات.

الثانى: فى الأشكال الثلاثية.

الثالث: فى الإعراب.

الرابع: فيما يقى من معرفة أشكال الألفاظ المفردة ومن معرفة أشكال أطراف الكلم التى لا تسمى إعراباً.

وإذ قد تقرر هذا فلنشرع فيما عزمنا عليه مستعينين بالله تبارك وتعالى.





الجزء الأول في المقدمات

ف نقول إن النظر في هذه المقدمات ينحصر أولاً في قسمين :

الأول : في معرفة أجناس الألفاظ الأوّل المفردة التي منها يأتلف الكلام، وأنواعها، أعني أنواع جنس جنس منها .

الثاني : في معرفة الكلام المركب من هذه المفردات وأجناسها الأوّل .

القسم الأول

وهذا القسم فيه بابان :

الباب الأول : في تعريف الألفاظ المفردة بحدودها وخواصها .

الثاني : في معرفة أنواعها الضرورية في هذه الصناعة .

الباب الأول

ف نقول إن الألفاظ الأوّل التي منها يأتلف جميع الكلام^(١) المركب؛ جعلت^(٢) ثلاثة : اسم وفعل وحرف^(٣) .

فأما الاسم، فهو لفظ يدل على معنى غير مقترن بزمان محصل؛ أعني بالمحصل الماضي أو المستقبل أو الحاضر، مثال قولنا: زيد لفظ يدل على معنى غير مقترن بزمان محصل^(٤) .

(١) ناقش السهيلي ذلك في كتابه نتائج الفكر، انظر ص ٦١، والأولى استخدام لفظ «الكلم»، وانظر الكتاب لسيبويه ١٢/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣/١ .

(٢) في الأصل: فجعل .

(٣) انظر: الكتاب ١٢/١، المقتضب ١٤/١، والأولى أن يقول: وحرف جاء لمعنى، همع الهوامع ٦/١: ٧، وأضاف بعضهم الخالفة، وهو أبو جعفر بن صابر، الأشباه والنظائر ٣/٢، المرتجل ٥، المحرر ١٥ .

(٤) عرض الزجاجي لحد الاسم عند العلماء بالتفصيل في كتابه الإيضاح في علل النحو ص ٤٨: ٥٢، وانظر: فن الشعر، ترجمة وتحقيق عبد الرحمن بدوي ص ٢٣٦، كتاب العبارة لابن رشد ص ٨٢ يقول: والاسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان، وتكاد تكون هذه عبارة السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه ٥٣/١، أسرار العربية ٩، شرح عيون الإعراب ٣٥، اللباب ٤٥/١، نتائج الفكر ٦٣، المرتجل ٧ .

وأما الفعل فهو لفظ يدل على معنى مقترن بزمان مُحصّل^(١)، مثل قولنا قام أو يقوم، أو صح أو يصح، لفظ يدل على معنى مقترن بزمان محصل.

وأما الحرف فإنه لفظ يدل على النسب التي تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال، ولذلك قيل في حده إنه لفظ يدل على معنى في غيره^(٢)، وكل ما كان من هذه رابطاً للخبر عنه سموه ضمائر؛ أعني نحاة العرب، وذلك أنهم لما وجدوا هذه بخلاف الأسماء على جهة الاختصار اعتقدوا فيها أنها أسماء^(٣)، وسيأتي الكلام في غير هذا الموضع.

وكذلك قالوا في كثير من حروف الاستفهام أنها أسماء، وفي الحروف الموصولة. ونحن نجري في ذلك على عادتهم، إذ كان ذلك غير ضار في هذه الصناعة، وإذا أريد أن يجعل حد الحروف لا يشمل هذا الجنس من الألفاظ؛ فينبغي أن يزداد في حده أنه لفظ يدل على معنى في غيره من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه^(٤).

(١) نسب هذا الحد إلى عيسى بن علي، انظر شرح عيون الإعراب ٣٧، وانظر كتاب العبارة ٨٤. يقول ابن رشد: الفعل هو لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وانظر كذلك فن الشعر ٢٣٦. وانظر حدوداً أخرى للفعل في: أسرار العربية ١١، الإيضاح في علل النحو ٥٢: ٥٣.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ٥٤، اللباب ١/٥٠، أسرار العربية ١٢، جمل الزجاجي ١، شرح عيون الإعراب ٣٨، رسالتان في اللغة ٦٧، نتائج الفكر ٧٤، الجنى الداني ٢٠، كشف المشكل ١/٢٠٩. وفي فن الشعر، ترجمة وتحقيق عبد الرحمن بدوي ٢٣٥: وأما الرباط فهو صوت مركب، غير دال مفرداً، وذلك بمنزلة الواو العاطفة وتم وهي بالجملة الحروف التي تربط الكلام ببعضه ببعض...، وانظر: كتاب العبارة ص ٨٨.

(٣) أشار ابن رشد إلى ذلك في كتابه العبارة عند حديثه عن الروابط، يقول: وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان، وهذا هو الحمل الضروري، وذلك مثل قول القائل: المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين. وليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط وهو موجود في سائر الألسنة، وأقرب الألفاظ شبيهاً بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ «هو» في مثل قولنا: «زيد هو حيوان»، أو «موجود» في مثل قولنا: «زيد موجود حيواناً» ص ٨٨.

(٤) انظر: كتاب العبارة ص ١٦، يقول: والأداة لا تكون خبراً ولا مخبراً عنها وحدها. وانظر تعريف ابن السراج ١/٤٠، إصلاح الخلل ٢٧.



وهذا هو حد كل واحد من هذه الثلاثة الألفاظ، ولكل واحد منها
خواص (١).

أما الاسم فخاصته (٢) المعنوية أن يكون خبراً ومخبراً عنه (٣)، واللفظية أن يدخل
عليه التنوين والألف واللام التي للتعريف (٤)، وقد قيل إن التنوين يلحق بعض
الأفعال (٥).

وأما الفعل فخاصته المعنوية أن يكون خبراً لا مخبراً عنه (٦)، واللفظية ألا يلحقه
تنوين ولا تعريف ولا خفض ولا نصب ولا رفع بالمعنى الذي يلحق الأسماء لأنه لا
يكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مشبهاً بها (٧)؛ وإنما يدخله الإعراب لمعان آخر
سنقف عليها إن شاء الله.

(١) الخواص غير الحدود.

(٢) خاصة الشيء: ما لا يوجد بدون الشيء، والشيء قد يوجد بدونها، مثل: الألف واللام لا يوجدان بدون
الاسم، والاسم يوجد بدونهما، كما في زيد. انظر التعريفات ١٢٩، الكليات ٤٢٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة النحوية ١٢٩ وزاد في ذلك فقال: وإما من معناه: مثل كونه مخبراً عنه وبه وفاعلاً
ومفعولاً ومنكراً ومنعوتاً. وقريب من ذلك في شرح عيون الإعراب ٣٧، وأسرار العربية ١٠، المرجل
١٢: ١٣، المحرر ١٩.

(٤) وخواصه كثيرة، وهي إما في أوله أو في تضاعيفه أو في آخره أو في معناه، والتي في أوله مثل حروف
الجر وحروف النداء ولام التعريف، والتي في آخره مثل تنوين التمكين والتكثير والتثنية والجمع وتاء
التأنيث وألفي التأنيث المقصورة والممدودة وباء النسب، والتي في تضاعيفه مثل التصغير والتكسير
والإضمار... انظر: شرح المقدمة النحوية ١٢٩، شرح عيون الإعراب ٣٧، أسرار العربية ١٠، كشف
المشكل ١/١٧٣، التهذيب الوسيط ٢٢، شرح التسهيل ١/١٠، الغرة المخفية ١/٧٥، الفصول
الخمسون ١٥١، إصلاح الخلل ٧: ١٥، همع الهوامع ١/٩-١٠، شرح المفصل ١/٢٤، المرجل ٨،
المحرر ١٩.

(٥) أشار ابن يعيش إلى أن المراد بالتنوين الخاص بالأسماء تنوين التمكين لا مطلق التنوين، إذ من جملة
التنوين تنوين الترم ولا تمتنع الأفعال منه. انظر: شرح المفصل ١/٢٥.

(٦) انظر: المرجل: وربما جعل هذا حداً له وليس بحد بل رسم له. ص ٢٠: ٢١، وانظر: الباب ١/٤٤.

(٧) الغالب أن النحاة جعلوا خواصه اللفظية في أوله مثل السين وسوف وقد، والتي في تضاعيفه كالتصريف
نحو: ضرب ضارب اضطرب... والتي في آخره كياء التأنيث والضمير. انظر: شرح عيون الإعراب ٣٨،
المرجل ١٥: ٢١، الباب ١/٤٩: ٥.



الباب الثاني

وأما قسمة الأسماء النافعة في الإعراب فهو أن يتعلم أن الأسماء مظهرة ومضمرة ومبهمه وموصولة^(١).

والمظهرة هي الأسماء الأول الحقيقية التي يطابقها حد الاسم المتقدم^(٢)، وأما الباقية فإنما سماها النحاة أسماء لأنها تحمل محل الأسماء، وهي أشد مطابقة لحد الحرف منها لحد الاسم، ولذلك كان القدماء يعدونها في الحروف وكان طبيعتها متوسطة بين الطبيعتين.

وفي هذا الباب خمسة فصول:

الأول: في أنواع الأسماء.

الثاني: في أنواع المضمرة.

الثالث: في أنواع المبهم.

الرابع: في الموصولة.

الخامس: في أنواع الفعل.



(١) الأصل أن هذه من قسمة الأسماء المعارف. انظر: الكتاب ٥/٢، المقتضب ٤/٢٧٦، الأصول ١/١٤٩،
 جمل الزجاجي ١٧٨، المفصل ١٩٧، الفصول الخمسون ٢٣٠: ٢٣١، الغرة المخفية ٣٣٦، شرح الكافية
 ٢/١٣٠، الواضح في العربية ١١٢، أسرار العربية ٣٤١، شرح المفصل ٣/٥٦، تسهيل الفوائد ٢١،
 شرح التسهيل ١/١١٥، وأضيف إليها المنادى وما عرّف بالألف واللام وما أضيف إلى واحد مما سبق.
 (٢) المرجل ٣٥.



الفصل الأول

والذي يتتبع به في قسمة الأسماء الأوك في هذه الصناعة؛ هو أن تعلم أن الأسماء الأوك تنقسم أولاً قسمين^(١) : اسم يدل على شخص مشار إليه قائم بنفسه مثل زيد أو عمرو^(٢) ، أو صفة موجودة في هذا الشخص مثل البياض والسواد المشار إليه في زيد أو عمرو^(٣) (٤) لهذه أسماء شخصية، وهذا هو أول أقسام الاسم .

والقسم الثاني : هو ما كان من الأسماء يدل على معنى عام موجود في كثير، مثل قولنا : إنسان وحيوان وبياض وسواد، وكل عامين^(٥) أحدهما أخص من الآخر، والآخر أعم منه؛ فإن الأعم يسمى جنساً، والأخص يسمى نوعاً^(٦) عند بعض أهل النظر^(٧) ، ومعرفة ذلك نافع في هذه الصناعة مثل الحيوان والإنسان، فإن الحيوان جنس للإنسان، والإنسان نوع له^(٨) .

والأسماء أيضاً منها أسماء صفات وأحوال إضافية، ومنها أسماء أفعال^(٩) ، فما كان منها يدل على معنى موجود في الشخص القائم بذاته؛ فإن كان فيه خلفة سمي

(١) انظر : كتاب المقولات لابن رشد، ٨-٩ .

(٢) وقد سماه ابن رشد الجزئي، قال : وبالجزئي ما ليس من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد، مثل : زيد وعمرو المشار إليه . انظر : كتاب العبارة ٩١ .

(٣) يبدو لي أن هذه القسمة منطقية، وهي عندهم من قسمة الأشياء التي تجمع الجوهر والعرض، فالجوهر هو الشخص، والعرض هو الصفة واللون، والشئ يجمع ذلك كله . انظر : الكليات ٨٩٦، شرح المفصل ٢٦/١، المقتضب ٢٨٠/٤، المحرر ٢٣-٢٤ .

(٤) كلمة مطموسة في الأصل .

(٥) في الأصل : علمين . (٦) انظر : كتاب الحروف ١٦٦ .

(٧) قال ابن يعيش : الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، وكل لفظ عم شيتين فصاعدا فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه، أو لم يختلف، وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع . انظر : شرح المفصل ١٩/١، المرتجل ٢٧٧، كتاب المقولات لابن رشد ١٧ .

(٨) انظر : المقتضب ٢٨٠/٤، شرح المفصل ٢٦/١، كشف المشكل ٨٤/٢، المحرر ٢٤، المقولات لابن رشد ١٧، ٢٣ بنصه .

(٩) أي أسماء الحدث، وهي المصادر .

صفة، مثل القبح والحسن^(١)، وكذلك ما كان فيه معنى مضافاً^(٢) مثل مالك ومملوك وابن وأخ^(٣)، فإن كان شيئاً صادراً عنه سمي فعلاً^(٤) مثل القيام والضرب، وهذه الأسماء هي التي تسميها النحاة بالمصادر، ويقولون إنها اسم للفعل، والفعل مشتق منها عند نحاة البصرة، والكوفيون يرون عكس هذا، ولكل واحد منهما حجة^(٥)، والأظهر قول البصريين.

والأسماء أيضاً منها أوك، ومنها مشتقة من الأوك، والأسماء الأوك هي أسماء الصفات، والأفعال مجردة من الموصوفات من الفاعلين والمفعولين مثل بياض ومثل ضرب وشتم، والأسماء المشتقة هي الأسماء الدالة على هذه المعاني من حيث هي موجودة في محلها مثل قولنا ضارب ومضروب وأبيض وأسود^(٦).

وأيضاً قد جرت عادة النحاة أن يقولوا إن الأسماء منها معرفة ومنها نكرة، وهي وإن كانت أسماء عرفية في هذه الصناعة فمعرفة ضرورية فيها، ويعنون بالمعرفة ما وضح وتعرف به شيء معين محدود مثل أسماء الأشخاص وأسماء الأجناس والأنواع، فإذا دخلت عليها الألف واللام التي يراد بها تعريف الجنس وتمييزه من غيره؛ لأن هذه الأسماء إذا كانت بهذه الصفة عرفت النوع أو الجنس وحددته من غيره كما تعرف أسماء الأشخاص الأشخاص. وكذلك إذا دل بالألف واللام بطريق العرف

(١) انظر: كتاب المقولات لابن رشد ٥٠-٥١.

(٢) في الأصل: مضاف.

(٣) في كتاب المقولات ص ٣٨: ومن خواص المضافين أن كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ، مثال ذلك العبد وهو للمولى، والمولى مولى للعبد. وهي أسماء تدل على معنى يقتضى وجود طرف آخر فمملوك يقتضى مالكا، وابن يقتضى أباً، وأخ يقتضى أخاً آخر، وهكذا. وانظر: الحدود الفلسفية للخوارزمي ٩٨، ضمن رسائل منطقية.

(٤) أي حدثاً، والمواد به المصدر.

(٥) تنظر هذه الحجج في: الإيضاح في علل النحو ٥٦، أسرار العربية ١٧١، الإنصاف ٢٣٥، التبيين ١٤٣،

اتلاف النصرة ١١١، همع الهوامع ٩٥/٣، شرح المفصل ١١٠/١، شرح عيون الإعراب ١٥٨، اللباب ٢٦٠/١، شرح كتاب سيبويه ٥٤/١، أما ابن رشد فقد أشار إلى هذا الأمر في كتابه المقولات ص ٣٧:

فأما يضطجع ويقوم ويجلس فليست هي من الوضع بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع، يعني التي في مقولة الوضع، وهي في الحقيقة من مقولة أن يفعل وأن يفعل، وانظر كذلك ص ٥٥.

(٦) انظر: إحصاء العلوم ٦٠-٦١.



والاستعمال على نوع مخصوص من ذلك الجنس أو تخصص بخصوص؛ كان ذلك الاسم أيضاً معرفة مثل إطلاق الدابة على التي تتركب، ومثل إذا كان بين رجلين عهد ومعرفة في رجل ما؛ فيقول أحدهما للآخر لقيت الرجل، يريد الذي عهدت أو الذي عرفت، ولذلك سمو هذه الألف واللام التي للعهد^(١)، وهذه أيضاً معرفة لأنها تدل على شيء معين محدود.

وكذلك الأسماء الخاصة التي توضع للأنواع^(٢) على نحو ما توضع لأشخاص هي أيضاً معارف، كما أن أسماء الأشخاص معارف مثل ابن آوى لضرب من السباع، وسام أبرص لضرب من الهوام؛ لأنها تدل على نوع محدود منها كما يدل قولنا زيد وعمرو على شخص محدود.

وإذا كان الاسم المعرفة هو الذي يدل على شيء محدود معين إما شخص وإما نوع. والاسم المنكور هو الذي يدل على شيء غير معين إما شخص وإما نوع أو جنس؛ مثل قولك: رأيت رجلاً وأبصرت حيواناً وجاءني إنسان.

وهذا إنما يلحق الاسم أعني أن يكون نكرة إذا دل اسم الصنف أو النوع أو الجنس على شخص من أشخاص ذلك النوع أو الصنف من غير أن يكون هنالك عرف يدل على اختصاصه بشخص محدود أو نوع محدود؛ مثل قولك: لقيت إنساناً، وقد يعرض مثل هذا في الاسم العلم إذا كان يشترك فيه أكثر من شخص واحد.

ولما كانت الأجناس بعضها أعم من بعض حتى يوجد جنس لا يوجد أعلى منه، وكان إذا دل على شخص أو نوع باسم جنسه البعيد أيخلو من أن يتعين ذلك المذكور عليه عند السامع بذلك الاسم؛ قيل: إن أنكر النكرات هي شيء وموجود وجنس، وكلما كان الجنس المدلول به أقرب من النوع أو الشخص الذي دل به عليه كان أقل تنكيراً^(٣)، ولذلك ينبغي السؤال أبداً عن حد تعريف الشيء باسم هو ذكره بحرف أي؛

(١) انظر: الأصول ١/ ١٥٠، الكتاب ٥/ ٢، معاني الحروف ٦٥، الفرة المخفية ٣٥٢.

(٢) ويقصد بها علم الجنس.

(٣) انظر: جمل الزجاجي ١٩٢، الفروق اللغوية ١٥٢، الأصول ١/ ١٧٦.

حتى ينتهي السائل والمجيب إلى قول مركب تكون دلالاته مساوية لدلالة اسم ذلك الشيء إن كان له اسم^(١)، وهذا القول إن كان مؤلفاً من صفات تدل على نفس الشيء سماه قوم حدّاً، وإن كان من صفات زائدة على نفس الشيء سمي رسماً^(٢).

وتصور هذا ضروري في هذه الصناعة، وفي كل صناعة تتعلم بقول؛ مثل أن يسأل سائل في شيء مشار إليه على بعد؛ ما هو؟ فيقول المجيب له: إنه حيوان، فيقول له: أي حيوان هو؟ فيقول له: مشاء أو طائر أو سابع أو غير ذلك من الفصول التي تنفصل بها أنواع الحيوانات بعضها من بعض، فإن قال له: مشاء؛ قال: أي مشاء؟ ولا يزال كذلك حتى ينتهي إلى الشخص المقصود معرفته أو النوع^(٣). فيعرفه باسمه وحده؛ إن كان له اسم أو حد فقط^(٤)، فإن لم يكن له اسم، لكن الشخص ليس له حد ولا رسم إلا بالإضافة إلى زمان ما ومكان ما^(٥).

وهذا النوع من المخاطبة هي التي وقعت بين موسى وقومه في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً...﴾ [البقرة: ٦٧] إلى آخر الآية؛ لكون البقرة اسماً منكرًا.

وهذا هو معنى المعرفة والنكرة في الأسماء المظهرة، ولما كانت الألفاظ التي تستعمل في دلالة الأمور الحاضرة تفيد معان^(٦) مشيرة إلى واحدة من هذه أنه معرفة؛ إذ كانت الإضافة المقصد منها إنما هو تعريف الاسم النكرة.

(١) انظر: كتاب الجدل ص ٥٠٤: يقول: إن الحد هو القول الدال على ماهية الشيء التي بها وجوده الذي يخصه، وانظر: ٦٢١: الحد ينبغي أن يكون وما يدل الاسم عليه واحداً.

(٢) انظر: كتاب الجدل ص ٥٠٤: وإما معرفاً لما يدل عليه برسم، مثل قولنا: هل القابل للعلم هو الحيوان الناطق... وكذلك الرسوم التي تستعمل على أنها شارحة له لدلالة الاسم لا على أنها معرفة فيه معنى موجوداً. وانظر الحدود لابن سينا ١١٥، ١٢٢، الحدود للغزالي ١٥٧، الحروف للفارابي ١٦٩، ضمن كتاب رسائل منطقية، المنطق الصوري ٢٣.

(٣) الحدود للغزالي: الفصل الثالث: في ترتيب طلب الحد بالسؤال، ص ١٦١-١٦٢.

(٤) انظر: كتاب الجدل ص ٦٠٤، الأصول ١/٧٧.

(٥) هكذا بالأصل.

(٦) في الأصل: معاني.



وذلك لم يجتمع مع الألف واللام التي للتعريف إلا في الحسن الوجه^(١)؛ على ما سيتبين بعد. فقد تبين لك ما هي المعرفة والنكرة، وأنها خمسة كما قال النحاة: أسماء الأشخاص^(٢)، وأسماء الأجناس المعرفة بالألف واللام التي للتعريف، والمبهمات^(٣)، والمضمرات^(٤)، والمضافات إلى المعارف^(٥).



(١) انظر: الكتاب ١/١٩٩-٢٠٠، جمل الزجاجي ١٤٤، إصلاح الخلل ١٨٢، مغنى اللبيب ٨٤٣، ٨٤٥، المحرر ٥٥.

(٢) يقصد بها الأعلام.

(٣) يقصد بالمبهمات أسماء الإشارة، وهو اصطلاح في كلام البصريين والكوفيين إلا أن سيويه والزمخشري جعلتا المبهم شيئين: أسماء الإشارة والموصولات، انظر: الكتاب ٣/٤١١، المفصل ١٩٧، شرح الكافية ١٣٠/٢، الفصول الخمسون ٢٣٠-٣٣١، الغرة المخفية ٣٣٦.

(٤) المضمرات تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى. انظر: ارتشاف الضرب ١/٤٦٢.

(٥) أطلق ابن رشد المبهمات على أسماء الإشارة والموصولات. انظر: الكتاب ٢/٥، المقتضب ٢٧٦/٤،

الأصول ١/١٤٩، جمل الزجاجي ١٧٨، الواضح في العربية ١١٢، والمفصل ١٩٧، أسرار العربية ٣٤١، الفصول الخمسون ٢٢٥، الغرة المخفية ٣٠٧، شرح المفصل ٣/٥٦، تسهيل الفوائد ٢١ وأضاف إليها المنادى، شرح التسهيل ١/١٥١.

الفصل الثاني

وأما أنواع الأسماء التي تسمى الضمائر؛ فإن فيها ضمائر تخلف الاسم المرفوع، وضمائر تخلف المنصوب، وضمائر تخلف المخفوض.

فأما ضمائر المرفوع فإنها توجد متصلة ومنفصلة، فالمنفصلة المرفوعة هي للمتكلم عن نفسه، نحو: أنا ونحن، وهو وهي للغائب، وأنت وأنتم للحاضر^(١). والمتصلة نحو قلت قمت^(٢).

وكذلك ضمائر النصب يوجد فيه المتصل والمنفصل، فالمنفصل هو: إياي وإياك وإياه^(٣)، وهذا لا يستعمل إلا مضافاً^(٤) إلى اسم مضمرة في إياكم.

وأما مضمرة المخفوض فليس يوجد إلا متصلاً^(٥) نحو: مررت به وبهم، والضمير المضاف نحو غلامي وهوأي.

وسنذكر أنواع هذه الضمائر عند ذكرنا أشكال لواحقها الثلاثة؛ أعني التثنية والجمع والتذكير والتأنيث والوجوه الثلاثة^(٦).

(١) أغفل ابن رشد عدداً من الضمائر من جهة قسمة العدد والجنس، فمن جهة العدد لم يذكر ما للمثنى منها، نحو: أنتما، هما. ومن جهة الجنس لم يذكر بعض ما للمؤنث، نحو: أنتن، هن، وجملتها اثنا عشر ضميراً، انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠-٣٥١، الأصول ٢/ ١١٦-١١٧، المحرر في النحو ٢٧.

(٢) لم يعط هنا إلا نوعاً واحداً، وأغفل باقي ضمائر الرفع المتصلة، وعدتها اثنا عشر، مثالها: قلنا، وقلتُ وقلتما، وقلتم، وقالوا، وقالتنا، وقلتن، وقالوا. انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠-٣٥١، الأصول ٢/ ١١٥، أسرار العربية ٣٤٣، المحرر ٢٨.

(٣) وتمة هذه الضمائر: إيانا إياكما، إياكن، إياهما، إياهم، إياهن. انظر: الأصول ٢/ ١١٧، أسرار العربية ٣٤٢، همع الهوامع ١/ ٢١١.

(٤) في الأصل: مضافة.

(٥) انظر: المرجع ٢٨٣.

(٦) يقصد بالوجوه الثلاثة: المتكلم، والحاضر، والغائب.



الفصل الثالث

وأما الأسماء المبهمة؛ وهي أسماء الإشارة نحو: ذى وذا وتى وتا وأولاء، وهذه تلحقها التثنية^(١) والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب، وكذلك تلحقها كاف^(٢) الخطاب التي توصل بها نحو: ذا للمفرد المذكر، وذى وتى للمؤنث، وذان للمثنى المذكر المرفوع، وذين المنصوب والمخفوض^(٣)، وتان لتثنية المؤنث فى الرفع، وتين فى النصب والخفض، وأولاء لجماعة المذكر والمؤنث^(٤).

وقد تلحق هذه الأسماء هاء التنبيه نحو هذا وهذا^(٥)، وكاف الخطاب اللاحقة لهذه الأشياء يلحقها أيضاً التذكير والتأنيث والتثنية والجمع؛ نحو: ذلك مكسورة الكاف للمؤنث، وذلك مفتوحة الكاف للمذكر، وذلكما لتثنية المذكر، وتلكما لتثنية المؤنث، وذلكن لجماعة النساء، وذلكم لجماعة الرجال^(٦).



(١) لا يجوز تثنية لغات (تا). انظر: المفصل ١٤٠.

(٢) فى الأصل: ألف، وما أثبتته هو الصواب، وسيذكر ابن رشد ذلك بعد.

(٣) انظر: المرجل ٣٠١.

(٤) انظر: المرجل ٣٠١ وأولاء تمد وتقصّر، المقتضب ٢٧٨/٤ - ٢٧٩.

(٥) انظر: المفصل ١٤١، المرجل ٣٠٢، شرح المقدمة النحوية ١٠٢.

(٦) انظر: المرجل ٣٠٢، شرح المقدمة النحوية ١٠٢، كشف المشكل ١/١٩٥.

الفصل الرابع

وأما الأسماء الموصولة فهي: الذي، والتي^(١)، والألف واللام التي بمعنى الذي والتي^(٢)، و«ما» التي بمعنى الذي والتي وهي الخبرية^(٣)، و«أى» و«أن» التي إذا قرنت مع الفعل كانت بمعنى الاسم المسمى مصدراً؛ تقول: الذي ضرب عمراً زيد، والضارب عمراً زيد، ومن ضرب عمراً زيد، وما عندك حسن، وأيهن عنده فاضل، وأعجب زيداً أن قال عمرو كذا وكذا، أى أعجب زيداً قول عمرو. و«ذو» الذي بمعنى الذي في لغة طيء، وذلك أنهم يقولون: جاءنى ذو قال كذا، أى: الذي قال كذا^(٤). وأما ذو المضافة إلى الأسماء فليست عندهم من هذه الأسماء.

وقال قوم في الذي إنها مركبة من ذى المضافة ومن الألف واللام التي للتعريف^(٥). وقد تستعمل مفردة فتقول ذو الجد، وفي نحو: ذو مال وذو جد.

ويسمون هذه أيضاً الأسماء الناقصة لأنها لا تتم إلا بصلتها وضمير يربطها^(٦).

وإنما سميت موصولة لأنها مع ما تتصل به كاسم واحد^(٧). ومن تكون أبداً لمن

(١) أعطى ابن رشد مثالا لهذه النوعية، وبأقبيها: اللذان، واللتان، والذين، واللاتي.

(٢) وقد كان بعض مشايخ البصريين يقول: إن الألف واللام ههنا ليستا في معنى الذي، وأنهما دخلتا كما تدخل على الأسماء للتعريف.. وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس. انظر: الأصول ٢/٢٢٣، ٢٧٠، الإيضاح العضدي ٥٤، همع الهوامع ١/٢٩١ والجمهور على أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة.

(٣) لم يذكر هنا: «من».

(٤) انظر: الأزهية ٢٩٣، اللباب ٢/١١٩، شرح المفصل ٣/١٤٧.

(٥) وهو قول البصريين. انظر: نتائج الفكر ١٧٨، الأصول ٢/٢٦٢، وقال الكوفيين: الأصل في الذي الذال وحدها، انظر: شرح المفصل ٣/١٣٩-١٤٠، همع الهوامع ١/٢٨٢، ارتشاف الضرب ١/٥٢٥، أسرار العربية ٣٧٩-٣٨٠، اللباب ٢/١١٥، المرجل ٣٠٦.

(٦) انظر: اللباب ٢/١١٣، الحدود للرماني ٧٩، ٨٣.

(٧) انظر: الأصول ٢/٢٢٣، أمالي ابن الشجري ٢/٧٣، أسرار العربية ٣٧٩، شرح المفصل ٣/١٣٨، ١٥٠، همع الهوامع ١/٣٠٢، كشف المشكل ٢/١٩٠، المحرر ٢٦٧.

يعقل^(١)، والذي لمن يعقل ولما لا يعقل، وقال النحاة في ما: إنها تكون لما لا يعقل، وقد تكون بمعنى الذي فتكون للصنفين جميعاً^(٢).

وهذه الأسماء منها ما يدخله التأنيث والتذكير نحو الذي للمفرد المذكر، والتي للمؤنث، واللذان للمثنى المذكر في الرفع، واللذين في النصب والخفض، واللتان للمثنى المؤنث في الرفع، واللتين في النصب والخفض، والذين لجماعة الرجال، واللاتى واللاتى لجماعة النساء^(٣)، وأيها للمذكر بضم الياء في الرفع ونصبها في النصب وخفضها في خفض، وأيتها للمؤنثة، وأيهن لجماعة المؤنث، وأيهم لجماعة المذكر.

وما سوى هذه من هذه الأسماء فليس يدخلها لا تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث^(٤). وإعراب أنواع هذه الأسماء يجب أن يعرفها أولاً الناظر في هذا الجزء من هذه الصناعة.

(١) وقد تستعمل في غير العاقل. انظر: الأشموني ١/١٥٢.
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٥٦، ١٠٨، مغنى اللبيب ٣٩٢، الجنى الدانى ٣٣٦، الأشموني ١/١٥٣.
(٣) انظر: الإيضاح العضدى ٥٤، شرح المفصل ٣/١٣٩-١٤٠، همع الهوامع ١/٢٨٢-٢٨٣، شرح المقدمة النحوية ١١٣، الغرة المخفية ٣٢٧-٣٢٩، المحرر ٢٦٧.
(٤) يقصد: من، وما، وأى. انظر: اللباب ٢/١١٤.

الفصل الخامس

القول في أنواع الأفعال (١).

وأما أنواع الأفعال فهي ثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل (٢). فالماضي هو الذي ليس أوله تاء ولا ياء ولا ألف ولا نون، وهي التي تعرف بحروف الزوائد، وذلك نحو: قام وذهب وانطلق (٣)، وهو غير معرب، مبني على الفتح (٤).

وأما المستقبل فهو الذي في أوله أحد تلك الحروف الأربعة نحو: أفعل ويفعل ونفعل وتفعل (٥)، وشكل المستقبل والحاضر واحد في لسان العرب فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا عليه السين أو سوف فقالوا سيفعل أو سوف يفعل (٦)، فإذا أرادوا الحاضر قالوا يفعل الآن، وهو اسم مبني على الفتح، أعني الآن، وهو فصل بين الماضي والمستقبل (٧).

(١) وقد أطلق على الأفعال مصطلح «الكلمة» في غير هذا الكتاب، انظر: كتاب العبارة ص ٨، وما بعدها، وفن الشعر ص ٢٣٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٢، الصاحبي ٩٣، الإيضاح في علل النحو ٨٦-٨٧، شرح المقدمة النحوية ١٣٤، المرتجل، كتاب العبارة ٨٤، فن الشعر ٢٣٦.

(٣) انظر: أسرار العربية ٢٢، نتائج الفكر ١٧٧، شرح المقدمة النحوية ١٤٣، المحرر ٧٨٥.

(٤) المقتضب ٢/٢، ٤/٨٠، جمل الزجاجي ٧، ٢٦٤، المرتجل ٢١، شرح المفصل ٧/٤، ارتشاف الضرب ٣١٥/١، المحرر ٧٨٥.

(٥) الصاحبي ٩٤، جمل الزجاجي ٧، المرتجل ٢١، مع الهوامع ١/١٧، المحرر ٧٨٨.

(٦) انظر: أسرار العربية ٢٥، وقد ذكر أوجهاً أخرى في ص ٢٦-٢٧، شرح المفصل ٧/٦، الإنصاف ٥٤٩، المرتجل ١٥-١٦، ٢٢، مع الهوامع ١/٥٤، المحرر ٧٨٨. وانظر كتاب العبارة ص ٨٥، يقول: وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب، وإنما الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، مثل قولنا: يصح ويمشى، ولذلك قال نحويو العرب أنهم إذا أرادوا أن يخلصوها للاستقبال أدخلوا عليها السين أو سوف فقالوا: سيصح أو سيمشى. والزمان الحاضر هو الذي يأخذه الذهن موجوداً بالفعل ومشاراً إليه مثل قولنا: هذه الساعة وهذا الوقت.

(٧) أما ابن سينا فإنه يجعل الآن: ظرفاً موهوماً يشترك فيه الماضي والمستقبل من الزمان... انظر الحدود لابن سينا ١٣٩، الحدود للغزالي ١٩٦ ضمن رسائل منطقية، إصلاح الخلل ٤٥-٤٦.

وليس هنالك حاضر إلا بالوضع^(١) لأن كل زمان ينقسم، وكان ليس بزمان لأنه غير منقسم^(٢)، لكن الحاضر عند الجمهور وهو زمان يحيط به زمانان: زمان مستقبل وماض؛ قريان من الحاضر، فيسمى ذلك الزمان باسمه لتزله في الحس منزلة كان في العقل^(٣).

وأما الأمر والنهي فإن النحويين يقولون فيه: إنه فعل مستقبل^(٤)؛ نحو: اضرب واذهب، ولا تضرب ولا تذهب، ويقولون إنه مبني على السكون، وليس هو في الحقيقة فعلاً؛ لأن الأمر إنما هو استدعاء فعل، والنهي استدعاء ترك فعل، واستدعاء الفعل ليس هو فعلاً إلا مجازاً^(٥)، كما أن استدعاء الخبر وهو استفهام ليس يسمى خبراً، ولكن لما اشتقوا لفظه من لفظ الفعل سموه فعلاً، ويظهر لك هذا ظهوراً بيناً في أن النهي استدعاء ترك، وترك الفعل ليس بفعل. وهذا القدر من معرفة أنواع الأفعال في هذا الموضوع كاف.

وأما أنواع الحروف ومعانيها الدالة عليها؛ سنذكرها عند الكلام في الإعراب؛ لأنه قد يظن أنه ما من حرف إلا وهو عامل، وأن أكثرها بهذه الصفة مثل: حروف العطف وحروف النصب وحروف الجزم وحروف الخفض.

وإذا قد تقرر هذا من أمر الألفاظ فلنصر إلى الجزء الثاني^(٦)؛ وهو القول في الألفاظ المركبة من هذه الثلاثة؛ أعني الاسم والفعل والحرف.



(١) هذا ما عليه الزجاج، إذ أنكر أن يكون للحال صيغة لقصره، وخالفه ابن الطراوة، وما عليه سيبويه والجمهور أن المستقبل يصلح لهما. راجع: همع الهوامع ١٧/١، اللباب، ١٣/٢، الخصائص ١٠٥/٣.

(٢) إذا دلت على ارتباط المحمول بالموضوع، وكان المحمول اسماً من الأسماء. انظر: كتاب العبارة ص ٨٤ وقال أيضاً: إنها إذا كانت «كان» روابط لا يفهم منها معنى مستقلاً بنفسه كالحرف؛ لأنها إنما تدل حيثئذ على تركيب المحمول مع الموضوع. انظر: ٨٥-٨٦، وانظر: كتاب الحدود للرماني ص ٨٠ يقول: والفعل اللفظي هو الذي لا يدل مصدره على حادث نحو: كان وأخواتها.

(٣) انظر: أسرار العربية ١٣٣، إصلاح الخلل ٤٥-٤٦.

(٤) انظر: حروف المعاني ٨، مغنى اللبيب ٣٢٣، الجنى الداني ٣٠٠، المحرر ٧٩٥.

(٥) عبر ابن رشد عن ذلك بمصطلح القول في فن الشعر ص ٢٣٦، قال: «والقول المصروف بمنزلة الأمر والسؤال»، وفي كتاب العبارة ص ٨٧: والقول منه تام ومنه غير تام، والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهي...»، ومصطلح القول يختلف عن مصطلح الكلمة الذي يقصد به الفعل.

(٦) يقصد القسم الثاني: معرفة الكلام المركب.

والقسم الثانى

وهو الذى يسميه النحاة وغيرهم القول، ويحده قوم بأنه لفظ تدل جملته على جملة معنى وجزؤه على جزء ذلك المعنى^(١)، ويرون بهذا الحد أنه^(٢) يتفصل من الاسم المفرد الفعل؛ فإنه ليس يدل جزء من الاسم على جزء من المعنى؛ مثال ذلك أن الزاى من زيد والدا؛ ليس يدل واحد منهما على جزء من الذى يدل عليه الاسم بأسره^(٣)، وهو شخص الإنسان المسمى بهذا الاسم، وأما قولك: قام زيد فإن هذا القول يدل بجملته على جملة معنى وهو قيام زيد، ويدل كل واحد من جزأيه وهو قام وزيد على معنى^(٤).

وهذه الأقاويل المركبة من المفردات تنقسم إلى قسمين: تام كاف بنفسه؛ أعنى مفيداً، وهو الذى تسميه النحاة كلاماً. وإلى قول غير تام، هو بمنزلة الاسم المفرد مثل قولك: غلام زيد أو زيد مع العاقل^(٥)، وهذا هو الذى يسمى تركيبه عند قوم تركيب تقييد^(٦)، ومعرفة ذلك نافع فى هذه الصناعة، وهو إنما يقع جزءاً من قول تام أو من تمام

(١) كتاب العبارة ص ٨٦ يقول: «والقول هو لفظ دال الواحد من أجزائه الأول على أنه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الإيجاب والسلب، مثل قولنا: الإنسان حيوان، وانظر: فن الشعر ٢٣٦، شرح المفصل ٢١/١، شرح شذور الذهب ٣٤.
(٢) فى الأصل: أن.

(٣) كتاب العبارة ص ٨٣ يقول: إن الجزء من الاسم البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التى ركب منها الاسم؛ ليس يدل على شىء أصلاً لا بالذات ولا بالعرض، مثل الزاى من زيد، وانظر كذلك ص ٨٦، وفن الشعر ٢٣٦.

(٤) انظر: كتاب العبارة ص ٨٦، يقول: والقول هو لفظ دال الواحد من أجزائه الأول على أنه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الإيجاب والسلب، مثل قولنا: «الإنسان حيوان»، فإن الإنسان الذى هو جزء أول من هذا القول يدل على شىء مفرد لا على جهة أن ذلك الشىء موجود أو غير موجود، وكذلك لفظ الحيوان الذى هو الجزء الثانى من هذا القول. وانظر: فن الشعر ٢٣٦.

(٥) يقصد هنا: زيد العاقل، وهو ما يسمى بالمركب التوصيفى.

(٦) انظر: كتاب العبارة ص ٨٧: والقول منه تام ومنه غير تام. وفصل ذلك فى كتاب فن الشعر ص ٢٣٦، يقول: والقول المركب يقال فيه إنه واحد على ضربين: أحدهما إذا دل على معنى واحد، مثل: إن هذا الإنسان حيوان؛ والثانى ما كان واحداً من قبل الرباطات التى تربطه بمنزلة ما تقول: قصيدة واحدة وخطبة واحدة.



قول تام^(١)، وهو الذي تركيبه تركيب إخبار أو تركيب أمر أو نهى أو غير ذلك من الأقاويل التامة^(٢).

والجمل التامة صنفان^(٣): منها ما تركيبه يحتمل الصدق والكذب، وهي التي تسمى جملة خبرية؛ مثل قولك: خرج زيد وانطلق عمرو، فهذا يمكن فيه الصدق والكذب^(٤).

والصنف الثاني من القول التام هو الذي تركيبه تركيب لا يتصف بالصدق ولا بالكذب، وهذا هو ثلاثة أصناف: النداء، وطلب الفعل، وطلب الترك^(٥). وهذا الطلب إن كان من رئيس إلى مرءوس قيل له رغبة، وإن كان إلى الله تعالى قيل له دعاء، وإن كان من مساو إلى مساو خُص باسم الطلب.

والعرض والتمنى والترجى والتحضيض داخله في هذا النوع من الكلام لأنها طلب، والاستفهام بوجه ما هو داخل في الطلب^(٦) إلا أنه طلب قول لا فعل، وقد جعله قوم^(٧) جنساً على حدة؛ داخلاً تحت القول التام الذي لا يصدق ولا يكذب.

(١) لأنه كالتركيب الوصفي أو الإضافي عنده مثل: زيد العاقل، غلام زيد، فهو لا يعطى معنى يحسن السكوت عليه، وإنما يقع في تركيب تام يتصف بالصدق والكذب.

(٢) وقد عبر عن ذلك في كتاب العبارة بقوله: «والقول منه تام ومنه غير تام». والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهي» انظر: ص ٨٧.

(٣) وهما الجازم [الجمل الخبرية التي تتصف بالصدق والكذب] وغير الجازم [الأمر والنهي] انظر: كتاب العبارة ص ٨٧.

(٤) انظر: كتاب العبارة ص ٨٧، ٨٩ وقد أطلق عليه الجازم والحكم. ومفتاح العلوم ١٦٤، الصاحبي ٢٨٩، أمالي ابن الشجري ٣٩٠/٢، البرهان ٣١٧/٢، المحرر ١٢٢.

(٥) انظر: الصاحبي ٢٨٩، وأضاف إليها: الدعاء، والطلب، والتعجب، والاستخبار. وانظر: مفتاح العلوم ٣٠٢-٣٠٣، أمالي ابن الشجري ٣٨٨/١، معجم الهوامع ٣٤/١، البرهان ٣١٦/٢، المحرر ١٢٢.

(٦) انظر: مفتاح العلوم ٣٠٨، أمالي ابن الشجري ٤٠٠/١، البرهان ٣٢٦/٢، المحرر ١٢٢.

(٧) انظر: معجم الهوامع ٣٤/١-٣٥.

وكذلك التعجب قد جعله قوم أيضاً جنساً على حدة؛ داخلاً تحت القول الذي لا يصدق ولا يكذب، وقد جعله قوم في جنس الخبر لأنه خير متعجب منه^(١).

والقسمة الحاصرة للكلام هي أن تقول إن كل قول وكلام مفيد فيما أن يعطى به المتكلم غيره شيئاً، وإما أن يستدعى منه شيئاً، فالذي يعطى به المتكلم غيره شيئاً هو الخبر لا غير، والذي يستدعى به من غيره شيئاً؛ فيما أن يكون قولاً، وإما أن يكون فعلاً أو تركباً، فاستدعاء القول هو الذي يسمى استفهاماً، واستدعاء الفعل أو الترك هو الذي يسمى أمراً ونهياً، وما كان في معناه، والنداء هو استدعاء خاص بالإصغاء وهو استفتاح القول المتقدم على القول المفيد في الأكثر.

وإذ قد تقررت أنواع الكلام المفيد فينبغي أن تعلم أن الجمل الكلامية منها أول ومنها ثوان، والأول هي التي لا تحتوي إلا على قول واحد من الأقاويل التامة الأول، والثواني هي التي تحتوي على قولين تامين؛ أعني أنها تتركب من قولين تامين.

والجمل الأول منها بسيطة ومنها مركبة^(٢)، فالبسيطة هي التي لا يوجد فيها إلا النوع الأول المفيد مثل الخبر فقط والأمر والنهي فقط^(٣)، وأما المركبة وهي التي لا يوجد فيها إلا نوعان من التركيب المفيد بذاته، والتركيب المفيد بذاته وهو الذي نسميه تركيب تقييد؛ مثال ذلك قولنا: ضرب زيد عمراً، فإن قولنا: ضرب زيد؛ كلام مقيد؛ لأنك قيدت مطلق الضرب في المحل الذي وقع فيه، وفي هذا النوع من الجمل توجد جميع ضروب الإعراب الثلاثة؛ أعني الرفع والنصب والخفض.

(١) انظر: الصحاحي ٢٤٩، البرهان ٣١٧/٢، كشف المشكل ١٣٨/٢، التهذيب الوسيط ٣٢٠.

(٢) انظر: كتاب العبارة ص ٨٧، يقول: «والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب، وهو صنفان: بسيط ومركب».

(٣) انظر: كتاب العبارة ص ٨٧: «والبسيط هو ما رُكب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول أكثر من واحد وموضوع أكثر من واحد. وهذا نوعان: النوع الأول المتقدم الإيجاب، والثاني المتأخر السلب»، وفي فن الشعر ص ٢٣٤، يقول: «وأعني بأشكال القول: شكل الخبر، وشكل السؤال، وشكل الأمر، وشكل التضرع. وذلك أن شكل المخبر غير شكل السائل، وشكل الأمر غير شكل الطالب والمتضرع».



وهذه الجمل هي التي تنقسم بأقسام المفردات كما تنقسم المواد بانقسام الصور مثل انقسام الفضة والذهب إلى كل ما يطبع منها^(١).

والنظر الصناعي النحوي يقتضى أن تعرف أنواع الإعراب، ومعرفة الإعراب تقتضى أن تعرف المعربات وهي مواد والأسباب للإعراب، وهي التي تسمى عوامل، والمعربات ليست هي الألفاظ المفردة كما يُظنُّ ذلك من كلام النحاة^(٢)؛ لأن الإعراب يدل على حالة من أحوال الكلام المفيد، والألفاظ المفردة ليست تفيد شيئاً حتى يأتلف منها كلام^(٣).

والقصد في هذا الكتاب إنما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه في هذه^(٤) الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب في جملة جملة، وهو شيء لم تصنعه النحاة، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة بجملة جملة، وهي التي قلنا إنها تعرف بالعوامل^(٥).

وستقف إن شاء الله تعالى على جهة معرفة أنواع الإعراب من هذه الجهة، فإن الجمل هي التي تنزل من أنواع الإعراب منزلة المواد، والإعراب لها بمنزلة الصورة والعوامل بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود تلك الصور في المواد لأنها تفهم المعنى الواقع في الجملة، ولما كان كل موجود مركباً من مادة وصورة فالمعرفة التامة به أنها تكون بمعرفة صورته ومادته والسبب الموجب لكون الصورة في المادة.

(١) هذا تعبير فلسفي، فالمادة هي العنصر أو الهيولى، وهو الجسم (وهو الألفاظ المركبة عند ابن رشد) الذي

يحمل صورته، والصورة هي هيئة الشيء وشكله (ويقصد بها الإعراب) انظر: مفاتيح العلوم ص ٨٢.

(٢) كلام ابن رشد هنا ليس دقيقاً على إطلاقه، إذ نجد النحاة يدركون أن الإعراب لا يكون في الألفاظ المفردة

بحال من الأحوال، انظر: شرح الكافية للرضي ١٧/١، يقول: «والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في

الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب».

(٣) انظر: نتائج الفكر ص ٨٢، يقول السهيلي: الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلاً

أو مفعولاً وغير ذلك؛ وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه.

(٤) في الأصل: هذا.

(٥) في الأصل: العوامل.



فواجب على من أزمع أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرفه من قبل الجمل الواقع فيها لا من قبل الألفاظ المفردة فقط، وتعرف الجمل من جهة أشكالها ومن جهة موادها.

وإذا تقررَت هذه الأشياء التي رأينا أنها إما ضرورية في فهم ما قصدناه من أمر هذه الصناعة؛ وإما من جهة الأفضل؛ أعني لأن التعليم لهذه الصناعة يكون أفضل إذا تقدم أنك تريد أن تتعلمها بعلم هذه الأشياء.

فقد ينبغي أن نشرع في الجزء الثاني من هذا الكتاب، وهو النظر في أشكال ألفاظ الأسماء والأفعال التي هي كالمشتركة لجميع الأمم لأنه من ضرورة المخاطب مثل الإعراب سواء.

ولعل جاهلاً في غاية الجهل يقول إنك خرجت في هذا الكتاب عن طريق النحاة وخلطت هذا العلم بعلم ليس منه؛ فإن القائل بهذا القول إما أن يكون حملة الجهل وإفراط الحسد على أنه لم يفهم أن كل صناعة تروم^(١) وأن تعرف الأشياء التي فيها بآتم ما يمكن أن تعرفها، أو لم يقع له التصديق بما قلناه من أنه يكون ممن لا يقدر أن يتقل عما نشأ عليه من التقليد، وكان المشهور عنده مغلباً على المعقول؛ وهذه هي رتبة العوام فيلحق هذا العلم بجنسه ولا يتعرض لإدخال نفسه في الخواص، فإن عزله منهم واجب، وإلحاقه بصنفته هو القول فيه. والله يوفق كل صنف لما جعل في طباعه أن يناله من العلم والعمل، ولا يعدل به عن طريقه؛ فإنه الضلال البعيد والهلاك القريب، وأنا أستغفر الله من هذا الكلام؛ إذ لعله حرك في مع ما أعتقده من صدق ما جعل في طباع البشر من جيد الثناء والمحمدة؛ فإن كثيراً ما تحل هذه المحبة بطلب الغاية الحقيقية، ويحط الأجر وينقلب إلى العرف، والله الكافي والعاصم بفضلته ورحمته، فلنرجع إلى ما كنا بسبيله.



(١) في الأصل تروم.



والجزء الثاني

فقول إن الأشكال هي بالجملة ثلاثة أجناس: شكل الثنية والجمع، وشكل التذكير والتأنيث، وأشكال الإخبار عن المتكلمين الثلاثة.

في هذا الجزء أبواب خمسة:

الأول: في أشكال الأسماء المظهرة.

الثاني: في أشكال الأفعال.

الثالث: في أشكال الأسماء المضمرة.

الرابع: في أشكال المبهمة.

الخامسة: في أشكال الموصولة.

الباب الأول

فأما الأسماء الأول فيلحقها شكل الثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتذكير والتأنيث منه ما هو حقيقي وهو الموجود في الحيوان، ومنه ما ليس بحقيقي وهو الذي أجرته العرب في شكله مجرى المؤنث، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه^(١)، والأسماء المؤنثة منها ما له شكل خاص وبنية، ومنها ما ليس له شكل^(٢)، ولكن يظهر شكل التأنيث في فعله وفي الإشارة إليه^(٣).

أما شكل المفرد الظاهر فما عرى عن شكل الثنية والجمع، وأما شكل الثنية فزيادة ألف على الاسم المفرد ونون مكسورة في حال الرفع؛ نحو: الزيدان والعمران، وزيادة ياء ساكنة ونون مكسورة في حال النصب والخفض؛ نحو: الزيدان والعمران، وهذه الألف ليست في الحقيقة ألفاً^(٤)، وإنما هي مدة نشأت عن إشباع ما قبلها من

(١) انظر: المقتضب ٢/١٤٤، الفصل ١٩٨، شرح المفصل ٥/٩٢، البلغة ٦٣، المحرر ١٦٦.

(٢) في الأصل: بحقيقي، وما أثبتته هو الصواب.

(٣) يضاف إلى ذلك: الإضمار مثل: هي العين، والوصف مثل: عين حسنة، والتصغير مثل: عينة. انظر:

المذكر والمؤنث للفراء ٧٣، مختصر المذكر والمؤنث لابن سلمة ٤٣، والأصول ٢/٤١٢، التسهيل ٢٥٣،

الفصول الخمسون ٢٤٧، والغرة المخفية ٦٤٥، المقدمة الجزولية ٢٥٤، للمحرر ١٧٧.

(٤) اللباب ١/١٠٠.

الحركات^(١)، فحصلت صورتها في الخط صورة ألف منطوق بها^(٢)، وهذا الشكل يستوى فيه المذكر والمؤنث، هذا في الأسماء التي يسمونها صحاحاً.

وأما تثنية الأسماء التي يسمونها المعتلة؛ فما كان بآخره ياء ساكنة؛ نحو: قاضي وغازي؛ فتثيته في الرفع بتحريك الياء الساكنة نحو: قاضيان، وفي النصب والخفض قاضيين^(٣).

وأما ما كان بآخره ألف^(٤) ساكنة؛ فما كان منها زائداً على ثلاثة أحرف، فتثيته بقلب الألف نحو: ملهي وملهيان ومصطفى ومصطفيان في الرفع، وملهيين ومصطفيين في النصب والخفض^(٥).

وأما ما كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان الفعل المأخوذ منه الاسم من ذوات الواو انقلبت الألف الساكنة واواً في تثنية عصا؛ نحو: عصوان في حال الرفع^(٦)، وعصوين في حال النصب والخفض؛ لأنه من عصوت^(٧). وإن كانت الألف منقلبة من ياء نحو رحا؛ قلت: رحيان في حال الرفع، ورحيين في حال النصب والخفض^(٨).

وأما ما كان من هذه الأسماء في آخره همزة قبلها ألف ساكنة؛ فإن كان للتأنيث نحو حمراء؛ انقلبت واواً في قولك: حمراوان وحمراوين^(٩). وإن كانت أصلية بقيت الهمزة على أصلها نحو: رجل قرأ؛ فنقول في تثيته: قرأان في حال الرفع، وقرآين في حال النصب^(١٠)، وكذلك قلبت الهمزة فيما لم يكن قبلها ألف ساكنة نحو رشاء ورشاءان ورشاءين^(١١).

- (١) في الأصل: المركبات.
 (٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ١٢٣.
 (٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٠، همع الهوامع ١/١٤٧، ارتشاف الضرب ٥٦٢.
 (٤) في الأصل: ألفاء، وما أثبتته هو الصواب.
 (٥) قلب الألف ياء مطلقاً، انظر: ارتشاف الضرب ٥٦٣-٥٦٤، شرح المفصل ٤/١٤٨، همع الهوامع ١/١٤٧.
 (٦) انظر: شرح المفصل ٤/١٤٧، ارتشاف الضرب ٥٦٤، همع الهوامع ١/١٤٧.
 (٧) يقال: عصوته بالعصا إذا ضربته بالعصا. انظر: الأفعال للسرقسطي ١/٣١٣-٣١٤.
 (٨) انظر: شرح المفصل ٤/١٤٦، ارتشاف الضرب ٥٦٤، همع الهوامع ١/١٤٧.
 (٩) قال أبو عمرو: وكل العرب تقول حمراوان، وربما قالوا حمراءان. انظر: شرح المفصل ٤/١٤٩-١٥٠، ارتشاف الضرب ٥٦١-٥٦٢، همع الهوامع ١/١٤٨.
 (١٠) وتجاوزوا هذا إلى أن قالوا: قرأوان ووضاوان فشيها همزة قراء ووضاء بهمزة كساء ورداد. انظر: شرح المفصل ٤/١٥٠، ارتشاف الضرب ٥٥٩، المقتضب ٣/٩٩، الفوائد الضيائية ٢/١٧٥، همع الهوامع ١/١٤٨.
 (١١) شرح المفصل ٤/١٥٠.



وأما ما كانت الهمزة فيه منقلبة عن حرف أصلي وقبلها ألف ساكنة؛ فالأجود أن تثبت الهمزة نحو: كساءين ورداءين وكساءان ورداءان، ويجوز قلبها إلى الأصلي فنقول كساوان^(١).

وحكم ما كانت الهمزة فيه منقلبة عن حرف زائد؛ حكم هذا النحو علباءين^(٢)، الإبدال في هذا أحسن منه في الإبدال الأصلي، والعلم بهذه العلامة يكون بعد العلم بالجزء الذي يسمونه التصريف.

وأما شكل التأنيث للاسم المفرد فيما كان له منها شكل فثلاثة: تاء تكون في الوقف هاء نحو: مسلمة وصالحة^(٣). والألف المقصورة^(٤) فيما كان على وزن فعلى الذي جاء مذكراً على وزن فعلان؛ مثل: سكرى وسكران، وعطشى وعطشان^(٥). والثالث شكل التأنيث بالهمزة التي لإلحاق بنية الاسم ببنية اسم آخر نحو: حمراء وصفراء^(٦)، ويستقصى هذا في الجزء الرابع من هذا الكتاب^(٧).

وأما شكل الجمع فإنه على ضربين: ضرب يتغير فيه شكل الواحد؛ وهذا تسميه النحاة الجمع المكسر؛ لأنه انكسر فيه بناء الواحد^(٨)، وضرب لا يتغير فيه شكل الواحد

(١) الكتاب ٣/٣٩١، شرح المفصل ٤/١٥١، ارتشاف الضرب ٥٦٠، مع الهوامع ١/١٤٨.

(٢) ويجوز فيه أن تبدل الهمزة وأو فتقول: علباوان. انظر: شرح المفصل ٤/١٥٠، ارتشاف الضرب ٥٦٠-٥٦١، مع الهوامع ١/١٤٨.

(٣) هذا مذهب البصريين. انظر: الكتاب ٤/١٦٦، سر صناعة الإعراب ١٦٢، التكملة ١١٤، معاني الحروف ١٥٢، مغنى اللبيب ٤٥٥، الجنى الدانى ٥٨، شرح المفصل ٥/٨٩، مع الهوامع ٦/٢١٥، المحرر ١٠٩، ١٦٩.

(٤) المقتضب ٢/٢٥٩، المحرر ١٧٠.

(٥) ما ساقه هنا للألف المقصورة في الصفات، أما في الأسماء فمثل: جمادى وحبارى... ثم هذه فعلى التي يكون مذكرها على فعلان، وهناك فعلى التي مذكرها أفعل كأفضل وفضلى. انظر: المحرر ١٧٠-١٧١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٢١٤، المقتضب ٣/٨٤، المذكر والمؤنث للمبرد ٩، شرح المفصل ٥/٩١، مع الهوامع ٦/٦١، المحرر ١٧٢، والألف المدودة في الأسماء مثل صحراء وأسماء وحسناء، وأما ما مثل به ابن رشد فهو للألف المدودة في الصفات. وأغفل هنا علامات التأنيث الأخرى مثل: الكسرة مع التاء أو الكاف، مثل: أنت، وقلت وذلك، وتلك، والياء في: هذى وتفعلين.

(٧) عرض ذلك في المتنوع من الصرف، في ختام الباب الرابع الخاص بالاستفهام.

(٨) الأصول ٢/٤٢٩، التكملة ١٤٧، أسرار العربية ٦٣، كشف المشكل ١/٢٦٩، المحرر ١٠٦.

بأن تزداد عليه حروف تدل على الجمع^(١)، وهذا الذي تسميه النحاة جمع المؤنث السالم^(٢) الذي سلم فيه شكل الواحد، وهذا الشكل هو الذي نذكره في هذا الجزء، ونذكر الشكل الآخر في الجزء الرابع من هذا الكتاب؛ لأنه يأتي على ضروب؛ لكن فيما لم يذكر بعد، وشكل الجمع السالم يكون في الواحد، أما في الرفع فبزيادة واو ساكنة ونون مفتوحة في حال النصب والخفض، تقول: رأيت الزيدتين ومررت بالزيدتين، وهذه الواو والياء هي في الحقيقة مدلّة. وهذا الجمع هو خاص في الأكثر بدوى الإدراك^(٣).

وما كان من الأسماء في آخره ياء قبله كسرة؛ فشكل الجمع فيه أن تأتي بواو ساكنة ونون، ويضم آخر الاسم في حال الرفع نحو: قاضون وغازون، أو تأتي بياء ونون وكسر آخر الاسم في حال النصب والخفض نحو: رأيت قاضين ومررت بقاضين^(٤).

وأما شكل الجمع في مثل مصطفي ومجتبي فمصطفون في الرفع، ومصطفين في النصب والخفض^(٥)، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا مِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧].

وأما شكل المؤنث فيكون بزيادة ألف ساكنة وتاء نحو صالحة وصالحات. وهذا يستوى فيه من المؤنث؛ ما فيه علامة وما ليس فيه علامة، تقول: جاءني الهندات والزينات كما تقول: جاءني المسلمات والصالحات، والإعراب في هذه هو آخر الكلمة لا في شكلها كما الحال في المثنى والمجموع المذكر؛ إلا أنه في الرفع ضمة

(١) انظر: شرح المفصل ٢/٥، المقرب ٤٠٢، شرح كتاب الحدود في النحو ١١٤، كشف المشكل ٢٦٩/١، التهذيب الوسيط ٣١١، المحرر ٨٥.

(٢) أغفل ابن رشد هنا جمع المذكر السالم، وظنى أنه كان يقصد ذلك، إذ ساق أمثلة الجمع المذكر السالم بعد ذلك. (٣) ومن شرطه كذلك أن يكون مذكراً علماً يعقل أو من صفات من يعقل، خالياً من تاء التأنيث، وإلا يكون مركباً تركيباً مزجياً أو إسنادياً، وألا يكون معرباً بالحروف. انظر: شرح المفصل ٣/٥، شرح المقدمة النحوية ٧١، ارتشاف الضرب ٥٧١، همع الهوامع ١٥١/١، المحرر ٨٥.

(٤) الأصل أن يحذف آخر الاسم المنقوص لالتقاء ساكنات مع الواو والياء، ويضم ما قبل الواو. انظر: الكتاب ٤١٥/٣، ارتشاف الضرب ٥٧٩، همع الهوامع ١٥٤/١.

(٥) تحذف الألف من آخر الاسم لالتقاء الساكنين، ويفتح ما قبل الآخر دلالة على المحذوف ولئلا يلتبس بالمنقوص. انظر: همع الهوامع ١٥٤/١، ارتشاف الضرب ٥٧٩.



وفي النصب والخفض كسرة^(١)، فهذه هي حال شكل المؤنث فيما ليس من أسماء العدد.

وأما شكل أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة؛ فإن الأمر فيه بالعكس؛ أعني أن شكل المؤنث فيه هو شكل المذكر في سائر الأسماء، وشكل المذكر هو شكل المؤنث؛ تقول: ثلاث نسوة، فتحذف هاء التانيث، وثلاثة رجال، فتثبتها^(٢)، قال الله عز وجل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، لأن الليلة عندهم مؤنثة من التي لا علامة فيها^(٣)، واليوم مذكر، وكذلك يختلف شكل التانيث والتذكير في أحد عشر إلى تسعة عشر، تقول: أحد عشر في المذكر، وإحدى عشرة في المؤنث؛ فتثبت الياء في إحدى وتزيد التاء في عشرة، وتحذفها^(٤)، وتقول: ثثا عشرة في المؤنث؛ فتزيد ألفاً في حال الرفع وتاء على العشرة، وياء في حال النصب والخفض، تقول: مررت بثتى عشرة امرأة، وتقول في المذكر: اثنا عشر رجلاً، وتقول: اثنتى عشرة تزيد التاء في المؤنث وفي العشرة وتحذفها من العدد^(٥)، وفي المذكر تحذفها من العدد وتزيدها في العشرة فتقول: ثلاث عشرة جارية، كذلك تفعل إلى تسعة عشر^(٦).

وهذا الشكل من العدد هو مبني على الفتح من أحد عشر إلى تسعة عشر^(٧)؛ إلا اثنى عشر فإنه معرب^(٨)؛ فيختلف في حال الرفع والنصب، فهذا هو معرفة ما يلحق هذه الإضافة.



(١) الكتاب ١/١٨، أسرار العربية ٦٢، شرح المقدمة النحوية ٤٦-٤٧، ارتشاف الضرب ٥٨٥، همع الهوامع ١/٦٧، المحرر ١١٠.

(٢) جمل الزجاجي ١٢٥، التكملة ٦٧، أسرار العربية ٢١٨-٢١٩، اللباب ١/٣٢٠، همع الهوامع ٣٠٦/٥-٣٠٧، المحرر ١٤٢-١٤٣.

(٣) يريد أن التاء هنا في كلمة «ليلة» ليست للفرق بين المذكر والمؤنث.

(٤) المقتضب ٢/١٦٢، اللباب ١/٣٢٣-٣٢٤، جمل الزجاجي ١٢٦، شرح المفصل ٦/٢٦.

(٥) أسرار العربية ٢١٩-٢٢٠، اللباب ١/٣٢٢.

(٦) جمل الزجاجي ١٢٦، اللباب ١/٣٢٣، المحرر ١٤٦.

(٧) الكتاب ٣/٢٩٧، ٥٥٧، المقتضب ٢/١٥٩، جمل الزجاجي ١٢٦، أسرار العربية ٢١٩-٢٢١، اللباب ٣٢١/١، المحرر ١٤٤-١٤٥.

(٨) جمل الزجاجي ١٢٦-١٢٧.

الباب الثاني

وهو القول في الأفعال، والأفعال كما قلنا إما ماضية وإما مستقبلية وإما فعل حال أو فعل أمر أو نهى .

فالفعل الماضى يلحقه التانيث والتذكير، والتثنية والجمع فقط، وإن كان النحاة يابون أن ينسبوا التثنية إلى الفعل^(١)، ولا فرق في ذلك بين التثنية والتانيث، ولا يلحقه بالجنس الثالث وهو شكل أنحاء الأخبار وهي التي تعرف بالوجه، ففعل المؤنث المفرد تلحقه تاء ساكنة في الوصل والوقف، تقول: قامت هند، وهند قامت^(٢)، إلا أنه إذا تقدم الفعل على الاسم وكان المؤنث غير حقيقي؛ أعنى من غير الحيوان؛ جاز حذف التاء وإثباتها^(٣)، نحو قوله سبحانه: ﴿فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما إذا تأخر الفعل فلا يجوز حذف التاء^(٤) إلا شاذًا، وأنشدوا^(٥):

ولا أرض أبقل إبقالها^(٦)

وأما إذا تقدم الفعل في المؤنث الحقيقي؛ فلا بد من إثبات التاء^(٧)؛ إلا شاذًا.

- (١) علل ابن الأنباري لذلك في أسرار العربية ٣٢٦-٣٢٧، الباب ١/٩٦-٩٧ .
 (٢) الكتاب ٢/٣٨، الفصل ١٩٨، البلغة ٦٣، الغرة المخفية ٦٤٤، المحرر ١٦٦ .
 (٣) الكتاب ٢/٣٩، المقتضب ٢/١٤٤، الفصل ١٩٨، شرح المفصل ٥/٩٢، نتائج الفكر ١٦٧، همع الهوامع ٦/٦٤، المحرر ١٦٦ .
 (٤) نتائج الفكر ١٦٧، ١٦٩ .
 (٥) وهو لعامر بن الجوين الطائي .
 (٦) والبيت في: الكتاب ٢/٤٦، معاني القرآن للأخفش، ت: د. هدى قراءة ١/٦٢، ٣/٩١، المحتسب ٢/١١٢، الخصائص ٢/٤١١، ضرورة الشعر ٢١٠، ضرائر الشعر ٢٧٥، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٥، العقد الفريد ٦/٢٠٣، الصحاح، واللسان مادة «بقل، ودق» المخصص ١٦/٨٠، أمالي ابن الشجري ١/٢٤٢، ٢٤٦، مغنى اللبيب ٨٦٠، ٨٧٩، الضرائر ١٣١، خزنة الأدب ١/٤٥، شرح شواهد المغنى ٢/٩٤٣، معاني القرآن للفراء ١/١٢٧ .
 (٧) نتائج الفكر ١٦٧، الباب ١/١٥٥ .



وأما فعل الاثني عشر في الماضي فشكل التثنية فيه إثبات ألف في آخر الفعل نحو: الزيدان قاما^(١)، وذلك في المذكر، وأما في المؤنث فعلاقة التثنية فيها زيادة ألف بعد تاء تقول: الهندان قامتا^(٢).

وأما شكل الجمع المذكر فبزيادة واو ساكنة في آخر الفعل نحو: الزيدون قاموا، وفي المؤنث نون مفتوحة وتسكين آخر الفعل نحو: الهندات قمن والزينات خرجن.

واعلم أن الأفعال لا يلحقها التثنية والجمع إلا إذا تأخرت عن الأسماء؛ فإذا تقدم الفعل وحده؛ تقول: قام الزيدون وقام الزيدان^(٣) إلا في لغة ضعيفة، وهي قول من قال: أكلوني البراغيث^(٤).

وأما الأفعال المستقبلية فتتميز من الأفعال الماضية بأنه يلحقها زوائد أربع في أولها؛ هي علامة الوجوه الثلاثة: الهمزة والياء والنون والتاء^(٥).

وهذه الأفعال تلحقها أيضاً الثلاثة الأجناس: التذكير والتأنيث والجمع، والوجوه أيضاً التي فيه يلحقها الجنسان جميعاً أعني الأجناس والأعداد.

فنبتدئ بالوجه الأول ونذكر ما يلحقه من الأجناس والأعداد، وما يلحق فعله أيضاً من هذين الجنسين، ثم نذكر الوجه الثاني وما يلحقه أيضاً من الأجناس والأعداد، وما يلحق فعله أيضاً من ذلك، ثم نذكر الوجه الثالث وما يلحقه أيضاً من الأعداد والأجناس، وما يلحق فعله من ذلك.

فنتقول أما الوجه الأول في المفرد؛ فشكله في أول الفعل همزة؛ تقول: أنا أفعل كذا، وليس يدخله تذكير ولا تأنيث.

(١) أسرار العربية ٨٣-٨٤، نتائج الفكر ١٦٤، اللباب ١/١٤٩، شرح المفصل ٣/٨٨.

(٢) نتائج الفكر ١٧١، شرح المفصل ٣/٨٨.

(٣) الكتاب ٢/٤٠-٤١.

(٤) خرج المرحوم الدكتور محمود الطناحي - رحمه الله رحمة واسعة - هذا الشاهد تخريجاً موسعاً في كتاب الشعر ص ٤٧٣، وانظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٠٠، معجم الهوامع ٢/٢٥٦، وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم. انظر: شرح المفصل ٣/٨٧، نتائج الفكر ١٦٦، البحر المحيط ٣/٣٤.

(٥) انظر: اللباب ٢/٢٣.

وأما شكله للجماعة فنون؛ تقول: نحن نفعل ذلك، وليس في هذا الوجه تذكير ولا تأنيث ولا شكل تشنية^(١).

وأما الوجه الثاني وهو وجه المخاطب؛ فهو تاء وليس تلحقه تشنية ولا جمع، ولا تأنيث ولا تذكير^(٢). وأما الفعل المتصل به فشكل علامة التشنية^(٣) فيه - فشكلها^(٤) واحد للمذكر والمؤنث، وهو بزيادة ألف ساكنة ونون مكسورة نحو: أنتما تفعلان كذا وكذا، وكذلك لا يلحقه شكل الجمع^(٥)، ويلحق هذا الشكل شكل التذكير والتأنيث، وشكل الجماعة واو ساكنة في آخر الفعل ونون؛ نحو قولك: أنتم تفعلون كذا وكذا، وأما شكل الجماعة المؤنثة فتسكين آخر الفعل وزيادة نون مفتوحة نحو: أنتن تفعلن كذا وكذا. هذا في الأسماء التي ليس في آخرها حرف حادث عن المد، وهي التي تسميها النحاة حروف المد واللين.

وأما التي في آخرها حرف من هذه الحروف، وهو الواو؛ فشكلها وشكل المذكر واحد، تقول لجماعة الرجال: أنتم تغزؤون، ولجماعة النساء: أنتن تغزؤون؛ إلا أن النون في أحدهما حرف إعراب وفي الآخر ليست بحرف إعراب^(٦).

وما كان في آخره ياء من هذه الأفعال؛ فشكل جماعة النساء فيه هو شكل الواحدة، مثل قولك: أنت ترمين، وأنتن ترمين^(٧).

وأما الوجه الثالث وهو وجه الغائب فيلحقه التأنيث للمفرد، وذلك أنه للمذكر ياء وللمؤنث تاء معجمة من فوق، تقول: هو يفعل كذا، وللمؤنث: هي تفعل كذا، وهذه الياء هي شكل وجه الاثنين وشكل وجه الجماعة^(٨).

وأما شكل تشنية هذا الفعل وشكل الجماعة؛ فهو زيادة ألف ونون، عكس شكل

(١) التبصرة والتذكرة ٤٩٣، شرح المفصل ٣ / ٩٤، الغرة المخفية ١ / ٣٢٧.

(٢) يقصد هنا التاء التي في أول الفعل المضارع. (٣) في الأصل: التأنيث، وما أثبتته هو الصواب.

(٤) في الأصل: وشكلها. (٥) هكذا بالأصل.

(٦) كتاب الشعر ١ / ١٩٢، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٥٣، اللباب ٢ / ٢٩.

(٧) كتاب الشعر ١ / ١٩٢، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٥٢.

(٨) في الأصل المخطوط اضطراب وخلل، وقد طمس جزء منها، وقد حاولت الوصول إلى أقرب تصور للأصل.



الحال فى وجه المخاطب، نحو: هما يفعلان كذا، وهذا الشكل هو واحد للمذكر والمؤنث.

وأما شكل الجماعة فهو للمذكر واو ونون، وللمؤنث تسكين آخر الفعل وزيادة نون كالحال فى وجه المخاطب، تقول فى المذكر: هم يخرجون، وفى المؤنث: هن يخرجن، ويغزون، وعلى شكل المذكر فى الأفعال المستقبلية قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ (١).

فهذه هى أشكال وجوه الأفعال، وأشكال الأعداد فيها والأفعال أعنى الواحد والاثنين، وما فوق الاثنين، وأشكال الأجناس؛ أعنى المذكر والمؤنث؛ أعنى فى الأفعال والوجوه.

وأما فعل الأمر؛ فإنه يلحقه شكل التثنية والجمع، وشكل التأنيث والتذكير؛ فتقول للمذكر: اضرب واخرج، فتبنى الآخر على السكون. ويلحق فعل الأمر والنهى والمستقبل أنه يدخل فى آخره النون الثقيلة والخفيفة (٢).

ويلحقها شكل التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وهذه النون إذا لحقت الأفعال بُنىَ فعل المذكر وفعل الاثنين على الفتح نحو قولك: لا تضربنَ عمرًا (٣)، ولا تضربانَ عمرًا فى التثنية (٤)، وإذا لحقت فعل جماعة المذكر بُنىَ على الضم (٥) نحو: لا تضربنَ زيدًا (٦)، وإذا لحقت فعل المؤنث بنى على الكسر نحو: لا تضربنَ عمرًا (٧).

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٧، وقد استشهد بالآية هنا لبيان أن الفعل المضارع إذا اتصل بواو الجماعة أو بنون النسوة كان على صورة واحدة فتقول: الرجال يعفون، والنساء يعفون. انظر فى ذلك: معانى القرآن للفراء ١/ ١٥، الكشاف ١/ ٢٨٥، كتاب الشعر ١/ ١٩٢، أمالى ابن السجى ٢/ ١٥٣، وقد ذكر ابن رشد ذلك من قبل.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٩، ٥١٥، المقتضب ٣/ ١٢-١٣، المقتصد ١١٣٠، المفصل ٣٣٠ وأضاف إليها: ذلك العرض والتمنى، جمل الزجاجى ٣٥٦، شرح المقدمة النحوية ١٥٤، المحرر ٨٣٥، ويدخل فى خمسة: الأمر والنهى، والاستفهام، والقسم، الشرط إذا كان معه.

(٣) جمل الزجاجى ٣٥٧، التبصرة ١/ ٤٢٥، رصف المباني ٣٣٤

(٤) الكتاب ٣/ ٥٢٣، التبصرة ١/ ٤٢٦، جمل الزجاجى ٣٥٧، المحرر ٨٣٦.

(٥) فى الأصل: الفتح، وما أثبتته هو الصواب.

(٦) جمل الزجاجى ٣٥٧، التبصرة ١/ ٤٢٦، المحرر ٨٣٦.

(٧) جمل الزجاجى ٣٥٧، التبصرة ١/ ٤٢٦، المحرر ٨٣٦.

فأما شكل هذا الفعل بجماعة النساء فإن تدخل بين النون الدالة على التأنيث وبين النون الثقيلة ألفاً تقول: يا نساء لا تضربنَّانُ عمرًا^(١)، ولا تدخل الخفيفة عند البصريين لا في الشنية، ولا في جماعة النساء^(٢)، وتدخل عند الكوفيين^(٣)، والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً؛ انقلبت في الوقف ألفاً نحو قولك: لا تضرباً^(٤).

وللمرأة: اضربي، بياء زائدة في آخر الفعل^(٥)، وتقول للثنتين: اضربا، وليس فيه شكل تذكير ولا تأنيث، وتقول لجماعة المذكر: اضربوا فتكون الواو علامة للجمع^(٦)، وجماعة النساء اضربين؛ تزيد النون وتسكين آخر الفعل كالحال في فعلهن في شكل هذا الفعل الذي هو فعل الأمر، أن يخرج على شكل المستقبل بعد أن يحذف منه حرف الوجه؛ وهو الذي تسميه النحاة حرف الزيادة.

وتأتي بألف متحركة في أول الفعل إن كان الذي يلي حرف الزيادة في المستقبل ساكناً؛ لأنه لا يمكن أن يبدأ بحرف ساكن، ويكون شكل الفعل إن كان الذي يلي حرف الزيادة على شكل المستقبل؛ أعني إن كان ثانيه^(٧) مكسوراً كان فعل الأمر ثانيه مكسوراً، وإن كان مفتوحاً كان مفتوحاً، تقول من ضرب يضرب: اضرب، فتأتي بالألف لتتوصل إلى النطق بالساكن، وتكسر الراء لكونها مكسورة في المستقبل^(٨)، فإن كان الفعل المستقبل مفتوح الثاني أتيت بشكل فعل الأمر على ذلك النحو؛ تقول من علم يعلم: اعلم مفتوح اللام لكونها مفتوحة في المستقبل.

(١) التبصرة ١/ ٤٢٦، وإدخال الألف بين النونات كراهة اجتماع النونات، وانظر: الكتاب ٣/ ٥٢٦، جمل الزجاجي ٣٥٧، المقرب ٤٣١، المقتصد ١١٣٢-١٣٣، رصف المباني ٣٣٧، همع الهوامع ٤/ ٤٠٤، المحرر ٨٣٦.

(٢) التبصرة ١/ ٤٢٩

(٣) وأجازوه يونس كذلك. انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٧، التبصرة ١/ ٤٣٠، جمل الزجاجي ٣٥٨، الإنصاف ٦٥٠ المسألة الرابعة والتسعون، همع الهوامع ٤/ ٤٠٣، شرح المقدمة النحوية ١٥٢، المقتصد ١١٣٣، الفصل ٣٣٠، الجنى الداني ١٤٣، المقرب ٤٣٠، رصف المباني ٣٣٧، كشف المشكل ٢/ ١٠٢، المحرر ٨٣٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٢٧، جمل الزجاجي ٣٥٨، المقتصد ١١٣٥، همع الهوامع ٤/ ٤٠٥.

(٥) التبصرة ١/ ٤٢٧، شرح المقدمة ١٥٣، همع الهوامع ٤/ ٤٠٤.

(٦) شرح المقدمة النحوية ١٥٣. (٧) جمهور النحاة على أنه ثالث الفعل.

(٨) الكتاب ٤/ ١٤٤-١٤٥، الأصول ٢/ ٣٦٨، التبصرة ١/ ٤٣٧، المحرر ٨٤٢.



وإذا كان الذي يلي حرف الزيادة في الفعل متحركاً؛ لم يحتج إلى أن يؤتى في أول الكلام بألف متحركة؛ وابتدأت بالفعل المتحرك نفسه على الشكل الذي كان في المستقبل، تقول من وعد يعد: عد، ومن وهب يهب: هب فلاناً^(١).

وإذا كانت الألف المجتلية في أول فعل الأمر موجودة في الفعل الماضي الذي اشتق منه فعل الأمر؛ كانت ألف قطع ولم يحذف في وصل كلمة الأمر بما قبلها، وإذا لم تكن في أصل شكل الفعل وإنما اجتلبت لمكان الابتداء بالنطق إذ لا يمكن أن يتدأ بساكن؛ حذفت في الوصل، وسميت ألف وصل، فالأول مثل قولك: يا زيد أكرم عمراً، والثاني مثل قولك: يا زيد اضرب عمراً؛ تثبت الألف في اللفظ الأول وتحذفها في الثاني.

وإذا اجتلبت ألف الوصل للنطق بها فاعتبر الفعل المستقبل، فإن كان ثانيه^(٢) مكسوراً أو مفتوحاً ابتدأت بالكسر^(٣) مثل قولك من ضرب: يضرب اضرب، ومن ذهب: يذهب اذهب، وإن كان مضموماً ابتدأت بالضم^(٤)، نحو قولك من قتل: يقتل أقتل.

وأما الف القطع فهي مفتوحة أبداً^(٥)، والألف التي مع اللام للتعريف تنحذف أيضاً في الوصل، ويبتدأ بها أيضاً مفتوحة كما يبتدأ بألف القطع^(٦)، وقد تقع ألف الوصل في الأفعال التي ليست أمراً وهي التي أولها ساكن؛ لأنه لا يبتدأ بساكن نحو: انطلق واستخرج، وهذه أشكالها زائدة على ثلاثة أحرف، فهذه تحذف في الوصل وينطق بها في الابتداء، وقياسها قياس فعل الأمر في شكل المستقبل في الكسر^(٧).

وهي أيضاً تلحق من الأسماء ما كان أوله ساكناً مثل: ابن وامرئ، وسيأتي حكم هذا الألف عند النطق في أوائل الأسماء.

(٢) ما عليه النحاة أنه إذا كان ثالثة لا ثانيه.

(١) التبصرة ١/ ٤٣٧.

(٣) الكتاب ٤/ ١٤٦، المقتضب ١/ ٢١٩، ٢/ ٨٧، الأصول ٢/ ٣٦٨، جمل الزجاجي ٢٥٧، أسرار العربية ٤٠٢، الألفات ٢٤، المحرر ٨٤٣.

(٤) الكتاب ٤/ ١٤٦، المقتضب ١/ ٢١٩، ٢/ ٨٧، الأصول ٢/ ٣٦٨، جمل الزجاجي ٢٥٨، أسرار العربية ٤٠٢، الألفات ٢٥، كشف المشكل ٢/ ٢١٤، المحرر ٨٤٢.

(٥) جمل الزجاجي ٢٥٨-٢٥٩.

(٦) المقرب ٣٩١، كشف المشكل ٢/ ٣١٣، ٢١٥، المحرر ٨٤٠.

(٧) التبصرة ١/ ٤٣٦، جمل الزجاجي ٢٥٨، كشف المشكل ٢/ ٢١٣، المحرر ٨٤٣.

الباب الثالث

وهو القول في الضمائر، والضمائر تدل بشكلها وبنيتها على الوجوه الثلاثة؛ أعني أنها تنقسم إلى ثلاثة ضمائر: ضمير المتكلم، وضمير الحاضر^(١) وضمير الغائب^(٢).
وأما الأفعال فإنها تدل على هذه الوجوه بحروف مزيدة عليها كما تقدم، وهي من جملته تنقسم أولاً إلى قسمين: منفصل ومتصل. والمنفصل ينقسم إلى قسمين: قسم يقع موقع الاسم المرفوع وهو المبتدأ^(٣)، وقسم يقع موقع الاسم المنصوب وهو المفعول به؛ أعني أنه يدل عليه ويقوم في الكلام مقامه^(٤).

وأما المتصل فيتنقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى ضمير يقع موقع الاسم المرفوع؛ وهو الفاعل^(٥)، وإلى ضمير يقع موقع المنصوب؛ وهو المفعول به^(٦) وإلى ضمير يقع موقع المخفوض؛ وهو الذي يدخل عليه حرف الجر أو يكون مضافاً^(٧).

فالضمائر المنفصلة المرفوعة مقصورة في الوصل معدودة في الوقف، وقد تمد في الوصل^(٨) وهو المشترك للمذكر والمؤنث وأما الجميع فـ «نحن» يستوي فيه أيضاً المذكر

(١) يقصد به ضمير المخاطب.

(٢) التبصرة ١/ ٤٩٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٩١١.

(٣) ورد هذا التعبير عند ابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية ٨٠، وعبارة ابن الخباز أدق وأحكم، إذ يقول: فهذه الضمائر تكون مبتدأ، وأخبار مبتدأ وأخبار لـ «إن» وأسماء لـ «كان» وفاعلاً ومفعولاً لم يسم فاعله إذا فصل بينهما وبين الفعل في الاستثناء أو وقعت بعد حرف عطف. انظر الغرة المخفية ٣٢٨، شرح المفصل ٣/ ١٠٣، ولم يذكر وقوعه اسماً لـ «كان» وفاعلاً ونائب فاعل، وهو بذلك أدق من ابن الخباز.

(٤) شرح المقدمة النحوية ٨٨-٨٩، شرح المفصل ٣/ ١٠٣، للحرر ٣٥.

(٥) شرح المقدمة النحوية ٨٢، الغرة المخفية ٣٣١، كشف المشكل ١/ ١٨٥، للحرر ٢٨.

(٦) شرح المقدمة النحوية ٨٤، للحرر ٣٢.

(٧) شرح المقدمة النحوية ٥٨-٨٦، للحرر ٣٨.

(٨) اللباب ١/ ٤٧٤-٤٧٥ ومنهم من يبدل الألف هاء في الوقف، شرح المفصل ٣/ ٩٣-٩٤، وفي ارتشاف الضرب: وفي لغات تميم وبعض قيس وربيعة تثبت الألف وصلًا ووقفًا، والمجاز تثبتها وقفًا وتحذفها وصلًا ولغة قضاة...



والمؤنث. وليس في هذا الضمير ضمير تثنية^(١)، وأما للحاضر والمفرد المذكر «أنت» بفتح التاء، وللمؤنث «أنت» بكسر التاء، وللاثنتين «أنتما» يستوي في ذلك المذكر والمؤنث، وجماعة المذكر «أنتم» و«أنتمو»^(٢)، وجماعة النساء «أنتن».

وأما للغائب فـ «هو» للمفرد المذكر، «وهي» للمؤنثة، و«هما» لتثنية المذكر والمؤنث، و«هم» و«همو»^(٤)، و«هن» لجماعة المذكرين، و«هن» لجماعة المؤنث.

والمنصوب المنفصل أما للمتكلم المفرد فـ «إياي» وللجماعة «إيانا»، وليس فيه تأنيث ولا تثنية، وأما للحاضر المفرد فـ «إياك» مفتوحة الكاف للمذكر، و«إياك» مكسورة للمؤنث، و«إياكما» للاثنتين يستوي فيه المذكر والمؤنث، و«إياكم» و«إياكمو»^(٦)، وجماعة المذكر، و«إياكن» لجماعة المؤنث، و«إياه» للغائب المذكر المفرد، و«إياها» للمؤنث، و«إياهما» للاثنتين المذكرين والمؤنثين، و«إياهن»^(٨) لجماعة المؤنث^(٩).

و«إيا» إنما يستعمل أبداً مضافاً إلى مضمير^(١٠)، وقد استعملت مضافة إلى مظهر؛ قالوا: «إياه وإيا الشواب»^(١١)، وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(١٢)، فأما أبو الحسن الأخفش فكان يرى أنها وما أضيفت إليه بمنزلة اسم واحد^(١٣).

- (١) الكتاب ٢/ ٣٥٠، واللباب ١/ ٤٧٥. (٢) في الأصل: وأنتموا.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٠، التبصرة ١/ ٤٩٤-٤٩٥، اللباب ١/ ٤٧٧، المرجل ٢٨٤، شرح المفصل ٩٧٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٧. (٤) في الأصل: وهموا.
(٥) الكتاب ٢/ ٣٥١، التبصرة ١/ ١٩٤-٤٩٥، اللباب ١/ ٤٧٨، المرجل ٢٨٤، شرح المفصل ٣/ ٩٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٨. (٦) في الأصل: وإياكموا.
(٧) الكتاب ٢/ ٣٥٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٣٠، شرح المفصل ٣/ ٩٨.
(٨) في الأصل: إياكن. (٩) أغفل ذكر ضمير الغائبين المذكرين: «إياهم».
(١٠) وقد ذهب الخليل إلى أن إيا في إياك اسم مضمير مضاف إلى الكاف، وحكى عن المازني مثله أنه مضمير أضيف إلى ما بعده... وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن إيا اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضميرات. انظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠، وانظرياتي الآراء في هذه المضميرات في ٣/ ٩٨، ١٠١، اللباب ١/ ٤٧٩-٤٨٠، التبصرة ١/ ٥٠٢، وفي ارتشاف الضرب تفصيل ٢/ ٩٣٠.
(١١) نص ذلك في كتاب سيبويه ١/ ٢٧٩: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وانظر: التبصرة ١/ ٥٠٣، شرح المفصل ٣/ ١٠٠.
(١٢) لا تعنى رواية سيبويه عن الخليل إجازة ذلك أو اتخاذه مذهباً، ونص كلام سيبويه في هذا الموضع: وحدثني من لا أنهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وانظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠، والصور غير المقبولة عند النحاة العرب ١٢٦.
(١٣) وذهب بعضهم إلى أن إياك بكمالها اسم، حكى ذلك ابن كيسان، انظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠، التبصرة ١/ ٤٨٠.

وأما الضمير المتصل فهو كما قلنا ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومخفوض، وأما ضمير المرفوع الموصول للواحد مذكراً كان أو مؤنثاً فقلت مضمومة التاء، وللجماعة قلنا، ليس فيه تثنية، وأما ضمير الحاضر المفرد المذكر فقلت مفتوحة التاء، وللمؤنث مكسورة التاء، وللاثنين قلتما، وجماعة المذكر قلتهم وقلتموا^(١)، وجماعة المؤنث قلتن، وأما الغائب فليس له ضمير^(٢)، والنحاة يقولون هو مستتر في الفعل^(٣).

وأما الضمير المتصل المنصوب؛ أما المتكلم فياء في آخر الفعل نحو: ضربي^(٤)، وللجماعة ضربنا^(٥)، وليس فيه تثنية ولا جمع.

وأما للحاضر المذكر فكاف مفتوحة في آخر الفعل نحو ضربك وشتمك^(٦)، وللمؤنث مكسورة: نحو ضربك وشتمك، وللاثنين ضربكما وشتمكما، ولا تأنيث فيه، وجماعة المذكر ضربكم وضربكمو^(٧)، وجماعة النساء ضربكن^(٨).

وأما للغائب المذكر ففي آخره^(٩) هاء نحو ضربه، وللمؤنث ضربها وللاثنين ضربهما، وليس فيه تأنيث، وجماعة المذكر ضربهم وضربهموا، وجماعة المؤنث ضربهن^(١٠).

(١) الكتاب ٢ / ٣٥١-٣٥٠، الأصول ٢ / ١١٥-١١٦، التبصرة ١ / ٤٩٤، شرح المفصل ٢ / ٨٧، ارتشاف الضرب ٢ / ٩١٢-٩١٣.

(٢) أغفل ضمير الغائب المرفوع في فعلا، وفعلتا، وفعلوا، وفعلن. انظر: شرح المفصل ٣ / ٨٧-٨٨، وما ذهب إليه هنا هو مذهب أبي عثمان المازني وغيره من النحويين، وانظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٩١٤.

(٣) يقصد هنا ضمير الواحد كأن يقال: زيد ضرب. انظر: شرح المفصل ٣ / ٨٧، التبصرة ١ / ٤٩٥، ارتشاف الضرب ٢ / ٩١٣.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٦٨، الأصول ٢ / ١١٦، التبصرة ١ / ٤٩٩، شرح المقدمة النحوية ٨٤، الفصول الخمسون ٢٣٠، ارتشاف الضرب ٢ / ٩١٧، الغرة المخفية ١ / ٣٣٤.

(٥) التبصرة ١ / ٥٠٠، الغرة المخفية ١ / ٣٣٤.

(٦) كرر في الأصل من قوله: وللجماعة ضربنا، إلى قوله: نحو ضربك.

(٧) في الأصل: وضربكموا.

(٨) التبصرة ١ / ٥٠٠، أسرار العربية ٣٤٣، الغرة المخفية ١ / ٣٣٤.

(٩) هذه الكلمة مطموسة في الأصل.

(١٠) الكتاب ٢ / ٣٥٥، التبصرة ١ / ٥٠٠-٥٠٢، ارتشاف الضرب ٢ / ٩٢١، شرح المقدمة النحوية ٨٤.



وأما ضمير المتصل المخفوض أما للمفرد فيما دخل عليه حروف الخفض فنحو: بي للمفرد، وبنال للجماعة، وأما المضاف فنحو: غلامى وغلामنا^(١).

وإذا أضفت الاسم الثانى قلت غلاماى فى حال الرفع، وغلامى فى حال النصب والخفض^(٢)، وقياس ما كان آخره ألفاً ساكنة أن تتركها على حالها، ويفتح بالضمير مثل هواى وبشراى^(٣)، وقد يقولون هواى وبشرى.

وكذلك تقول فى أسماء المجموع هؤلاء مسلمى فى الرفع والنصب والخفض^(٤). وكذلك تقول فيما كان على مثال مصطفى هؤلاء مصطفى، والأسماء المنقوصة تقول فيها هذا قاضى وغازى، وكذلك فى حال النصب والخفض.

وأما للحاضر الواحد فكاف نحو: مررت بك للمذكر مفتوحة الكاف، وللمؤنث مكسورة، وللاثنين بكما، وفى المضاف غلامك وغلामكما فى التثنية وغلामكم فى الجمع المذكر، ولجماعة المؤنث غلامكن، ولجماعة المذكر بكم وبكمو^(٥) ولجماعة المؤنث بكن، وللمؤنث بها، وللاثنين بهما، ولا تأنيث فيه^(٦).

واعلم أنهم لا يأتون بالضمير المنفصل ما وجدوا إلى المتصل سبيلا^(٧)، فليس يقولون: قال أنا؛ بدل قولهم فى المعنى ما ضرب إلا أنا^(٨) وكذلك إذا قصدوا الاهتمام بالضمير المنصوب وقدموه على الفعل وأتوا بالمنفصل فقالوا: إياك نضرب، ولم يقولوا: نضربك^(٩)، قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

(٢) التبصرة ١/٥٠٧.

(١) التبصرة ١/٥٠٨، شرح المقدمة النحوية ٨٥.

(٣) التبصرة ١/٥٠٧، كتاب الخط للزجاجى ١٤٣، أدب الكاتب ٣٦٠، ما يحتاج إليه الكاتب ٧٩، للحرر ٩٢٧.

(٥) فى الأصل: وبكموا

(٤) التبصرة ١/٥٠٧.

(٦) التبصرة ١/٥٠٨، شرح المقدمة النحوية ٨٥-٨٦، ارتشاف الضرب ٢/٩١٩-٩٢٠، الغرة للخصية ٣٣٦.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٦، المقتضب ٣/٢١٢، التبصرة ١/٤٩٦، المرجل ٢٨١، شرح المفصل ١٠١/٣، المحرر ٣٦.

(٨) التبصرة ١/٤٩٦، ارتشاف الضرب ٢/٩١٢-٩١٣ قال: وجوزه المبرد فى الشعر، مع الهوامع ١/

٢٠٨ وجعل إجازة ذلك فى الشعر عند الجرمى، أما المبرد فأجازه فى الشعر وغيره.

(٩) الكتاب ٢/٣٥٦، التبصرة ١/٥٠٥.



وإذا اجتمع ضميران منصوبان كان لك أن تأتي بالضمير الثاني متصلاً أو منفصلاً نحو: الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه، الوجهان جميعاً^(١).

وقالوا: إن الضمير في كان متصلاً ومنفصلاً، يقولون: فإن لم يكن، وجاز لم يكن إياه، وأنشدوا في المعنى^(٢):

فإن لم يكن لها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه^(٣) بلبانها^(٤)
وإذ قد فرغنا من القول في الأسماء المضمرة؛ فلنقل في المهمة.



(١) فصل ابن يعيش في هذه المسألة انظر: شرح المفصل ٣ / ١٠٤-١٠٥، ارتشاف الضرب ٢ / ٩٣٤-٩٣٥،

همع الهوامع ١ / ٢١٩-٢٢٠.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي.

(٣) في الأصل: أمها.

(٤) ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٨٩، الكتاب ١ / ٤٦، الأصول ٩١، ٢٩٠، المقتضب ٣ / ٩٨، شرح كتاب

سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٦٤، التبصرة ٥٠٥، الاقتضاب ٣ / ٢٥٢، الرد على النحاة ١٠٠، شرح المفصل

٣ / ١٠٧، اللسان مادة «كون، لبن» ارتشاف الضرب ٢ / ٩٤٠ وروايته: فإن لا يكنها.



الباب الرابع

في أسماء الإشارة، وهذه الأسماء يوجد منها التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، تقول للمفرد المذكر: ذا، وهذا^(١)، وللمؤنثة: ذى وتا وتى^(٢)، وللأثنين المذكورين: ذان^(٣)، وللمؤنث: تان في الرفع، وتين^(٤) في النصب^(٥)، ولجماعة المذكر والمؤنث: هؤلاء^(٦).

وإذا أضيفت إلى هذه الألفاظ كاف الخطاب؛ جرت على حكم ضمير المنصوب المتصل، تقول: ذلك وذاكما وذاككن، كما تقول: غلامك وغلماكما وغلمامكن^(٧)، قال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧] ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي﴾ [يوسف: ٣٢]، وكذلك تقول: تيك وتلكما وتلكن وتلكم وتينك وتينكما وتينكن وتينكم^(٨)، وقالوا: ذاك^(٩) إلى قريب، وذلك وهو أبعد منه^(١٠)، وكذلك هنا وهناك^(١١).

(١) المقتضب ٢٧٧/٤، شرح المقدمة النحوية ٩٩-١٠٠، الغرة المخفية ٣٤٨، ارتشاف الضرب ٩٧٤/٢، مع الهوامع ٢٥٧/١.

(٢) المقتضب ٢٧٧/٤، شرح المقدمة النحوية ٩٩-١٠٠، الغرة للمخفية ٣٤٨، مع الهوامع ٢٥٧/١، ارتشاف الضرب ٩٧٤/٢، وفيه: ذه، وذه، وتة، وتة، وتة، وتاك، وتيك.

(٣) ذلك في حال الرفع، أما في النصب والجر فهو ذين.

(٤) في الأصل: وتانك.

(٥) الكتاب ٤١١/٣، شرح المقدمة النحوية ٩٩-١٠٠، ارتشاف الضرب ٩٧٥/٢، كشف المشكل ١٩٠/١، مع الهوامع ٢٥٧/١.

(٦) المقتضب ٢٧٨-٢٧٩، ارتشاف الضرب ٩٧٥/٢، مع الهوامع ٢٥٨/١.

(٧) وقع ابن رشد هنا في خلط إذ مثل بضمير متصل مجرور، وسبق ذكر أنه يجري على حكم ضمير المنصوب المتصل، وهي وإن أشبهت الضمير صورة إلا أن هناك فرقاً بينهما، إذ هي مع الإشارة حرف خطاب لا محل له من الإعراب، أما الضمير فله موضع إعرابي. انظر: شرح المقدمة النحوية ١٠٣، ارتشاف الضرب ٩٧٨/٢، المحرر ٥٢.

(٨) مع الهوامع ٢٦٤/١. (٩) في الأصل: ذلك، وما أثبتته هو الصواب.

(١٠) تختص ذا بالقریب، وذاك بما هو أبعد منه، وذلك لأبعد الثلاثة. انظر: الأصول ١٢٧/٢، الفصل

١٤١، شرح المقدمة النحوية ١٠٣، مع الهوامع ٢٥٨/١، الغرة المخفية ٣٤٩، شرح الأشموني

١٣٩/١، ١٤١، كشف المشكل ١٨٩/١، ارتشاف الضرب ٩٧٥/٢.

(١١) مع الهوامع ٢٦٨/١.

وهذه الأسماء لا يدخلها الإعراب إلا في شكل المثنى فقط ، وتجعل أبدأ شكل اسم المشار إليه شكل من تخبر عنه إن مفرداً فمفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن مجموعاً فمجموع ، وإن مؤنثاً فمؤنث ، وإن مذكراً فمذكر وتجعل شكل كاف الخطاب شكل من تخاطبه^(١) .

وكذلك تفعل في الاستفهام بحرف كيف إذا سألت شخصاً عن شخص بحرف كيف ، وذلك أنا نجعل أول الكلام من هذه الألفاظ شكل الذي [تسأل عنه ، وشكل آخره لمن تخاطبه]^(٢) إذا اختلفت الأشكال^(٣) ، فإذا سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذلك الرجلُ يا امرأة ، بكسر الكاف ؛ تجعل ذا للمذكر الذي تسأل عنه^(٤) ، والكاف المكسورة للمرأة^(٥) ، وإذا سألت رجلاً عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة يا رجل ، فتجعل التاء للمؤنث وتفتح الكاف للمذكر^(٦) ، وكذلك افهم الأمر إذا سألت عدداً عن عدد ومذكراً عن مؤنث .



(١) يعقد النحاة باباً للمخاطبة ، يسوقون فيه تلك المسائل ، وعدتها ست وثلاثون مسألة . انظر : المقتضب ٣ / ٢٧٥ ، جمل الزجاجي ٢٦٦ ، أسرار العربية ٣٩٥ ، شرح المقدمة النحوية ١٠٢ ، ارتشاف الضرب ٩٧٩ ، المحرر ٢٢٨ .

(٢) الكلام في هذا الموضوع مضطرب ، إذ في الأصل : وذلك أنا نجعل أول الكلام من هذه الألفاظ شكل الذي يخاطبه ، وشكل آخر شكل الذي تسأل عنه . والصواب ما أثبتته . انظر : الجمل للزجاجي ٢٦٦ ، أسرار العربية ٣٩٥ .

(٣) المقتضب ٣ / ٢٧٥ ، جمل الزجاجي ، أسرار العربية ٣٩٥ ، شرح المقدمة النحوية ١٠٢ ، ارتشاف الضرب ٩٧٩ / ٢ .

(٤) في الأصل : الذي تخاطبه . والصواب ما أثبتته . انظر : الجمل للزجاجي ٢٦٧ .

(٥) المقتضب ٣ / ٢٧٥ ، جمل الزجاجي ٢٦٧ ، أسرار العربية ٣٩٥ ، شرح المقدمة النحوية ١٠٢ ، ارتشاف الضرب ٩٧٩ / ٢ ، المحرر ٢٢٨ .

(٦) المقتضب ٣ / ٢٧٥ ، جمل الزجاجي ٢٦٧ ، أسرار العربية ٣٩٥ ، شرح المقدمة النحوية ١٠٢ ، كشف المشكل ١ / ١٩٥ ، المحرر ٢٢٩ .



الباب الخامس

القول في الأسماء الموصولة، والأسماء الموصولة الذي للمذكر، والتي للمؤنث، والألف واللام بمعنى الذي^(١)، ومن وما، فأما الذي فيلحقها التثنية والجمع، تقول في تثنية الذي: اللذين في حال النصب والخفض، مفتوحة الذال مسكنة الياء مكسورة النون، والذان في حال الرفع^(٢)، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضَلْنَا مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، وتقول في الجمع: الذين بكسر الذال وفتح النون وحدوث ياء من كسرة الذال، وتثنية التي: اللتان في الرفع، واللتين في النصب والخفض، والجمع اللاتي واللاتي^(٣)، وأما من وما فليس يظهر فيهما تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، فإذا دل بهما على مؤنث كان لك أن تؤنث^(٤)، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] قُرى بالأمرين: بالياء التي هي علامة وجه المذكر^(٥)، وبالياء التي هي علامة وجه المؤنث^(٦).

ويخص هذه الأسماء الموصولة أنها مع صلتها بمنزلة اسم واحد لا يفصل بينهما بشيء^(٧)، وهي توصل بالفعل وبالجملة الجزئية، وهي تقع موقع الاسم الواحد في كل

(١) راجع ما ذكر من قبل ص ٢٢، حاشية رقم ٢.

(٢) الإيضاح العضدي ٥٤، شرح المفصل ٣/ ١٣٩ - ١٤٠، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٣، همع الهوامع ١/ ٢٨٢-٢٨٣، للحرر ٢٦٧.

(٣) الإيضاح العضدي ٥٤، شرح المفصل ٣/ ١٣٩ - ١٤٠، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٥-١٠٠٦، همع الهوامع ١/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٤) التبصرة ١/ ٥٢٠-٥٢١، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٨.

(٥) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، انظر: السبعة لابن مجاهد ٥٢١، الكشف ٣/ ٥٣٦، القرطبي ٨/ ٥٤٤٥، البحر المحيط ٧/ ٢٢٨.

(٦) وهي قراءة ابن أبي عامر في رواية، ورواه أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع، وقرأ به الجحدري والأسواري ويعقوب. انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١١٩، الكشف ٣/ ٥٣٦، القرطبي ٨/ ٥٤٤٥، البحر المحيط ٧/ ٢٢٨، الكتاب ٢/ ٤١٥.

(٧) الكتاب ١/ ١٣١-١٣٢، المقتضب ٣/ ١٩٧، الأصول ٢/ ٢٦٩، الصور غير المقبولة عند النحاة العرب ٧٤-٧٢.

موضع يقع فيها الاسم؛ أعني أن موضع إعرابها يكون موضع الاسم المعرب، تقول: الذي قام زيد^(١)، وكذلك ما تحرك فقد سكن، وأيهم قام محمد.

ومن ما وأى هي ألفاظ مشتركة، فمرة تستعمل بمعنى الذي، ومرة تستعمل على معاني أخرى.

فأما ما فإن لها مواضع سبعة، أشهرها أن تكون نفيًا نحو: ما قام زيد، وتكون استفهامًا نحو قولك: ما صنعت؟ وتكون شرطًا نحو قولك: ما تفعل أفعل مثله، وتكون مولدة وهي التي يعرفها النحاة بالزائدة، وتكون واقعة موقع أعم الأسماء مثل قولنا: شيء، وتكون تعجبًا، وتكون ظرفًا زمنيًا^(٢). وكذلك «من» تكون شرطًا وتكون استفهامًا^(٣).

وكذلك «أى» تكون شرطًا، وتكون استفهامًا^(٤)، وهذا ما كان ينبغي أن يُعلم من أمر الألفاظ المفردة أولاً، وأهم ذلك وهو شيء مشترك بجميع الألسنة، واللحن فيه أشد من اللحن في الإعراب، وإذا تقرر هذا فلنقل في الجزء الثالث.



(١) الأصول ٢/٢٦٩، التبصرة ١/٥٢٤-٥٢٥، شرح المقدمة النحوية ٣١١، شرح المفصل ٣/١٣٨، كشف المشكل ٢/١٧٦، المحرر ٢٧٣.

(٢) انظر في أنواع ما: الأزهية ٧٥-٩٩، الجنى الدانى ٣٢٢-٣٤١، مغنى اللبيب ٣٩٠، حروف المعاني ٥٣، معاني الحروف ٨٦، رسالتان في اللغة ٣٥.

(٣) انظر مسائل «من» في: الأزهية ١٠٠-١٠٥، الجنى الدانى ٣٠٨، مغنى اللبيب ٤٣١، حروف المعاني ٥٥، معاني الحروف ٩٧، جواهر الأدب ٣٣٤، رسالتان في اللغة.

(٤) انظر في معاني «أى»: رسالتان في اللغة ٤٣.



الجزء الثالث القول في الإعراب

والكلام في الإعراب يقتضى معرفة ما هو الإعراب والمعرب وموجبات الإعراب؛ وهي التي تعرف في هذه الصناعة بالعوامل. ومعرفة أنواع الإعراب، والأشكال التي تدل على نوع نوع منها، وهي التي تعرف بعلامات الإعراب.

فتقول: أما الإعراب فهو شكل آخر الاسم بأشكال مختلفة؛ لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم^(١)، وذلك أن المسمى الواحد بعينه إذا اختلفت أحواله الموجودة فيه؛ يوجب أن يختلف اللفظ الدال عليه، فوجب أن يتغير الاسم عند^(٢) تعاقب تلك الأحوال عليه تغييراً يعبر عن حال حال من تلكم الأحوال^(٣)، وكان هذا سهل من أن يُجعل لكل حال من أحوال المسمى اسم، ولذلك كان الإعراب عامّاً لجميع الألسنة إلا أن الاسم يختلف في الحروف التي تجعلها علامة على اختلاف دلالة اسم الواحد بعينه؛ مثل أن تدل مرة على أنه فاعل، ومرة على أنه مفعول كما تقول النحاة، فمنهم من يجعل هذا الاختلاف في أطراف الكلم كما جعلته العرب^(٤)، فمنهم من يجعله في بنية الكلمة وفي شكلها ويسمون ذلك تصريراً^(٥)، وهم الأكثر.

وإذا تقرر أن الإعراب هو اختلاف أشكال اللفظ الواحد لاختلاف أحوال مسماه، وكان هذا أيضاً مما يعرض للفظ المفرد؛ لوقوعه جزءاً من الكلام المفيد، فينبغي أن

(١) انظر في ذلك: الإيضاح في علل النحو ٦٩، الباب ١ / ٥٢، التبصرة ١ / ٧٦، أسرار العربية ١٨.

(٢) في الأصل: عن.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٩، الخصائص ١ / ٣٧ يقول: ولما كانت معاني المسمّين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً، وكأنه من قولهم عربت معدته، أى فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة. وانظر: أسرار العربية ٢٤.

(٤) الصاحبى ٥٥، ٣٠٩، جمل الزجاجى ٢٦٠، شرح المقدمة النحوية ٣٤ - ٣٥، المقتصد ١٠١، ١٠٨،

شرح كتاب سيويه للسيرافى ١ / ٦٤، ٦٧، النكت ١ / ١٦٨، المحرر ٦٨.

(٥) الإيضاح في علل النحو ٧٦، شرح المفصل ١ / ٥١، الباب ١ / ٥٨، نتائج الفكر ٨٢، ولابن فارس في

ذلك تفصيل جيد وتمثيل. انظر: الصاحبى ٣٠٩ - ٣١١.

نقول: أي الأحوال هي هذه الأحوال؛ أعني التي تتعاور على المسمى الواحد، فتختلف أشكال لفظه، ولذلك سماه قوم كما قلنا المتصرف، وسموا الإعراب تصريفاً، فنقول: إن النحاة يقولون إن هذه الأحوال هي أن يكون الشيء فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً، وأن الفاعل وما شبه به هو مرفوع، والمفعول وما شبه به هو منصوب، والمضاف وما شبه به هو مخفوض.

والفاعل لم يرتفع من حيث هو فاعل، وإنما ارتفع من حيث هو مخبر عنه^(١)، والمفعول إنما انتصب من جهة ما هو فضلة هي من تمام الكلام المفيد^(٢)، وبالجملة من حيث هو مضاف إليه معرى من شكل الإضافة، ألا ترى أنهم ينفون عنه الفعل فيرفعونه عندما يقولون: لم يقم زيد، وكذلك الأمر في المفعول ينصبونه وهم ينفون أن يكون مفعولاً في قولهم: لم يضرب زيد عمراً^(٣).

وإذا لم تكن هذه الأحوال العارضة للمسميات هي أسباب اختلاف أشكال الاسم الواحد. فلننظر ما هذه الأحوال؛ فنقول: إنا نجد الأسماء من حيث هي جزء كلام مفيد صنفين: صنف هو متعد من أن يكون مضافاً إليه، وهو في الألفاظ نظير الأشياء الموجودة بذاتها، وسواء كان مفرداً أو مضافاً إلى اسم آخر، موصوفاً بوصف هو هو، وهذا هو الصنف الأول من الأسماء في كل لغة، وقوم يسمونه الاسم المستقيم^(٤)، وهنا صنف ثان من الأسماء وهو الاسم المضاف إليه؛ وهو في الألفاظ نظير الأشياء التي وجودها بالإضافة إلى غيرها، وقوم يسمون هذه

(١) انظر في ذلك: الخصائص ١ / ١٨٥، يقول: ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء...، وانظر: شرح عيون الإعراب ٧٠.

(٢) انظر: الخصائص ١ / ١٨٥ وهو تنمة لكلامه السابق عن الفاعل والمفعول، يقول: وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فضلة.

(٣) الأصول ١ / ٧٣، مع الهوامع ٢ / ٢٥٤، كشف المشكل ١ / ٢٩٥، التهذيب الوسيط ١٠٤، المحرر ٢٢٥ - ٣٣٦، وانظر كلام ابن جنى في الحاشية رقم (١).

(٤) كتاب العبارة ص ٨٣ يقول: والاسم الغير المتصرف وهو الاسم المستقيم، إذا أضيف إليه واحد من هذه، كان صادقاً أو كاذباً، مثل قولنا: «زيد كان» أو «زيد وجد» بالرفع.



المائل^(١)، وهو صنفان: أحدهما من تمام القول المفيد، والثاني من تمام الاسم، وهو الذي يخص بالمضاف إليه في هذه الصناعة، وهو في نهاية المقابلة للاسم الأول، والصنف الثاني كالمتوسط فيهما، لأنه مركب من إضافة ومعنى زائد على الإضافة، ولذلك تنحو العرب إذا أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذي هو من تمام الخبر نصبوه وعرى من شكل الإضافة، وإذا أرادوا معنى الإضافة فقط، الذي هو من تمام الاسم والفعل خفضوه إما بحرف جر، وإما بغير حرف جر، وإذا صح اختلاف هذه المعاني الثلاثة أعنى المعنى الموجود بذاته والموجود بالإضافة والمركب منها، وكان الاسم الواحد بعينه تتعاور مسماه هذه المعاني المختلفة فواجب أن تختلف أشكاله؛ لاختلاف هذه الأحوال.

فأما لم يختص الشكل المسمى ضمة بالاسم المتعدى من أن يكون مضافاً إليه، والشكل المسمى فتحة بالاسم المركب من معنى وإضافة، الذي هو من تمام الكلام المفيد، والشكل المسمى كسرة بالمضاف إليه الذي المقصود منه معنى الإضافة فقط، وسواء صرح فيه بحرف الجر الدال على الإضافة أو لم يُصرح؛ فإنه ليس يمكن أن يكون هنالك علة ضرورية توجب هذا الاختصاص الموجود في كلام العرب، لكن لم توجد علة ضرورية، فقد توجد في ذلك علة من جهة الأفضل، وسبب الاتفاق في الكلام هي جعل الشبيه للشبيه، وذلك أن العرب إنما اختصت هذه الحركات الثلاث، فجعلتها علامات لهذه المعاني الثلاثة دون سائر الحروف، لكونها تتعاقب على كل حرف من حروف المعجم، كما تتعاقب الصورة الواحدة بعينها على المواد المختلفة في وجودها^(٢) ثلاثة على عدد هذه المعاني التي قلنا، وهذه كلها لا يشك أنه من حكمة كلام العرب.

وأما لم خصت الشكل المسمى ضمة بالاسم المستقيم؛ فالحكمة أيضاً فيه بيّنة، وذلك أن الاسم المتقدم في الكلام يجب أن يكون حكمه التقدم من أشكال الحرف الواحد بعينه في مخارج الصوت، والضمّة يوجد مخرجها أبداً في الحرف الواحد بعينه

(١) كتاب العبارة ص ٨٣، يقول ابن رشد: «إنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرفة، وهي التي تسمى المائلة أيضاً

كان أو يكون أو هو الآن، فقيل: «زيداً كان» بالنصب، أو «زيد يكون» بالخفض، لم يصدق ولم يكذب.

(٢) هكذا في الأصل.

متقدماً على مخرج الفتحة والكسرة فيه أعنى أنها أقرب إلى الحلق في المخرج، فجعلوا المتقدم من الأشكال للمتقدم من المعاني في النفس ولما كان مخرج الضمة هو أرفع من مخرج الفتحة والكسرة سموا المعنى الذي تدل عليه الضمة، والضمة نفسها رفعاً^(١)، وسموا الذي هو مقابل لهذه خفضاً، وسموا المتوسط نصباً تشبيهاً بهذه الحروف في مخارجها، أعنى في مخرج الحرف الواحد، وبالواجب ما جعلوا الأشكال المقابلة للمعاني المقابلة، وجعلوا المتوسط للمتوسط، وذلك أن الاسم المضاف إليه هو مقابل الاسم المضاف الأول والذي جمع مع الإضافة معنى، هو من تمام الكلام المقيد، وليس يقدر أحد أن يقول في هذا الفعل من العرب أنه ليس حكمة، ولا سيما إن كان الناظر عن معتقد أن اللغة وضعاً، أعنى شيئاً يضعها الإنسان باختياره، وإن كانت مصنوعة شرعاً فهذه الحكمة فيها بيّنة، وهذه الحكمة هي التي رام النحاة الوقوف عليها، فلم يوضحوها كل الإيضاح، وذلك أنهم قالوا إنما خص المبتدأ بالضمة لأن الضمة أول مخارج الحروف^(٢)، والمبتدأ أول^(٣) ولم يبينوا لأي سبب كان المبتدأ أولاً.

وإذ قد تبين ما هو الإعراب، وما هي المعاني التي اقتضتها الأشكال المسماة إعراباً، وكم أجناسها الأول أعنى الجنس المسمى رفعاً، والمسمى نصباً، والمسمى خفضاً، فلنقل في الأشكال التي تدل على هذه المعاني في الاسم المعرب، وهي التي يسميها النحاة علامات الإعراب، ثم نقول في الأسباب التي تقتضي في قول قول، فنقول لأن هذه العلامات في لسان العرب في الأسماء هي ست: ثلاث منطوق بها، وهي الضمة والفتحة والكسرة، وثلاث هي مدات حادثة عن إشباع هذه الحركات، فالمدّة الحادثة عن الضمة، سميت واواً، وجعل شكلها شكل الواو في الخط لأنها واو منطوق بها، وكذلك الأمر في المدّة الحادثة^(٤) عن الفتحة جعل شكلها في الخط شكل الألف،

(١) انظر: الخصائص ١/ ١٧٣، شرح عيون الإعراب ٨٤، اللباب ١/ ١٥٢، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١٥٩، علل النحو ورقة ٢٧ أ.

(٢) أشار محقق كتاب التبصرة إلى أنه: ليست الضمة من أول مخارج الحروف، وإنما هي أولى حركات الإعراب، ولعل هذا من مصطلحات القدماء. انظر: التبصرة ١/ ٩٩ الحاشية رقم ٤، وعلل الهرمي لذلك بقوله: «إن الرفعة مأخوذة من الواو، والواو من أول الفم...»، انظر: للمحرر ٣٠٦، شرح التسهيل ١/ ٢٦٥، مجالس العلماء للزجاجي ١٩٣.

(٣) انظر: التبصرة ١/ ٩٩، شرح عيون الإعراب ٨٤، علل النحو ورقة ٢٧ أ.

(٤) في الأصل: الخاصة.



وليست الألف المنطوق بها التي هي حرف بالحقيقة، والمدة الحادثة عن الكسرة جعل شكلها ياء^(١)، ولكونها مدات سموها حروف مدولين، وهنا حرف سائغ وهي الياء المنطوق بها ساكنة لا متحركة.

فالألف الممدودة تكون في أسماء علامة للرفع، وفي أسماء علامة للنصب، فالأسماء التي هي فيها علامة الرفع هي المثناة نحو: قام الزيدان والعمران، وفي تثنية الذي والتي نحو: اللذان واللتان، وفي كليهما إذا أضيف إلى المضمرة نحو: جاءني الرجلان كلاهما، وهي علامة النصب في خمسة أسماء: أخاك وأباك وحماك وفاك وذامال.

وأما الواو فهي علامة الرفع في الجموع المذكرة السالمة، نحو: الزيدون والعمران، وفي الأعداد من العشرين إلى التسعين تقول: عندي عشرون درهماً، وكذلك الواو هي أيضاً علامة الرفع في تلك الأسماء بعينها المضافة نحو: جاءني أخوك وأبوك.

وأما الياء التي هي مدة فهي علامة مشتركة للنصب والخفض في الأسماء التي فيها الواو علامة الرفع، تقول: مررت بالزيدين، وعددت من العشرين إلى الخمسين، وأما الياء المنطوق بها ساكنة فهي علامة النصب والخفض في تثنية الأسماء التي الألف فيها علامة الرفع؛ تقول: رأيت الزيدين، وأكرمت الرجلين كليهما، وأكرمت اللذين فعلا كذا وكذا، ومررت بالزيدين والرجلين كليهما اللذين فعلا كذا وكذا.

وأما الضمة فقد قيل: لم كانت علامة الرفع، والفتحة علامة النصب، والكسرة علامة الخفض؛ إلا أن الكسرة تكون علامة مشتركة للخفض والنصب في جمع المؤنث السالم نحو: الهندات والزينات، تقول: رأيت الزينات ومررت بالهندات^(٢).

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣١٥-٣١٦، سر صناعة الإعراب ١٧، الإيضاح في علل النحو ١٢٣، وأكثر العلماء على أن هذه الحركات الثلاث مأخوذة من الواو والياء والألف، فالفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء. وقد قال بعضهم: الألف من الفتحة والياء من الكسرة والواو من الضمة. وانظر: المحرر ٦٥.

(٢) الكتاب ١/ ١٨، التبصرة ١/ ٨٧، أسرار العربية ٦٢، شرح عيون الإعراب ٥٤، شرح المقدمة النحوية ٤٦، المحرر ٦١.

وجعلهم الواو التى نشأت عن الضمة للرفع^(١) هو من فعلهم جار على أصلهم الضمة علامة للرفع، وكذلك جعلهم الياء علامة للخفض.

وأما جعلهم الألف علامة للرفع؛ فلم يجروا فى ذلك على أصلهم فى الفتحة، لكن اضطرهم الأمر إليه للفرق بين التثنية والجمع^(٢)، وكذلك اضطرهم الأمر إلى أن جعلوا الياء علامة مشتركة فى أسماء الجموع للنصب والخفض^(٣).

وإذ قد تبين ما هو الإعراب والمعانى الأوك والعلامة الدالة عليها؛ فلنقل فى الكلام المعرب؛ أعنى أن تقول أى صنف من أصناف الكلام هو الذى يختص بإعراب إعراب، ويوجد فيه أكثر من نوع من أنواع الإعراب لأن جميعها^(٤)، وهذا بتمييز معرب معرب منها، من جهة المعانى ومن جهة الألفاظ الموجودة فى ذلك القول، وهى المسماة عوامل حتى إذا عرف المتكلم وضع له الشكل الذى يخصه، وهو المسمى علامة الإعراب، وإن كان سامعاً دل ذلك الشكل على ذلك المعنى من الكلام؛ مثل أنه إذا أخبر المتكلم عن اسم وهو مخبر عنه أو خبر وضع له شكل الرفع، وإن سمع سامع شكل الرفع من متكلم علم^(٥) أنه مخبر عنه أو خبر، وهذا الفعل من المتكلم والسماع، كان العرف موجوداً من قبل حالة شبيهة بالطبع، وهو اعتقاد النطق بها عند الصبا.

ونحن نروم أن يكون لنا ذلك بهذه الصناعة، وذلك بأن يكون عندنا فيها ثلاث علامات كلية فى كلام كلام، هى الموجبة لصنف الإعراب الموجود فى ذلك الكلام؛ فتنتطق بالشكل الخاص به، وهو الذى تسميه النحاة عوامل، فالعامل بالجملة هو المعنى

(١) الخصائص ٣١٥/٢، سر صناعة الإعراب ١٧.

(٢) التبصرة ٨٧/١-٨٨ يقول: أما الرفع فلو جعل فى التثنية بالواو لوجب أن يفتح ما قبل الواو للفرق بين التثنية والجمع، ولو فعلنا ذلك لالتبست التثنية بجمع المقصور نحو مصطفون وما أشبهه، فعدل عن الواو فى هذا الموضع لهذه العلة. وانظر الكتاب ١٧/١، شرح عيون الإعراب ٥٤، الإيضاح فى علل النحو ١٢٣-١٢٤، سر صناعة الإعراب ٧١٨، أسرار العربية ٤٩، شرح المقدمة النحوية ٦٦، للحرر ٥٨، علل النحو ورقة ٥/أ.

(٣) الكتاب ١٧/١، الإيضاح فى علل النحو ١٢٧، التبصرة ٨٨/١، أسرار العربية ٤٩-٥١.

(٤) هكذا فى الأصل: ولم يتم المعنى، فهو منقوص بذلك.

(٥) فى الأصل: على.



واللفظ الذي أوجب الإعراب، والمعنى هو الذي دل عليه الشكل الذي هو علامة الإعراب عند السامع، وأن الإعراب إنما هو إعراب الكلام بحيث ينبغي أن نطلب معرفة أسباب الإعراب وأصناف الكلام المركب المفيد، وذلك أن الإعراب إنما وجد في الاسم المفرد لا من جهة ما هو مفرد؛ لأنه ليس بمفيد كلاماً، وإنما وجد له من جهة ما هو جزء من كلام^(١).

فنحن نروم في هذه الصناعة أن نحصى أصناف إعراب الأسماء المعربة والأفعال من هذه الجهة؛ ليتحصل لنا من ذلك أنواع الإعراب تحصيلاً صناعياً، فإن حصر الأنواع من قبل أسبابها وموادها، أو ما يجرى منها مجرى الأسباب، فهو الحصر الصناعي وذلك أن لكل صنف من الأقاويل صنفاً أو أصنافاً مخصوصة من الإعراب، وفي كل صنف منها معنى أو لفظ يقتضى ذلك النوع من الإعراب، فمتى حصلنا المعربات من هذه الجهة تحصيلاً صناعياً، ولم تكن للرسوم المستعملة في هذه الصناعة لصنف من أصناف الإعراب بالاسم، الاسم كما عرض ذلك للناظرين في هذه الصناعة، وذلك أنهم لما لم يخصصوا أصناف الإعراب بحسب أصناف الكلام المركب^(٢) ولا دلوا على المعنى المقتضى الإعراب في صنف صنف من أصناف الإعراب والمعربات، والمعربات رسوماً مقولة باشتراك الاسم، وكذلك عرض لهم في رسوم المعاني والألفاظ التي اقتضت عندهم ذلك الصنف من الإعراب مثل ما عرض لهم في رسوم الأسماء المرفوعة والمنصوبة، فهذا هو أحد التقصير الداخل عليهم في هذه الصناعة، والتقصير أنهم لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب بالقسمة الصحيحة التي لا يعرض فيها تداخل، وكل صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة الغير متداخلة فهي صناعة ناقصة، وهذا هو السبب الذي دعانا إلى وضع شيء في هذه الصناعة مع توجه الأمر إلينا به، وإلا فما كنا نضعه لأن الصناعة الموجودة عن نحويي العرب في زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء هذه الصناعة، لكن على المجري الصناعي. ونحن نريد أن يكون إحصاؤنا لذلك أولاً بأقاويل كلية، أعني في غاية ما يمكننا من العلوم لكي يمكن لمن أراد أن

(١) سبق حديثه هذا.

(٢) لم تتم العبارة، ولم يكتمل المعنى هنا.

يصير بعد ذلك إلى تفصيل كلى كلى من تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة وخواصها اللازمة، وذلك لمن أراد أن يستوفى أجزاء هذه الصناعة؛ فإننا نرى أن كل صناعة يوجد فيها هذان الجنسان من الأقاويل، أن الترتيب الصناعى فيما يقتضى هذه القسمة، أعنى أن يبدأ أولاً بتعلم الكليات المحيطة بالمطلوبات فى تلك الصناعة إما بأقاويل كثيرة أو ضروبية ثم يصير بعد ذلك من أحب الاستقصاء إلى تفصيل تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة، واستثناء ما يجب استثناءه من الأمور النادرة إن كان ذلك موجوداً فيها، أعنى فى تلك القوانين الكلية.

وإنما كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعاً فى الصنائع؛ لأن ترتيب التعلم يقتضى أن يصير من الأعراف إلى الأخرى والكليات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات، وأيضاً فإن الكليات نافعة للمتذكر، ونافعة للمبتدئ بالنظر فى الصناعة؛ لأنه يسهل بذلك عليه علمها، فإن اقتصر عليها كفته، ولذلك كان الأفضل فى تعليم الولدان أن يلقى إليهم أولاً الأقاويل الكلية ويؤخذوا بحفظها؛ فإذا شدوا^(١) وأرادوا الكمال فى الصناعة؛ أخذوا بتفاصيلها، وليس يصلح هذا بالولدان فى تعلم الصناعات فقط بل وفى كل ما يرام أن ينشوا عليه من الفضائل الجمالية.

وهذه القوانين هى جنسان: قوانين فى الإعراب، وقوانين فى تركيب القول، وهذه أيضاً صنفان: قوانين فى شكل القول، وقوانين فى مواده، أعنى ما تركيب منه القول.

وإذا قد تقرر هذا فيرجع أن المعرب ينطلق أولاً على الأسماء التى جعلت علامات الإعراب فيها دالة على المعنى الذى فى الجملة^(٢)، وثانياً على الجملة التى تلك الأسماء جزء منها، وإذا كان ذلك كذلك، فالمعربات صنفان: ألفاظ مفردة وجمل، والإعراب الذى هو فى المفرد هو الدال على الذى فى الجملة، والذى فى الجملة هو العلة لما ظهر من ذلك فى المفرد.

(١) فى الأصل: شدوا.

(٢) الإيضاح فى علل النحو ٦٩، التبصرة ٧٦/١، أسرار العربية ٢٤، شرح عيون الإعراب ٤٣، المحرر ٦٧.



الأسماء المفردة التي تقبل الإعراب هي (١) كل اسم دل من مسماه على أحوال مختلفة من الكلام، وهذه الأسماء توجد صنفان: إما أسماء لا توجد فيها الأشكال التي تدل على الأحوال المختلفة التي تلحقها، وهي الأسماء المقصورة أعنى التي أواخرها ألف ساكنة، أو بعض المبنية، وهذه هي في الإعراب بمنزلة الأسماء المشتركة التي لا تُفهم إلا بقرائن الأحوال، والصنف الثاني وهو الأغلب هي الأسماء التي يلحق أواخرها أشكال تدل على اختلاف المعاني التي تتعاقب على تلك المسميات بحسب نوع الكلام التي (٢) تلك المسميات جزء منه.

وما لا يدخله من الأسماء إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب سمي متصرفاً (٣)، والاسم المبنى هو غير المتصرف (٤).

وأما الجمل المعربة فإنها الجمل التامة المفيدة؛ وما اتصل بها (٥) هو من تمام الجملة، ولهذا ما ينقسم النظر أو لا بحسب أقسام الكلام التام الأربعة، أعنى الكلام الخبري والأمر والنهي والنداء والاستفهام؛ في هذه القوائين الكليات التي تنحصر منها المعربات من الأسماء أربعة أبواب:

الأول من الكلام على الخبري.

الثاني في الأمر والنهي.

الثالث في النداء.

الرابع في الاستفهام.

ولكون الإعراب تابعاً للكلام المركب وبخاصة ما كان منه مركباً تركيب إخبار وتركيب تقييد، فينبغي أن نقول أولاً في هذين التركيبين.

(١) في الأصل: فهي. (٢) في الأصل: إلى.

(٣) في الأصل: تصرفه.

(٤) كتاب العبارة ص ٨٣، يقول: والاسم أيضاً إذا نصب أو خفض أو غير تغييراً آخر عما أشبه ذلك لم يقل فيه أنه اسم بإطلاق بل اسماً متصرفاً. فتكون الأسماء أيضاً منها مصرفة ومنها غير مصرفة والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعاً؛ إذ إن الفرق بين المصروف وغير المصروف، وهو المرفوع في كلام العرب، أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرفة وهي التي تسمى المائلة أيضاً... كان صادقاً أو كاذباً.

(٥) كرر لفظة «بها» ثلاث مرات.

الباب الأول

ف نقول إن الجمل الخبرية منها أوك، ومنها مركبة من الأوك وهي الثاني . أما الأوك :
 منها بسيطة، ومنها مركبة، والبسيطة هي التي ليس فيها تركيب إلا تركيب الإخبار
 فقط، وهي عند النحاة ثلاث جمل : إحداهن التي هي من ابتداء وخبر نحو قولك : زيد
 قائم، والثانية التي من فعل وفاعل نحو قولك : قام زيد، وهي في الحقيقة من مخبر
 وخبر إلا أن الفعل قُدّم على الاسم، ولا يختلفون أنه إذا قُدّم الاسم على الفعل أنه
 يرجع إلى جنس الابتداء، ولا يختلفون أنه إذا قُدّم الاسم على الفعل أنه يرجع إلى
 جنس الابتداء والخبر، والجملة الثالثة : الإخبار عن المفعول الواقع به مقدماً عليه، وهو
 الذي يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله .

ولهذا الفعل صنعة مخصوصة نحو ضرب زيد، وشتم عمرو، فإن قُدّم الاسم ارتفع
 بالابتداء .

وأما المركبة الغير بسيطة^(١)، فهي التي اشتملت على تركيبين : تركيب خبر بصدق
 أو بكذب، و تركيب لا يصدق ولا يكذب، مثال قولك : زيد ضرب عمراً، أو اضرب
 عمراً^(٢)، فإن قال : زيد ضرب عمراً قول تركيب إخبار فقط، وقولك :
 اضرب^(٣) عمراً قول مركب تركيب تقييد، وخاصة هذا التركيب، أعني المقيد أنه إذا
 أزيل من الكلام بقي الكلام تاماً بصدق أو بكذب إذا لم يكن جزءاً من الكلام الخبري .

والجمل البسيطة تقييد بالحروف والأفعال والأسماء^(٤)، والحروف التي تقييد بها هي إن
 وأخواتها، وما النافية، ولا النافية . والأفعال التي تقييد بها هي كان وأخواتها، وظننت
 وأخواتها من أفعال النفس، وإن كانت هذه في الحقيقة أيضاً هي تقييد جملة بجملة .

(١) جرت عادة ابن رشد في غالب كتبه ومصنفاته على استخدام هذا التركيب الذي يقرن فيه غير بال .
 (٢) في الأصل : ضرب عمراً، والصواب ما أثبتته معتمداً على النوعية الثانية التي ذكرها ابن رشد، وهي
 تركيب لا يصدق ولا يكذب .

(٣) في الأصل : ضرب . (٤) في الأصل : أسماء .



والأسماء التي تقيّد بها الجمل الخبرية البسيطة هي ضربان: تقييدات معنوية، وتقييدات لفظية، والمقيّدات من آخر القول البسيط هي^(١) إما الاسم ليس فيه شيء من معنى الفعل أصلاً، وإما فعل أو اسم يعمل عمل الفعل، فأما الاسم المحض فإنه يقيّد بالصفة، ويقيّد بالإضافة، والتقييد صنفان: تقييد الشيء بغيره، والثاني تقييد الجنس بنوعه أو النوع بمادته، ومثال تقييده بالصفة قولك: زيد العاقل، ومثال التقييد بالإضافة إلى غيره قولك: غلام زيد، ومثال تقييد الجنس بنوعه قولك: هذه عشرون درهماً، ومثال تقييد النوع بمادته قولك: هذا خاتمٌ حديدًا، ويابٌ ساجًا^(٢)، وهذا التقييد يشبه الذي يكون من تمام الاسم من جهته ويشبه الذي يكون من تمام الخبر بجهته، ولذلك يتيقن إعرابه.

وأما الفعل فإنه يقيّد بالمعاني اللازمة له، والمعاني اللازمة لكل فعل خمسة: ظرف الزمان نحو قولك: خرج زيد يوم الجمعة. وظرف المكان نحو قولك: قام زيد أمامك. ومن هذه الأفعال ما لا يقيّد إلا بحرف جر نحو^(٣) قولهم: قمت في الأمام. والاسم المشتق منه الفعل وهو المسمى مصدرًا نحو قولك: خرجت خروجًا، وقعدت قعودًا. والشيء الذي كان من أجله الفعل هو علة الفعل الغائية نحو قولك: خرج زيد طالبًا للمعروف، وقد تقيّد بلام العلة مثل قولك: خرج زيد لطلب المعروف، والخامس: تقييد الفاعل بالصفة التي كان عليها وقت الفعل، وقد يقيّد بها المفعول في الفعل المتعدي والفعل في هذه الجملة يكون مظهرًا نحو: جاء زيد راكبًا، وقد يكون مضمراً نحو قولك: زيد في الدار قائمًا، أي استقر قائمًا.

هذه الحروف لازمة لكل فعل، متعلقًا كان الفعل أو غيره. وأما الذي يتعلق فعل الفاعل بغيره فهو الذي تسميه النحاة فعلاً متعديًا، وكذلك الذي تعلق به المفعول يسمى المفعول به.

(١) في الأصل: هو.

(٢) في الأصل: ما جاء، وما أثبتته هو ما ورد في كتب النحاة.

(٣) في الأصل كلمة مطموسة لم أستطع تبيينها.

وإذا كان هذا هكذا فهذا النوع يتقيد بتقيد سادس وهو المفعول به، نحو: ضرب زيد عمراً، والذي يقيد به الفعل، ربما كانوا اثنين نحو: كسا زيد عمراً قميصاً، وربما كانوا ثلاثة وذلك يعرض لظننت وأخواتها إذا دخلت عليها الهمزة على ما يأتي بعد نحو: أعلم زيد عمراً منطلقاً، فهذه القيود الستة هي قيود الفعل.

وقد يقيد الفعل بقيد سابع وهو الذي أسند إليه الفعل؛ أعنى الفاعل إذا كان قد أسند في الكلام لما هو متصل به ومن سببه، أعنى إذا أبدل الفاعل الحقيقي بفاعل آخر هو من سببه، وهو الذي يسميه النحاة التمييز مثل قولك: تفقأ زيد شحماً وتصبب عمرو عرقاً، وذلك لأن الكلام الأصلي في هذا هو أن تقول: تصبب عرق زيد، وتسند الفعل إلى العرق، فإذا أسند إلى زيد الذي هو سبب العرق احتاجوا إلى تمييز والإجمال الذي وقع في الفعل، أعنى أنهم إذا قالوا: زيد تصبب؛ احتمل أن يتصبب ماء أو أن يتصبب عرقاً.

وأما الأسماء التي تشتق من الفعل فإنه يوجد لها عملان: عمل الأفعال، وعمل الأسماء، فإنها أربعة: اسم الفاعل المشتق من الفعل نحو ذاهب وضارب. والأسماء التي تتغير عن شكل الفاعل للمبالغة، أعنى الذي يدل على كثرة الفعل وأشكالها خمسة: فَعُولٌ نحو: ضروبٌ، وفَعَالٌ نحو: ضرابٌ، ومفَعَالٌ نحو: مضرابٌ، وفَعِيلٌ نحو: عليمٌ، وفَعَلٌ نحو: حذر^(١). والثالث: المصدر إذا كان بمعنى أن يفعل لا بمعنى المفعول نحو: ضربُ زيدٍ عمراً أحسن. والرابع: الصفة التي يسميها النحاة بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ وهي المشتقة من فعل غير متعد نحو قولك: زيد حسن وجهه، وهي صفات للخلق التي ليست بفعل للذي توجد فيه؛ أو صفات لأشياء هي من سبب الموصوف، فيجوز فيها أن تجعلها صفة للشيء الذي ليست هي له بصفة نحو قولك: مررت برجل حسن أبوه^(٢)، فإن الحسن ها هنا هو من صفات الأب ولكن جعلته العرب من صفة من له الأب في الإعراب تجوزاً.

(١) وأضافوا إلى ذلك: فَعُلٌ مثل عُرٌّ، وفَعِيلٌ بتشديد العين مثل شَرِيبٌ. انظر: المقتضب ١١٣/٢، جمل الزجاجي ٩٢، ٩٣، الغرة المخفية ٤٨٦.

(٢) في الأصل: وجهه، وصوت المثال وفق الكلام الآتي بعده.



فأما أبنية المبالغة فإنها تقييد بجميع ما تقييد به الفعل، وتقييد من قيود الأسماء بالإضافة وغيرها.

وأما اسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة به فإنها تقييد بجميع ضروب القيود أعنى بقيود الأسماء فتخفيض، وبقيود الأفعال فت نصب وترفع، وذلك أنه يلزمها الفاعل؛ فيأتي القول في شكل قول خبري لكن لا بد فيه من ضمير يعود إلى الأول، فمثال ذلك في اسم الفاعل نحو ذلك: هذا ضاربٌ زيد بالإضافة، أو: ضاربٌ زيداً؛ على نحو تقييد الفعل بمفعوله، أو قولك: هذا ضاربٌ أبوه؛ على تقييد الذي يضرب أبوه، وكذلك يقيد المصدر بهذه الثلاثة الضروب فتقول: عجبت من ضرب زيد عمراً، ومن ضرب عمر زيداً، ومن الضرب زيد عمراً، وكذلك تقول: مررت برجل حسن الوجه، وحسن الوجهة بالنصب، وحسن الوجه؛ تريد منه. وهذا من الكلام المنقول عن أصله، فهذه هي القيود المعنوية.

وأما القيود اللفظية التي هي لإبانة اللفظ فتأتي إما لتخصيص عموم لفظ؛ إذ^(١) كانت العرب تأتي بالعام فيراد به الخاص، وإما لتعميم لفظ يحتمل الخصوص، وإرداف اسم باسم لموضع الاشتراك الذي في الاسم الأول، أو لتحقيق معنى يحتمل الاستعارة، أو لتأكيد المعنى مثل قولك: اضرب اضرب.

أما تخصيص المعنى فإنه يكون بنوعين من التركيب: تركيب تقييد، وتركيب^(٢) استثنائي، ويكون بالألفاظ^(٣) الاستثناء وهذا تسميه النحاة باب الاستثناء، والفرق بين التخصيصين أن التركيب المسمى تقييداً يخصص المعنى العام بالصناعة التي تنقسم إليها، والاستثناء يخصص المعاني العامة بإخراج بعض ما يتناوله اللفظ العام منها لا بإيجاد صفة له مخصصة، وتركيب تقييد جلي مخصص بأن كان مخصصاً للبعضية، فهو الذي يسمونه بدل البعض من الكل، وإن كان مخصصاً لمطلق الاسم سموه بدل الاشتمال نحو: أعجبنى الجارية حسنها.

(١) في الأصل: إذا.

(٢) أضفت هذه الكلمة ليستقيم المعنى، وليست موجودة في الأصل.

(٣) في الأصل: بالألفاظ.

وهذا كله إنما يفعلونه طلباً للاستفادة وإخراج الكلام عن شكله الأول؛ لأن الذي يعرض في الشكل مثل ما يعرض في الأسماء؛ أعني أنه كما ينزل اسم الشيء باسم مستعار كذلك شكل القول الحقيقي بشكل آخر طلباً للأهم، وذلك أن الكلام الحقيقي في مثل هذا هو أن تقول: أعجبنى حسن الجارية، وأكلت ثلث الرغيف.

وأما إرادف اسم باسم على طريق البيان فهو إما أن يكون اسماً واقعاً موقع الصفة وليس بصفة وهو الذي يسمونه عطف بيان، وإما أن يكون اسماً مرادفاً للاسم الأول لا يقع موقع الصفة؛ وهو الذي يسمونه بدل الشيء من الشيء، وهو شكل أصلي مثل قولك: مررت بزيد أخيك.

وأما الذي يأتي لتعميم لفظ يحتمل الخصوص فهي الأسماء المؤكدة للجموع نحو: لقيت القوم كلهم أجمعين^(١).

وأما التي تأتي لتحقيق المعنى نفسه فهي الأسماء التي تؤكد بها الأشخاص نحو: رأيت أخاك نفسه وعينه.

وهذه الجملة في قسمين البديل والتأكيد، فإذا جمع بهذه الاستثناء كانت القيود اللفظية ثلاثة أجناس.

وأما التقييد الذي يكون بحرف العطف؛ فليس تركيبه تركيباً يقع في جملة واحدة، أعني أنه ليس يدخل التركيب الأول، إنما يدخل في التركيب الثاني وهو تركيب الجمل الأوك بعضها إلى بعض.

واعلم أن هذه الجمل الأوك المركبة نحويين من التركيب، أعني تركيب الإخبار وتركيب التقييد، وقد يتجاوز العرب فيها فتصرف شكلها إلى شكل الكلام الخبري على عادتها في الاستعارة، وهذا النقل هو الاسم الذي من تمام الخبر، أعني تنقله من تركيب التقييد إلى تركيب الخبر فتستفتح الكلام به وتجعل باقى الكلام كله خبراً عنه، ولا بد في ذلك من ضمير راجع إلى الاسم المستفتح به، وأشهر ما يدخل في هذا الجنس من

(١) إذ القصد من التوكيد بكل، وجميعه وشبهه رفع توهم عدم إرادة الشمول. انظر: شرح عيون الإعراب ٢١١.



الكلام الكلام الذي تقول النحاة فيه إنه مركب من أكثر من مبتدأ واحد وخبر واحد، مثل قولهم: زيد أبوه منطلق، وأن هذا القول كله مركب من تركيبين خبريين، وأصله مبنى، والتركيبين المختلفين وهو قولهم: أبو زيد منطلق، ولذلك يقولون في مثل هذه أنه لا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ، وربما عمل النحاة من هذه مسائل طويلة^(١) نحو قولهم: زيد عمرو وخاله أبوه منطلق عنده في داره، ويعربونه بأن يقولوا: زيد ابتداء، وعمرو ابتداء ثان، وخاله ابتداء ثالث، وأبوه ابتداء رابع، ومنطلق خبر عن الأب، والأب وخبره خبر عن خاله، وخاله والجملة التي هي خبر عنه خبر عن عمرو، والجملة التي صارت خبراً عنه خبر عن زيد، وهذا إنما يأتي منه كلام مفهوم مع الضمائر، والكلام الأول هو: أبو خاله منطلق عند زيد في دار خاله.

وفي هذا الجنس يدخل المفعول الذي لم يسم فاعله وما بنته على هذا النوع من الكلام حيث يأتي.

وفي هذا الباب يدخل قولهم: زيد له مال، وربما وجد له شكل من الكلام قد غيرهه من شكله الأصلي إلى شكل مستعار، ورفضوا الشكل الأصلي وهو قولهم: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل زيد، وبئس رجلاً زيد، ونعم رجلاً زيد، وحبذا زيد، وذلك أن الكلام الأصلي في هذا هو: نعم زيد، وبئس عمرو، وحب زيد، فرادوا عليه اسم الجنس على طريق الإبلاغ في المدح والذم^(٢)، فمرة أخرجوه مخرج الاسم الذي قيد نوعه فينصبوه بالتمييز، ومرة رفعوه على التشبيه بالفاعل وأدخلوا عليه الألف واللام فقالوا: نعم الرجل زيد، وكذلك فعلوا في حب؛ أدخلوا عليه ذا وهو اسم مبهم.

ولذلك لما أراد النحاة أن يجعلوا هذا الكلام مركباً من تركيبين خبريين، وكان من شرط ما هو بهذه الصفة عندهم أن يكون فيه ضمير يعود إلى الأول اعتذروا عن ذلك بأن قالوا اسم الجنس يقوم مقام الضمير.

(١) انظر في ذلك: المقتضب ١/ ١٦٠ وفيه مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون.

(٢) تبين عبارة ابن الخشاب في المرتجل ذلك: إنك لما قصدت مدح زيد في قولك: نعم الرجل زيد، وأردت المبالغة في مدحه مدحت جنسه كله... انظر: ص ١٤٠، وانظر كذلك: اللباب ١/ ١٨٣-١٨٤، أسرار العربية ١٠٤.

والأصوب أن يعتقد فيه أنه مركب من النوعين من التركيب أعنى أن يكون نعم الرجل تركيب تقييد والجملة تركيب إخبار كما هو في قولهم: نعم رجلا زيد، والجملة مركبة تركيب إخبار والمبتدأ هو زيد.

وكذلك القول في هذا فقد تبين لك أن كل كلام مقيد أن يتركب بنحو واحد من التركيب وهو الأول، أو بنحوين من التركيب مختلفين: أول وثان؛ أنه قد يجعل الثاني من نحو التركيب الأول، فيأتي الكلام من تركيبين أو أكثر من نوع واحد. وربما أشكل مثل ما عرض في نعم وبش.

فقد تبين لنا من هذا أن الجمل الخبرية صنفان: صنف بسيط وهو الذي لا يوجد فيه غير التركيب الأول، وصنف مركب وهو الذي يوجد فيه التركيبان معاً، أعنى تركيب الإخبار وتركيب التقييد، وتبين لك أصناف القيود والمقيدات وكم مبلغها في الكلام الواحد.

وأما الجمل الثواني وهي المركبة من اثنين إما البسيطة، وإما المركبة فإنها تتركب على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يكون إحدى الجملتين يلزم الثانية، وذلك يكون في الكلام الخبري بحروف الشرط وغيرها من الحروف التي فيها معنى الشرط نحو: إن جاء زيد انصرف عمرو، أو مهما جاء زيد انصرف عمرو، وما جاء زيد انصرف عمرو، ولولا أن جاء زيد لانصرف عمرو^(١).

وفي هذا الباب يدخل القسم وجوابه، وذلك أن القسم هو قول خبري يثبت به قول خبري. فهذا هو النحو الأول.

والنحو الثاني: أن تقع جملة موقع الاسم المقيد من الجملة هو الأولى البسيطة، أعنى أن تكون جملة تقع موقع المفعول أو الحال أو موقع الصفة؛ أو غير ذلك من أنواع الأسماء التي هي قيود أو تقييد جملة تلزمه جملة ثانية.

(١) في الأصل: لولا جاء زيد.



والنحو الثالث: أن ترتبط الجملتان بحروف العطف نحو: جاء زيد وعمرو، لأن التقدير: جاء زيد وجاء عمرو، وكذلك: زيد منطلق وعمرو منطلق.

وها هنا جنس رابع: من التركيب؛ وهو أن يتركب الكلام من جملتين مختلفتين بالجنس؛ مثل: الأمر والنهي وجوابهما والاستفهام وجوابه، وإن كان قد يظن أنه لا بد لها هنا من تركيب جملتين خبريتين وستأتي هذه كلها مفصلة إن شاء الله تعالى.

وإذ قد تبينت أنواع الجمل الخبرية الأوك والثواني، فقد يمكنك بهذه^(١) أن تقف على إعراب الأسماء المعربة من فصل أو نوع من أنواع التركيبات بأقويل كلية، وهي التي قصدنا في هذا الجزء تعريفها أولاً، وهي التي كان قوم يسمونها قوانين الإعراب، وهذه القوانين تنقسم إلى ستة أجناس:

الجنس الأول: نذكر فيه قوانين الكلام الخبري المطلق.

الجنس الثاني: نذكر فيه الكلام الخبري المقيد بالأفعال.

الثالث: نذكر فيه قوانين الكلام الخبري المقيد بالحروف.

الرابع: نذكر فيه تقيد الكلام الخبري بالأسماء سواء كان المقيد من تمام الاسم أو من تمام الخبر، وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

تقييد الفعل بالاسم، وتقييد الاسم بالاسم، وهذا أيضاً إما يكون مثلاً أو لا، أعنى لقباً، وإما أن يكون مشتقاً من فعل.

فتكون الأجناس التي توجد فيه القوانين في إعراب الأسماء ستة^(٢):

الأول: في الخبر المطلق.

الثاني: في الخبر المقيد بالأفعال.

الثالث: في الخبر المقيد بالحروف.

(١) مطموسة في الأصل.

(٢) في الأصل: الستة.

الرابع: في الخبر المقيد فيه الفعل باسم.

الخامس: في الخبر المقيد فيه الاسم الذي هو لقب باسم آخر.

السادس: في الخبر الذي قيد فيه الاسم المشتق من الفعل باسم آخر.

وهذا النحو من التعليم لم يسلك بعد، ولم^(١) يشر أحد أنه أدخل في باب الأمر الصناعي وأربط للمعاني.



(١) في الأصل: ولا.



الباب الأول

في قوانين القول الخبرى المطلق، ولأن هذا القول قد تبين بأن منه ما يوجد بسيطاً وهو الذى لا يكون فيه إلا تركيب خبرى واحد، ومنه ما هو مركب وهو الذى يوجد فيه أكثر من تركيب واحد خبرى وهو المنقول من أصله.

فأما القول الخبرى البسيط ففيه قانون واحد؛ وهو أن كل اسم يكون خبراً أو مخبراً عنه من غير أن يدخل على الجملة الأصل حرف عامل لا يتقدر ولا مضمر فهو مرفوع؛ وهذا القول هو عام لثلاثة أجناس من الكلام؛ أحدها المسند إلى خبره، نحو: زيد منطلق. والثانى: الذى يسمونه الفعل والفاعل نحو: قام زيد، والفرق بين هذا والمبتدأ عند النحاة أن الفعل إذا قدم على الاسم أعربوا الاسم بأنه فاعل، وإذا قدم الاسم على الفعل أعرب الاسم بأنه مبتدأ، وقالوا إن للفعل ضمير الفاعل وهو فى الحقيقة مخبر عنه وخبر؛ لكن اضطرتهم إلى ذلك أمور فى صناعتهم سنقف عليها إن شاء الله تعالى. والثالث: المفعول إذا أخبر عنه بالفعل وحذف الفاعل وهو الذى يسميه النحاة المفعول الذى لم يسم فاعله نحو: ضرب زيدٌ وقتل عمرو.

وللفعل الذى يخبر به عن المفعول شكل خاص؛ وهو فى الثلاثى على شكل فعل نحو: ضرب زيد، وفى الرباعى على شكل أفعل نحو: أكرم زيد، وفى المعتل فى الأفصح على شكل فعل نحو: بيع الثوب وكيل الطعام.

والاسم الذى يخبر بهذا الفعل عنه يكون إما مفعولاً يتعدى إليه الفعل بغير حرف جر نحو: ضرب زيد، وإما بحرف جر إذا لم يكن الفعل يتعدى إلى غيره إلا بحرف جر نحو: مر بزيد، فإن تعدى إلى مفعولين أعنى اتصل بمفعولين: أحدهما بحرف جر والآخر بغير حرف جر أخبر بهذا الفعل عن المفعول الذى اتصل به الفعل بغير حرف جر؛ إلا أن يكون ظرفاً؛ فيجوز الأمران جميعاً نحو: سير بزيد يومان، وسير بزيد يومين.

وإذا كان هنالك مفعولان أو أكثر يتصل بهما الفعل المخصوص بهذا الشكل من الكلام؛ أى يتعدى إليهما؛ رفعت الواحد ونصبت الثانى؛ لأنه مركب من تركيبين: تركيب خبر، و تركيب تقييد نحو قولك: كُسى عمرو ثوباً.

ويجوز أن يخبر الفعل عن المصدر إذا وُكِّد، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وهذا القول في هذا الباب هو من قوانين التركيب.

وأما قوانين الإعراب ففي هذا الباب منها ثلاثة قوانين كما قلنا؛ أحدها: أن كل جملة مركبة من اسمين فقط مخبر عنه وخبر، وكلاهما مرفوع، وكذلك ما تركب من اسم وفعل هو خبر عنه، وأبهم هنا من الاسم أصناف الأسماء التي تقدمت ما عدا الضمير المرفوع الموصول فإنه لا يقع إلا فاعلاً. القانون الثاني: أن كل جملة مركبة من اسم وفعل تقدم عليه، فإن الاسم يرتفع بأنه فاعل مثل: قام زيد. القانون الثالث: أن كل مفعول أخبر عنه بفعل مقدم عليه على شكل فعل أو أفعل أو فعلل أو فعل فهو مرفوع نحو: ضُرب زيد، وأكرم عمرو، ودحرج الحجر، وبيع الطعام.

وأما القول الخبري المركب المنقول ففيه قانونان: أحدهما: أن كل اسم وقع مفعولاً أو مضافاً في الكلام الأصلي من جملة تامة فصيرته مبتدأ وجعلت باقى الكلام خبراً عنه؛ بأن زدت فيها ضميراً عائداً عليه؛ فإنه إن كان باقى الجملة من ابتداء وخبر؛ فإن جميع الأسماء التي تكون في هذه الجملة تكون مرفوعة نحو قولك: زيد أبوه منطلق.

والقانون الثاني: أنه إن كان باقى الجملة من فعل وفاعل ومفعول؛ ووجدت في الفعل ضميراً يعود على الذى ابتدأت به؛ فإنه يجوز في الاسم الذى ابتدأت به الرفع وهو الأجود، ويجوز فيه النصب نحو قولك: زيد ضربه عمرو، وهذا هو الذى يسميه النحاة اشتغال الفعل عن المفعول بضميره^(١)، ولا يجوز عندهم: زيد ضرب عمرو؛ على أن يكون زيد مفعولاً مرفوعاً^(٢)، ويجوز عندهم: زيد ضربت، والتاء هنا ضمير الفاعل^(٣)، ولكن الأجود هاهنا هو النصب^(٤).

(١) الكتاب ١/ ٨١، المحرر ٤٨٦.

(٢) وإن ورد في قراءة ابن عامر لقوله تعالى من سورة النساء، الآية ٩٥: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ بالرفع، وإن كان ضعيفاً عند النحاة، ويكون مفعول وعد مضمراً، تقديره: وكل وعده الله الحسنى. انظر: الحجة لابن خالويه ٣٤١-٣٤٢، البحر المحيط ٦٩٨-٦٩٩، المحرر ٤٩٤.

(٣) يجوز ذلك على ضعف، ويضم بعد «ضربت» هاء تكون مفعولة، ويكون مبتدأ وخبراً، انظر: المحرر ٤٩٤.

(٤) الكتاب ١/ ٨٠-٨١، المقرب ٩٤، المحرر ٤٩٤.

وهذا الكلام هو في أصله مركب من تركيبين: تركيب خبر وتركيب تقييد، وهذا النوع من الكلام أعنى نقل تركيب التقييد إلى تركيب الخبر يقع شبهه في الأمر والنهى والاستفهام والجزاء^(١)، والجزاء يختار فيه النصب على ما سنقف عليه إن شاء الله إذا سرنا إلى قوانين هذه الأجناس من الكلام، وذلك هو مثل قولنا: زيداً ضربته، وزيداً اضربه^(٢).

وكذلك يختارون النصب في الكلام إذا كانت الجملة الاسمية^(٣) معطوفة على جملة فعلية نحو قولك: رأيت زيداً وعمراً وضربته^(٤)، فهذه هي القوانين الإعرابية في هذا الجنس من الكلام.

وأما القوانين التركيبية فإنها تنحصر في الأكثر في قسمين: في معرفة شكل القول، وفي معرفة الألفاظ التي يتركب منها القول؛ كالحال في سائر الموجودات المركبة؛ فإن الصحة والفساد فيها يدخل من الوجهين جميعاً، مثال ذلك أن البيت إنما تلحقه الجودة والرداءة من قبل هذين الجنسيتين، أعنى من قبل شكله أو من قبل الأشياء التي تتركب منها، وكذلك الحال في القول، وقد يجب أن نذكر من ذلك ما هو كالضروري في هذا الجنس فنقول أما شكل القول الذي هو الابتداء والخبر فإن يكون المبتدأ مقدماً والخبر مؤخراً، وقد يجوز تقديم الخبر نحو قولك: في الدار زيد^(٥)، وقائم عمرو^(٦)، وقد يأتون بالمبتدأ ويحذفون الخبر إذا كان في الكلام دليل عليه، وقد يفعلون عكس هذا، وقوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣]؛ يتأول على الوجهين جميعاً، فمن

(١) والنفي كذلك. انظر: الكتاب ١/١٣٧، جمل الزجاجي ٣٩، إصلاح الخلل ١٢٩-١٣٢، المحرر ٤٨٨.

(٢) الكتاب ١/١٣٨، واشترط البطليوسى أن يكون أمراً يراد به الخصوص، فإن أريد به العموم كان الاختيار الرفع. انظر: إصلاح الخلل ١٣١، المحرر ٤٨٨.

(٣) في الأصل: الجملة الفعلية، وما أثبتته هو الصواب، وهو ما يتضح من المثال الذي ساقه.

(٤) الكتاب ١/٨٨-٨٩، جمل الزجاجي ٤٠، شرح التسهيل ١٤٢/٢، المحرر ٤٩٣.

(٥) الكتاب ٢/١٢٨.

(٦) وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ...

انظر: الكتاب ٢/١٢٧، والبصريون يجوزون ذلك ويمتنع الكوفيون. انظر: أسرار العربية ٦٩-٧٠.

قال الخبير منه هو المحذوف؛ قال تأويله: فصبر جميل أسأل^(١)، ومن قال المبتدأ هو المحذوف؛ قال تأويله: فحسبنا صبر جميل^(٢).

وربما أنت مواضع لا يصرحون فيها بالخبير نحو قولهم: لولا زيد لأكرمتك، لأن تأويله: لولا زيد موجود لأكرمتك^(٣).

ومن هذا الباب قولهم: لا إله إلا الله، تأويله عندهم: لا إله موجود إلا الله.

وقد قلنا في الشكل الذي يلفي^(٤) في هذا الباب من أكثر من تركيب واحد: تركيب إخبار وأن أصله أن يكون مركباً من تركيبين: تركيب إخبار وتركيب تقييد، وأما مواد هذا القول فإن الألفاظ التي تقع مبتدأة هي جميع أصناف الأسماء التي تقدم ذكرها، أعني الأسماء المطلقة والمضمرة المرفوعة المنفصلة والموصولات والمبهمات. وقد تكون قولاً مركباً تركيب تقييد، والموصولات داخلية في هذا الجنس. وأما مواد الخبر فقد تكون قولاً إما مركباً تركيب خبر أو تركيب تقييد، وقد تكون لفظاً مفيداً.

وأما شكل القول المركب من فعل وفاعل؛ فإن يكون الفعل مقدماً والفاعل مؤخراً؛ لأن اللازم حقه أبداً أن يكون مؤخراً، ولذلك تقدم الفعل لأن الفاعل لازم عنه ولم يكن في نية التقديم؛ فعدلوا عن تسميته مبتدأ إلى تسميته فاعلاً؛ وهو المبتدأ يجتمعان في أنهما مخبر عنهما، فإن وقع عندهم مقدماً فهو في نية التأخير^(٥)؛ نحو قوله

(١) والتقدير عند غالب النحاة: فصبر جميل أمثل. انظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/٢، ٥٤، البحر المحيط ٢٨٩/٥، الفصل ٢٦، شرح المفصل ٩٥/١، همع الهوامع ١٠٣/١، الغرة المخفية ٤١٠، المقتصد ٣٠١، المحرر ٣٢٦.

(٢) تقديره عند النحاة: فصبري صبر جميل. انظر: معاني القرآن للزجاج ٩٦/٣، البحر المحيط ٢٨٩/٥، الفصل ٢٦.

(٣) الكتاب ١٢٩/٢، الأزهية ١٦٦.

(٤) هكذا في الأصل.

(٥) هذا رأى سيبويه، إذ جعل الاسم بعد إذا يرتفع بإضمار فعل، أما الأخفش فيرى أنه مرفوع بالابتداء. انظر: الكتاب ١١٩/٣، الخصائص ١٠٥/١، شرح المفصل ٣٦/٢، ٩٧، مغنى اللبيب ١٢٠، الجنى الداني ٣٦٨، ٣٧٣، همع الهوامع ١٨١/٣.



سبحانه : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] ، وإنما يسوغ ذلك عندهم إذا استفتح الكلام بالحروف التي من شأنها أن يليها الفعل ، وأما إذا تقدم الفعل من غير هذا الحروف فإنهم يعربونه مبتدأ .

وأما شكل القول الذي يخبر فيه عن المفعول ويحذف الفاعل ؛ فقد تقدم القول فيه وفي مواده .



الباب الثاني في الأخبار الداخلة عليها الأفعال

وفي هذا الباب قوانين خمسة:

القانون الأول: كل جملة من ابتداء وخبر دخل عليها كان وأخواتها، فالمبتدأ على حاله مرفوع والخبر يعود منصوباً مثل قولنا: كان زيد منطلقاً، والنحويون يعرفون المبتدأ ها هنا باسم كان؛ والخبر بخبر كان؛ إلا أن يتقدم الاسم على كان فيعربونه مبتدأ^(١)، ويقولون اسم كان هو الضمير الذي فيها ومنطلقاً خبره وفيه نظر^(٢). وأخوات كان هي: أمسى وأصبح وظل وبات وما انفك وما فتى وما برح قائماً^(٣). وكان وتكون على نوعين؛ تامة وهي التي ليس تحتاج إلى خبر وهي بمعنى وجد^(٤)، نحو: كان زيد؛ أي وجد، وتكون ناقصة وهي الداخلة على الابتداء والخبر، وقد تدخل عليه ولا تؤثر شيئاً فنقول: كان زيد منطلق، والنحاة يقولون اسمها مضمرة فيها، وأن التقدير أي كان الخبر والحديث زيد منطلق^(٥)، وهو الذي تسميه النحاة ضمير الأمر والشأن.

وأما شكل هذا القول فيجوز أن يتقدم الخبر على الاسم؛ إلا ليس فإن فيها خلافاً^(٦)، والشكل الأول هو أن تتقدم هذه الأفعال ثم يليها الاسم ثم الذي يليه الخبر. وأما مواد هذا الشكل فهي مواد الابتداء والخبر بعينه^(٧)، والاسم أبداً يكون معرفة

(١) شرح عيون الإعراب ٩٢، أسرار العربية ١٣٩.

(٢) جمل الزجاجي ٤٥، أسرار العربية ١٣٩، للمحرر ٣٥٨.

(٣) أغفل هنا: صار، وأضحى، وما زال، وما دام، وليس.

(٤) الغالب أن تكون بمعنى حدث أو وقع. انظر: الكتاب ٤٦/١، المقتضب ٩٥/٤، الأصول ٩١/١، جمل

الزجاجي ٤٨، ٤٩، أسرار العربية ١٣٤، للمحرر ٣٦٧.

(٥) الإيضاح العضدي ١٠٤، جمل الزجاجي ٤٩، ٥٠، شرح المقدمة النحوية ٣٠٦، أسرار العربية ١٣٥،

التهذيب الوسيط ١٢٢، للمحرر ٣٧٠، ٤٧٨.

(٦) لم أجد من يشير إلى أن هناك خلافاً في تقديم خبر ليس على اسمها، إنما وقع الخلاف في تقديم خبر ليس

عليها. انظر: أسرار العربية ١٤٠، الباب ١/١٦٨-١٦٩، للمحرر ٣٦٦.

(٧) الكلام هنا ليس دقيقاً، إذ لا يجوز أن تدخل كان أو إحدى أخواتها على المبتدأ والخبر إذا كان المبتدأ ضمير

فصل، مثل كان أنتم... أو كان المبتدأ ملازماً للابتداء، مثل طوبى للمؤمن، وغير ذلك...



والخبر يكون إما نكرة وإما أقل معرفة من الاسم . وقد نجد في الشعر الاسم نكرة والخبر معرفة^(١) على القلب؛ كما قد يرفعون المفعول وينصبون الفاعل إذا أمن اللبس، وقول النحاة أنه إذا كان الاسم والخبر معرفتين جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر لا معنى له؛ فإن المخبر عنه لا يعود خيراً إلا ويتغير المعنى المفهوم؛ لأنه خبر تأخر عن الأول، وقد تدخل كان على القول المركب تركيب تقييد؛ فلا تعمل شيئاً، وتسميها النحاة زائدة نحو قول الشاعر^(٢):

[فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام^(٣)

لأنها فصلت بين الصفة والموصوف، ولم تفصل بين مبتدأ وخبر، فهذه هي قوانين تركيب هذه الأقوال المشهورة، واستيفائها يكون في الجزء المشترك.

القانون الثاني: كل جملة خبرية دخل عليها ظنتت أو أعلمت وأخواتها من أفعال النفس، فإن هذه الأفعال إذا تقدمت في ترتيب الكلام في الجملة الخبرية؛ نصبت المبتدأ والخبر^(٤)، نحو قولك: ظنتت زيداً قائماً، وحسبت عمراً شاخصاً، فإن توسطت بين المبتدأ والخبر أو تأخرت عنها؛ جاز النصب والرفع، تقول: زيد ظنتت منطلق، وزيداً ظنتت منطلقاً، والإعراب في هذا القول تابع الشكل^(٥).

(١) من ذلك قول حسان بن ثابت:

كان سبيئنة من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء

وقول الشاعر:

قفي قبل التفريق يا ضباعا

ولا يك مسروق منك الوداعا

انظر: ديوان حسان ٧١، شرح المفصل ٩١/٧.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) البيت في: شرح ديوان الفرزدق ٥٢٩/٢، الجمل في النحو للخليل ١٢٥، الكتاب ١٥٣/٢، المقتضب

١١٦/٤، جمل الزجاجي ٤٩، الصاحبي ٢٤٧، تفسير القرطبي ٤٢٧٤، الخلل ٥٩، مغنى اللبيب

٣٧٧، شرح شواهد المغنى ٢/٦٩٣، خزنة الأدب ٩/٢١٧، إصلاح الخلل ١٥٦.

(٤) وقد جاء في الشعر إلغاؤها وهي مقلمة، وجوزة الكوفيون والأخفش وابن الطراوة. انظر: همع الهوامع

٢/٢٢٩، شرح التسهيل ٢/٨٦، ومنه قول الشاعر:

أرجو وأمل أن تدنو مودتها

وما إخال لدينا منك تنويل

(٥) انظر: الكتاب ١/١١٩، أسرار العربية ١٦١، المحرر ٤٧٣-٤٧٤. وفيه تفصيل.

القانون الثالث: كل اسم جنس دخل عليه بثس أو نعم، فإن كان فيها الألف واللام فهو مرفوع والاسم الذي خصص به الاسم العام مرفوع أيضاً نحو: نعم الرجل زيد، ولهم في رفعه مذهبان: أحدهما: أنه مبتدأ وخبر^(١)، والآخر أنه خبر المبتدأ^(٢)، وإن كان الاسم الذي قيد بنعم أو بثس منكوراً فهو منصوب^(٣) والمخصص له مرفوع^(٤)، نحو: نعم رجلاً زيد، وبثس رجلاً زيد، فلهذا القول شكلان، ولا يقيد بهذين الفعلين إلا أسماء الأجناس أو ما يضاف إلى أسماء الأجناس^(٥) لا أسماء الأعيان.

القانون الرابع: كل اسم أخبر عنه بحبّ موصولاً بذا نحو قولك: حبذا زيد، فهو مرفوع، ولا يقع هذا الاسم أبداً في كلامهم إلا مؤخراً عن حبذا، وللنحاة في رفعه ثلاثة^(٦) مذاهب: أحدها: أنه مبتدأ^(٧)، والثاني: أنه خبر^(٨)، والثالث: أنه فاعل^(٩) يرتفع بحبذا.

القانون الخامس: كل اسم دخل عليه عسى أو كاد أو قارب، وما أشبه ذلك من الأفعال؛ فإنه مرفوع؛ والخبر في هذا القول إذا كان فعلاً نحو عسى، فالأجود أن يكون مع أن نحو قولك: عسى زيد أن يحج، وأما كاد فالأجود أن تكون بغير أن نحو قولك:

(١) الكتاب ١٧٧/٢، المقتضب ١٤٠/٢، الأصول ١١٢/١، الإيضاح العضدي ٨٥، أسرار العربية ١٠٥، شرح المقدمة النحوية ٣٤٤، المحرر ٦٣١، والتقدير فيه: زيد نعم الرجل.

(٢) أي خبر المبتدأ المحذوف. انظر: الكتاب ١٧٧/٢، المقتضب ٣٩/٢، الأصول ١١٢/١، الإيضاح العضدي ٨٧، أسرار العربية ١٠٦، شرح المقدمة النحوية ٣٤٤، المحرر ٦٣١.

(٣) على التمييز، انظر: الكتاب ١٧٧/٢، جمل الزجاجي ١٠٩.

(٤) الأصول ١١٤/١، جمل الزجاجي ١٠٩، شرح المقدمة النحوية ٣٤٣.

(٥) ويشترط أن تكون الألف واللام للجنس، انظر: شرح المقدمة النحوية ٣٤٣، المقتضب ١٣٩/٢، أسرار العربية ١٠٤، شرح المفصل ١٣٠/٧.

(٦) في الأصل: ثلاث.

(٧) أسرار العربية ١١٠.

(٨) أسرار العربية ١١٠.

(٩) في الأصل: فعل، وما أثبتته هو الصواب. انظر: أسرار العربية ١١٠ وهو أضعف الوجوه.



كاد زيد يدخل المدينة، ويجوز خلاف هذا^(١)، وقد يقع الخبر في عسى اسما في مثل قولهم: عسى الغوير أبوساً^(٢).

ودخول هذه القوانين الثلاثة في الأقاويل الخبرية المركبة من جزئين اثنين؛ أو في قوانين الألفاظ المركبة من تركيب الإخبار والتقييد على الاختلاف الذي فيها، فأما إذا دخلت بثس ونعم على اسم منكور؛ فلا شك أنها داخلة في الكلام المجموع من تأليفين خبري وتقييدي.



(١) أي أن خبر عسى قد يأتي بغير أن في الشعر مثل قول الشاعر:

عسى الهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فسرج قريب

والعكس مع كاد بمعنى أن خيرها يأتي مقترناً بأن؛ مثل قول الشاعر:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا

انظر: الكتاب ٣/١٥٨-١٦٠، أسرار العربية ١٢٧-١٢٩، الفصل ٢٧٠، شرح المفصل ٧/١١٦، شرح

المقدمة النحوية ٣٠٤، المحرر ٨٣٣.

(٢) مثل يضرب. انظر: الكتاب ٣/١٥٨، أسرار العربية ١٢٧.

الباب الثالث

في الأخبار المقيدة بالحروف، وفي هذا الباب قوانين أربعة:

القانون الأول: كل قول مؤلف من ابتداء وخبر دخل عليه إن وأخواتها، فإن المتبدأ يعود منصوباً؛ ويبقى الخبر على حاله مرفوعاً نحو: إن زيداً منطلق، وإن عمراً شاخص، والنحاة يعربون المنصوب باسم إن والمرفوع بخبرها، وأخواتها هي: أن، كأن، وليت، ولعل، ولكن.

وأما شكل هذا القول فإن هذه تأتي في كلامهم مكسورة إذا كانت في موضع ابتداء، ومفتوحة إذا وقعت موقع الاسم المضاف إليه، ومن خواص إن المكسورة أن تدخل في خبرها اللام إذا لم تلتها^(١)، وكذلك اسمها تدخل فيه اللام إذا لم يلها^(٢)، وقد يدخل على المجرور المتعلق بخبرها إذا تأخر عن الاسم وتقدم على الخبر، فإن تأخر عن الخبر لم يدخل فيه اللام، تقول: إن زيداً لفي الدار قاعد^(٣)، ولا يجوز: إن زيد قاعد لفي الدار^(٤)، ولا تدخل في خبر أن المفتوحة اللام^(٥).

وإذا أدخلت على هذه الحروف حرف ما الموصولة بها جاز رفع اسمها وبطل نصبها، ورجع الكلام إلى أصله، تقول: إنما زيد قائم، وليتما عمرو منطلق، ويجوز النصب^(٦). وكذلك إذا خففت إن؛ وإن جاز أن تعمل وألا تعمل^(٧)، وكان الخليل

(١) مثال ذلك: إن زيداً لقائم، وإنما فصلوا بين اللام وإن كراهة أن يجمعوا بين حرفي تأكيد. انظر: الأصول ٢٢٩/١، ٢٣١، ٢٤١، المحرر ٣٨٨.

(٢) مثال ذلك قوله تعالى: «إن في ذلك لآية»، انظر: المقتضب ٣٤٤/٢، المحرر ٣٨٩.

(٣) في الأصل: قاعداً. وانظر: الأصول ٢٣١/١، الفصل ٢٩٥، المقتصد ٤٥٥، ٤٥٧، المحرر ٣٨٩.

(٤) شرح المفصل ٦٦/٨، كشف المشكل ٣٦٠/١، المحرر ٣٨٩.

(٥) لم يجيزوا أن تدخل في خبر أخوات «إن» لزوال معنى الابتداء فيها، وأجاز الكوفيون ذلك في الخبر لكن في الشعر؛ ولكنني من حبيها لعميد. انظر: همع الهوامع ١٧٥-١٧٦، شرح التسهيل ٢٩/٢.

(٦) باعتبار «ما» زائدة، انظر: جمل الزجاجي ٣٠٤، شرح المقدمة النحوية ١٩٥، المفصل ٢٩٣، المقتصد ٤٦٩/١، معاني الحروف ٨٩، المحرر ٤٠٢.

(٧) لا تعمل فتكون ملغاة، وهذا رأي سيبويه والكوفيين، أما إعمالها فعليه طائفة من المغاربة. انظر: همع الهوامع ١١٨٤/٢، الجنى الداني ٢١٧، ٢١٩، المحرر ٣٩٩.



يقول: [منه قوله تعالى] (١): ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجِيمٌ﴾ [طه: ٦٣] (٢). وأما تركيب هذا الكلام فإن شكله تقديم الاسم وتأخير الخبر، ولا يجوز تقديم الخبر على الاسم؛ إلا أن يكون ظرفاً نحو قولك: إن فى الدار زيداً (٣).

القانون الثانى: كل جملة خبرية دخل عليها حرف (ما) النافى فإن المبتدأ يبقى على حاله مرفوعاً، ويتصب الخبر على لغة أهل الحجاز (٤) إلا أن يدخل على ما حرف إلا الذى يوجب ما نفته ما (٥)، ويتقدم الخبر على قولك: ما زيد إلا قائم، وما قائم زيد (٦)، فإن الخبر يبقى مرفوعاً على ما كان عليه فى الأصل. وفى لغة بنى تميم لا تؤثر شيئاً فى الابتداء والخبر (٧)، وقد زعم قوم أن (ما) قد تلى فى كلامهم فيكون خبرها منصوباً مع إلا فيجوز: ما زيد إلا قائماً، كما يجوز: ليس زيد إلا قائماً.

القانون الثالث: كل جملة خبرية دخل عليها حرف لا النافية، فإن كانت داخلة على اسم جنس وأردنا استغراق النفى فإنك تجعل لا والاسم كاسم واحد وتبنيه على الفتح كقولك: لا رجل فى الدار (٨)، وإن لم ترد نفى الجنس بقى على حاله

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) وهى قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائى. انظر: السبعة ٤١٩، النشر ٣٢١/٢، التبصرة فى القراءات ٢٦٠، التذكرة فى القراءات ٥٣٤/٢، البحر المحيط ٢٥٥/٦، معانى القرآن للزجاج ٣/٣٦١.

(٣) وإنما أجازوا ذلك لاتساع العرب فى الظروف، وانظر فى ذلك أسباباً أخرى لإجازته فى: اللباب ٢١٠/١، المقتضب ١٠٩/٤، الأصول ٢٣١/١، جمل الزجاجى ٥٢، المقتصد ٤٤٧، شرح المفصل ١٠٩/٤، المحرر ٣٨٤.

(٤) الكتاب ٥٧/١، المقتضب ١٨٨/٤، جمل الزجاجى ١٠٥، المسائل المشكلة ٢٨٣، الجنى الدانى ٣٢٢، رسالتان فى اللغة ٣٦، للمحرر ٤٢٢.

(٥) الكتاب ٥٩/١، المقتضب ١٨٩/٤، ١٩٠، أسرار العربية ١٤٥، الجنى الدانى ٣٢٤، وجوز يونس والأخفش والشلوين نصب مع إلا مطلقاً. انظر: همع الهوامع ١١٠/٢، اللباب ١٧٥/١، للمحرر ٤٢٤.

(٦) فى الأصل: وما قام زيد، وما أثبتته هو الصواب. انظر: الكتاب ٥٩/١، المقتضب ١٩٣/٣، الجنى الدانى ٣٢٣، أسرار العربية ١٤٦، وجوز الفراء نصبه مطلقاً، وحكى الجرمى أن ذلك لغية. انظر: همع الهوامع ١١٣/٢، اللباب ١٧٦/١، المحرر ٤٢٦.

(٧) الكتاب ٥٧/١، المقتضب ١٨٨/٤، جمل الزجاجى ١٠٥، المسائل المشكلة ٢٨٣، رسالتان فى اللغة ٣٦، شرح المقدمة النحوية ٢٢٠، المحرر ٤٢٢.

(٨) الكتاب ٢٧٤-٢٧٥، أمالى ابن الشجرى ٥٢٨/٢، معانى الحروف ٨١، رصف المبانى ٢٦١، الجنى الدانى ٢٩٢، وقال الزجاج والسيرافى وأهل الكوفة هى معربة. انظر: اللباب ٢٢٧/١، الإنصاف ٣٦٦، أسرار العربية ٢٤٦، شرح المفصل ١٠٥/١.

مرفوعاً^(١)، فإن كررت حرف لا فقلت: لا رجل في الدار ولا امرأة؛ كان لك أن ترفع الاسمين جميعاً وتنونهما^(٢)، ويجوز أن تنصب الأول وترفع الثاني^(٣)، أو تنصبهما جميعاً، والنصب على وجهين: إما أن تنون الثاني أو لا تنونه^(٤)، ويجوز أن ينصب الأول ويرفع الثاني^(٥)، وكذلك إذا وصفت الاسم المنكور؛ جاز لك فيه الثلاثة الأوجه: نحو قولك: لا رجل عاقل في الدار^(٦)، ولا عاقلاً^(٧)، ولا عاقل^(٨)، وإذا أدخلت على اسم^(٩) مشتق من فعل هو ناصب لم يعمل؛ ولم^(١٠) يذهب التنوين من الاسم نحو قولك: لا ضارباً اليوم لك^(١١)، وإذا دخلت على اسم مضاف، فإنما ذهب التنوين للإضافة^(١٢) لا للبناء.

القانون الرابع: كل جملة خبرية قيدت بما التي للتعجب؛ فإنما تنصب الاسم المتعجب الواقع في الجملة؛ فرقابين هذا الشكل وشكل النفي، فتقول في التعجب: ما أحسن زيداً، وفي النفي: ما أحسن زيداً، وتقول في الاستفهام: ما أحسن زيداً؟ فتخفض^(١٣)،

(١) وتكون عاملة عمل ليس نافية في الخصوص (الوحدة). انظر: مغنى اللبيب ٣١٦، أمالي ابن السجري ٥٢٩/٢، شرح عيون الإعراب ١١١، المحرر ٤٣١.

(٢) وهو الأحسن، انظر: المقتضب ٤/٣٦٠، ٣٧١، ٣٨٧، شرح المفصل ٢/١١٣، اللمع ٤٤، الغرة المخفية ٤٦١، المقتصد ٨٠٧، المحرر ٤٣٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢، الإيضاح العضدي ٢٤١، اللمع ٤٥، ٣٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢، المقتضب ٤/٣٧١، الإيضاح العضدي ٢٤١، اللمع ٤٤، شرح المفصل ٢/١١٢-١١٣، المقتصد ٨٠٦، الغرة المخفية ٤٦١، المحرر ٤٤٠-٤٤١.

(٥) كرر هنا الصورة الثانية.

(٦) بينائه على الفتح. انظر: الكتاب ٢/٢٨٨، المقتضب ٤/٣٦٧، جمل الزجاجي ٢٣٨، أسرار العربية ٢٤٨، معاني الحروف ٨١، الإيضاح العضدي ٢٣٩، شرح المفصل ٢/١٠٩، المحرر ٤٣٦.

(٧) وهو أقيس الوجوه عند المبرد، المقتضب ٤/٣٦٧، الكتاب ٢/٢٨٨.

(٨) رفعه نعتاً لرجل على الموضوع قبل دخول «لا» عليه. انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، المقتضب ٤/٣٦٧، الأصول ٢/٦٧، الإيضاح العضدي ٢٣٩، جمل الزجاجي ٢٣٨، شرح المفصل ٢/١٠٩.

(٩) في الأصل: الاسم. والجملة مضطربة في الأصل. (١٠) في الأصل: لم.

(١١) الكتاب ٢/٢٨٧، المقتضب ٤/٣٦٥، الجنى الداني ٢٩١، الغرة المخفية ٤٥٥، المحرر ٤٣٧.

(١٢) وهو معرب منصوب وليس مبنياً. انظر: الإيضاح العضدي ٢٤٧، المقتصد ٨٠٨، شرح المفصل ٢/١٠١، المقرب ٢١٠.

(١٣) المقتضب ٤/١٧٦-١٧٧، ١٨٤، الإنصاف ١٢٦، ١٤٦.



وشكل هذا القول لا يبنى عندهم من الفعل الرباعي إلا بأشد أو أكثر^(١)، ولا من الخلق والألوان إلا شاذاً^(٢)، وعلى هذا أنشدوا:

[إذا الرجال شتوا واشتد كاهلهم] فأنت أيضهم سربال طباخ^(٣)

وما هنا حرف منصوب^(٤) يدل على التعجب^(٥)، كما جعل حرف النداء للإسماع، وحرف الندبة للتفجع، وأفعل التي للمفاضلة لا تصاغ أبداً إلا من المواد التي يصاغ منها التعجب، وهنا شكل ليستدعى به التعجب وهو على صفة أفعل به، قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [مريم: ٣٨]، فهذه الأربع هي قوانين الجمل الخبرية المقيدة بالحروف.



(١) المقتضب ٤/١٨٠، الأصول ١/١٠٣، المحرر ٥٤٤.

(٢) إنما يكون بلفظة أشد وأبين وما شابههما، وهو ما أشار إليه قبلاً. انظر: الكتاب ٤/٩٧، المقتضب

٤/١٨١، الأصول ١/١٠٢، جمل الزجاجي ١٠١، شرح المقدمة النحوية ٣٤١.

(٣) البيت منسوب إلى طرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٠٥، اللسان مادة (بيض، عمى)، شرح المفصل

٦/٩٣، الإنصاف ٧٨، أمالي المرتضى ١/٩٢، معاني القرآن للفراء ٢/١٢٨ مع اختلاف في رواية

البيت. ويساق الشاهد في باب التفضيل لا التعجب.

(٤) لم أمتد إلى توجيه لها، مع وضوحها في الأصل المخطوط.

(٥) الغالب أنها في موضع رفع بالابتداء، وقال الكسائي: لا موضع لـ«ما» من الإعراب، وقيل: نكرة

موصوفة بالفعل، وقيل استفهامية، وقيل موصولة. انظر: همع الهوامع ٥/٥٦.

الباب الرابع

القول فى الجملة الخبرية المقيدة بالأسماء، وهذه الجملة تنقسم كما قلنا إلى ثلاثة أجناس فى كل جنس منها قوانين مختصة.

الجنس الأول: نذكر فيه قيود الأسماء التى هى ألقاب.

الجنس الثانى: نذكر فيه قيود الأفعال.

الجنس الثالث: نذكر فيه قيود الأسماء التى تعمل عمل الفعل.

وهذا الجنس من القول منه ما هو جزء من القول الخبرى؛ وهو ما كان وقع منه موقع الاسم الواحد، ومنه ما هو من تمام القول الخبرى؛ وهو الذى نسميه فضلة يحسن السكوت دونها، ومنها ما هو جزء من سائر الأقاويل التامة، والإعراب الواقع فى هذه الجملة الثلاثة هو الذى يكون فى التركيب الغير مفيد بذاته، وهو مشترك لأصناف الكلام المفيد، وإنما ذكرناه مع الخبر؛ لأنه إذا عرف إعرابه مع الخبر؛ عرف مع سائر الكلام التام.

الجنس الأول: وفى هذا الجنس قوانين:

القانون الأول: كل اسم قيد باسم تقييد الإضافة، وهذا القيد هو من تمام الاسم، والقيد ليس هو المقيد بخلاف الصفة فإنها من تمام الاسم، والقيد فيها هو المقيد^(١)، وهو مخفوض بتقدير حرف اللام، فالمضاف إليه مخفوض، والمضاف يعرب بإعرابه الذى يخصه، وخاصته أن لا ينون ولا يلحقه نون التثنية والجمع؛ بل تحذف جميع ذلك، تقول: هذا غلام زيد، وغلاما زيد، وضاربو^(٢) زيد، ومن الأسماء ما لا ينفك من الإضافة نحو: مثل وشبه وكثير من الظروف.

(١) فى الأصل: القيد.

(٢) فى الأصل: وضاربوا.



القانون الثاني: كل اسم قيد باسم على جهة النعت والوصف فإنه تابع في إعرابه الموصوف^(١)؛ إن كان الموصوف مرفوعاً فهو مرفوع، وإن كان منصوباً فمنصوب، مثل قولك: هذا زيد العاقل.

ومن خواص هذا التركيب الذي يحفظ هذا النوع من الإعراب أن تكون الصفة والموصوف كلاهما نكرة أو معرفة^(٢)، فإن كانت الصفة نكرة والموصوف معرفة؛ انتصبت الصفة انتصاب المنصوب الذي يسمى حالاً نحو قولك: جاءني زيد ركباً^(٣)، وكذلك إذا كان كلاهما نكرة وتقدمت الصفة على الموصوف^(٤)، وعلى هذا أنشدوا^(٥):

لمية موحشاً طلل^(٦)

وإذا كان كلاهما نكرة فالوجه الاتباع، وقد يجوز النصب على الحال نحو: مررت برجل ركباً^(٧).

(١) النعت يتبع منوعته في أربعة من عشرة أشياء؛ في: رفعه أو نصبه أو جره، وفي تعريفه أو تنكيهه، وفي إفراده أو تثنيته أو جمعه، وفي تأنيثه أو تذكيره. انظر: أسرار العربية ٢٩٤، شرح المفصل ٣/٥٤، الإيضاح العضدي ٢٧٥، جمل الزجاجي ١٣، شرح المقدمة النحوية ٣٨٢، إصلاح الخلل ٧٦، الغرة المخفية ٣٦٤.

(٢) جوز الكوفية التخالف في المدح والذم، وجوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت، وجوز قوم وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً، انظر: همع الهوامع ٥/١٧٢، الكتاب ٦/٢، جمل الزجاجي ١٣، المقتصد ٩٠٠، إصلاح الخلل ٧٩.

(٣) هذا هو الأجود، ويجوز جعله بدلاً، انظر: شرح المفصل ٣/٥٥، جمل الزجاجي ١٥، المحرر ٧١٧.

(٤) الكتاب ٢/١٢٢، جمل الزجاجي ١٥، المحرر ٧١٨.

(٥) البيت منسوب إلى كثير عزة.

(٦) ديوان كثير عزة ٥٠٦ في باب أبيات مفردة، وذكر مرة أخرى في الأبيات المنسوبة ص ٥٣٦، الجمل للخليل ٧٦، الكتاب ٢/١٢٣، معاني القرآن للفراء ١/١٦٧، كتاب الشعر ١/٢٢٠، ٢٤٤، ٢٨٥، ٥١٤/٢، الخصائص ٢/٤٩٢، مجالس العلماء ١٣١، ١٣٢، الصحاح مادة (وحش)، معنى اللبيب ١١٨، ٥٧١، ٨٦٥، شرح المقدمة النحوية ٢٦٧، شرح المفصل ٢/٥٠، ٦٢، شرح شواهد المعنى ١/٤٢٩، خزنة الأدب ٣/٢٠٩، ٢١١، أمالي ابن الشجري ٣/٩.

وعجز البيت: يلوح كأنه خللٌ، وروايته في الديوان: لمية موحشاً طلل قديم، وفي الخصائص: لعزة موحشاً طلل، وكذا في كتاب الشعر وأمالي ابن الشجري.

(٧) وقد أجاز ذلك ابن الطراوة والسهيلي. انظر: نتائج الفكر ٢٣٤، ٣١٥.



وإذا تكررت النعوت جاز الاتباع وجاز قطع بعضها من بعض^(١) إما بالرفع على تقدير الابتداء والخبر، وإما بالنصب على إضمار أعني نحو قولك: مررت بإخوتك العقلاء الكرام الباذلين للمال؛ والباذلون، ولا يسقط التنوين من الاسم الموصوف إلا إذا وصف الاسم العلم بـابن نحو قولك: هذا زيد بن عمرو، ومررت بزيد بن عمرو.

القانون الثالث: كل اسم جنس من أجناس العدد قيد بمعدوده؛ من الحادي والعشرين إلى التسعين وقع مجملاً في القول الخبري فخصص بنوعه؛ فإن ذلك الاسم منصوب^(٢)، وما وقع من الثلاثة إلى العشرة فهو مخفوض^(٣) والأول يميز باسم واحد من جنس^(٤)، والآخر باسم جمع^(٥)، قولك: هذه عشرون درهماً، وهذه خمسة دراهم، ففي الأول غلبوا حكم ما يكون من تمام الخبر بغير حرف جر^(٦) فنصبوا، وفي الثاني غلبوا حكم ما يكون من تمام الاسم فخفضوا؛ لأن هذه الإضافة ليست إضافة حقيقية، وكل اسم عدد قيد بمعدود من الثلاثة إلى العشرة فإن المعدود مخفوض على طريق الإضافة كقولك: عندي ثلاثة أثواب وخمسة أفراس، وكذلك تفعل في عشرات الآلاف؛ تقول: ثلاثة مائة وثلاثة آلاف^(٧)، فإن كان العدد لمكيل جاز أن يميز المعدود بالنصب والخفض^(٨)؛ تقول: عندي خمسة أرطال زيتاً، وزيت، وهذا القانون فيه كما ترى قوانين لكنها كلها من جنس واحد فجعلناها قانوناً واحداً.

(١) قال بعضهم ليس الأمر كذلك، بل إذا كان النعوت مستغنياً عن النعت، فإن كان غير مستغن فلا يجوز قطع شيء من النعت حتى تعرف النعوت. انظر هذه المسألة في: جمل الزجاجي ١٥، إصلاح الخلل ٨١، اللباب ١/ ٤٠٧.

(٢) المقتضب ١٦٢/٢، أسرار العربية ٢٢٢، جمل الزجاجي ١٢٨، المقتصد ٧٣٨، المفصل ٢١٣، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٠٩، الغرة المخفية ٢/ ٥٦٣.

(٣) في الأصل: مخصوص.

(٤) الكتاب ١/ ٢٠٦ - ٢٠٧، الأصول ١/ ٣١٢، المقتصد ٧٣٥، مع الهوامع ٤/ ٧٣، ٧٥، شرح المقدمة النحوية ٢٥٩، ٢٦٢، المحرر ٦١٨.

(٥) اشترط النحاة أن يكون الجمع جمع قلة، وجاء على غيره، انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٦٠٩، ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٠، الإيضاح العضدي ١٢٥، المقتصد ٧٢٩، المفصل ٢١٤، المحرر ١٤٣.

(٦) في الأصل: خير.

(٧) المقتضب ١٦٦/٢، المقتصد ٧٣٣، شرح المفصل ٦/ ١٩ - ٢٠، التهذيب الوسيط ٣٧٩.

(٨) الكتاب ٢/ ١١٧، الأصول ١/ ٣٠٧، المفصل ٦٥، المقتصد ٧٢٤، شرح المقدمة النحوية ٢٥٩، المحرر ٦٢٠.



القانون الرابع: كل اسم نوع وقع خبراً في الجملة الخبرية فخصص بمادته، أعنى بحله، فإنه يجوز فيه النصب على التشبيه بالتمييز الواقع في جنس الكمية، والخفض على الإضافة، والاتباع على النعت؛ أعنى إن كان المنعوت مرفوعاً فالنعت مرفوع، وإن كان منصوباً فمنصوب، وإن كان مخفوضاً فمخفوض، تقول: هذا خاتم حديداً على التمييز، وحديد على الإضافة، وحديد على الصفة؛ لأنه احتمال الثلاثة معان^(١).

الجنس الثاني: وأما الأسماء التي تقيدها الأفعال الواقعة في الجمل الخبرية فإن فيها قوانين ثلاثة:

القانون الأول: كل اسم قيد به الفعل بغير حرف جر فهو منصوب، وهذه القيود هي ظرف الزمان والمكان والمصدر والمفعول به إذا كان الفعل كما تقول النحاة متعدياً، والحال والمفعول من أجله، ولذلك يدخل هذا القانون قوانين:

أحدها: أن كل جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول؛ فإن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب.

والثاني: أن كل جملة تركبت من فعل وفاعل وحال وقع فيها الفعل فإن الفاعل مرفوع والحال منصوبة مثل قولك: جاء زيد راكباً؛ أي في حال ركوب، وكذلك إن كانت الجملة من ابتداء وخبر فيها فعل مقدر نحو: زيد في الدار قائماً؛ لأن التقدير: زيد استقر في الدار قائماً.

والثالث: كل جملة مركبة من فعل وفاعل وظرف زمان أو مكان مقدرين، فإن الفاعل مرفوع والظرف منصوب، وإنما قلنا مقدرًا بحرف «في»؛ لأن ما كان من الظروف يقع خبراً أو مخبراً عنه؛ فهو يجري مجرى سائر الأسماء في دخول الرفع والنصب والخفض عليه^(٢)، وإذا تردد الظرف بين هذين المعنيين؛ جاز النصب والرفع نحو قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ

(١) الكتاب ١١٨/٢، شرح المفصل ٧٢/٢، كشف المشكل ٤٩١/١، التهذيب الوسيط ٢٣٢، المحرر ٦٢٠، ويرفع على البديل لا الصفة وكذلك إشارة سيويه.

(٢) لا يكون الظرف إلا منصوباً، متى وقع الفعل فيه، فإن نقلته عن الظرفية، وأخرجته إلى جانب الأسماء وأخبرت عنه خرج عن حكم الظرفية وجرى بتصاريف الإعراب. انظر: المقتضب ٣٢٨/٤، الغرة المخفية ٢٦١، كشف المشكل ٤٦٠/١، المحرر ٥٨٠.

يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴿ [المائدة: ١١٩]؛ قرئ برفع يوم ونصبه^(١)، والظروف في هذا على ثلاثة أقسام: ظرف يقع بالمعنيين جميعاً نحو ظرف اليوم والليلة، وظرف لا يقع إلا معنى في^(٢) وهو منصوب أبداً^(٣)، وظرف مبني على حاله^(٤).

الرابع: كل جملة مركبة من فعل وفاعل والشئ الذي من أجله كان الفعل، وهو الذي يجاب به أبداً في جواب: لم هو؟ فإنه منصوب، مثل أن يقال: ضرب زيد عمراً، فيقال: لم ضربه؟ فيقال: انتصافاً له من حقه، وكثيراً ما يؤتى في هذا بالعلة التي يسألها بها، فيقال: ليتصف من حقه.

القانون الثاني: كل فعل جعل خبراً عما هو من سبب الفاعل بدل الفاعل، وكان الأصل أن يكون خبراً عن الفاعل، فنقل إلى سببه، ثم قيد بالفاعل على الذي هو خبر عنه بالحقيقة، فإنه منصوب، مثل قولك: طاب زيد نفساً، وتصيب عرقاً، فإن الذي تصيب بالحقيقة هو العرق، والذي طاب هو النفس^(٥)، وإنما نسب الفاعل إلى ذى النفس وإلى التصيب بالعرق على جهة التجاوز^(٦)؛ وهذا النوع من التخصيص هو الذي تسميه النحاة: التمييز المنقول، يعنون بالمنقول من شكل الإخبار إلى شكل التمييز.

(١) قرأ نافع وحده، «هذا يوم ينفع» نصباً وتابعه ابن محيصن، وقرأ الباقون «هذا يوم ينفع»، رفعاً، انظر: السبعة ٢٥٠، النشر ٢/٢٥٦، التبصرة في القراءات ١٨٩، التذكرة في القراءات ٢/٣٩٢، البحر المحيط ٤/٦٣، التيسير ١٠١، معجم القراءات القرآنية ٢/٢٥١، فمن قرأ بالرفع فعلى أنه خير لهذا، ومن قرأ بالفتح جعله مبنياً لإضافته إلى الفعل. انظر: الحجة ١٣٦، حجة القراءات ٢٤٢، معاني القرآن للقراء ١/٣٢٦، معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٤، مشكل إعراب القرآن ١/٢٢٥، البيان ١/٣١١، الكشاف ١/٦٩٧.

(٢) ربما قصد: لا يقع إلا متضمناً معنى في.

(٣) إذا وقع الفعل فيه. انظر: الكتاب ١/٤٠٤.

(٤) إذا أضيف إلى الفعل الماضي.

(٥) الأصول ١/٢٢٢، المفصل ٦٧، المقتصد ٦٩٢، معجم الهوامع ٤/٦٨، شرح المفصل ١/٧١١، المحرر ٦٢١.

(٦) يقصد هنا أنه قد حول عن أصله لقيمة زائدة، إذ في قولنا: طابت نفس زيد، إشارة إلى أن الذي طاب من زيد هو النفس، أما في قولنا: طاب زيد نفساً، فإنه أشار إلى أن زيداً طاب جملة ثم خصص النفس بعد ذلك، فكانه مدحه مرتين بذلك.



القانون الثالث: كل اسم مُقَيَّد للفعل^(١) فإنه إن كان بحرف من حروف الجر فهو مخفوض . فإن كان بالواو التي بمعنى مع فهو منصوب ، مثل قولهم : جاء البرد والطيارة ، أي : مع الطيارة ، وهذا هو الذي تسميه النحاة : المفعول معه^(٢) .

وحروف الجر - وهي الخافضة - هي : من ، وإلى ، وعن ، وعلى إذا لم يكونا اسمين ، وحاشا وخلا ومذ ومنذ إذا كانا حرفين بمعنى من ، والباء الزائدة ، والكاف الزائدة ، والتاء الداخلة في القسم على اسم الله تعالى ، والواو الداخلة على كل مقسوم به ، وحتى إذا لم تكن حرف عطف .

و«من» إذا كانت خبراً مثال قولك : جاء من زيد رسول قاصد . وقد يحذفون الفعل ، فيقولون : من زيد رسول قاصد . والنحاة يقولون في مثل هذا : إنه مبتدأ والخبر في المجرور ، وليس الأمر كذلك^(٣) ؛ لأن حرف الجر لا يتصل إلا بالفعل ، أعني : من وإلى وعن وعلى وفي . وشكل هذا مثل شكل قولهم : لعمر و مال ، لأنهم في مثل هذا نقلوا تركيب التقييد ، وهو قولك : مال عمرو ، إلى الخبر ، فقالوا : لعمر و مال ، وتقديره : حضر لعمر و مال .

و«من»^(٤) دلالتها الأولى على الفاعل^(٥) تقول : كان العالم من الله تعالى ، ومن السبب المادى أيضاً تقول : الثوب من كتان ، أي : مصنوع من كتان ؛ ومن هنا قال النحاة : إنها تدل على ابتداء الغاية ، وصدقوا هي دالة على ابتداء الحركات في المكان وفي غير ذلك من الحركات .

والباء تدل على الآلة في الحركات الأولى ، ككتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . و«إلى» تدل أيضاً في الدلالة الأولى على الغاية^(٦) ، نحو : مشيت إلى السوق .

(١) في الأصل : بالفعل .

(٢) في الأصل : المفعول به معه .

(٣) الجملة مضطربة ، وهي في الأصل : وليس لا من قولك .

(٤) في الأصل : وعن .

(٥) الأولى أن يقال : ابتداء الغاية من الفاعل ، انظر : الباب ١ / ٣٥٣ ، شرح عيون الإعراب ١٧٩ .

(٦) انتهاء الغاية في المكان ، انظر : الكتاب ٤ / ٢٣١ ، معنى اللبيب ١٠٤ ، الجنى الدان ٣٨٥ ، معاني الحروف

١٥ ، همع الهوامع ٤٣ / ١٥٤ ، المحرر ٦٥٧ .

واللام للملك^(١)، و«في» على المكان، نحو: الماء في القدر^(٢).

«وعلى» على كل ما ارتفع على شيء آخر، تقول: زيد على الحائط^(٣)، وقد تكون فعلاً، تقول: علا القوم بمعنى ارتفعوا^(٤).

وقد تستعمل هذه الحروف في مواضع غير هذه مشبهة بهذه.

وأما القسم فهو كلام خبري تتركب من جملتين: إحداهما: هي المسماة قسماً تولد الجملة الثانية: وهي المقسم^(٥) عليها، والنحاة يسمون هذا جواب القسم، ويقولون: إن جواب القسم إذا كان موجباً يكون بيان واللام، كقولك: والله إن زيداً لمنطلق، والله لزيد منطلق. ويقولون: إنه إذا كان الجواب فعلاً لزمته النون الثقيلة ولام التأكيد، نحو قولك: والله لأخرجنَّ، ولأذهبنَّ.

وحروف القسم منها ما يختص باسم الله، وهي: التاء واللام، تقول: تالله لأفعلن^(٦)، ولا تقول: تالقرآن، وكذلك اللام، تقول: تالله لا يكون كذا وكذا.

وقالوا بأن من تختص باسم الرب، تقول: من رب لأفعلن بكسر اللام ويفتحها^{(٧)(*)}.

(١) الكتاب ٤/ ٢١٧، حروف المعاني ٤٠، معاني الحروف ٥٥، مغني اللبيب ٢٧٥، الجنى الداني ٩٦، همع الهوامع، ٤/ ٢٠٠، المحرر ٦٦٦.

(٢) معناها عند النحاة الظرفية والوعاء. انظر: المقتضب ١/ ١٨٤، الأصول ١/ ٤١٢، حروف المعاني ١٢. معاني الحروف ٩٦، مغني اللبيب ٢٢٣، الجنى الداني ٢٥٠، ولا يثبت البصريون غير معنى الظرفية.

(٣) بمعنى الاستعلاء. انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٠، معاني الحروف ١٠٨، حروف المعاني ٦٥، الجنى الداني ٤٧٦، مغني اللبيب ٩٠، همع الهوامع ٤/ ١٨٥، المحرر ٦٦٠.

(٤) المقتضب ١/ ١٨٤، حروف المعاني ٢٣، معاني الحروف ١٠٨، الجنى الداني ٤٧٥، أسرار العربية ٢٥٧، شرح المقدمة النحوية ١٨٢.

(٥) في الأصل: القسم.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٩٩، ١/ ٥٩، المقتضب ٢/ ٣١٩، ٤/ ١٧٥، الأصول ١/ ٤٣٠، مغني اللبيب ١٥٧، همع الهوامع ٤/ ٢٣٥، المفصل ٣٤٦، أسرار العربية ٣٧٦، المحرر ٦٨١.

(*) العبارة غير واضحة لأنه لم يمثل للام.

(٧) الكتاب ٣/ ٤٩٩، الأصول ١/ ٤٣١، المفصل ٣٤٦، الجنى الداني ٣٢١، همع الهوامع ٤/ ٣٢٩، ٣٤١، المحرر ٦٨٣.



وأما التي تعم كل مقسوم به فهي الباء والواو، وإذا حذفوا هذه الحروف نصبوا المقسم به؛ فقالوا: الله لأفعلن^(١). وربما عاوضوا همزة الاستفهام في اسم الله عوض الحرف الخافض، فقالوا: آله لأفعلن^(٢). وأجاز سيبويه الخفض من غير عوض^(٣)، وقالوا: لاها الله ذا فخفضوا^(٤).

وقد يجيء من القسم شيء مرفوع أبداً كقولهم: لعمر الله^(٥)، ولأين الله^(٦)، وم^(٧)، وقد يجيء منه شيء يجوز فيه النصب والرفع نحو قولك: عهد الله وأمانة الله؛ النصب على إضمار فعل كأنه قال: ألزم نفسي أمانة الله^(٨)، والرفع على حذف خبر المبتدأ كأنه قال عهد الله لازم لي^(٩).

وأما منذ ومذ فقد يخفض بهما ويرفع^(١٠)، والبصريون يقولون: إنها إذا وقعت موقع حرف جر خفضت، وإذا وقعت موقع اسم مبتدأ رفعت^(١١)، ويقولون: إن الغالب على منذ أن تقع حرفاً، وعلى مذ أن تقع اسماً^(١٢)، ويقولون: إنها إذا وقعت اسماً فالكلام مركب من جملتين خبريتين^(١٣)، كأن قائلًا قال: ما رأيت

(١) ويجوز فيه: الجر، والرفع. انظر: الكتاب ٣/ ٤٩٧، ٤٩٨، المقتضب ١/ ٣٢٠، ٣٣٥، الأصول ١/ ٤٣٣ - ٤٣١.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٠، المقتضب ٢/ ٣٢٢، الأصول ١/ ٤٣٢، المفصل ٣٤٤، مع الهوامع ٤/ ٢٣٣. وقد قال أبو حيان: وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليس الاستفهام حقيقة. (٣) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٩٩، وذلك قولك: إى هاالله ذا... ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر.

(٥) جمل الزجاجي ٧٤، شرح التسهيل ٣/ ٢٠١، المحرر ٦٨٦.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٠٣، شرح التسهيل ٣/ ٢٠١، المحرر ٦٨٥.

(٧) أى: م الله، انظر: جمل الزجاجي ٧٤، شرح التسهيل ٣/ ٢٠٣، مع الهوامع ٤/ ٣٢٨، ذكر فيها عشرين لغة، المحرر ٦٨٥.

(٨) جمل الزجاجي ٧٢، التهذيب الوسيط ٢٨٢ - ٢٨٣، المحرر ٦٨٥.

(٩) جمل الزجاجي ٧٢ - ٧٣، التهذيب الوسيط ٢٨٢، المحرر ٦٨٤، ويجوز فيه الجر على إضمار حرف القسم.

(١٠) الإيضاح العضدي ٢٦١، جمل الزجاجي ١٤٠، المحرر ٦٧٩.

(١١) اللباب ١/ ٣٦٩، شرح عيون الإعراب ١٩٣.

(١٢) اللباب ١/ ٣٦٩، أسرار العربية ٢٧٠، شرح عيون الإعراب ١٩٤، مغنى اللبيب ٣٧٢.

(١٣) اللباب ١/ ٣٧١، شرح المفصل ٨/ ٤٥.

زيداً، فيقول له القائل: من أي وقت لم تره؟ فيقول: منذ يومان، كأنه قال: زمان ذلك يومان، أو أول ذلك ابتداء يومين^(١). والكوفيون يقولون: إن منذ تخفض في مضي، وما أنت فيه من الزمان، وأما مذ فترفع ما مضى، وتخفض ما أنت فيه^(٢)، يقولون: إنها ترفع ما مضى بفعل مقدر كأنه قال: ما رأيته مذ مز يومان^(٣)، وهذان اللفظان في الزمان نظير من في المسافة^(٤)، ويجيزون وقوع من موقعها، أعنى في الزمان، يقولون: ما رأيته من شهرين^(٥)، والبصريون يأبون ذلك^(٦)، والكوفيون يحتجون بقول الشاعر: (٧)

لَمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ (٨)

وأما كم فإنها إذا كانت خبراً تخفض كما قلنا، ومن العرب من ينصب بها في الخبر، وأصلها إنما هو الاستفهام، وسنشرحه في الكلام الاستفهامي، وأنها صارت خبراً على جهة التقدير، ولا تختلف النحاة أنها تقع موقع الاسم المخبر عنه، ولك أنهم سمعوا من العرب: كم رجل أفضل منك.

(١) المقتضب ٣/ ٣٠، معنى اللبيب ٤٤٢، الجنى الدانى ٥٠١ - ٥٠٢، النقتصد ٨٥٥، همع الهوامع ٢٢٣/ ٣، المفصل ١٧٠، أسرار العربية ٢٧١، اللباب ١/ ٣٧٠، ٣٧٢.

(٢) شرح عيون الإعراب ١٩٤، اللباب ١/ ٣٧٠ - ٣٧١.

(٣) اللباب ١/ ٣٧٢، شرح المفصل ٨/ ٤٥، وهو قول الكوفيين، وانظر منه ٨/ ٤٦، شرح عيون الإعراب ١٩٦.

(٤) شرح عيون الإعراب ١٩٣، أسرار العربية ٢٧٢.

(٥) أسرار العربية ٢٧٢.

(٦) الكتاب ١/ ١٧، ٤/ ٢٢٦، جمل الزجاجي ١٣٩، شرح الكافية ٢/ ١٢٢.

(٧) هو زهير بن أبي سلمى.

(٨) البيت في: شعر زهير ١١٤، الجمل للخليل ١٣٦، البيان والتبيين ٢/ ٢٥٨، الشعر والشعراء ١/ ١٤٥، الأغاني ٦/ ٩١، ١٠/ ٣٠١، مختارات ابن الشجري ٣١٠، الإنصاف ٣١٧، ٣٧٥، اللسان مادة (حجر)، رصف المباني ٣٢٠، الحلل ١٨١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٨٩، معنى اللبيب ٤٤١، شرح المفصل ٤/ ٩٣، ٨/ ١١، جمل الزجاجي ١٣٩، معاني الحروف ١٠٣، المقتصد ٨٥٤، أسرار العربية ٢٧٢، همع الهوامع ٣/ ٢٢٦، وروايته في الديوان ومن شهر، ورواه الخليل: مذ حجج ومد شهر، وكذا في رصف المباني، الأغاني، معنى اللبيب، معجم الأدباء؛ وعليه، فلا شاهد فيه.



وأما رُبّ وهي للتقليل في مقابلة كم التي للتكثير^(١)، واختلف النحاة هل تنوب مناب المخبر عنه، أو هي كحروف الجر للصلة والربط^(٢)، والبصريون يرون أنها حرف مقدم^(٣)، ولا يجيزون: رُبّ رجل أفضل منك، والكسائي يجيزه^(٤)، ويحكي عن العرب: رُبّ رجل ظريف.

وأما حاشا وخلا وعدا فهي من ألفاظ الاستثناء؛ فلكونها مشتقة من الفعل، قد تعمل عمل الأفعال فت نصب، وقد تعمل عمل الأسماء فتخفص على طريق الإضافة، فإذا دخلت عليها ما نصبت، نحو قولك: ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، وأما غير فإنها خافضة على كل حال، وسيذكر في باب الاستثناء حكمها في نفسها.

ويجب أن تعلم أن حروف الجر التي هي: من وإلى وعن وعلى وفي؛ قد يظن أنها تقع في الكلام في ثلاثة مواضع تقييد اسم باسم وربطه^(٥)، مثل قولك: هذا مال لزيد، وفي ربط الفعل بالاسم، نحو قولك: مررت بزيد، وفي ربط الخبر بالمخبر عنه، نحو قولك: زيد في الدار.

ويشبه أن يكون الصحيح أنها حيثما دخلت فإنها تدخل لربط الفعل؛ إلا أن الفعل ربما كان مظهرًا، أو ربما كان مضمراً^(٦).

(١) المقتضب / ٤ / ١٣٩، الأصول / ١ / ٤١٦ - ٤١٧، حروف المعاني / ١٤، المقتصد / ٨٢٩، أسرار العربية / ٢٦١، همع الهوامع / ٤ / ١٧٤، المفصل / ٢٨٦، معنى اللبيب / ١٨٠، الجنى الداني / ٤٣٩، شرح المقدمة النحوية / ١٨١، المحرر / ٦٦١.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنها اسم. انظر: الأصول / ١ / ٤١٦، همع الهوامع / ٤ / ١٧٣، الجنى الداني / ٤٣٨، معنى اللبيب / ١٧٩، أمالي السهلي / ٧٢، شرح المفصل / ٨ / ٢٧، اللباب / ١ / ٣٦٣.

(٣) لا يكون إلا في صدر الكلام. انظر: المقتضب / ٤ / ١٤٠، الأصول / ١ / ٤١٦ - ٤١٧، حروف المعاني / ١٤، معاني الحروف / ١٠٦، أسرار العربية / ٢٦٢، الجنى الداني / ٤٥٣، همع الهوامع / ٤ / ١٧٦، اللباب / ١ / ٣٦٧.

(٤) ووافق الكوفيون وابن الطراوة والأخفش في أحد قوليه والرضي: انظر: همع الهوامع / ٤ / ١٧٤، شرح الكافية / ٢ / ٣٢٩.

(٥) الأصول / ١ / ٤٠٨.

(٦) المقتضب / ٤ / ١٣٦، المفصل / ٢٨٣، همع الهوامع / ٤ / ١٥٣، شرح الكافية / ٢ / ٣١٩، شرح المقدمة النحوية / ١٨٠، المحرر / ٦٥٤.

وأما حتى فإنها تدل على معنى الغاية، وهي إذا دلت على هذا المعنى خفضت الاسم الذي بعدها^(١)، وقد تكون بمعنى الواو عاطفة، فيتبع ما قبله في الإعراب^(٢)، تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، فتخفض إذا أردت أنك انتهيت بالأكل إلى رأسها، ويحتمل أن يكون الرأس مأكولاً وغير مأكول^(٣)، وتقول: أكلت السمكة حتى رأسها فتصب إذا أردت ورأسها^(٤).

وقد تأتي بعدها جملة من خبر ومخبر عنه، نحو قول القائل: أكلت السمكة حتى رأسها أكلته، فترفع رأسها بالابتداء^(٥)، وأكلته في موضع الخبر، وعلى هذا أنشدوا:

[مَطَرَتْ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ] وحتى الجياد ما يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(٦)

بالخفض والنصب والرفع.

الجنس الثالث: وأما الأسماء التي تعمل عمل الفعل وعمل الاسم، أعنى الخفض والنصب؛ فإنها كما تقدم أربع^(٧): لمبالغة الفعل^(٨)، وهي خمسة: فعول، وفعال،

(١) هذا مذهب البصريين، ورفض الكسائي أن تكون جارة، وذهب الفراء إلى أنها تجر لثابتها عن إلى، انظر: معنى اللبيب ١٦٦، الجنى الداني ٥٤٣، الغرة المخفية ١٧٩، شرح عيون الإعراب ١٩٨، اللباب ١/ ٣٨٣، أسرار العربية ٢٦٥، المحرر ٦٧٥.

(٢) رفض الكوفيون كونها عاطفة. انظر: الجنى الداني ٥٤٦، ٥٥١، معنى اللبيب ١٧١ - ١٧٢، الكتاب ١/ ٩٦، أسرار العربية ٢٦٥، رصف المباني ١٨١، معجم الهوامع ٥/ ٢٦٠، شرح عيون الإعراب ١٩٩، اللباب ١/ ٣٨٢.

(٣) شرح عيون الإعراب ١٩٨ - ١٩٩، الأصول ١/ ٤٢٤، الفصل ٢٨٤، معنى اللبيب ١٦٧، الجنى الداني ٥٤٤، أسرار العربية ٢٦٦، جمل الزجاجي ٦٨، المحرر ٦٧٦.

(٤) جمل الزجاجي ٦٨ - ٦٩، اللباب ١/ ٣٨٥، شرح عيون الإعراب ١٩٩، أسرار العربية ٢٦٨، المحرر ٦٧٦.

(٥) الأصول ١/ ٤٢٤، معجم الهوامع ٤/ ١٦٩، ١٧٢، جمل الخليل ١٨٤، جمل الزجاجي ٦٨ - ٦٩، اللباب ١/ ٣٨٥، ويجوز فيه النصب والجر.

(٦) ديوان امرئ القيس ٩٣، الكتاب ٣/ ٢٧، معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٣، المقتضب ٢/ ٣٩، جمل الزجاجي ٦٧، أسرار العربية ٢٦٧، الفصل ٢٨٤، أمالي المرتضى ١/ ٥٨٢، اللسان مادة (مطا)، معنى اللبيب ١٧٢، ١٧٤، شرح شواهد المعنى ٣٧٤، شرح المفصل ٥/ ٧٩، ٨/ ١٥، ١٩، معجم الهوامع ٥/ ٢٥٩، الجمل للخليل ١٦٢.

(٧) هي خمسة: إذ أضاف إليها هنا اسم المفعول.

(٨) أضاف إليها الزجاجي: فَعُلَ مثل عَفُرَ، وفَعِيلَ مثل شَرِيبَ. انظر: جمل الزجاجي ٩٢، ٩٣، المحرر ٥٦٥.



ومفعال، وفعل، وفعليل^(١)، وقيود هذه لا فرق بينها وبين قيود الفعل الذي بنيت منه إذا عملت عمل الفعل، والأصل الخفض، وصيغ بنيت لاسم الفاعل والمفعول وأسماء المصادر نفسها إذا كانت بمعنى أن يفعل، نحو: أعجبنى ضرب زيد عمراً. والصفات التي هي خلقة، وهي المشتقة من أفعال لا تتعدى، التي تقول النحاة فيها: إنها مشبهة باسم الفاعل.

فأما اسم الفاعل فإن فيه قانوناً واحداً، وهو أن كل اسم فُيِّد فيه اسم الفاعل فإنه يجوز أن يقيد تقييد إضافة، فيكون مخفوضاً، وتلحقه خواص الإضافة من حذف التنوين من المضاف ونون التثنية والجمع، ويجوز أن تقيد على نحو ما تقيد الفعل بمفعوله؛ فيكون نصباً، نحو قولك: هذا ضارب زيد، وهذا ضارب زيداً، قالوا: إذا كان اسم الفاعل بمعنى المستقبل والحاضر، فأما إن كان بمعنى الماضي؛ فلا يكون إلا الخفض، وقد قيل: إنه يجوز النصب في الذي بمعنى الماضي^(٢)، فإن أدخلت الألف واللام على الضارب؛ لم يكن إلا النصب عند البصريين لأنه لا يضاف إلى ما فيه الألف واللام عندهم إلا أن يدخل الألف واللام في المضاف إليه فيجوز الخفض، نحو: الضارب الرجل، تشبيهاً بالحسن الوجه^(٣)، وأجاز الفراء: هذا الضارب رجل، كما أجاز: الحسن وجه^(٤)، ولا يجوز عند البصريين^(٥)، فإن ثنى الاسم أو جمع؛ جاز النصب والخفض، تقول: هذان الضاربان زيد؛ على الإضافة والخفض، والضاربان زيداً؛ على النصب، والضاربون^(٦) زيد؛ على الخفض

(١) الكتاب ١/١١٠، المقتضب ٢/١١٢، الغرة المخفية ٤٨٥، المحرر ٥٦٤-٥٦٥.

(٢) هذا قول الكسائي وهشام ووافقهما قوم. انظر: معجم الهوامع ٥/٨١، الغرة المخفية ٤٨١، جمل الزجاجي ٨٤، المقتصد ٥١٢-٥١٣، وفي المفصل ٢٢٨: لا يجوز إلا على الإضافة أو حكاية الحال

الماضية، راجع: البحر ٣/٧٢، للمختص ٢/٣٢٧، اللباب ١/٤٣٧، المرتجل ٢٣٧.

(٣) الكتاب ١/١٨١-١٨٢، المقرب ١٣٦، الأصول ١/١٢٩، اللباب ١/٤٣٩-٤٤٠، شرح المفصل ٢/١٢٣، المحرر ٥٥٨.

(٤) شرح المفصل ٢/١٢٢-١٢٣، اللباب ١/٤٤٠، الأصول ١/١٢٥.

(٥) الأصول ١/١٢٥، شرح المفصل ٢/١٢٢، اللباب ١/٤٤٠، التبصرة للصيمري ١/٢٢٠.

(٦) في الأصل: الضاربون.

والإضافة، والضاربون زيدا؛ على النصب^(١)، ويجوز حذف النون مع النصب تخفيفاً^(٢).

وقد يرفع اسم الفاعل على الاسم الواقع بعده، إذا كان صفة لما قبله، وكان فيه ضمير يعود إلى الموصوف، نحو قولك: مررت برجل ضارب أبوه^(٣)، وكان الأصل رفع اسم الفاعل إلا أن العرب تجوزته، فأجرته صفة لمن ليس له بصفة؛ لأنه من سببه^(٤)، والسبب في هذا أن اسم الفاعل في أمثال هذه الأشياء هو بمعنى فعل، وكأنه مشترك، وذلك أن قولك: مررت برجل ضارب أبوه، تقديره: برجل يضرب أبوه، ولذلك يطلب هذا الاسم جميع ما يطلبه الفعل من الفاعل والمفعول أو سائر القيود.

وأما المصدر أيضاً الذي بمعنى أن يفعل؛ فإن فيه أيضاً قانوناً واحداً، وهو أن كل اسم قيد باسم المصدر فإنه يقيد على طريق مضاف فتخفف؛ وعلى طريق تقييد الفعل فينصب ويركب أيضاً مع الاسم الواقع معه تركيب إخبار؛ فيرفع ما بعده، ويلزمه ما يلزم الفعل، تقول: عجبت من ضرب زيد عمراً؛ إذا كان عمرو مفعولاً، وزيد فاعلاً^(٥)، وضرب زيد عمرو؛ إذا كان عمرو فاعلاً^(٦)، ومن ضرب زيد عمراً؛ فترفع وتنصب مع التنوين^(٧)، وتدخل الألف واللام في حال النصب، فتقول: عجبت من الضرب عمرو زيدا^(٨).

(١) الكتاب ١/ ١٨٣، ١٨٤، الأصول ١/ ١٢٩، الغرة المخفية ٤٨٢، المقرب ١٣٦-١٣٧، التبصرة للصيمري ١/ ٢٢١، المحرر ٥٥٨-٥٥٩.

(٢) جمل الزجاجي ٨٨، الغرة المخفية ٤٨٣، المقرب ١٣٦، اللباب ١/ ٤٣٩، التبصرة للصيمري ١/ ٢٢٢، المحرر ٥٥٩.

(٣) الأولى أن يقال: مررت برجل ضارب أبوه زيدا؛ ليكمل المعنى والعمل، أو أن يقال: مررت برجل قائم أبوه.

(٤) التبصرة للصيمري ١/ ٢٢٠، المحرر ٢٨٥، ٥٥٦.

(٥) الكتاب ١/ ١٩٠، المقتضب ١/ ١٥٣، الأصول ١/ ١٣٧، جمل الزجاجي ١٢١، المحرر ٥٦٩.

(٦) الكتاب ١/ ١٩٠، الأصول ١/ ١٣٧، جمل الزجاجي ١٢١، المقرب ١٤٣، المحرر ٥٦٩.

(٧) الكتاب ١/ ١٨٩، المقتضب ١/ ١٥٢، الأصول ١/ ١٣٧، جمل الزجاجي ١٢٢-١٢٣، شرح المقدمة النحوية ٣٥٨، الغرة المخفية ٤٩٧، المقرب ١٤٢، معجم الهوامع ٧١/ ٥، وأنكر الكوفية إعماله متوناً.

(٨) الأصول ١/ ١٣٧، جمل الزجاجي ١٢٣، الغرة المخفية ٤٩٨، شرح المقدمة النحوية ٣٥٩، ومتى دخلت الألف واللام على المصدر؛ كان حكمه حكم التنوين وظهر إعراب الفاعل والمفعول به، وفي المقرب ١٤٤ والأحسن فيه أن لا يعمل. وفي اللباب ١/ ٤٥٠: وعمله ضعيف. وهو قليل في الاستعمال.



وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل فإن فيه قانوناً واحداً أيضاً، وهو أن كل صفة جارية على الموصوف؛ فإنها إذا قيدت بما هو بعض الموصوف؛ جاز فيها الخفض على الإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والتمييز والرفع على التشبيه بالفاعل، نحو قولك: مررت برجل حسن الوجه^(١)، والوجه^(٢)، والوجه^(٣)، وحسن وجهه^(٤)، وحسن وجهها^(٥)، وحسن وجهه؛ وهو ضعيف^(٦).

والذي يمتنع في هذا الباب إنما هو ألا يكون في الكلام - إذا رفعت بالصفة - ضمير يعود إلى الموصوف، أو ما يقوم مقام الضمير، أو أن لا تدخل الألف واللام في اسم المضاف إليه، وتدخل على الصفة، مثل قولك: مررت بالرجل الحسن وجه^(٧)، وأجازه الفراء، فإن أدخلت الألف واللام فيهما معاً؛ جازت الإضافة مع الألف واللام في هذا الباب^(٨)، لأنها عندهم في تقدير الانفصال، وليست إضافة محضة، فهذه قوانين الكلام المركب إخبار، وتركيب تقييد المعنوي الأصلي منها والمنقول، والعامل في هذا القول هو إما الاسم المقيد، أو الفعل أو الحرف الذي قيد به.

وأما ما ركب تركيب تقييد لفظي؛ فهو أنواع: أحدها: إرداف اسم باسم أبيّن منه، إما عند المخاطب الأول نفسه، أو عند سامع آخر كما تقول النحاة، وهو الذي تسميه

(١) المقتضب ٤/١٥٨، جمل الزجاجي ٩٤، شرح المفصل ٦/٨٤، الغرة المخفية ٤٩٠، الباب ١/٤٤٤، المحرر ٣٠١.

(٢) جمل الزجاجي ٩٥، شرح المفصل ٦/٨٨، الإيضاح في شرح المفصل ٦٥١، الباب ١/٤٤٥، المحرر ٣٠٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٠-٦٥١، الغرة المخفية ٤٩١ وجعل الوجه بدلا من الضمير في حسن الباب ١/٤٤٥ وفيه ثلاثة مذاهب.

(٤) شرح المفصل ٦/٨٥، ٨٧، الغرة المخفية ٤٩٠، ٤٩١، الباب ١/٤٤٣.

(٥) جمل الزجاجي ٣٠١، التبصرة للصيمري ١/٢٣٠، شرح المفصل ٦/٨٤، الغرة المخفية ٤٩١، المحرر ٣٠١.

(٦) الكتاب ١/١٩٩، جمل الزجاجي ٩٨، شرح المفصل ٦/٨٦، إصلاح الخلل ٢١٢، الغرة المخفية ٤٩١، الباب ١/٤٤٤، المحرر ٣٠٠.

(٧) جمل الزجاجي ٩٧، شرح المفصل ٦/٨٨، الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٨، الباب ١/٤٤٦، المحرر ٣٠٣.

(٨) جمل الزجاجي ٩٦، الغرة المخفية ٤٩٢ وهو جيد، الباب ١/٤٤٦، المحرر ٣٠٢.

النحاة بدل الشيء من الشيء ، مثل قولك : هذا زيد أخوك^(١) . والثاني : تخصيص لفظ عام يشبه الجنس باسم أخص منه ، وهو إذا خصصه فى الكمية سماه النحاة بدل البعض ، وإذا خصصه فى الكيفية أو فى النوع أو فيما يشبه النوع سموه بدل الاشتمال ، فمثال المخصص بالكيفية قولهم : أعجبنى الجارية حسنها ، ومثال المخصص بما يشبه النوع قوله عز وجل : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٢) [البقرة : ٢١٧] ، فإن الشهر يحيط بأشياء كثيرة ، القتال^(٣) أحدها^(٤) . وشرط هذا الباب أن يكون البدل فيه من سبب المبدل .

والرابع : هى ألفاظ مخصوصة يؤتى بها لتحقيق عموم اللفظ ، وإزالة احتمال الخصوص ، وهى كل وأجمع ، أو لتحقيق العين مثل قولهم : لقيت زيدا عينه ونفسه . فأما هذا الجنس ففيه قانون واحد ، وهو أن البدل يعرب بإعراب المبدل منه ، مثال ذلك فى بدل الشيء من الشيء : مررت بأخيك زيد . وفى بدل البعض من الكل : أكلت الرغيف ثلثه . وفى بدل الاشتمال : أعجبنى الجارية حسنها ، ويجوز بدل المعرفة من النكرة^(٥) ، وبالعكس^(٦) ، والنكرة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة .

وعطف البيان جار مجرى البدل فى تبعه لما قبله ، وأما التقييد المسمى تأكيدا ؛ ففيه أيضا قانون واحد ، وهو أن كل اسم جاء مؤكدا^(٧) ؛ فإنه يعرب بإعراب الاسم الذى وكده ، مثال ذلك فى توكيد الاسم العام : لقيت القوم كلهم وأجمعهم ، وفى توكيد العين : رأيت زيدا نفسه وعينه .

(١) التبصرة للصيرى ١٥٦/١ .

(٢) وفى الآية توجيهات نحوية متعددة . انظر : الكتاب ١٥١/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١ ، البحر المحيط ١٤٥/٢ ، معانى القرآن للفراء ١٤١/١ ، الكشاف ٢٥٨/١ ، شرح عيون الإعراب ٢٣٠-٢٣١ ، التبصرة ١٥٨/١ ، نتائج الفكر ٣١٢ .

(٣) فى الأصل : للقتال .

(٤) أمالى ابن الشجرى ٩٤/٢ .

(٥) مثل قولهم : مررت برجل محمد ، انظر : جمل الزجاجى ٢٤ ، المقتضب ١١١/٣ .

(٦) أى بدل النكرة من المعرفة ، مثل قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾^(٥) ناصية كاذبة خاطئة ﴿ [العلق : ١٥-١٦] .

(٧) فى الأصل : مؤكدا .



وأما الاستثناء ففيه قوانين:

القانون الأول: أن كل موجب استثنى منه بعض ما دخل فيه بالعموم بحرف إلا، فإن الاسم الذي يقع بعده منصوب، نحو قولك: جاءني القوم إلا زيداً^(١)، إلا أن تكون بمعنى غير، فيعربون المستثنى منه بإعراب الصفة، أعني أنهم يجعلون إعرابه مثل إعراب الاسم المستثنى منه^(٢)، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، بالرفع^(٣).

القانون الثاني: كل كلام كان نافية فاستثنى منه بحرف إلا ما دخل في العموم، فإن الاسم الذي يقع بعد إلا يكون إعرابه كأعراب الاسم الذي قبل الاستثناء، مثل قولك: ما جاءني أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً^(٤)، ويجوز النصب مثل الموجب^(٥)، والنحاة يعربونه بدلا، وليس من البدل الأول إلا باشتراك الاسم؛ لأن هذا بدل موجب من منفي، والبدل المتقدم إيجاب من إيجاب، أو منفي من منفي.

وإذا حذفوا المستثنى منه أعربوا المستثنى بإعراب المستثنى منه المحذوف؛ لأن الكلام يصير حيثئذ جملة واحدة، لا يجوز السكوت على بعضها، أعني قولك: ما جاءني إلا زيد^(٦). فإن قدم حرف الاستثناء في هذين الشكلين من الكلام؛ كان النصب لا غير^(٧)، نحو قول الشاعر^(٨):

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٠-٣٣١، المقتضب ٤/ ٣٨٩، ٤٠١، الإيضاح العضدي ٢٠٥، جمل الزجاجي ٢٣٠، للحرر ٦٣٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣١-٣٣٥، الأزمية ١٧٣، شرح عيون الإعراب ١٦٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣١-٣٣٢، البيان ٢/ ١٥٩، الأزمية ١٧٣، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٠، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٢، شرح عيون الإعراب ١٦٩، الجني الداني ٤٧٨، مغنى اللبيب ٩٩، التبصرة ٢/ ٣٨٣، الكشف ٣/ ١١٠.

(٤) الكتاب ٢/ ٢١١، المقتضب ٤/ ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٦، الإيضاح العضدي ٢٠٦، جمل الزجاجي ٢٣٠، للحرر ٦٣٨.

(٥) الإيضاح العضدي ٢٠٦، جمل الزجاجي ٢٣٠، المقرب ١٨٦، شرح عيون الإعراب ١٦٨، للحرر ٦٣٩.

(٦) الكتاب ٢/ ٣١٠، التبصرة ١/ ٣٧٦، شرح عيون الإعراب ١٦٨.

(٧) الكتاب ٢/ ٣٣٥، المقتضب ٤/ ٣٩٧، الاستغناء ٢١١، جمل الزجاجي ٢٣٤، المقرب ١٨٦-١٨٧، شرح المقدمة النحوية ٢٦٧، الغرة المخفية ٢٩١، للحرر ٦٤٧.

(٨) هو الكميث بن زيد الأسدي، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة.



ومالي إلا آل أحمد شيعة [ومالي إلا مشعب الحق مشعب] (١)
القانون الثالث: أن كل مستثنى كان من غير المستثنى منه بحرف إلا؛ فإنه منصوب
سواء كان استثناء من إيجاب أو سلب (٢)، نحو قول النابغة:
[وقفت فيها أصيلاًنا أسائلها عيت جواباً] وما بالربع من أحد
إلا أوارى [لأيا ما أبينها والنوى كالحوض بالملظومة الجلد] (٣)
وقد يجوز فيه البديل (٤).

القانون الرابع: أن كل كلام وقع فيه بحرف «غير» موقع إلا؛ فإن إعراب غير هو
إعراب الاسم الذي بعد إلا في الكلام المنفي والموجب، والاسم الذي بعد غير
مخفوض أبداً (٥)، نحو قولك: ما جاءني غير زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت
بغير زيد؛ إلا أن تكون غير التي هي صفة (٦)، فإن إعرابها إعراب الأسماء الذي
توصف به، والأصل في غير أن تكون صفة، وقد تكون بمعنى إلا، والأصل في إلا أن

- (١) البيت في: شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، بتفسير أبي ريش القيسي، ص ٥٠، جمل الخليل
٢٩٨، العين والصحاح واللسان مادة (ش ع ب)، المقتضب ٤/٣٩٨، مجالس نعلب ١/٤٩، الأغاني
١٧/٢٧، الإنصاف ٢٧٥، الفصل ٦٨، همع الهوامع ٣/٢٥٦.
(٢) الكتاب ٢/٣١٩، والنصب لغة أهل الحجاز، المقتضب ٤/٤١٢، الأصول ١/٢٩٠، الاستغناء ٤٤٨،
جمل الزجاجي ٢٣٥، للحرر ٦٤٩.
(٣) البيت في: ديوانه ١٤، ١٥، الكتاب ٢/٣٢١، رواه بنصب أوارى، معاني القرآن للفراء ١/٢٨٨،
٤٨٠، الصحاح مادة (جلد، أصل)، شرح القوائد العشر للتبريزي ٤٤٧، جمل الزجاجي ٢٣٥-٢٣٦،
المقتضب ٤/٤١٤، الإنصاف ٢٦٩، اللسان مادة (أصل)، معاني القرآن للزجاج ٢/٧٢، الحلل ٣١٨.
(٤) الكتاب ٢/٣٢٠، المقتضب ٤/٤١٣، الاستغناء ٤٤٧، شرح المقدمة النحوية ٢٦٨، وقد فصل ابن بابشاذ
القول فيه، يقول: ومذهب بني تميم في هذا الذي ليس من الجنس، أنه على قسمين: ما كان منقطعاً بالكلية
ليس من الأحدين، ولا ما يصحب الأحدين؛ فلا يجوز إلا النصب مثل: ما بالدار أحد إلا حوضاً، وإلا
ثوباً، وما كان منهما يتبع الأحدين مثل الدواب والآلات؛ جاز عند بني تميم الرفع على البديل، فيقولون:
ما بالدار أحد إلا حمار، أبدلوا الحمار من الأحدين المقدرين.
(٥) المقتضب ٤/٤٢٣، الإيضاح العضدي ٢٠٩، اللباب ١/٣٠٨، شرح عيون الإعراب ١٦٨، الغرة المخفية
٢٩٤، المحرر ٦٤٣.
(٦) الأصول ١/٢٨٥، جمل الزجاجي ٢٣٢، التبصرة ١/٣٨٢، الاستغناء ١١٦، الفصل ٧٠، شرح
عيون الإعراب ١٦٩، معنى اللبيب ٢١٠.



تكون استثناء، وقد تكون بمعنى غير^(١)، وهنا موضع لا يجوز أن تقع فيه إلا موقع الصفة، مثل قولك: عندي درهم إلا جيد، فإنه لا يجوز^(٢).

القانون الخامس: وخلا وعدا^(٣) وسوى وسوا^(٤) ولا سيما^(٥) من ألفاظ^(٦) الاستثناء، تخفض ما بعدها، نحو قولك: لقيت القوم حاشا زيد، وعدا عمرو، وخلا خالد، وقد يجوز النصب في حاشا^(٧) وخلا وعدا^(٨).

والرفع في لا سيما^(٩).

القانون السادس: ما خلا، ما عدا، وليس، ولا تكون؛ تنصب ما بعدها على كل^(١٠) حال في الموجب والمنفى^(١١)، كقولك: قام القوم ما خلا بكرأ، وما عدا عمراً، وليس بكرأ، ولا يكون عمراً، وكذلك: ما قام إخوتك ما عدا بكرأ.

(١) الكتاب ٢/٣٣١، الأصول ١/٢٨٥، المقتضب ٤/٤١١، الاستغناء ٣٣١، ويشترط لها أن يتقدم ذكر موصوف ملفوظ به، وأن يكون الموصوف بها جمعاً، وأن يكون ما بعد إلا اسماً مفرداً لا جملة. الباب ٣١٢/١، شرح عيون الإعراب ١٦٩.

(٢) معنى اللبيب ١٠١.

(٣) الأصول ١/٢٨٨، جمل الزجاجي ٢٣٢-٢٣٣، شرح عيون الإعراب ١٧٠، الاستغناء ١٠٩، المحرر ٦٤٢.

(٤) جمل الزجاجي ٢٣١-٢٣٢، الاستغناء ١١٦، شرح المقدمة النحوية ٢٧١، المحرر ٦٤٣.

(٥) الاستثناء بها مذهب الأخفش وأبي حاتم والنحاس والفارسي وابن مضاء، قال السيوطي: والأصح ليس ما بعدها مستثنى. انظر: همع الهوامع ٣/٢٩١، شرح عيون الإعراب ١٧٢.

(٦) في الأصل: الألفاظ.

(٧) لم يحفظ النصب بعد حاشا عن سيبويه، انظر: الكتاب ٢/٣٤٩-٣٥٠، الاستغناء ١٠٩، ١١٠، ١١٨، وقد قال بنصب ما بعد حاشا المبرد والزجاج وحكاه أبو عمرو الشيباني. وانظر: الأصول ١/٢٨٨، جمل الزجاجي ٢٣٢، شرح المفصل ٢/٨٥، شرح عيون الإعراب ١٧٠، المحرر ٦٤٢.

(٨) الأصول ١/٢٨٨، جمل الزجاجي ٢٣٢، الاستغناء ١٠٩، شرح المفصل ٢/٨٥، شرح المقدمة النحوية ٢٧٢، شرح عيون الإعراب ١٧٠.

(٩) الاستغناء ١١١-١١٢، ١٢٤، همع الهوامع ٣/٢٩٢، كشف المشكل ١/٥٠٣، ٥٠٥، شرح عيون الإعراب ١٧٢-١٧٣، المحرر ٦٤٦.

(١٠) لفظة «كل» زيادة من عندي.

(١١) الكتاب ٢/٣٤٧، ٣٤٩، الإيضاح العضدي ٢١٠، جمل الزجاجي ٢٣٣، الباب ١/٣٠٧، ٣٠٨، شرح عيون الإعراب ١٦٩، كشف المشكل ١/٥٠٢، المحرر ٦٤٠.

القانون السابع: فإن استثنت يالا أن يكون جاز الرفع والنصب، تقول: جاء القوم
إلا أن يكون زيدا، و: زيد، والرفع أجود^(١)، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً
...﴾^(٢) [البقرة: ٢٨٢].

فهذه هي أصناف الإعراب والمعربات في الكلام الخبري. وإذا قد تقررت قوانين
إعراب الأسماء الموجودة في الجملة الواحدة البسيطة غير المركبة، وهي التي
سميناها أولاً.



(١) الكتاب ٢/٣٤٩، شرح عيون الإعراب ١٧١-١٧٢.

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر «تجارة» رفعاً. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم «تجارة» نصباً.
انظر: السبعة ٢٣١، إتحاف فضلاء البشر ١/٥٠٩، النشر ٢/٢٤٩، ٢٣٧، التيسير ٩٥. وتوجيه قراءة
الرفع على أن «تكون» تامة بمعنى الحدوث والوقوع. والنصب على أن «تجارة» خبر لتكون على تقدير: إلا
أن تكون الأموال تجارة. انظر: حجة القراءات ١٩٩، الحجة في القراءات ١٠٣، الكشاف ١/٣٢٧،
٥٠٢، البحر المحيط ٣/٢٣١، التبصرة ١/٣٨٤، شرح عيون الإعراب ١٧٢.



[الجزء الرابع]

[الباب الأول] (١)

فلنقل في قوانين الجمل الثواني (التي) (١) تتركب من جملتين من الجمل الأول، وقد سلف لنا أن هذه تتركب على ثلاثة أنحاء، فإما أن تكون إحدى الجملتين جواباً للثانية، وإما أن يكون إحدى الجملتين تقع من الثانية موقع الاسم المركب تركيب تقييد من الجملة البسيطة المركبة تركيباً خبرياً، مثل أن تقع موقع المفعول أو الحال، وإما أن ترتبط إحدى الجملتين بالثانية بحرف من حروف العطف.

فأما الجملة المركبة من جملتين؛ إحدى الجملتين منهما جواب الثانية، فأكثر الإعراب اللاحق بهذا التركيب إنما هو في إعراب الأفعال، وأما الأسماء فليس يتغير إعرابها من جهة وقوعها جزءاً من هذه الجمل عما كانت عليه في الجملة الأولى إلا ما يقع فيهما من الأسماء المنقولة من شكل التقييد إلى شكل الإخبار فإنها قد يجوز فيها الرفع مثل قولك: إن زيد تكرمه بكرمك (٢)، والأجود في هذا هو النصب (٣). والجمل التي بهذه الصفة هي التي يوجد فيها حروف الشرط؛ إما مصرحاً بها وإما مقدرًا.

وقد يوجد في حروف الشرط ما خاصته أن يليه الاسم المبتدأ المرفوع وهي «لولا»، وإن كان النحاة ليس يسمون هذه بحرف شرط؛ لأن الشرط عندهم هي العاملة في الفعل مثل قولك: لولا زيد أكرمتك (٤). وأما «لو» فإن الفعل يليها في أصل الكلام كما يلي حروف الشرط العاملة للجزم.

(١) زيادة من عندي.

(٢) لم أجد فيما بين يدي من مرجع من أشار إلى الفعل في مثل هذا المثال إلا ضرورة، وإن كانت إشارة سيويه تبين ذلك بقوله: وهي أبعد من الرفع لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ. انظر: الكتاب ١/ ١٠٠، ١٣٤، المحرر ٤٩١، الحاشية رقم (٤) منه.

(٣) الكتاب ١/ ١٣٤، جمل الزجاجي ٣٩، الباب ١/ ٤٦٩، الغرة للمخفية ٤١٣، المحرر ٤٩٠.

(٤) انظر في «لولا»: معنى اللبيب ٣٥٩، الجنى الداني ٥٩٧، معاني الحروف ١٢٣ وهو القائل بأنها من الحروف الهوامل، حروف المعاني ٣، الكتاب ١/ ٩٨، الصاحبي ١٦٣، الأزهية ١٦٦، جواهر الأدب ٤٨١.

وهذا النوع من المبتدأ والخبر الذي يلي «لولا»، والخبر الذي يلي «لولا» هو مما حذف فيه الخبر، وتقدير الكلام عندهم: لولا زيد موجود لأكرمتهك^(١)، أو: لولا وجود زيد لأكرمتهك^(٢).

و«لما» إذا كانت بمعنى الظرف هي أيضاً من هذه الحروف، ويليهما الفعل إلا أنها غير عاملة فيه^(٣).

وكذلك الحروف التي تتضمن ربط جملة هي ثلاثة أصناف: إما حروف يليها الاسم وهي «لولا»، وإما حروف يليها الفعل في الكلام الأصلي، وهذه منها غير عاملة في الفعل مثل «لما» الظرفية، وعاملة مثل الشرطية. وسائر الحروف التي يخصها النحاة بحروف الشرط. وأما الجمل التي تقع من الجمل موقع الأسماء المفردة من الجمل الأول البسيطة، للجملة الأولى تأثير في إعرابها مثل التأثير الذي كان من ظننت وأخواتها الداخلة على الابتداء والخبر.

والقسم هو داخل في هذا الجنس، وذلك أنه مركب من جملتين: إحداهما^(٤): المقسم بها، والثانية: المقسم عليه. وليس للجملة الأولى تأثير في الثانية إلا دخول اللام والنون الثقيلة للتأكيد نحو قولك: والله لأخرجن، وأن جواب القسم المنفى يكون بـ«ما» و«لا»، نحو: والله لا أخرج زيد، والله ما أخرج زيد^(٥)، وقد يجوز حذف «لا» لدلالة الكلام عليه^(٦)، وعلى هذا أنشدوا:

(١) الجنى الداني ٥٩٩، ٦٠٠، الأزهية ١٦٦، معاني الحروف ١٢٣.

(٢) هذا إذا أريد الكون المقيد. انظر الجنى الداني ٥٩٩-٦٠٠، أو على تقدير زيد فاعل للمصدر، معنى اللبيب ٣٥٩.

(٣) هو قول ابن السراج والفارسي وابن جنى وتبعهم جماعة، وقال ابن مالك إنها بمعنى إذ. انظر: معنى اللبيب ٣٦٩، حروف المعاني ١١، الأزهية ١٩٩، الجنى الداني ٥٩٤.
(٤) في الأصل: أحدهما.

(٥) الأصول ١/٤٣٥، المقتضب ٢/٣٣٣، جمل الزجاجي ٧٠، المقتصد ٨٦٥، كشف المشكل ١/٥٨٠، مع الهوامع ٤/٢٤٣، المحرر ٦٨٨.

(٦) الأصول ١/٤٣٥، المقتصد ٨٦٦، مع الهوامع ٤/٢٥٠، المحرر ٨٨٦.



تالله يبقى على الأيام ذو حيد [بشمخر به الظيان والآس] (١)
أى: لا يبقى، وقد تقدم القول في ذلك.

وأما الجمل المعطوفة فإننا نقول فيها ها هنا، وهذه صنفان: إما أن يصرح بالجملتين معا إذا اختلف إخبار الجمل، وإما أن يحذف أحد الخبرين من الجملة المعطوفة؛ ويؤتى بحرف العطف فقط، والاسم المخبر عنه إذا كان الخبران واحداً مثل قولك: قام زيد وعمرو؛ لأن التقدير هو: قام زيد وقام عمرو.

فأما الصنف الأول من الجمل فليس حرف العطف هنالك هو الذي ينسب إليه الإعراب في الاسم المعطوف مثل قولك: قام زيد وعمرو، وزيد منطلق وعمرو، وهذا هو الذي فيه قوانين تتعدد بتعدد حروف العطف.

القانون الأول: أن كل اسم عطفته على اسم آخر بالواو والفاء أو ثم؛ فإنه يعرب بإعراب الاسم المربوط به؛ إن كان الاسم مرفوعاً فمرفوع، وإن كان منصوباً فمنصوب، وكذلك الحال في الفعل المربوط بفعل آخر؛ أعني أنه إن كان الأول مرفوعاً؛ فالمربوط به مرفوع، وإن كان منصوباً فمنصوب، وإن كان مجزوماً فمجزوم؛ إلا أن تكون الفاء في جواب الشرط فإن الفعل المربوط يكون مرفوعاً، وسيأتي هذا في إعراب الأفعال، والواو تعطى الجمع ولا تعطى الترتيب (٢)، والفاء تعطى الجمع والترتيب، وليس فيهما مهلة (٣)، وثم فيها مهلة وتراخ، أعني تراخ للمعطوف عليه (٤).

- (١) انظر البيت في: الكتاب ٣/٤٩٧، المقتضب ٢/٣٢٣، الصاحبي ١٤٩، الأصول ١/٤٣٠، أمالي ابن الشجري ٢/١٤٠، كتاب الشعر ١/٥٤، اللسان مادة (أوس، حيد، ظين) الصحاح مادة (حيد، شمخر، ظي)، معنى اللبيب ٢٨٣، شرح شواهد المعنى ٢/٥٧٣، المفصل ٣٤٥، شرح المفصل ٩/٩٨، خزنة الأدب ١٠/٩٥، مع الهوامع ٤/٢٠١، ٢٣٦، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٩٤٣، جمل الزجاجي ٧١، ديوان الهذليين ٣/٢، العين مادة (أس). وروايته في الديوان: والخنس لن يعجز الأيام ذو حيد، وكذا في العين.
- (٢) الكتاب ١/٤٣٨، المقتضب ١/١٤٨، الأصول ٢/٥٥، معاني الحروف ٥٩، معنى اللبيب ٤٦٣، الجنى الداني ١٥٨، رصف المباني ٤١١، وعند الكوفيين تعطى الترتيب، المحرر ٧٤٥.
- (٣) الكتاب ١/٤٣٨، الأصول ٢/٥٥، المقتضب ١/١٤٨، معاني الحروف ٤٣، حروف المعاني ٣٩، الجنى الداني ٦١، رصف المباني ٣٧٧، وزعم الكوفيين أن الترتيب لا يلزم فيها.
- (٤) الكتاب ١/٤٣٨، المقتضب ١/١٤٨، الأصول ٢/٥٥، معاني الحروف ١٠٥، حروف المعاني ١٦، معنى اللبيب، ١٥٨، الجنى الداني ٤٢٦، المحرر ٧٤٨.

القانون الثاني: إن كل اسم ربطته باسم آخر بأو أو أم وإما المكررة المكسورة^(١)؛ فإن إعراب المربوط به كإعرابه، مثل قولك: جاءني زيد أو عمرو^(٢)، ورأيت زيدا أم عمراً، وأكثر ما تقع «أم» هذا في الاستفهام^(٣)، وهذه الحروف أكثرها مشتركة لأنواع الكلام والتام، وكذلك تقول: رأيت إما زيدا وإما عمراً، وهذه كلها يجمعها معنى الشرط الموجود فيها^(٤).

القانون الثالث: كل اسم استثنيته بحرف «لكن» من كلام منفى؛ أوجبت له ما نفيت عن غيره؛ فأعرابه تابع لإعراب الاسم الذي وقع في الكلام المنفى مثل قولك: ما قام زيد لكن عمرو^(٥)، ولو قلت: قام زيد لكن عمرو؛ ثم سكت لم يجز إلا أن تقول: لكن عمرو لم يقم^(٦).

القانون الرابع: أن كل اسم أخبرت عنه بخبر ثم تبين لك أنك قد غلطت فاستدركت الاسم المخبر عنه بحرف «بل»، فإن إعرابه هو إعراب الاسم الأول مثل قولك: قام زيد بل عمرو^(٧). وكذلك إذا استدركت بحرف «بل» من الكلام المنفى مثل قولك: ما قام زيد بل عمرو^(٨).

والنحاة يسمون هذه والصفات والبدل والتأكيد توابع؛ لكن حكم الإعراب فيها واحد، أو هي كما ترى مختلفة في المعنى اختلافاً شديداً.

(١) القائل بـ«إما العاطفة» هو ابن السراج، انظر: الأصول ٥٥/٢، التبصرة ١/١٣١، شرح عيون الإعراب ٢٣٥، المحرر ٧٤٣.

(٢) في الأصل: وعمرو.

(٣) معاني الحروف ٧٠، الجنى الداني ٢٠٤، ٢٠٥، رصف المبانى ٩٣، المحرر ٧٥١.

(٤) تعميم ابن رشد في غير موضعه، فـ«إما» فقط هي التي تحمل معنى الشرطية، أما «أو وأم» فلا.

(٥) الكتاب ١/٤٣٥، المقتضب ١/١٥٠، الأصول ٥٧/٢، معاني الحروف ١٣٣، حروف المعاني ١٦، ٣٣، الجنى الداني ٥٩١، جمل الزجاجي ١٩، المحرر ٧٤٩.

(٦) المقتضب ١/١٥٠، الأصول ٥٧/٢، حروف المعاني ١٥.

(٧) لا يجيز الكوفيون أن تقع بل بعد الإيجاب، انظر: معاني الحروف ٩٤، الجنى الداني ٢٣٦-٢٣٧، المحرر ٧٥٠.

(٨) الأصول ٥٧/٢، معاني الحروف ٩٤، حروف المعاني ١٤، مغنى اللبيب ١٥٢، رصف المبانى ١٥٣-١٥٤، الجنى الداني ٢٣٦.

وينبغي أن تعلم أن العطف قد يكون على اللفظ وعلى الموضع؛ فيختلف مثل أن يكون الاسم مخفوضاً وهو في موضع نصب^(١) مثل قولك: لست بزيد ولا عمرو ولا عمراً؛ لأن الباء هنا زائدة.

وقد كان يقتضى بهذه القوانين أن تذكر بعد قوانين إعراب الأسماء والأفعال وأنواع الكلام التام؛ لكن يقتضى التقدير بجهة ما، فهذه هي جميع أصناف الإعراب الواقع في الأسماء من الأقاويل الخبرية، وأصناف الجمل المعربة.

وإذا تقرر هذا فننقل في إعراب الأسماء الواقعة في الكلام الأمرى والنهى.



(١) المقتضب ٤/١٥٤، الأصول ٢/٦٥، المحرر ٧٤٤.

الباب الثانى

فى إعراب الجمل الأمرىة والنهىة

وهذا الكلام وما فى معناه من الدعاء والتمنى والتحضيض فهو من أجناس الكلام التام، وله تركيب على حدته ليس تركيباً خبرياً ولا تركيباً تقييداً، والفعل الواقع فيها يقيد بجميع الأسماء التى يقيد بها الفعل الواقع فى القول الخبرى من المفعولات وسائر المنصوبات والمخفوضات، وبالجملة يوجد فيها جميع القوانين التى تقدمت من قيود الأفعال وقيود الأسماء، والذى يخص هذا النوع من الكلام التام فى نفسه أن^(١) الأمر فيه مبنى على السكون، والنهى مجزوم، وسيأتى هذا فى إعراب الأفعال.

وللعرب ألفاظ أقامت دالة على ما يدل عليه الأمر أو النهى نحو قولك: (هاك)^(٢) زيداً؛ أى: خذ زيداً، وعنك عمراً، ودونك بكرة^(٣)، أى الزمهما. والنحاة يسمون هذه أسماء الأفعال^(٤)، ومن هذا الجنس أيضاً ألفاظ عدل بها عن صيغ الأمر إلى صيغ الأسماء وأبقيت دلالة الأمر فيها نحو قولهم: تراك؛ بمعنى: اترك، ونزال بمعنى: انزل، ورويد بمعنى: ارود، وحذار بمعنى: احذر^(٥)، وهى ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها^(٦)، وربما أتت مثل هذه فى الكلام الخبرى مثل قولهم: شتان زيد وعمرو؛ أى: بعد زيد من عمرو^(٧).

(١) كره أن، فى الأصل.

(٢) زيادة من عندى.

(٣) ومنه وراءك وعليك وإليك، أما معنى عنك ودونك فخذ، أما عليك فمعناه الزمه، وإليك معناه تنح، انظر: اللباب ١/٤٥٩، التبصرة ١/٢٤٩.

(٤) التبصرة ١/٢٤٦، اللباب ١/٤٥٤.

(٥) اللباب ١/٢٤٦، ٤٥٤، شرح المفصل ٤/٤٩.

(٦) يجيز سيبويه القياس فى الأفعال الثلاثية على صيغة فعال، وغيره يمنع القياس. انظر: الكتاب ٣/٢٨٠، التبصرة ١/٢٥٢، شرح المفصل ٤/٤٩، ٥٢، الغرة المخفية ٥٠٥-٥٠٦.

(٧) اللباب ١/٤٥٧، ومنه: هيهات، وسرعان، ووشكان، وأف، وأوه. انظر: شرح المفصل ٤/٣٥.



واعلم أن العرب لموضع تجوزها في الكلام وحبها الاختصار، والعرب كثيراً ما يحذفون الكلام التام الذي قيد به الاسم الذي من تمامه ويأتون بالمقيد فقط، وهذا يعرض لهم في الكلام التام ما عدا النداء في ثلاثة أسماء في المفعول به وفي المصدر وفي الحال، وربما كثر استعمالهم للحذف حتى لا يجوز عندهم أن ينطق بالكلام التام الذي كان ذلك الاسم في الوصل غير مفهوم إلا بالإضافة إليه.

وربما وجد لهم أسماء يقيمونها مقام المصادر فينصبونها نحو قولهم: سبحان الله^(١)، وهذا النوع من الكلام هو الذي يعرفه النحاة بالمنصوبات أعني على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

ومن مشهور ما يدخل في هذا الباب مصادر واقعة في الدعاء نحو قولهم: سعيًا ورعيًا وسحقًا وبعداً، وويحه وويله^(٢)، فإذا فصلوا فقالوا: ويح له، وويل له؛ رفعوا^(٣)، وقد يجوز النصب^(٤).

ويقيمون مقام هذه المصادر في الدعاء أسماء نحو: تربيًا له وجندلاً^(٥)، وقد يقيمون هذه المصادر صفات نحو قولهم: هنيئًا مريئًا^(٦)، وقد تأتي مصادر من هذه في باب الخبر نحو قولهم: شكرًا لله وحمدًا له^(٧)، وفي هذا الباب يدخل عندهم: سبحان الله وريحانه؛ إلا أن هذه مصادر جارية على غير فعلها لأن سبحان ها هنا وقع موقع:

(١) الكتاب ١/٣٢٢، ٣٢٥، المقتضب ٣/٢١٧، ٢١٩، جمل الزجاجي ٣٠٥، ارتشاف الضرب ٢/٢١٠، مع الهوامع ٣/١١٤، المحرر ٢٧٩.

(٢) التبصرة ١/٢٦١، اللباب ١/٤٦٤، مع الهوامع ٣/١٠٥.

(٣) الكتاب ١/٣١٠، المقتضب ٣/٢٢٠، اللباب ١/٤٦٤، التبصرة ١/٢٦٢، جمل الزجاجي ٣٠٥، مع الهوامع ٣/١٠٥، ١٠٧.

(٤) الكتاب ١/٣١٠، المقتضب ٣/٢٢٠، التبصرة ١/٢٦٢، اللباب ١/٤٦٥، جمل الزجاجي ٣٠٥، مع الهوامع ٣/١٠٧.

(٥) الكتاب ١/٣١٤، المقتضب ٣/٢٢٢، التبصرة ٢٦١، مع الهوامع ٣/١٢٨، ١٣٠.

(٦) الكتاب ١/٣١٦، التبصرة ١/٢٦١، جمل الزجاجي ٣٠٥.

(٧) الكتاب ١/٣١٨-٣١٩، المقتضب ٢/٢٢٦، جمل الزجاجي ٣٠٥، مع الهوامع ٣/١٠٨، ١١٦،

تسيحاً^(١)، وفي هذا الباب قوله سبحانه: ﴿... وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾^(٢)
[الفرقان: ٦٣]، وقولهم: ما أنت إلا سيراً^(٣).

وفي هذا الباب يدخل قولهم: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، أي: فإذا هو
مصوت صوت حمار^(٤)، فإذا قالوا: له صوت حمار، رفعوا لعدم مفهوم معنى
الفعل فيه^(٥).

وقولهم أيضاً: ليك وسعديك هي عند سيويه مصادر مثناة^(٦)؛ لأن معناها: إجابة
لك وقرباً منك ومساعدة، فهذه كلها مصادر حذفت أفعالها الناصبة لها^(٧).

وأما المفعولات التي حذفت الأفعال منها الناصبة لها في هذا الباب فمنها قولهم:
إياك أن تفعل كذا وكذا^(٨)، ونفسك يا فلان؛ أراد: اتق نفسك^(٩).

ومن هذا الباب قولهم: إياك وزيداً؛ أي: وبجلاسة زيد، وإياك والأسد^(١٠).

ومن هذا الباب: كلمته فاه إلى في، أي: جاعلاً فاه إلى في؛ على مذهب من يقدر
هذا التقدير وهم الكوفيون^(١١)، وأما على مذهب البصريين؛ فلا يدخل في هذا
الباب؛ لأنه عندهم واقع موقع المصدر^(١٢).

-
- (١) الكتاب ١/٣٢٢، المقتضب ٣/٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٩، مع الهوامع ٣/١١٤.
(٢) وانظر كلام سيويه حول الآية في ١/٣٢٥، المقتضب ٣/٢١٩، البحر المحيط ٦/٥١٢.
(٣) الكتاب ١/٣٣٥، فكأنه قال في هذا كله: ما أنت إلا تفعل فعلاً...، المقتضب ٣/٢٢٩، مع الهوامع
٣/١٢٣.
(٤) الكتاب ١/٣٥٥، ٣٥٦، وتقديره عنده: فإذا هو يصوت، مع الهوامع ٣/١٢٦.
(٥) الكتاب ١/٣٦١.
(٦) الكتاب ١/٣٥٠، المقتضب ٣/٢٢٣، مع الهوامع ٣/١٢٢.
(٧) الكتاب ١/٣٤٨، المقتضب ٣/٢٢٣، الباب ١/٤٦٥، مع الهوامع ٣/١٠٩-١١٤.
(٨) الكتاب ١/٢٧٩، المقتضب ٣/٢١٣.
(٩) الكتاب ١/٢٧٣.
(١٠) الكتاب ١/٢٧٨، المقتضب ٣/٢١٢، مع الهوامع ٣/٢٤.
(١١) التبصرة ١/٣٠٠، شرح المفصل ٢/٦١، مع الهوامع ٤/١١.
(١٢) الكتاب ١/٣٩١، المقتضب ٣/٢٣٦، التبصرة ١/٣٠٠، الباب ١/٢٨٧، مع الهوامع ٤/١٠.

وكثيراً ما تردد هذه المنصوبات بين أن تدخل في باب المفعولات أو في باب المصادر أو في باب الأحوال .

وفي هذا النوع يدخل عندهم : اشتريته بدرهم فصاعداً^(١) ، وقولهم أئيميا مرة وقيسياً أخرى^(٢) ، وقولهم : أما سميها فسمين^(٣) ، ومن هذا قولهم : أقاعداً وقد ذهب الناس^(٤) .

وأما قولهم : قتلته صبراً ولقيته فجأة ؛ فهي من باب الحال التي ليس فيها حذف ، وذلك أن الاسم الذي يقع موقع الحال قد يكون مشتقاً ، وقد يكون مصدرراً^(٥) .

وأما قولهم : له على كذا وكذا عرفاً واعتراقاً^(٦) ؛ فإنها مصادر جرت على معاني أفعالها ، وكذلك جميع المصادر التي تقول فيها النحاة إنها مؤكدة ؛ مثل قولك : هذا عبد الله حقاً^(٧) ، ولا يدخل في هذا الباب أعني في الأحوال المحذوف للجمله التي هي من تمامها قولهم : أخطب ما يكون الأمير قائماً^(٨) . وتلخيص هذا النوع من الكلام من غيره فيه نظر وطول ، ومما يدخل في إعراب هذا الجنس من الكلام أعني جنس الطلب والاستدعاء^(٩) المحذوف التحضيض الذي يكون في كلامهم بحرف «ألا» نحو قولهم^(١٠) :

- (١) الكتاب ١/٢٩٠ ، المقتضب ٣/٢٥٥ ، مع الهوامع ٤/٦٠ .
- (٢) الكتاب ١/٣٤٣ ، كأنك قلت : أنحول ئيميا مرة وقيسياً أخرى ، المقتضب ٣/٢٦٤ .
- (٣) قال سيويه : أما سميها فسمين ، وذلك في باب ما يتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ، وأشار إلى أنه يرفع في لغة بني تميم . انظر : الكتاب ١/٣٨٤ ، مع الهوامع ٤/١٦ .
- (٤) الكتاب ١/٣٤٠ ، المقتضب ٣/٢٦٤ ، مع الهوامع ٣/١٢٨ .
- (٥) الكتاب ١/٣٧٠ ، المقتضب ٣/٢٣٤ ، الأصول ١/١٦٣-١٦٤ ، التبصرة ١/٣٠٠ ، شرح المفصل ٢/٥٩ ، مع الهوامع ٤/١٤-١٥ .
- (٦) الكتاب ١/٣٨٠ ، مع الهوامع ٣/١٢٣ .
- (٧) الكتاب ١/٣٧٨ ، المقتضب ٣/٢٦٦ ، مع الهوامع ٣/١٢٤ .
- (٨) الكتاب ١/٤٠٢ .
- (٩) في الأصل : واستدعاء .

(١٠) اختلف العلماء في نسبه ، فقد نسبه الأغلب الأعم إلى حسان بن ثابت . انظر : الكتاب ٢/٣٠٦ ، خزانه الأدب ٤/٦٩ جمل الزجاجي ٢٤٠ ، ونسب إلى خدش بن زهير العامري في أشعار العامرين ، ونسبه إليه الزمخشري في شرحه أبيات الكتاب ٢١٢ .

ألا طعان ولا فرسان عادية إلا تجشؤكم عند التناير^(١)
وهذا الاسم أبداً مبنى على الفتح إذا أرادوا التحضيض^(٢)، وإن أرادوا التمني
نصبوا ونونوا فقالوا: ألا ماء نشره^(٣).

وربما أتوا بمصادر لا أفعال لها ولا جملة كلام تتصل بها نحو: أيا لزيد.

وربما جاز عندهم النطق بالكلام التام وجاز الحذف، فمثال ما يجوز عندهم النطق
بالكلام التام وحذفه قولهم: اللهم ضبعاً وذيياً^(٤)، فإنهم قد يقولون: اللهم سلط
عليها سبعاً^(٥) وذيياً^(٦)، ومثال ما لا يجوز عندهم النطق بالكلام التام الذي يعلق به
الاسم الذي هو من تمامه قولهم: مرحباً وسهلاً^(٧)، وسائر الأمور التي ذكرناها.



(١) ورد في الأصل المخطوط: ألا فرسان ألا طعان.

والبيت موجود في: ديوان حسان بن ثابت ١٢٣. طبعة دار صادر، أشعار العامريين الجاهليين ٣٣
وروايته: الأبقان ولا فرسان، الكتاب ٣٠٦/٢، رصف المياني ٨٠، مغنى اللبيب ٩٦، ٤٥٧، شرح
شواهد المغنى ١/٢١٠، خزنة الأدب ٤/٦٩، معاني الحروف ١١٤، الجنى الداني ٣٨٤، جمل الزجاجي
٢٤٠، معجم الهوامع ٢/٢٠٥، المحرر ٤٤٤.

(٢) اللباب ١/٢٤٤، شرح المفصل ٢/١٠٢.

(٣) وهذا يخالف ما نص عليه سيبويه في قوله: واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى
التمنى عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر،
وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر. انظر: الكتاب ٢/٣٠٧.

(٤) الكتاب ١/٢٥٥.

(٥) الأولى أن تكون: ضبعاً.

(٦) قدره سيبويه ب: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذيياً، انظر: الكتاب ١/٢٥٥.

(٧) الكتاب ١/٢٩٥، المقتضب ٣/٢١٧، ٢١٨، معجم الهوامع ٣/٢٢.



القول في الباب الثالث من الكلام التام وهو النداء

وهذا النوع من الكلام يقيد بالصفات وبالمعطوف وبالبدل وبالتأكيد، ففيه إذا أربعة فصول:

الفصل الأول: في ضروب الاسم المنادى.

الثاني: في أوصافه.

الثالث: في المعطوف عليه.

الرابع: في المبدل منه.

الفصل الأول

فأما الاسم المنادى ففيه قوانين:

الأول: أن كل اسم مفرد علم؛ فإنه مبني على الضم نحو: يا زيد ويا عمرو^(١).

الثاني: أن كل اسم ركب تركيب إضافة فإنه منصوب نحو: يا عبد الله ويا أخانا^(٢).

الثالث: أن كل اسم منكور؛ إذا لم ترد به رجلا بعينه؛ فهو منصوب نحو: يا رجلا ويا راكباً^(٣)، وكذلك إن كان مقيداً بغيره نحو قولك: يا ضارباً زيداً، ويا خيراً من^(٤) عمرو^(٥)؛ فإن أردت رجلا بعينه^(٦)؛ بنيته على الضم فقلت: يا رجل أقبيل^(٧).

(١) الكتاب ١/ ٢٩١، الأصول ١/ ٣٣٣، الإيضاح العضدي ٢٢٩، أسرار العربية ٢٢٤، المحرر ٥٠٧.

(٢) المقتضب ٤/ ٢٠٥.

(٣) الأصول ١/ ٣٣١، الإيضاح العضدي ٢٢٧، المقتصد ٧٥٣، المقرب ١٩٣، المحرر ٥٢٣.

(٤) لفظة «من» زيادة من عندي.

(٥) في الأصل: يا خيراً عمراً. وانظر: الأصول ١/ ٣٤٤، الغرة المخفية ٥١٥، المقرب ١٩٢، كشف المشكل

١/ ٥٢٠، المحرر ٥٢٥.

(٧) شرح عيون الإعراب ٢٥٨.

(٦) وهو ما يعرف بالنكرة المقصودة.

الرابع: كل اسم فيه الألف واللام؛ فإنك إذا ناديته فلا تناده إلا بإدخال حرف النداء على أي موصولة بها نحو: يا أيها الرجل، ويا أيها الغلام، أو تدخل حرف النداء على هذا فتقول: يا هذا الرجل.

فإن توصلت إلى ندائه بأي، وإنما لم يكن في الاسم إلا الرفع^(١).

إن توصلت إليه بهذا جاز الرفع والنصب؛ تقول: يا هذا الرجل، ويا هذا الرجل^(٢)، ولا يجوز في قولك: يا أيها الرجل إلا الرفع فقط.

الخامس: إذا ناديت اسماً مضافاً إليك نحو: يا غلامي ويا صاحبي؛ كان فيه أوجه: أحدها: أن تحذف الياء فتقول: يا غلام أقبل^(٣)، ويجوز أن تثبت الياء وتسكنها فتقول: يا غلامي^(٤)، ويجوز أن تحرك الياء فتقول: يا غلامي^(٥)، ويجوز أن تقول: يا غلاماً أقبل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماه، وإذا وصلت حذف^(٦).

ويقولون: يا بن أم ويا بن عم؛ فيحذفون الياء ويشبتونها وبينون الميم على الفتح فيقولون: يا بن أم ويا بن عم^(٧)، ويقولون: يا أبة وأمة، ولا يستعملون هذا إلا في النداء فقط^(٨)، لا يقولون: جاءت ابنتي ولا خرجت ابنتي.

السادس: أن كل اسم مندوب؛ وهو المتفجع على فقده؛ فإن لك فيه وجهين: أحدها: أن تأتي فيه بلفظ فقط فتقول: وازيد واعمرو^(٩). والثاني: أن تزيد في آخره

(١) هذا مذهب البصريين، وأجاز المازني النصب. انظر: معاني القرآن للزجاج ٩٨/١، أسرار العربية ٢٢٨، ٢٢٩، شرح التسهيل ٤٠٠/٣، المقتصد ٧٧٨، مع الهوامع ٥٠/٣، الأشباه والنظائر ١٨/٥، الأصول ٣٣٧/١، شرح عيون الإعراب ٢٥٨، التبصرة ٣٤٤/١، اللباب ٣٣٧/١.

(٢) الكتاب ١٩٢/٢، الأصول ٣٣٣/١، التبصرة ٣٤٥/١، شرح عيون الإعراب ٢٦٠-٢٦١، شرح المفصل ٨/٢، مع الهوامع ٤٩/٣.

(٣) الكتاب ٢٠٩/٢، المقتضب ٢٤٥/٤، ٢٤٦، وهو أجودها عنده، جمل الزجاجي ١٥٩.

(٤) الكتاب ٢١٠/٢ وجعلها سيبويه لغة في النداء في الوقف والوصل. الأصول ٣٤٠/١، المقتضب ٢٤٧/٤، جمل الزجاجي ١٦٠، المحرر ٥٢٠.

(٥) وتحريك الياء بالفتح. انظر: المقتضب ٢٤٧/٤، جمل الزجاجي ١٥٩، المقرب ١٩٩.

(٦) الكتاب ٢١٠/٢، الأصول ٣٤٠/١، جمل الزجاجي ١٦٠، الغرة المخفية ٥٢١-٥٢٢.

(٧) الكتاب ٢١٤/٢، التبصرة ٣٥١/١، شرح عيون الإعراب ٢٥٣.

(٨) الكتاب ٢١١/٢، التبصرة ٣٥٢-٣٥٣، شرح عيون الإعراب ٢٥٣-٢٦٤-٢٦٥ وفي لغات.

(٩) الكتاب ٢٢١/٢، التبصرة ٣٦٣/١.



ألفاً وتقر الألف هاء في الوقف وتحذفها في الوصل فتقول: وازيداه وابكراه^(١)،
وحروف الندبة «وا»^(٢).

السابع: أن كل اسم منادى مستغاث به لمستغاث من أجله؛ فإنك تدخل بعد حرف
النداء اللام على المستغاث به والمستغاث من أجله، ولام المستغاث به مفتوحة والمستغاث
من أجله مكسورة نحو قولك: يا لزيد لعمرؤ؛ ويا للرجال للعجب^(٣).

وينبغي أن تعلم أنه يلحق الاسم المنادى شيء خاص به؛ وهو ترخيم آخر حرف
منه؛ طلباً للتخفيف^(٤)؛ وذلك فيما كان من الأسماء الأعلام على أكثر من ثلاثة
أحرف نحو قولك في^(٥): يا حارث: يا حار، وفي مالك: يا مال، وللعرب في هذا
لغتان، منهم من يبنى الحرف الذي صار آخر الاسم بعد الحذف على لفظه الذي كان
قبل الحذف^(٦). ومنهم من يرفعه كما يرفع الاسم الغير محذوف^(٧)، فمنهم من
يقول: يا حار بالكسر، ومنهم من يقول: يا حار بالضم، وقد يرخمون ما هو من
الأسماء على أقل من ثلاثة أحرف إذا كانت فيه هاء التانيث فتقول في ترخيم ثبة وعزة:
يا ثبَ وَيَا عَزَ^(٨).

(١) الكتاب ٢/٢٢٠، المقتضب ٤/٢٦٨، الأصول ١/٣٥٥، التبصرة ١/٣٦٢، شرح عيون الإعراب ٢٦٨،
المحرر ٥٣١-٥٣٢.

(٢) في الأصل: واو.

و«يا»، وقيل «آ» أيضاً. انظر: الأصول ١/٣٥٥، ٣٥٨، جمل الزجاجي ١٧٦، التبصرة ١/٣٦٢، شرح
المفصل ٢/١٤، مع الهوامع ٣/٦٦، اللباب ١/٣٤٢، المحرر ٥٣٢.

(٣) الكتاب ٢/٢١٩، الأصول ١/٣٥٢، المقتضب ٤/٢٥٦، التبصرة ١/٣٥٩، شرح عيون الإعراب ٢٦٧،
المحرر ٥٣٢.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٩، والترخيم حذف أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً. وانظر: الأصول ١/٣٥٩، جمل
الزجاجي ١٦٨، أسرار العربية ٢٣٦، المحرر ٥٢٥.

(٥) لفظة «في» زيادة من عندي.

(٦) الكتاب ٢/٢٤١، الأصول ١/٣٥٩، جمل الزجاجي ١٦٨، ١٦٩، المفصل ٤٧، المقتصد ٧٩٢، شرح
عيون الإعراب ٢٦٩، المحرر ٥٢٦.

(٧) الأصول ١/٣٥٩، جمل الزجاجي ١٧٠، المفصل ٤٧، المقتصد ٧٩٨، شرح عيون الإعراب ٢٦٩، مع
الهوامع ٣/٩٠.

(٨) الكتاب ٢/٢٤١، الأصول ١/٣٦٢، جمل الزجاجي ١٧٠، المفصل ٤٧، المقتصد ٧٩٨، المحرر ٥٢٦.

وإذا نادوا ما آخره هاء التانيث نحو طلحة وعائشة؛ فلهم في ذلك لغتان: أحدهما:
الرفع على الأصل نحو قولك: يا طلحةُ ويا عائشة^(١). والثانية: النصب نحو: يا
طلحة ويا عائشة^(٢)، والنحاة تعتل في هذا بأن تقول: أراد الترخيم ثم ألحق التاء توكيداً
وترك آخر الكلام مفتوحاً ليدل بذلك على الترخيم^(٣) ولا يرخم في غير النداء إلا في
ضرورة الشعر^(٤).



(١) الكتاب ٢/٢٤٢، أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٢، أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٧ وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: يا طلحة أقبل، يشبه يا تيم تيم عدى، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء. وانظر الضم في: ٢/٢٠٨، أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٩، ٢٤٦، المقتضب ٤/٢٥١-٢٥٢، التبصرة ١/٣٦٦.



الفصل الثاني

وأما قوانين الصفة؛ فإن فيها قوانين:

أحدها: أن الاسم المفرد إذا نعتته؛ جاز الرفع والنصب، تقول: يا زيد العاقلُ
والعاقل^(١).

والثاني: أن كل اسم مضاف فإن نعته منصوب مثله، نحو قولك: يا غلام محمد
العاقل؛ بالنصب إن جعلته نعتاً للغلام^(٢)، أو بالخفض إن جعلته نعتاً لمحمد.

الثالث: إذا وصفت اسماً علماً بابن مضاف إلى علم، نحو: يا زيد بن عمرو؛ جاز
أن ترفع الابن وأن تنصبه، فتقول: يا زيد بن عمرو، وابن عمرو، وتحذف التنوين في
هذه الصفة خاصة كما تفعل في المضاف^(٣).



(١) الكتاب ٢/١٨٣، المقتضب ٤/٢٠٧، ٢٠٨، الأصول ١/٣٣٣، جمل الزجاجي ١٤٩، أسرار العربية
٢٢٥، المقتصد ٧٧٠، التبصرة ١/٣٤٠، شرح عيون الإعراب ٢٦٠، المحرر ٥٣٨.
(٢) المقتضب ٤/٢٠٩، الأصول ١/٣٤٣، التبصرة ١/٣٤١، شرح عيون الإعراب ٢٥٩، المقتصد ٧٨٠،
المحرر ٥٣٩.
(٣) الكتاب ٢/٢٠٣-٢٠٤، المقتضب ٤/٢٣١، الأصول ١/٣٤٥، التبصرة ١/٣٤٢، المحرر ٥٢١.



الفصل الثالث

وأما العطف فإن فيه قوانين:

أحدها: أنك إن عطفت اسماً مفرداً على اسم مفرد رفعتهما جميعاً ولم تنون، نحو:
يا محمدُ وزيدُ^(١).

والثانى: إن عطفت مفرداً على مضاف تركت كل واحد منهما على حاله، نحو: يا
عبدَ الله ومحمدُ^(٢).



(١) الكتاب ٢/١٨٦، الأصول ١/٣٣٥، ٣٣٦، المقتضب ٤/٢١١، جمل الزجاجى ١٥٠، المقتصد ٧٧٦،

شرح المفصل ٢/٣، اللباب ١/٣٣٤ وأجاز قوم النصب فيه.

(٢) التبصرة ١/٣٤٧، المقرب ١٩٥، كشف المشكل ١/٥٢٨، شرح عيون الإعراب ٢٦٢، اللباب ١/٣٣٤،

المحرر ٥٣٩.



الفصل الرابع

وأما البدل فإن فيه أيضاً قوانين:

أحدها: أنك إن أبدلت (١) اسماً مفرداً من اسم مفرد؛ كان لك فيه ثلاث لغات (٢):
أحدها: يا زيدُ زيدُ؛ بالضم في كليهما.

والثانية: يا زيدُ زيدُ؛ بالرفع في الثاني والتنوين.

الثالثة: يا زيدُ زيداً؛ تنصب الثاني وتنونه.

والمنون في هذا الباب يسمونه النحاة (٣) عطف بيان، وإذا أرادوا الاسم المضاف كرروا الاسم، مثال ذلك أنهم إذا أرادوا أن يقولوا: يا تيم عدى ويؤكدوا، وقالوا:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ [لا أبا لكم] لا يُلقينكم في سَوَاةٍ عمرٌ (٤)
وجاز فيه الوجهان: الرفع والنصب (٥).

الثاني: كل اسم مفرد مبدل من اسم مضاف؛ فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، نحو:
يا أخانا زيدُ، وزيداً (٦).

فهذه جملة قوانين الإعراب الواقع في هذا الجنس من الكلام المركب تركيب نداء و تركيب تقييد.

(١) الأولى أن يقول: إن أتبع، لأن النحاة مختلفون في هذا التابع، فبعضهم يجعله توكيداً، وبعضهم بدلاً، وآخرون عطف بيان.

(٢) الكتاب ١٨٥/٢ وفيه: تقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أن رؤية كان يقول يا زيدُ زيداً الطويل... التبصرة ٣٤٨/١.

(٣) هذه لغة اشتهرت عند النحاة بتسميتها «لغة أكلوني البراغيث» وقد أشار ابن رشد إليها.

(٤) ديوان جرير ٢١٢/١، الكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢، النوادر لأبي زيد ٤١١، الكامل ٢١٧٣، المقتضب

٢٢٩/٤، جمل الزجاجي ١٥٧، أمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢، الحلل ٢٠٨، اللسان مادة (أبي)، شرح

شواهد المغنى ٨٥٥، خزنة الأدب ٢٩٨/٢، والأصول ٣٤٣/١، الخصائص، ٣٤٥/١، شرح المفصل

١٠/٢، ١٠٥، ٢١/٣، معنى اللبيب ٥٩٦، المسائل المثورة ٩٠.

(٥) الكتاب ٢٠٥/٢-٢٠٧.

(٦) الكتاب ١٨٤/٢-١٨٥ ويا أخانا زيداً أكثر في كلام العرب؛ لأنهم يردونه إلى الأصل، وفي المقتصد ٧٨٠

يقول الجرجاني: «فإن أبدلت منه لم يكن إلا الضم، لأجل أن البدل في حكم تكرير العامل. فإذا قلت: يا

أخانا زيدُ، فكأنك قلت: يا أخانا يا زيدُ، والمفرد إذا ولى لم يكن فيه إلا الضم، وانظر: التبصرة ٣٤٨/١.



القول في الباب الرابع من الكلام التام

وهو الاستفهام، وأما هذا الجنس من الكلام فإن القانون الغالب في إعرابه أن كل اسم وقع خبراً منه فإن كان مرفوعاً في الجواب؛ وقع في الاستفهام مرفوعاً، وإن كان منصوباً وقع منصوباً، تقول: أزيد قائم؟ فترفع؛ لأن المجيب في الجواب وقع في الاستفهام: أزيداً ضربت؟ فتنصب^(١)؛ لأن المجيب يقول: ضربت زيداً. ويجوز في مثل هذا الرفع^(٢)، وبخاصة إذا أتيت بالضمير فقلت: أزيد ضربته^(٣)، والنصب عندهم أجود^(٤)، لأن كل استفهام كان الخبر فيه فعلاً فإن الذي يلي الاستفهام هو الفعل^(٥)، وذلك أنك تقول: أضربت زيداً؟ فيقول المجيب: نعم ضربت زيداً، والفعل يقع جزءاً من الاستفهام يقيد بكل ما يقيد به الفعل الواقع في الخبر. وكذلك الاسم الواقع فيه يقيد بالقيود^(٦) المعنوية واللفظية، وقد عرفت هذه كلها فلا معنى لإعادتها.

وكذلك يوجد في هذا الجنس من القيود ما هو أول، وهو القيد الذي يكون للفعل والاسم الواقع في الاستفهام، ومنه ثان، وهو ما كان قيداً للقيد الأول، وقد نجد الاستفهام يؤثر في إعراب الجواب، نحو قولهم: ماذا صنعت؟

فيجوز أن تقول: خير، وخيراً؛ الرفع على تقدير: الذي صنعت خيراً^(٧)، والنصب على تقدير: صنعت خيراً^(٨).

(١) الكتاب ١/١٠١، ١٠٢، التبصرة ١/٣٣٢، جمل الزجاجي ٣٩، الغرة المخفية ٤١١، للمحرر ٤٨٦.

(٢) الكتاب ١/١٠١، جمل الزجاجي ٣٩، التبصرة ١/٣٣٤، الغرة للمخفية ٤١١، للمحرر ٤٨٦.

(٣) كرر قوله: فتنصب لأن المجيب يقول ضربت زيداً ويجوز في مثل هذا الرفع.

(٤) الكتاب ١/١٠١-١٠٢، التبصرة ١/٣٣٢، الباب ١/٤٦٨.

(٥) الكتاب ١/١٠١-١٠٢، جمل الزجاجي ٣٩، التبصرة ١/٣٣٢، إصلاح الخلل ١٢٩، الغرة المخفية

٤١٤، الباب ١/٤٦٨. (٦) في الأصل: بقيود.

(٧) هذا مذهب سيويه وفقاً للكوفيين. انظر: الكتاب ٢/٢١٦-٤١٧، أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٤، ٣/٥٤،

جمل الزجاجي ٣٤٩، المفصل ١٥٠، شرح المفصل ٣/١٤٩، ٤/٢٣، مع الهوامع ١/٢٨٩، للمحرر ٢٦٨.

(٨) الكتاب ٢/٤١٧-٤١٨، الأصول ٢/٢٦٤، أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٣، وهو قول الكوفيين ووافقهم

سيويه، شرح المفصل ٣/١٤٩، ٤/٢٣، للمحرر ٢٦٩.



والاستفهام يكون على نوعين: أحدهما: ابتداء وهو الذي ذكرنا حكمه، وقد تكون بعد خبر، نحو قول القائل: رأيت زيداً، فيقول القائل: من زيد؟ فإن من العرب من يحكى لفظ الخبر، فيقول: من زيداً؟^(١) ومنهم من يرفع، فيقول: من زيد؟^(٢) وليس في الاستفهام اسم يرتفع بمعنى الابتداء الذي في الخبر، وإن قيل فيه فباشترك الاسم.

وإذا استفهم بمن عن النكرات بعد الإخبار عنها؛ زدت في حروف الاستفهام اسماً^(٣) يرتفع؛ إما على العدد؛ أعني الأفراد والتثنية والجمع، وإما على التذكير والتأنيث، وأعربت ذلك الشكل بإعراب الاسم الذي وقع في الإخبار، وذلك في الوقف، فإذا قال القائل: جاءني رجل؛ قلت في الاستفهام: منوا، فزدت وأوأمدة هي علامته للرفع، فإذا قال: رأيت رجلاً؛ قلت: منا، فزدت ألفاً هي علامة للنصب، فإن قال: مررت برجل؛ قلت: منى، فزدت ياء علامة للخفض، وفي التثنية: منان ومنين؛ في الخفض والنصب. وفي الجمع: منون في الرفع، ومنين في الخفض والنصب. وفي المرأة: منة، وفي المرأتان: متان، وفي الجميع: منات^(٤). وليس يظهر في هذا إعراب.

وإذا وصلت الكلام في جميع هذه حذف الزيادة، فقلت: من يا هذا^(٥).

وحروف الاستفهام منها حروف يسأل بها عن وجود شيء لشيء في الأغلب، وهي: الهمزة، وهل، مثل قولك: أزيد منطلق؟ وهل زيد منطلق؟

(١) الكتاب ٤١٣/٢ وجعلها لغة أهل الحجاز، ٣٠٨/٢، جمل الزجاجي ٣٣١، اللباب ١٣٦/٢، الأصول ٣٩٤-٣٩٥/٢، ارتشاف الضرب ٦٨٧/٢، المحرر ٩٨٥.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢ يقول: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين. وانظر: المقتضب ٣٠٩/٢، جمل الزجاجي ٣٣٢، اللباب ١٣٥/٢، الأصول ٣٩٥/٢، ارتشاف الضرب ٦٨٧/٢، المحرر ٩٨٥-٩٨٦.

(٣) في الأصل: اسم.

(٤) انظر في هذه المسألة: الكتاب ٤٠٨/٢، ٤٠٩، ٤١٢، المقتضب ٣٠٥/٢، ٣٠٦، جمل الزجاجي ٣٣٤-٣٣٥، الأصول ٣٩٤/٢، ارتشاف الضرب ٦٨٢/٢-٦٨٥، الغرة المخفية ٥٥٣-٥٥٤، اللباب ١٣٥-١٣٨/٢، المحرر ٩٨٦-٩٨٧.

(٥) الكتاب ٤١٤/٢، المقتضب ٤٠٩/٢، اللباب ١٣٦/٢ وذلك إذا عطفت أو وصفت لم يحك.

ومنها حروف يسأل بها عن مكان الشيء، نحو: أين زيد؟

وعن زمانه، نحو: متى يخرج زيد؟

ومنها ما يسأل عن وصفه، نحو: كيف زيد؟

ومنها ما يسأل به عن عدد الشيء ومقداره، وهي «كم»، وهذه إذا سئل عن اسم منكور كان منصوباً في الأشهر^(١)، نحو قولك: كم غلاماً ملكت؟ وقد تكون خافضة، نحو قولك: على كم جذع بيتك؟ قال النحاة فيه: تقديره على كم من الجذع^(٢)، وإن سألت به عن اسم معرفة كان الاسم مرفوعاً، نحو قولك: كم غلمانك؟ وكم الغلمان؟^(٣).

و«كم» تكون خبراً، وهي حيثذا خافضة، وقد يقع الاسم المنكور بعد «كم» في الخبر على شكل الرفع والنصب والخفض، وأنشدوا^(٤):

كم عمّة لك يا جريرُ [وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري] ^(٥)
بالثلاثة الأوجه ^(٦).

و«ما» يسأل بها أبداً عن جنس الشيء أو نوعه؛ أو عن القول المساوي لاسمه، مثل قوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٧) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿ [الشعراء: ٢٣، ٢٤].

(١) الكتاب ١٥٧/٢، المقتضب ٥٥/٣، الأصول ٣١٥/١، جمل الزجاجي ١٣٤، الإيضاح العضدي ٢٢٢، ٧٤٤، المحرر ٦٢٢.

(٢) المقتضب ٥٦/٣، وأجازه البصريون على قبح، الأصول ٣١٧/١، جمل الزجاجي ١٣٥، المقرب ٣٤٠، المحرر ٦٢٧.

(٣) الأصول ٣١٦/١، جمل الزجاجي ١٣٨، التبصرة ٤٦٩/١، المقرب ٣٤١، المحرر ٦٢٢.

(٤) للفردق.

(٥) البيت موجود في: شرح ديوان الفردق ٥٨٣/١، العين للخليل ٢٤٧/١، ٤٧/٢، الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، معاني القرآن للفراء ١٦٩/١، المقتضب ٥٨/٣، سر صناعة الإعراب ٣٣٣/١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٦٣/٢، اللسان مادة (كمم)، خزنة الأدب ٤٨٥/٦، الأصول ٣١٨/١، شرح شواهد المغنى ٥١١/١، مغنى اللبيب ٢٤٥.

(٦) الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، المقتضب ٥٨/٣، جمل الزجاجي ١٣٨، المحرر ٦٢٦.



و«من» يسأل بها عن الأشخاص الناطقة (١).

و«لم» يسأل بها عن العلة.

و«أى» يسأل بها عن الصفة التي تفضل الشيء من غيره، وليس في الحروف معرب إلا هذا الحرف، تقول: أيهم رأيت؟ فتنصب أيا، و: أيهم أخوك؟ فترفع، و: بأيهم مررت؟ فتخفض (٢).

و«أى» إذا استفهمت بها عن التكرات؛ جرى إعرابها على إعراب الذي وقع في الخبر، فإذا قال القائل: رأيت رجلا، قلت: أيا؟ وإن قال: رأيت رجلين، قلت: أيين؟، وإن قال: رأيت رجالا، قلت: أيين؟، وإن قال: رأيت نساء، قلت: أيات؟ (٣).

وما يخص هذا الجنس من الكلام، أعنى الاستفهام؛ لأنه لا يعمل فيه ما قبله، تقول: قد علمت أزيد عندك أم عمرو، فلا يعمل في زيد الفعل الذي قيده به (٤)، فإن كان بعده فعل عمل فيه، كقولك: علمت (٥) أزيداً ضربته أم عمر؟ تنصب زيدا بضربت لا بعلمت، وعلى هذا تتأول قوله سبحانه: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

فقد تبين لك من هذه جميع الأسماء المعربة من الكلام التام، وليس تظن أن ها هنا جنساً خامساً مما يستحق أن يعدد بالقول إلا الكلام المحكى، وهو كالعام للأجناس الأربعة، وقد ذكرنا ما يقع منه في الاستفهام.

وأما ما يقع منه في الخبر؛ فإنما يقع في الأكثر بعد القول. ومعنى الحكاية هو أن ينطق

(١) الكتاب ٢٢٨/٤، الأصول ١٥٣/٢، التبصرة ٤٦٩/١، المحرر ٢٥٣.

(٢) التبصرة ٤٧٩/١، أمالي ابن الشجري ٤١/٣، أسرار العربية ٣٨٤، همع الهوامع ٢٨٧/٤، المحرر

٢٥٤.

(٣) الكتاب ٤٠٧/٢، المقتضب ٣٠١-٣٠٢، جمل الزجاجي ٣٣٨، التبصرة ٤٨٠/١، اللباب

١٣٩/٢، ارتشاف الضرب ٦٨٥-٦٨٦، الأصول ٣٩٥-٣٩٦، المحرر ٩٨٧.

(٤) ولا يعمل فيها إلا حروف الجر فقط. انظر: التبصرة ٤٧١/١، اللباب ١٣٢/٢.

(٥) زدت لفظة «علمت»، بدليل قوله الثاني: تنصب زيدا بضربت لا بعلمت.

بالقول بنحو الإعراب الذي نطق به المحكى^(١)، وإن كان قد وقع في كلام العرب عوامل تقتضى تغيير الإعراب، تقول إذا قال إنسان: عمرو منطلق؛ قال فلان عمرو منطلق^(٢)، فلا يعمل فيه القول إلا في الاستفهام، فإن العرب متفقة على أن يعمل القول في المحكى^(٣)، فإذا قال القائل: زيد منطلق؛ فيقول المستفهم: أتقول زيدا منطلقاً؟ فهم يجرون في هذا الموضع^(٤) القول مجرى الظن^(٥) وقوم من العرب يجرون القول في موضع مجرى الظن، فهو لا يكون بالقول أصلاً. وقد تقع الحكاية في كلام العرب في باب التسمية في الجمل مثل أن يسمى إنسان: قام زيد، فتقول: رأيت قام زيد، ومررت بقام زيد^(٦).

وقد يحكون ما ليس في باب القول ولا باب التسمية، نحو قول ذى الرمة:

سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجعى بلالا^(٧)

فإنما سمع إنساناً يقول: ينتجعون غيثاً، فحكى كلامه^(٨)، وما يحكى في باب التسمية من الكلام المركب، وما لا يحكى هو موجود في كتبهم، ولا يليق بهذا المختصر.

ولما كان من الأسماء ما لا يدخلها الخفض ولا التنوين إلا في حال الإضافة أو دخول

(١) اللباب ٢/١٣٥.

(٢) الكتاب ٢/١٢٢، الغرة المخفية ٥٥٣، المحرر ٩٨٠.

(٣) فيكون القول في معنى الظن. انظر: الكتاب ١/١٢٢، إصلاح الخلل ٣٦٧، المقرب ٣٢٣، المحرر ٩٨٢.

(٤) أى موضع الخطاب، إذا استفهم للمخاطب خاصة. انظر: الكتاب ١/١٢٢، التبصرة ١١٧، شرح المفصل ٧/٧٩.

(٥) في الأصل: الكل.

(٦) الكتاب ٣/٣٢٨، جمل الزجاجي ٣٣٩، اللباب ٢/١٣٩، المحرر ٩٩٠.

(٧) البيت موجود في: ديوانه ٣/١٥٣٥، النوادر ٢٠٩، المقتضب ٤/١٠، الكامل ٢/٥٣، الشعر والشعراء ١/٥٤١، العين مادة (صدح) ٣/١١٣، ١/٢٣٣، سر صناعة الإعراب ٢٣٢، جمل الزجاجي ٣٢٩،

أسرار العربية ٣٩٠، الموشح ٢٣٤، العقد الفريد ٦/١٥٧، الخلل ٣٨٧، الصحاح واللسان والتاج مادة (صدح)، خزنة الأدب ٩/١٦٧، حياة الحيوان ١/٢٢.

(٨) المقتضب ٤/١٠، جمل الزجاجي ٣٢٩، أسرار العربية ٣٩٠.



الألف واللام عليها، وهي التي تسمى غير منصرفة، ويجب في هذه الصناعة أن تعرف أنواع هذه الأسماء بالعلامات التي تخصصها فتقول: إن هذه الأسماء تنقسم أولاً قسمين: قسم لا ينصرف في حالة من الأحوال، وقسم ينصرف في حال النكرة ولا ينصرف في حال المعرفة.

فالذي ينصرف في حال النكرة ولا ينصرف في حال المعرفة، ينقسم إلى ستة أقسام (١):

أولها: كل اسم مؤنث فإنه لا ينصرف في حال المعرفة إلا ما كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط، مثل: هند ودعد، فإن من العرب من يصرفه (٢)، ومنهم من لا يصرفه، ولثقل التأنيث عندهم إذا سموا مؤنثاً باسم مذكر؛ لم يصرفوه قلت حروفه أو كثرت نحو امرأة سميتها بفضيل أو جعفر (٣).

والثاني: كل اسم أعجمي علم إذا كان على أكثر من ثلاثة أحرف نحو (٤): إبراهيم وإسماعيل، فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف، نحو: جش ودل (٥).

والثالث: ما كان على وزن الفعل المستقبل (٦)، نحو: أحمد الذي على وزن أفعال، ويزيد وتغلب ويشكر؛ إذا كان على بناء الفعل الماضي، فلا مثال له في الأسماء غالباً،

(١) انظر في ذلك: جمل الزجاجة ٢٢٠-٢٢٣، أسرار العربية ٣١٠، شرح المقدمة النحوية ٤٤-٤٥، المحرر ٧٦٣-٧٦٤.

(٢) الكتاب ٣/٢٤٠-٢٤١ وترك الصرف عنده أجود، الإيضاح العضدي ٢٩٨، المقتصد ٩٩٤، كشف المشكل ٣٤/٢، اللباب ١/٥٠٨-٥٠٩، مع الهوامع ١/٣٤، المحرر ٧٧٤.

(٣) الكتاب ٣/٢٤٢ وهو قول ابن إسحاق وأبي عمرو، وصرفه عيسى. المقتضب ٣/٣٤٨، اللباب ١/٥٠٩، المحرر ٧٧٣.

(٤) الكتاب ٣/٢٣٤-٢٣٥، المقتضب ٣/٣٢٥، ٣٢١، الأصول ٢/٩٢، جمل الزجاجة ٢٢٠، مع الهوامع ١/١٠٣-١٠٤، المحرر ٧٦٦.

(٥) هكذا بالأصل، وأظن صوابها: هود ولوط.

(٦) الكتاب ٣/١٩٤: ١٩٨، المقتضب ٣/٣١١، ٣١٥، ٣١٨، الأصول ٢/٨٠، جمل الزجاجة ٢٢٠، مع الهوامع ١/٩٧، المحرر ٧٦٤.

مثل: رجل سميته بضرب أو قتل أو شتم؛ فإن كان ثانيه ياء، مثل: ديك وفيل انصرف، وإن كان على وزن قيل وبيع^(١).

والرابع: ما كان في آخره ألف ونون زائدتان، نحو: سلمان وعمران، فأما حسان فإن أخذته من الحسن انصرف وأن نونه أصلية، وإن أخذته من الحس لم ينصرف في المعروفة^(٢).

والخامس: الاسم المعدول^(٣) عن فاعل إلى^(٤) فُعل، نحو: عمرو زفر^(٥).

والسادس: الاسم المركب من اسمين نحو: بعل بك ورام هُرْمَز^(٦).

وأما الأسماء التي لا تنصرف في معرفة ولا نكرة؛ فهي ستة^(٧):

منها ما كان على وزن أفعل الذي مؤنثه على فعلاء^(٨)، مثل: أحمر وأصفر؛ لأن مؤنثه حمراء وصفراء^(٩).

منها ما كان على وزن أفعل منك الذي يقتضى المفاضلة، نحو: أفضل من زيد وأكرم من عمرو^(١٠).

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٠-٢٢١ كل مذكر سُمى بثلاثة أحرف ليس فيه حرف تانيث فهو مصروف كائناً ما كان أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً إلا فُعل مشتقاً من الفعل... وانظر: التبصرة ٢/ ٥٤١-٥٤٢.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٢٣، ٣٣٦، جمل الزجاجي ٢٢١، الغرة المخفية ٢١٦، همع الهوامع ١/ ١٠١، اللباب ١/ ٥١٧، المحرر ٧٦٨.

(٣) في الأصل: العدول.

(٤) في الأصل: إلا.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٢٣، جمل الزجاجي ٢٢٢، اللباب ١/ ٥١٣، همع الهوامع ١/ ٨٧، المحرر ٧٦٨.

(٦) التبصرة ٢/ ٥٧٣-٥٧٦، اللباب ١/ ٥١٨-٥١٩.

(٧) الإيضاح العضدي ٢٩٤، جمل الزجاجي ٢١٩-٢١٩، أسرار العربية ٣١٠، المقتصد ٩٦٣، المحرر ٧٥٧.

(٨) في الأصل: فعلى، وما أثبتته هو الصواب.

(٩) الكتاب ٣/ ١٩٣، المقتضب ٣/ ٣١١، جمل الزجاجي ٢١٨، أسرار العربية ٣١٠.

(١٠) الكتاب ٣/ ٢٠٢، التبصرة ٢/ ٥٤٤.



ومنها ما كان في آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة، نحو: حمراء وصفراء
وحبلى وسكرى^(١).

فإن كانت المكسورة للإلحاق انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة، نحو:
أرطى ومعزى^(٢).

وأما عَلَيَّ فَإِنْ مِنْ جَعَلَ أَلْفَهُ^(٣) لِلإلحاق صرفه في النكرة، ومن جعله للتأنيث لم
ينصرف في معرفة ولا نكرة^(٤).

ومنها كل اسم جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف
مشدد، نحو: مساجد ودراهم ودواب وطواويس^(٥) إلا ما كان في آخره هاء التأنيث
فإنه ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة، نحو: صياقلة^(٦).

ومنها فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَى، نحو: سكران وغضبان^(٧).

ومنها المعدول من العدد، نحو: مثنى وثلاث ورباع؛ لأن مثنى معدول من اثنين،
وثلاث من ثلاثة^(٨).

فقد تبين لك من هذا جميع الأسماء المعربة، وظهر أن كل اسم مرفوع في كلام
العرب؛ فهو ما يعرى من أن يكون مضافاً إليه، وهذا الاسم هو إما حديث وإما محدث
عنه، أو كان تابعاً في إعرابه لهذين، وهي الأربعة المشهورة: النعت والعطف والتوكيد
والبدل، وإن كان اسم هو في المعنى مضاف، وتعرى من شكل الإضافة دون معناها؛
فهو منصوب، وأن كل اسم هو مضاف في المعنى والشكل فهو مخفوض.

(١) التبصرة ٢/٥٤٨، اللباب ١/٥١٠-٥١١.

(٢) الكتاب ٣/٢١١، التبصرة ٢/٥٤٩، جمل الزجاجي ٢٢٣.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) الكتاب ٣/٢١١، ٢١٢، التبصرة ٢/٥٤٩.

(٥) التبصرة ٢/٥٦٨، اللباب ١/٥٠٣، جمل الزجاجي ٢١٩.

(٦) الكتاب ٣/٢٢٨، المقتضب ٣/٢٢٧، التبصرة ٢/٥٦٩، جمل الزجاجي ٢١٩، المحرر ٧٦٣.

(٧) التبصرة ٢/٥٦٨، جمل الزجاجي ٢١٨، المقتصد ٩٩٧.

(٨) التبصرة ٢/٥٦٠-٥٦١، جمل الزجاجي ٢١٩، اللباب ١/٥١٤، المقتصد ١٠٠٧.

وشكل الإضافة هو عدم التنوين في الاسم المضاف إليه، أو حذف نون التثنية والجمع، أو دخول الألف واللام عليه، أو دخول حرف الجر على المضاف إليه، فشكل في كلامهم مرة بشكل الإضافة، ومرة بغير شكل الإضافة، فهو ينصب تارة، ويخفض أخرى.

وهذا هو ظاهر من الاستقراء للمنصوبات التي تقدم ذكرها، وذلك أنها كلها مضافة تقرب من شكل الإضافة، كما نجد المخفوضات بشكل الإضافة. وإنما تعرف العرب المضاف من شكل الإضافة؛ إذا أرادت أن تجعل له حظاً من الإخبار، وتجعله بشكل الإضافة إذا جعلته من تمام الاسم، فإذا قالت: عمرو ضارب زيد^(١)؛ فأضافت وإنما أتت بالإضافة لتجعل المضاف إليه من تمام الخبر عن زيد. وإذا قالت: عمرو ضارب زيداً، ولم ترد الإضافة وإنما فعلت ذلك لأن اهتمامها كان بالإخبار عن كون زيد مضروباً مع الإخبار أيضاً عن كون عمرو أنه ضارب، فإذا أردت الإخبار عن زيد المضروب فقط، أو كان اهتمامه أشد؛ عرته من الإضافة في المعنى واللفظ، فقالت: زيد ضربه عمرو، فتبين هذا فإنه خفي بين.



(١) في الأصل: زيداً، بالنصب، والأولى ما أثبتته ويؤكدته ما جاء بعده.



القول في إعراب الأفعال

فقول إن الأفعال منها ما هي مبنية، أي أواخرها؛ على شكل واحد، ومنها ما هي متشكلة بشكل متبدل، وهو المسمى إعراباً، وهذا الشكل ربما دل منها على معنى (١)، وربما لم يدل، فالماضي هو مبني على الفتح أبداً (٢)، والأمر (٣) على الجزم أبداً (٤).

وأما المعربات فإن فيها ما يتشكل بشكل الرفع؛ وهو المستقبل الواقع خبراً؛ إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم (٥). وهذا إذا كان فعلاً لمفرد، ولم يكن آخره حرف مد ولين؛ فشكل الرفع فيه ضمة، نحو قولك: زيد يقوم. وإن كان في آخره حرف مد ولين؛ فشكل الرفع فيها حرف المد واللين (٦)، نحو: زيد يغزو ويرمي ويخشى.

وأما إذا كان فعلاً للثنتين أو للجماعة مذكراً أو مؤنثاً (٧)؛ فشكل الرفع فيه هو إثبات نون التثنية ونون الجمع (٨)؛ سواء كان في آخره حرف مد ولين أو لم يكن، نحو:

(١) التبصرة ٧٦/١، الإيضاح في النحو ٨٠، اللباب ٢١/٢.

(٢) المقتضب ٢/٢، ٨٠/٤، التبصرة ٩٠/١، جمل الزجاجي ٧، ٢٦٤، شرح المقلمة النحوية ١٣٥، شرح المفصل ٤/٧، المحرر ٧٨٥.

(٣) في الأصل: والآخر.

(٤) الغالب أن يقال مبني على ما يجزم به مضارعه. والأصل فيه البناء على السكون. أما القول بأنه مجزوم فقول الكوفيين. انظر: التبصرة ٩٠/١، التبيين ١٧٦، الإنصاف: المسألة الثانية والسبعون ٥٢٤/٢، شرح المفصل ٦١/٧-٦٢، المقتضب ٣/٢، اللباب ١٧/٢.

(٥) وهذا قريب من قول الفراء أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة. أما الكسائي فذهب إلى أنه يرتفع بالزوائد التي في أوله. وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي. انظر: أسرار العربية ٢٨، ٣٢٢، الإنصاف ٥٥١، شرح المفصل ١٢/٧، همع الهوامع ٥٤/١، ٢٧٣/٢، اللباب ٢٥/٢، المحرر ٧٨٩.

(٦) لم يتضح لي المعنى الذي يقصده ابن رشد هنا، إلا أن غالب النحاة يرون أن الرفع لا يتبين مع حروف العلة، بل يحكم على موضعها. انظر: الأصول ١٦٤/٢، أسرار العربية ٣٢٢، التبصرة ٩١/١، اللباب ٢٨/٢-٢٩، المحرر ٧٩٠.

(٧) أو فعلاً للمؤنثة المخاطبة، وهو ما أشار إليه في أمثله الأخيرة.

(٨) الأصل أن النون ليست للتثنية ولا للجمع، وإنما هي علامة إعراب.

والزيدون يقومون، والزيدان يمشيان ويغزوان ويمشون ويغزون، وهند^(٢) تمشين، وتذهيبين^(١).

وأما شكل النصب فهي الفتحة في الأفعال التي الضمة فيها علامة الرفع، وفي الأفعال التي آخرها ياء ممدودة أو واو ممدودة، نحو قولك: لن يرمى ولن يغزو، وأما ما في آخره ألف ممدودة؛ فليس تظهر فيه علامة النصب، نحو قولك: لن يخشى^(٣).

وأما الأفعال المثناة والمجموعة المذكورة وفعل المؤنث المفرد؛ فعلمة النصب فيه حذف النون^(٤)، نحو: الزيدان لن يذهبا، والزيدون لن يذهبوا، وهند لن تذهبي^(٥).

وأما الجزم فهو يخص الأفعال به كما تنفرد الأسماء بالخفض^(٦)، وعلامته أما في الأفعال التي ليس في آخرها حرف مد، وهي للمفرد، فبتسكين آخره، نحو: لم يقم. وأما ما في آخره حرف مد ولين من الحروف الثلاثة، أو نون تشبية أو نون جمع أو نون تأنيث المؤنث المفرد؛ فعلمته هو حذف حرف المد^(٧)، وحذف حرف النون^(٨)، نحو قولك: لم يخش، ولم يرم، ولم يغز، ولم يفعلوا، ولم تفعلوا، فهذه هي في الأشكال التي تشكل بها الأفعال المعربة.

(١) الصواب أن يقال: وأنت تمشين وتذهيبين.

(٢) التبصرة ١/٩٣، اللباب ٢/٢٧، أسرار العربية ٣٢٤، الغرة المخفية ١٧٠، مع الهوامع ١/١٧٥، كشف المشكل ١/٣٨٠.

(٣) الأصول ٢/١٦٤، التبصرة ١/٩١، أسرار العربية ٣٢٣-٣٢٤، كشف المشكل ١/٣٨١-٣٨٢، الغرة للمخفية ١٦٩، المحرر ٧٩٠.

(٤) أسرار العربية ٣٢٥، اللباب ٢/٢٧، الغرة للمخفية ١٧١، مع الهوامع ١/١٧٥، كشف المشكل ١/٣٨١، المحرر ٧٩١.

(٥) الصواب أن يقال: وأنت لن تذهبي، أو: يا هند لن تذهبي.

(٦) الإيضاح في علل النحو ١٠٨، المقتصد ١٧١، نتائج الفكر ٩٣، شرح المفصل ٧/١٠-١١.

(٧) جزم الأفعال المضارعة المعتلة الآخر يكون بحذف حرف العلة. انظر: الكتاب ١/٢٣، التبصرة ١/٩١، جمل الزجاجي ٢٠٧، كشف المشكل ١/٥٩٢، المحرر ٨٠٤.

(٨) جزم الأمثلة الخمسة بحذف حرف النون. انظر: التبصرة ١/٩٣، اللباب ٢/٢٧، كشف المشكل ١/٥٩٢، المحرر ٨٠٤.



فأما أى الأفعال هى المرفوعة فهى التى لم يدخل عليها حرف ناصب ولا جازم.

وأما الأفعال المنصوبة فإن فيها قوانين بحسب عدد الحروف الناصبة، وبحسب أشكال الكلام التى تقتضى النصب إذا قرنت بها حروف مخصوصة، وكذلك الجزم يكون بحروف مخصوصة، وبأشكال مخصوصة.

القول فى النصب، وفى هذا الباب قوانين ثمانية:

أحدهما: أن كل جملة مركبة من فعل وفاعل، وابتداء وخبر^(١)، دخل عليها «لن»، فإن الفعل ينصب بها، وتعود الجملة نافية، نحو قولك: زيد لن يخرج ولن يذهب.

القانون الثانى: أن كل فعل وصل بفعل ثان، فإن أدخل على الفعل الثانى حرف «أن»، أوصل به حرف «أن» ابتداء حتى وقع مجموعها موضع الاسم المبتدأ، أو الاسم الذى هو خبر، فإنه إن كان الفعل الذى وصل بحرف «أن» فالفعل الثانى غير متعد أو متعدياً إلى مفعول واحد أو مفعولين، يجوز الاقتصار على أحدهما، فإن الفعل يكون منصوباً ولا بد، نحو: حَسُنَ أن يقوم زيد، وقبح^(٢) أن يخرج عمرو، وأردت أن يقوم زيد، وسألت زيدا أن يخرج، ونحو قولك: أن يضرب زيد عمراً جميل، أى: ضرب زيد لعمرو جميل.

فإن كان الفعل الداخلى على أن يتعدى إلى مفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وهى الأفعال التى هى إدراكات^(٣)، فإن كان الفعل الذى يدل على الإدراك الذى لا يشك فيه مثل: علمت وتيقنت، لم تكن أن الناصبة، وكانت أن المشددة الداخلى على الابتداء والخبر، إلا أنها خففت وأضمر^(٤) اسمها فيها، فوليت الفعل^(٥) نحو قوله سبحانه: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ

(٢) فى الأصل: قبيح.

(١) والخبر جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بـ «لن».

(٣) وهى أفعال القلوب عند غالب النحاة، وهى إما علم ويقين وإما ظن وحسبان وإما خوف ورجاء. انظر:

التبصرة ١/ ٤٦٢، معانى الحروف ٧٢.

(٤) فى الأصل: وأظهر.

(٥) الكتاب ٣/ ١٦٥-١٦٦، المقتضب ٢/ ٢٩، همع الهوامع ٤/ ٨٨-٨٩، وفى جمل الزجاجى ١٩٧: فإن

وقعت قبلها الأفعال التى تدل على ثبات الحال والتحقيق؛ ارتفع الفعل ههنا بعدها، وكانت مخفضة من

الثقيلة. وهى أفعال علم ويقين فى: شرح المقدمة النحوية ١٧٤، ومعانى الحروف ٧٢، المحرر ٨١٨.

وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ ﴿ [الحديد : ٢٩] ، والتقدير : لئلا يعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرُونَ على شىء من فضل الله (١) .

فإذا كان الفعل يدل على الظن (٢) كان النصب ، نحو قولك : حسبت أن يقول زيد كذا وكذا (٣) . وإن كان متردداً ، مرة يقال على العلم ، ومرة يقال على الظن ، مثل قولك : ظننت ، فإنه يجوز النصب والرفع (٤) ، وهذه هى التى يعرفها بـ «أن» التى مع الفعل بتأويل المصدر . و«أن» غير المشددة تدل فى كلام العرب على أربعة معان (٥) : أحدها : الناصبة ، والثانية : المخففة من الثقيلة ، والثالثة : زائدة ، والرابعة : بمعنى أى (٦) ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا ﴾ [ص : ٧] .

القانون الثالث : أن كل فعل من كلام تام بفعل آخر بحرف كى ، فإن الفعل الذى فى أوله «كى» يكون منصوباً ، وكذلك الذى فيه حرف العلة عوض كى موجباً كان الفعل أو منفيّاً ، مثل قولك : قام زيد كى يغضب عمرو ، وليغضب عمرو ، وما قام زيد ليغضب عمرو (٧) .

(١) وزعموا أنها فى مصحف أبى «أنهم لا يقدرُونَ» . انظر : الكتاب ٣ / ١٦٦ ، والأزهية ٦٦ ، البحر المحيط ٨ / ٢٢٩ ، الكشاف ٤ / ٤٨٣ ، اللباب ٢ / ٤٩١ ، أمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٤٠-٥٤١ ، التبصرة ١ / ٤٦٢ .

(٢) أو الحسبان كما أشار فى مثاله الذى ساقه بعدُ .

(٣) التبصرة ١ / ٤٦٣-٤٦٤ ، معانى الحروف ٧٣ .

(٤) التبصرة ١ / ٤٦٣-٤٦٤ ، معانى الحروف ٧٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٥٢ وما بعدها ، الأصول ١ / ٢٣٧ ، المقتضب ١ / ١٨٧ ، حروف المعانى ٥٨ ، جمل الزجاجى ٣٥٣ ، إصلاح الخلل ٣٨٢ ، وجعلها المرادى فى الجنى الدانى عشرة ص ٢١٦ ، التبصرة ١ / ٤٦٠ ، المسائل المثورة ٢٢٧ ، المحرر ٤١٣ .

(٦) وهو قول الخليل ، انظر : الكتاب ٣ / ١٦٢ ، المقتضب ١ / ١٨٨ ، معانى الحروف ٧٣ ، حروف المعانى ٥٩ ، المسائل المثورة ٢٢٧ ، جواهر الأدب ٢٣٧ ، المحرر ٤١٤ .

(٧) الأصول ٢ / ١٤٧ ، التبصرة ١ / ٣٩٧ ، ٤٢٠٤ ، اللباب ٢ / ٣٣-٣٤ ، ٣٩ ، شرح المقدمة النحوية ١٧٧ ، الغرة المخفية ١٦١ ، همع الهوامع ٤ / ٩٩ ، كشف المشكل ١ / ٥٣٤ ، معانى الحروف ٩٩-١٠٠ ، ٥٦ .



القانون الرابع: أن كل فعل وصل بفعل آخر بحرف «حتى»، فإنه إذا أريد أن الفعل الثاني نهاية لفعل^(١) الأول فقط؛ سواء كان الأول علة، أو لم يكن؛ فإن الفعل الثاني يكون منصوباً^(٢)، نحو قولك: سرت حتى أدخل المدينة، و«حتى» في هذا بمعنى «إلى»، وسرت حتى تطلع الشمس^(٣).

فإن كان الأول علة للثاني؛ جاز النصب على معنى إرادة النهاية^(٤)، وجاز الدفع على إرادة معنيين اثنين^(٥): أحدهما: أن الفعلين معاً قد وقعا وانقضيا فيما مضى، نحو قولك: سرت حتى أدخل المدينة، ودخلت المدينة^(٦).

والثاني: أن يكون الفعل الأول قد وقع؛ والثاني واقع الآن، مثل قولهم: مرض حتى لا يرجونها الآن^(٧). وأما إن كان الفعل الأول لم يقع؛ بأن يكون منفيّاً أو استفهاماً، مثل قولك: ما سرت حتى أدخل المدينة، وقولك: أسرت^(٨) حتى أدخل المدينة؛ لم يكن هنالك إلا النصب^(٩)، كما أنه إذا لم يكن الفعل الأول سبباً للثاني؛ لم يكن هنالك إلا النصب^(١٠).

القانون الخامس: أن كل جملة من فعل وفاعل استفتحت بحرف «إذا» كان جواباً لكلام متقدم، ولم يكن بين إذا والفعل^(١١) شيء متوسط، وكان الفعل مستقبلاً،

(١) أى: غاية للفعل.

(٢) التبصرة ١/ ٤١٩، شرح المفصل ٧/ ٣٠، اللباب ٢/ ٤٤، الجنى الداني ٥٥٤.

(٣) التبصرة ١/ ٤١٩، ٤٢١، جمل الزجاجي ١٩١، الجنى الداني ٥٥٤، معنى اللبيب ١٦٩، الأزهية

٢١٥، المقنضب ٢/ ٣٧.

(٤) جمل الزجاجي ١٩١، ٥٥٤ ويحسن في موضعها كى، معنى اللبيب ١٦٩.

(٥) التبصرة ١/ ٤٢١، اللباب ٢/ ٤٥، شرح المفصل ٧/ ٣١.

(٦) التبصرة ١/ ٤٢١، اللباب ٢/ ٤٥، جمل الزجاجي ١٩١، معنى اللبيب ١٧٠.

(٧) التبصرة ١/ ٤٢١، اللباب ٢/ ٤٥، جمل الزجاجي ١٩١، معنى اللبيب ١٧٠.

(٨) في الأصل: سرت.

(٩) التبصرة ١/ ٤٢٢، اللباب ٢/ ٤٥، جمل الزجاجي ١٩٢، الجنى الداني ٥٥٦-٥٥٧، وأجاز الأخفش

الرفع مع النفي العام. انظر: معنى اللبيب ١٧١.

(١٠) التبصرة ١/ ٤٢١، جمل الزجاجي ١٩٢ مثل: سرت حتى تطلع الشمس. الجنى الداني ٥٥٦.

(١١) في الأصل: أو الفعل.

وذلك يكون - أعني الاستفتاح بها- بأن لا تكون متوسطة بين لفظين مفردين ، يعتمد أحدهما على الآخر ، فإنها تنصب الفعل ^(١) ، نحو قولك : لمن قال أنا أجيئك ^(٢) ، فيقول مجيباً له : إذا أحسن إليك ، إلا أن الفعل جواب عن الأول ، فإذا أدخلت الفاء أو الواو على إذا ، إذا كانت ناصبة ، جاز الرفع والنصب ^(٣) ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء : ٧٦] ، «وإذا لا يلبثوا خلفك» ^(٤) ، بإثبات النون على الرفع ^(٥) ، وحذفها على النصب ^(٦) .

القانون السادس : أن الواو إذا لم تكن عاطفة فعلا على فعل ، واقتضت الجمع في الخبر أو الأمر ، أو عدم الجمع في النهى ؛ فإن الفعل ينتصب بها ^(٧) ، نحو قولك في النهى : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ بالنصب ، فإن لم ترد النهى عن الجمع بينهما وأردت النهى عنهما جميعاً ؛ جزمت على العطف ، فإن أردت القطع رفعت على تقدير : لا تأكل السمك وأنت ممن يشرب اللبن ^(٨) .

القانون السابع : كل فعل فصلته من فعل آخر بحرف «أو» على أنك ملازم للفعل الأول إلا أن يقع الفعل الثاني ، فإن الفعل الثاني يكون منصوباً ، نحو قولك : لألزمك

(١) انظر مبحث إذن في : الكتاب ١٢/٣ ، المقتضب ١٠/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ ، الإيضاح العضدي ٣١١ ، المقتصد ١٠٥٤ ، جمل الزجاجي ١٩٦ ، المقرب ٢٨٦ ، شرح المقدمة ١٧٧ ، اللباب ٣٤-٣٥ ، همع الهوامع ١٠٤/٤ ، المحرر ٨١٩-٨٢٠ .

(٢) في الأصل : من قال إذا أجيئك ، والصواب ما أثبتته .

(٣) الإلغاء قول يونس وهو حسن : انظر : الكتاب ١٣/٣ ، ١٥ ، المقتضب ١١/٢ ، الأصول ١٤٩/٢ ، جمل الزجاجي ١٨٣ ، ١٩٥ ، اللباب ٣٦/٢ ، أسرار العربية ٣٣٠ ، المقرب ٢٨٦ ، معنى اللب ٣٢ ، التبصرة ٣٩٧/١ ، المحرر ٨٢٠ .

(٤) وهي قراءة أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود . انظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ٧٧ ، البحر المحيط ٦/٦٦ ، الكشاف ٢/٦٨٦ ، معجم القراءات القرآنية ٣/٧٢ .

(٥) لم تعمل «إذا» لأنها توسطت بين قسم مقدر والفعل . . . ويحتمل أن تكون «لا يلبثون» خبراً مبتدأ محذوف يدل عليه المعنى . انظر : البحر المحيط ٦/٦٦ ، الكشاف ٢/٦٨٦ ، اللباب ٢/٣٦ ، التبصرة ١/٣٩٧ .

(٦) بإعمال «إذا» . انظر : البحر المحيط ٦/٦٦ ، الكشاف ٢/٦٨٦ ، اللباب ٢/٣٦ ، التبصرة ١/٣٩٧ .

(٧) التبصرة ١/٣٩٩ ، شرح عيون الإعراب ١٧٥ .

(٨) الكتاب ٣/٤٢ ، ٤٣ ، اللباب ٢/٤٠ ، ٤١ ، شرح المفصل ٧/٢٣-٢٤ ، الإنصاف ٢/٥٥٥-٥٥٦ ، الفرة المخفية ١٦٥ ، المقتصد ١٠٧١ ، شرح المقدمة النحوية ١٧٣ .



أو تقضييني حتى، أو لأسيرن في البلاد أو أستغني، والتقدير إلا^(١) أن أستغني،
والإ^(٢) أن تقضييني حتى^(٣)، وعلى هذا أنشدوا^(٤):

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنُعذراً^(٥)

القانون الثامن: أن كل جملة مركبة من جملتين: من فعل وفاعل، أو لاهما منفية
والثانية موجبة، أو من جملتين مختلفتين بالجنس، وهي خمسة^(٦)، والتي يعرفها
النحاة: الأمر وجوابه، والنهي وجوابه، والعرض وجوابه، والاستفهام وجوابه،
والنفي وجوابه، فدخلت الفاء في الجواب، كان المراد بذلك أن الجملة الأولى علة
الثانية، وموجبة لها^(٧)، فإن الفعل - من الجملة الثانية - يكون منصوباً.

مثال ذلك في النفي: ما تأتينا فتحدثنا^(٨)، أي: ما لم يكن منك إتيان فلم^(٩) يكن
منك حديث^(١٠). فإن أردت العطف، وهي للحديث والإتيان رفعت^(١١)، وكذلك

(١) في الأصل: إلى.

(٢) في الأصل: إلى.

(٣) الكتاب ٣ / ٤٧، المرئجل ٢٠٧ والمعنى إلى أن تستقيم أو: إلا أن تستقيم. انظر: الأزهية ١٢٢ بمعنى:
حتى، أو: إلا أن. اللباب ٢ / ٤٣، التبصرة ١ / ٣٩٨، معاني الحروف ٣٧٩ وبمعنى كي عند الزجاجي
في الجمل ١٨٦، أمالي ابن الشجري ٣ / ٧٨.

(٤) لامرئ القيس.

(٥) البيت موجود في: ديوان امرئ القيس ٦٦، الكتاب ٣ / ٤٧، الأزهية ١٢٢، التبصرة ١ / ٣٩٨،
الخصائص ١ / ٢٦٣، حروف المعاني ٥١، المقتضب ٢ / ٢٨، معاني الحروف ٧٩، جمل الزجاجي
١٨٦، شرح المفصل ٧ / ٢٢، الجنى الداني ٢٣١، الأصول ٢ / ١٥٦، رصف المبانى ١٣٣، الصاحبي
١٢٨، أمالي ابن الشجري ٣ / ٧٨، اللامات للزجاجي ٥٦.

(٦) المشهور عند المتأخرين أنها أجوبة الثمانية، وقامها بالإضافة إلى ما سبق؛ التحضيض، والتمنى،
والترجي، وأضيف إليها الدعاء. انظر: الجنى الداني ٧٤، اللباب ٢ / ٣٧، شرح المفصل ٧ / ٢٦، كشف
المشكل ١ / ٥٤٩.

(٧) التبصرة ١ / ٤٠١.

(٨) الكتاب ٣ / ٣٠-٣١، شرح المفصل ٧ / ٢٧، ٣٦، اللباب ٢ / ٤٣، المقتصد ١٠٦٩، الجنى الداني ٧٤،
وفصل ابن عصفور في المقرب ٢٨٩، الغرة المخفية ١٦٤، جمل الزجاجي ١٩٣، المحرر ٨٢٥.

(٩) في الأصل: لم.

(١٠) وفيه وجه آخر. انظر: جمل الزجاجي ١٩٣، المقتصد ١٠٦٣، المقرب ٢٨٩-٢٩٠.

(١١) الكتاب ٣ / ٣٠، اللباب ٢ / ٤٣، الغرة المخفية ١٦٤، جمل الزجاجي ١٩٣، المقرب ٢٨٩.

إن أردت القطع، وهي نفي الإتيان وإيجاب الحديث رفعت، كأنك قلت: ما تأتينا الآن تحدثنا^(١).

ومثال ذلك في الأمر والنهي: زرنى فأحسن إليك^(٢)، ولا تشتم عمرا فيسىء إليك^(٣). وإن أردت القطع، وهو إخبارك بوقوع الإحسان منك والإساءة من غير أن تريد أن الزيارة والشتم هو سبب لها؛ رفعت^(٤)، وعلى هذا أنشدوا^(٥):

ألم تسأل الربيعَ القواءَ فَيَنْطِقَ [وَهَلْ يَخْبِرُنكَ الْيَوْمَ يَدَاءُ سَمَلِقُ]^(٦)
أى: فهو ناطق^(٧)، لأن النطق سببه السؤال^(٨).

ومثال ذلك في الاستفهام: أزيد عندك فأزورك؟ بالنصب على مفهوم كون زيد عندك علة لزيارته، وبالرفع على القطع: فإنك ممن أزورك^(٩) والعرض: ألا تنزل فتحدث معك^(١٠).

فهذه هي قوانين نصب الفعل، وهي كما ترى ثمانية^(١١)، وكل فعل عطف على هذه فهو منصوب.

(١) الكتاب ٣/ ٣١، اللباب ٢/ ٤٣، الغرة المخفية ١٦٤، جمل الزجاجي ١٩٤، المقرب ٢٨٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٦، التبصرة ١/ ٤٠١، المقتصد ١٠٦٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٤، التبصرة ١/ ٤٠١.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٤، ٣٦، التبصرة ١/ ٤٠٣، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٠.

(٥) لجميل بن معمر.

(٦) البيت موجود في: ديوان جميل ١٤٥ وروايته: فينطق بالرفع، الكتاب ٣/ ٣٧ ورواية سيبويه برفع فينطق وقال: لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال فكأنه قال: فهو مما ينطق. قال الأستاذ عبد السلام هارون -رحمه الله-: ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. انظر: الحاشية رقم ٤ من كتاب سيبويه ٣/ ٣٧، شرح المفصل ٧/ ٣٦، الجنى الداني ٧٦، التبصرة ١/ ٤٠٣، الغرة المخفية ١٦٤، مغنى اللبيب ٢٢٢، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢٩، جمل الزجاجي ١٩٤، معاني الحروف ٤٤.

(٧) أو: فهو ينطق. انظر: الجنى الداني ٧٦، مغنى اللبيب ٢٢٢، التبصرة ١/ ٤٠٣، الغرة المخفية ١٦٤، جمل الزجاجي ١٩٤.

(٨) قال الصيمري: لم يجعل السؤال سبباً للنطق؛ وذلك لأن روايته برفع «ينطق». انظر: التبصرة ١/ ٤٠٣.

(٩) جمل الزجاجي ١٩٤.

(١٠) التبصرة ١/ ٤٠٢، المقتصد ١٠٦٤، المقرب ٢٩٣.

(١١) ذكر من قبل أنها خمسة، ثم صوب هنا فجعلها ثمانية.



باب الجزم

وفيه أربعة أبواب، والجزم أيضا يكون في الجمل الخبرية، وفي الجمل الشرطية، وفي أقاويل قوتها قوة الأقاويل الشرطية، وهي أقاويل تتركب من جنسين من أجناس الأقاويل المختلفة، التي إذا دخلت الفاء في الجواب منها؛ انتصب الفعل، ويكون أيضا في الأقاويل النهيية باللام.

فأما الجزم الذي يكون في الأقاويل الخبرية؛ ففيه قانون واحد، وهو أن كل كلام تتركب من فعل وفاعل، أو مبتدأ وفعل؛ فإن الفعل^(١) الذي نفى بحرف لم أو بحرف لما أو ألم في التقدير أو ألما^(٢)؛ فإنه مجزوم، نحو قولك: لم يقم زيد، ولما يقم زيد، وألم يقم زيد، وألما يقم زيد، ولم هذه تنفي الفعل الماضي وإن كان شكل الفعل الذي تدخل عليه شكل المستقبل، وذلك أن نفى قول القائل: قام زيد بحرف لم هو أن يقول: لم يقم زيد.

وأما الجزم الذي يكون في الأقاويل الشرطية؛ ففيه أيضا قانون واحد، وهو أن كل قضية شرطية كان الشرط والمشرط فيها من فعلين مستقبلين فهما مجزومان، مثل قولك: إن تكرم زيدا يكرمك، وإن كان أحدهما في شكل الماضي لم يكن هنالك جزم أصلا، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح، وحروف الشرط هي: إن، ومهما، وإذما، وحيثما، وكيف^(٣)، وأنى، وكيفما^(٤)، وأين، وأنما، ومتى^(٥) مثال ذلك: إن تخرج أخرج معك، ومهما تخرج أخرج معك، وإذما تخرج أخرج معك، وقد

(١) في الأصل: الفاعل.

(٢) أما لا الناهية فإنه يذكرها في الأقاويل النهيية. انظر: جمل الزجاجي ٢٠٧، التبصرة ١/ ٤٠٥.

(٣) يجازى بـ «كيف» عند الكوفيين، أما البصريون فيرفضون ذلك. انظر: الإنصاف ٦٤٣، مغنى اللبيب ٢٧٠، اللباب ٢/ ٦٢، شرح المفصل ٤/ ١٠٩.

(٤) يعمل الكوفيون كيفما، ولا يعملها البصريون. انظر: شرح المقدمة النحوية ١٨٧، ١٩٢، إصلاح الخلل ٢٨٥، كشف المشكل ١/ ٥٩٧.

(٥) أغفل ذكر: من، ما، وأي، وأيان.

يجازى بإذا^(١) ما في الشعر^(٢)، وأين تخرج أخرج معك، وحيثما تخرج أخرج معك، وأنى تخرج أخرج معك، وكيف تصنع أصنع مثله، وحيثما تكن أكن.

وهذه كلها إذا أدخلت الفاء في الجواب ارتفع الفعل^(٣)، وإن أدخلت حروف الابتداء على الشرط؛ بطل الجزم وارتفع الفعل، نحو: إن من يزورني أزوره^(٤). وإذا تقدم جواب الشرط^(٥) أيضاً على حرف الشرط ارتفع، نحو قولك: أكرمك إن تكرمني^(٦) وإذا عطفت فعلاً على جواب الشرط المجزوم جزمت، فإن كان فيه الفاء كان لك في المعطوف الرفع والجزم والنصب^(٧)، نحو قولك: إن تزرنني فأزورك وأحسن إليك، الرفع عطفاً على اللفظ، والجزم عطفاً على موضع الفعل قبل دخول الفاء عليه، والنصب على تقدير أن.

وأما الجزم الذي يكون في الأقاويل النهيية والأمرية؛ فإن فيه قانونين: أحدهما: أن حرف لا التي بمعنى النهي، لا التي بمعنى النفي، إذا دخلت على فعل مستقبل فإنها تجزمه، نحو قولك: لا تضرب زيداً، ولا تشتم عمراً^(٨).

الثاني: أن كل فعل مستقبل إذا دخلت عليه لام الأمر؛ فهو مجزوم، نحو قولك: ليفعل كذا وكذا^(٩).

فهذه كما ترى أربعة قوانين في الجزم، وثمانية في النصب، فجميع [ما]^(١٠) تعرب به الأفعال اثنا عشر قانوناً، وللرفع قانون واحد، وهو أن لا يدخل عليه شيء من النواصب أو الجوازم، أو يدخل الفاء في أجوبة حروف الشرط.

(١) في الأصل: إذ.

(٢) الكتاب ١ / ١٣٤، التبصرة ١ / ٤٠٩، ٤١١، معنى اللبيب ١٢٠، شرح عيون الإعراب ٢٨٦-٢٨٧، اللباب ٢ / ٥٥.

(٣) الأصول ٢ / ١٥٩، المقرب ٣٠١، التهذيب الوسيط ٣٠٠، جمل الزجاجي ٢١١، التبصرة ١ / ٤٠٩، المحرر ٨١٢.

(٤) الكتاب ٣ / ٧١، التبصرة ١ / ٤١٥، جمل الزجاجي ٢١١، اللباب ٢ / ٥٦.

(٥) في الأصل: وإذا تقدم الشرط.

(٦) التبصرة ١ / ٤١٢، شرح عيون الإعراب ٢٧٦.

(٧) الكتاب ٣ / ٨٩، جمل الزجاجي ٢١٢-٢١٣، شرح عيون الإعراب ٢٨٠-٢٨١، شرح المفصل ٧ / ٥٥، التهذيب الوسيط ٢٩٨، المحرر ٨١١.

(٨) الكتاب ٣ / ٨، المقتضب ٢ / ١٣٢، معاني الحروف ٨٣، جمل الزجاجي ٢٠٨، أسرار العربية ٣١٨، معنى اللبيب ٣٢٣، المحرر ٧٩٥.

(٩) الكتاب ٣ / ٨، جمل الزجاجي ٢٠٨، الإيضاح العضدي ٣١٩، المقرب ٢٩٧، المحرر ٨٠٠.

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.



وأما الأقاويل التي تؤلف من جنسين من أجناس الكلام التام؛ فإن فيه قانوناً واحداً، وهو أن كل فعل مستقبل كان جواباً عن الأمور والنهي أو الجحد أو العرض أو التمني أو الاستفهام^(١)، وأعني بالجواب أن يكون الفعل في القول الثاني لازماً عن القول الأول. فإنه إن كان أراد أن الأول هو علة للثاني وموجب له؛ كان الجزم لا غير^(٢)، فإن^(٣) كان الثاني علة للأول؛ كان الرفع^(٤)، ومثال ذلك: قم يدعك زيد، فتجزم إذا أردت أن قيامه هو علة للدعاء، وإن أردت أن الدعاء هو علة القيام، فقلت: يدعوك زيد، تقدير الكلام: قم لدعاء زيد، وقد مضت لك مشالات هذه الثمانية^(٥) في النواصب، فأغنى ذلك عن تكريرها، فهذه القوانين هي بالجملة حاصرة لجميع الألفاظ المعربة، والوقوف عليها أولاً من أنفع الأشياء لمن أراد أن يستوفي أجزاء هذه الصناعة، أو المستعمل منها في الأكثر، وخاصة الولدان، فإنهم يؤخذون بحفظ هذه القوانين أولاً، ثم إذا صاروا إلى الفهم أخذوا بفهم أسباب هذه القوانين، ووجهة انقسام الكلام إليها وانحصاره فيها، ثم بتفصيل ما في قانون قانون منها، حتى يستوفوا معرفة جميع الجزئيات المنحصرة في هذه القوانين، فتتم له الصناعة بسهولة وتحصيل تام في زمان يسير، وإن اقتصر عليها ذوقهم وارتياض في ميزها في كلام العرب كفى كثيراً من تشغيب^(٦) وتفتق^(٧) للقوانين التي رام النحاة أن يحصروا من قبلها هذا الجزء من هذه الصناعة، وبخاصة إذا اعتبر ما يتكلفون في ذلك من الألفات التي يسمونها إعراباً، ويأخذون الولدان بحفظها.

(١) لم يذكر هنا التحضيض، الترجي

(٢) معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٥، الكشاف ٤ / ٢٨٨، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٩٥، المحرر ٨٢٣.

(٣) في الأصل: بل ربما، وصوبتها ليستقيم المعنى.

(٤) الغرة المخفية ١٥٩، المقرب ٢٨٩، المحرر ٨٢٥.

(٥) في الأصل: الخمسة، وصوبتها. والحقيقة أن ابن رشد يتردد بين كونها خمسة وثمانية، فيذكر في ص ١٤١

أنها خمسة، ثم يعود فيجعلها ثمانية في ص ١٤٢.

(٦) الشغب والتشغيب: تهيج الشر والخصام والفتنة، ومخالفة الحق والقصد، والخلاف. انظر لسان العرب

والصاحح مادة «شغب».

(٧) فتق فلان الكلام وبجّه إذا قومه ونقحه والفتق: شق عصا المسلمين بعد اجتماع الكلمة، وتفتقت

خواصر الغنم من البقل إذا اتسعت من كثرة الرعي. وفتقت الشيء فتقاً: شققته. انظر: اللسان والصاحح

مادة «فتق» . . .

ومن وقف على هذه القوانين، وفهم انحصار الكلام فيها، وكان من أهل صناعة النحو أمكنه أن يأتي بتفاصيلها من كتب النحاة، وأن يحصر فيها ما افترق في كتبهم، ولذلك ما ترى أن تمام هذا الغرض قد تم لنا معظم ما كنا رمناه، وأما ما بقي من أجزاء هذه الصناعة مما لم نذكره لا ذكراً كلياً ولا ذكراً جزئياً، فإنه ليس فيه زيادة ترتيب وجودة تعليم على [ما] ^(١) في كتب القوم إلا يسيراً، فإن أكثر ما بقي عليهم من جودة الترتيب وحسن النظام، واستعمال التقسيم الصحيح، إنما كان في هذا الجزء الذي هو معرفة المعربات.

ومن وقف على ما كتبناه في ذلك، وكان من أهل الإنصاف ظهر له أن المسلك الذي سلكتناه في تقسيم هذا الجزء وحصر معانيه هو أدخل في الأمر الصناعي، وأضبط في باب المعاني مما جرت به عادة النحاة في ذلك على ما شرطناه في أول هذا الكتاب؛ لكن ربما عابه قوم لمفارقة المعتاد، وأنكروه لما في طبيعة الأقاويل المشهورة من الاستعباد، وربما قالوا خلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كله جهل بالطريق الصناعي، فإن وافق هذا الغرض الذي نحوناه في هذا الكتاب من أرشد الغاية التي من أجلها استقام نحو هذا النظر، وجرى في هذا المسلك، فهو أحق من نسب إليه، وهو المأجور فيه والمشكور عليه، إذ كل من عرف الغاية وأرشد إلى النهاية؛ فهو المعروف لما قبلها من الموصولات إليها، والعاملات الدالة عليها، وهذه الأشياء هي جميع ما اشتمل عليه هذا الكتاب، فإن وافق الغرض فهو ولا بد مرسوم باسمه، وكلمة مشتقة من علمه، وإن سقط هذا الغرض دون ما أشار إليه وأرشد نحوه فالعذر واضح والسبب في ذلك لا يبح، وهو تقصير القرائح عن بلوغ أغراضهم، وعجز الأذهان عن استيفاء مقاصدهم، والله تعالى يرشد العبيد لما فيه رضاهم، ويعينهم على ما فيه طاعتهم، ويبلغهم غاية الأمل في الدنيا والآخرة، إنه منعم كريم.

تم الكتاب المسمى « بالضروري في كليات صناعة النحو » بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعبيده، وعلى آله وأصحابه الأكرمين من بعده وسلم كثيراً.

(١) زيادة يقتضيه السياق.



مکتبہ لسان العرب

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



١- فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ .	الفاتحة	٥	١٣٩
﴿... إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً...﴾ .	البقرة	٦٧	١١٢
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ﴾ .	البقرة	٢١٧	١٩٠
﴿إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ أَوْ يَعْزِمَ أَوْ يَغْفِرَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ﴾ .	البقرة	٢٣٧	١٣٣
النِّكَاحِ...﴾ .			
﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ .	البقرة	٢٧٥	١٣٠
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ .	البقرة	٢٨٢	١٩٤
﴿... هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ...﴾ .	المائدة	١١٩	١٨٠
﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ﴾ .	يوسف	٨٣ ، ١٨	١٦٥
﴿... فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ...﴾ .	يوسف	٣٢	١٤١
﴿... ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي...﴾ .	يوسف	٣٧	١٤١
﴿... وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .	الإسراء	٧٦	٢٢٦
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ...﴾ .	مريم	٣٨	١٧٥
﴿... إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ...﴾ .	طه	٦٣	١٧٣
﴿نَوْكَانَ فِيهِمَا آلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا...﴾ .	الأنبياء	٢٢	١٩١
﴿... وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ .	الفرقان	٦٣	٢٠٢
﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ .	الشعراء	٢٣	٢١٤

٢١٥	٢٢٧	الشعراء	﴿وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون﴾ .
١٤٣	٣١	الأحزاب	﴿ومن يقنت منكن لله ورسوله...﴾ .
٢٢٤	٦	ص	﴿وانطلق الملائمة منهم أن امشوا...﴾ .
١٢٨	٤٧	ص	﴿وانهم عندنا لمن المصطفين الأختيار﴾ .
١٤٣	٢٩	فصلت	﴿... ربنا أربنا اللذين أضلانا من الجن والإنس...﴾ .
			﴿لسلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدررون على شىء من فضل الله...﴾ .
٢٢٣	٢٩	الحديد	﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام...﴾ .
١٢٩	٧	الحاقة	﴿فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة﴾ .
١٦٤	١٣	الحاقة	﴿إذا السماء انشقت﴾ .
١٦٧	١	الانشقاق	



٢- فهرس الأثر والمثل وقول العرب

الصفحة	الموضوع
١٣٧	- إياه وإيا الشواب
٢٠٣	- أتميمًا مرة وقيسيًا أخرى
٢٠٣	- أقاعدا وقد ذهب الناس
١٧١	- عسى الغوير أبوسًا
٢٠٤	- اللهم ضبعًا وذيًا

●●●

٣- فهرس الأشعار والأرجاز

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٩٢	الكميت	الطويل	مشعب
١٧٥	منسوب إلى طرفة	البيسط	طباخ
١٩٢	النابعة	البيسط	أحد
٢٢٧	امرؤ القيس	الطويل	فتعذرا
٢١١	جرير	البيسط	عمر
٢٠٤	منسوب إلى حسان بن ثابت	البيسط	التناير
١٨٤	زهير بن أبي سلمى	الكامل	دهر
٢١٤	الفرزدق	الكامل	عشارى
	نسب إلى أمية بن عائذ وإلى مالك بن خالد	البيسط	والأس
١٩٧	الخناعي		
٢٢٨	جميل	الطويل	سملق
٢١٦	ذو الرمة	الوافر	بلالا

١٣٠	عامر بن الجوين الطائي	المتقارب	إقبالها
١٧٧	كثير	مجزوء الوافر	طلل
١٦٩	الفرزدق	البيسط	كرام
١٨٦	امرؤ القيس	الطويل	بأرسان
١٤٠	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	بليانها

٤- فهرس الأعلام

الصفحة	
١٣٧	- الأخفش
١٣٧ ، ١٠٠	- الخليل بن أحمد
	- ذو الرمة
١٨٣ ، ١٣٧ ، ١٠٠	- سيبويه
١٠٠	- الفراء
١٨٥ ، ١٠٠	- الكسائي
١٩٢	- النابغة

•••

٥- فهرس المذاهب والقبائل:

الصفحة	
١٨٧ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٣٤ ، ١١٠	- البصريون
٢٠٢ ، ١٨٤ ، ١٣٤ ، ١١٠	- الكوفيون

•••

٦- فهرس اللغات:

الموضوع	الصفحة
- لغة «أكلوني البراغيث»	١٣١
- لغة أهل الحجاز	١٧٣
- لغة بني تميم	١٧٣
- لغة طيء	١١٦

●●●

٧- ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- ١- برنامج الفقيه القاضي الإمام الأوحى أبو الوليد بن رشد، مخطوط رقم ٨٨٤ بالأسكوريال.
- ٢- شرح الرماني على كتاب سيويه، ميكروفيلم عن مخطوطة فيض الله برقم ١٩٨٤.
- ٣- علل النحو للوراق، دار الكتب الوطنية، تونس، الصادقية: رقم ٢٥٥٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية- الكويت.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة:

- ١- ائتلاف النصر للشرحي ت. د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط ١، سنة ١٩٨٧ م.
- ٢- ابن رشد الحفيد، سيرة وثائقية، محمد بن شريفه، ط ١ سنة ١٩٩٩ م.
- ٣- اتحاد فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا الدمياطي، ت. د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ط ١ سنة ١٩٨٧ م.
- ٤- إحصاء العلوم، للفارابي، ت: د. عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، سنة ١٩٦٨ م.
- ٥- أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨٢ م.
- ٦- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١ سنة ١٩٩٨ م.

- ٧- الأزهية للهروي، ت: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٩٨٢م.
- ٨- الاستغناء في أحكام الاستثناء، للقرافي، ت. د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، سنة ١٩٨٢م.
- ٩- أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، سنة ١٩٥٧م.
- ١٠- الأشباه والنظائر، للسيوطي، ت: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١١- أشعار العامرين الجاهليين، جمع وتحقيق د. عبد الكريم يعقوب، دار الحوار، سورية، اللاذقية، ط ١، سنة ١٩٨٢م.
- ١٢- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، ت: د. حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط ١. سنة ١٩٧٩م.
- ١٣- الأصول في النحو، لابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، سنة ١٩٨٧م.
- ١٤- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ط ١٢، سنة ١٩٩٧م.
- ١٥- الأغاني، للأصفهاني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- ١٦- الإغراب في جدل الأعراب، لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، سوريا، طبعة الجامعة السورية، سنة ١٩٥٧م.
- ١٧- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، للبطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١ سنة ١٩٨٣م.
- ١٨- أقسام الكلام العربي، د. فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٩٧٧م.

- ١٩- الألسنية العربية، د. ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١ سنة ١٩٧٢ م.
- ٢٠- الألفات، لابن خالويه، ت: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٩٨٢ م.
- ٢١- الألفاظ المستعملة في المنطق، للفارابي، تحقيق: محسن مهدي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت سنة ١٩٦٨.
- ٢٢- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط ١، سنة ١٩٩٢ م.
- ٢٣- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، ط ١، سنة ١٩٧٠ م.
- ٢٤- أمالي المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، سنة ١٩٦٧ م.
- ٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٢٦- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، ت: د. حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط ١، سنة ١٩٦٩ م.
- ٢٧- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ت: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- ٢٨- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت: د. مازن المبارك، دار النفائس ط ٥، سنة ١٩٨٦ م.
- ٢٩- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، سنة ١٩٩٠ م.
- ٣٠- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.



- ٣١- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، دار الكتاب العربي، سنة ١٩٦٧ م.
- ٣٢- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، ت: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة، سنة ١٩٧٠ م.
- ٣٣- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، سنة ١٩٨٠ م.
- ٣٤- التبصرة والتذكرة، للصيمري، ت: د. فتحي أحمد مصطفى، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - ط ١، سنة ١٩٨٢ م.
- ٣٥- التبصرة في القراءات، لمكي القيسي، ت: د. محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١، سنة ١٩٨٥ م.
- ٣٦- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ت: علي محمد البجاوي، طبع عيسى البابي الحلبي.
- ٣٧- التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان - ط ١، سنة ١٩٨٦ م.
- ٣٨- التذكرة في القراءات، لابن غلبون، ت: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، سنة ١٩٩٠ م.
- ٣٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٨ م.
- ٤٠- التعريفات، للجرجاني، ت: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، ط ١، سنة ١٩٨٥ م.
- ٤١- تعليقات ابن باجة على كتاب باري أرمينياس، والعبارة للفارابي، تحقيق: د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٦ م.

- ٤٢- تفسير القرطبي، دار الغد العربي، القاهرة، ط ١، سنة ١٩٩٠ م.
- ٤٣- التكملة، لأبي علي الفارسي، ت: د. حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١، سنة ١٩٨١ م.
- ٤٤- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، عنى بنشره السيد عزت العطار الحسيني. سنة ١٩٥٦ م.
- ٤٥- التكملة لوفيات النقلة، للمندري، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، سنة ١٩٨٨ م.
- ٤٦- تهافت التهافت، لابن رشد، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف بمصر. ط ٣، ١٩٦٨ م.
- ٤٧- التهذيب الوسيط في النحو، لمحمد بن علي بن يعيش الصنعاني، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط ١، سنة ١٩٩١ م.
- ٤٨- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تصحيح أوتوبرتزل، مكتبة المثني، بيغداد.
- ٤٩- الجدل، لابن رشد، ت: د. جيران جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط ١، سنة ١٩٩٢ م.
- ٥٠- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. فخر الدين قباوة، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، سنة ١٩٨٥ م.
- ٥١- الجمل في النحو، للزجاجي، ت: د. علي توفيق الحمد، نشر مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط ١، سنة ١٩٨٤ م.
- ٥٢- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادى، ت: د. فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ٣.
- ٥٣- جواهر الأدب، للإربلي، ت: د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٩٨٤ م.



- ٥٤- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ت: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط ٣، سنة ١٩٧٩ م.
- ٥٥- حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، ت: سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، سنة ١٩٨٢ م.
- ٥٦- الحدود، لجابر بن حيان، ت: د. عبد الأمير الأعمش، ضمن كتاب رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب. دار المناهل للطباعة والنشر-بيروت-لبنان، ط ١ سنة ١٩٩٣ م.
- ٥٧- الحدود، للرماني، ضمن: رسالتان في اللغة، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة ١٩٨٤ م.
- ٥٨- الحدود، لابن سينا، ت: د. عبد الأمير الأعمش، ضمن كتاب رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب دار المناهل للطباعة والنشر-بيروت-لبنان-ط ١، ١٩٩٣ م.
- ٥٩- الحدود، للغزالي، ت: د. عبد الأمير الأعمش، ضمن كتاب رسائل منطقية.
- ٦٠- الحدود الفلسفية، للخوارزمي، ت: د. عبد الأمير الأعمش، ضمن كتاب رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب. دار المناهل للطباعة والنشر-بيروت-لبنان-ط ١-١٩٩٣ م.
- ٦١- الحروف، للفارابي، تحقيق: محسن مهدي، بيروت، سنة ١٩٧٠ م.
- ٦٢- حروف المعاني، للزجاجي، ت: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط ٢، سنة ١٩٨٦ م.
- ٦٣- الحلال في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، ت: د. مصطفى إمام، نشر مكتبة المتنبي، ط ١، سنة ١٩٧٩ م.
- ٦٤- خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، سنة ١٩٨٩ م.

- ٦٥- الخصائص، لابن جنى، تحقيق: محمد على النجار، نشر دار الهدى، بيروت.
- ٦٦- كتاب الخط، للزجاجى، ت: د. غانم قدورى الحمد، مجلة المورد، م١٩٠، ع٢٠، سنة ١٩٩٠ م.
- ٦٧- دائرة المعارف الإسلامية، يصدرها بالعربية: أحمد الشتناوى وآخران.
- ٦٨- دراسات نقدية فى النحو العربى، د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥٧ م.
- ٦٩- دروس فى الألسنية العامة، دى سوسير، تعريب صالح القرمادى، محمد الشاوس، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، سنة ١٩٨٥ م.
- ٧٠- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجانى، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجى بالقاهرة.
- ٧١- الديباج المذهب، لابن فرحون، ت: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٩٨٠ م.
- ٧٢- ديوان أبى الأسود الدؤلى، تحقيق: عبد الكريم الدجيلى، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد سنة ١٩٥٤ م.
- ٧٣- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٣.
- ٧٤- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، ت: د. نعمان محمد أمين طه، نشر دار المعارف بمصر.
- ٧٥- ديوان جميل، جمع وتحقيق: دكتور حسين نصار، مكتبة مصر.
- ٧٦- ديوان حسان بن ثابت، ت: د. سيد حنفى حسنين، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٤ م.
- ٧٧- ديوان ذى الرمة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، نشر مطبوعات مجمع اللغة العربى بدمشق سنة ١٩٧٣ م.



- ٧٨- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفى الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سنة ١٩٧٥ م.
- ٧٩- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، سنة ١٩٧١ م.
- ٨٠- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- ٨١- ديوان الهذليين، نشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٥ م.
- ٨٢- الذيل والتكملة، لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق: إحسان عباس، محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت، سنة ١٩٦٤-١٩٦٦ م.
- ٨٣- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط ٢.
- ٨٤- رصف المباني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٩٧٥ م.
- ٨٥- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف ط ٢، دار المعارف بمصر.
- ٨٦- سر صناعة الإعراب، لابن جنى، ت: د. حسن هندأوى، نشر دار القلم، دمشق، ط ١، سنة ١٩٨٥ م.
- ٨٧- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١١، سنة ١٩٩٦ م.
- ٨٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ت: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٨٩- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار إحياء الكتب العربية.
- ٩٠- شرح التسهيل، لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١ سنة ١٩٩٠ م.

- ٩١- شرح الجمل لابن عصفور، ت: د. صاحب جعفر أبو جناح. بغداد سنة ١٩٨٠ م.
- ٩٢- شرح ديوان الحماسة للتبريزي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، سنة ١٣٥٨ هـ.
- ٩٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ٢، سنة ١٩٦٧ م.
- ٩٤- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه إيليا حاوي، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، ط ١ سنة ١٩٨٣ م.
- ٩٥- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٩٦- شرح شواهد المغنى، للسيوطي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- ٩٧- شرح الكافية في النحو، للرضي الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٥ م.
- ٩٨- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، ت: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، سنة ١٩٨٨ م.
- ٩٩- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ت: د. رمضان عبد التواب وآخران، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٦ م.
- ١٠٠- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- ١٠١- شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ، ت: د. محمد أبو الفتوح شريف، نشر الجهاز المركزي للكتب الجامعية سنة ١٩٧٨ م.
- ١٠٢- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، ت: د. داود سلوم، د. نوري حمودي القيسي، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ط ١، سنة ١٩٨٤ م.



- ١٠٣- شعر زهير بن أبي سلمى، للأعلم الشتمري، تحقيق: فخر الدين قباوة، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣ سنة ١٩٨٠ م.
- ١٠٤- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر دار التراث العربي، ط ٣، سنة ١٩٧٧ م.
- ١٠٥- شمس العلوم، لنشوان الحميري، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان سنة ١٩٨٣ م.
- ١٠٦- الصاحبي، لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المريخ للنشر.
- ١٠٧- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٣، سنة ١٩٨٤ م.
- ١٠٨- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربي، ط ٢.
- ١٠٩- الصور غير المقبولة عند النحاة العرب، منصور علي عبد السميع، ماجستير بكلية الآداب بينها سنة ١٩٨٩ م.
- ١١٠- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط ٢، سنة ١٩٨٢ م.
- ١١١- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، ت: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١، سنة ١٩٨٥ م.
- ١١٢- العبارة، لابن رشد، ت: د. جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط ١، سنة ١٩٩٢ م.
- ١١٣- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة الكويت، سنة ١٩٨٤ م.
- ١١٤- العمدة، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، ط ٥، سنة ١٩٨١ م.

- ١١٥- العين، للخليل بن أحمد، ت: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
- ١١٨- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة، شرح وتحقيق: د. نزار رضا، منشورات دار مكتب الحياة، بيروت.
- ١١٩- الغرة المخفية، لابن الخباز، تحقيق: حامد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، ط ١، سنة ١٩٩٠ م.
- ١٢٠- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٢١- الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ١٢٢- الفعل: زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، سنة ١٩٨٠ م.
- ١٢٣- فن الشعر (كتاب الشعر، لابن رشد)، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، دار الثقافة، بيروت.
- ١٢٤- الفوائد الضيائية، للجامي، ت: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية سنة ١٩٨٣ م.
- ١٢٥- في بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، ط ١، سنة ١٩٨٢ م.
- ١٢٦- الكامل، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربي.
- ١٢٧- كتاب سيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة، ط ٢، سنة ١٩٧٩ م.
- ١٢٨- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، نشر مكتبة الخانجي بمصر، ط ١، سنة ١٩٨٨ م.



- ١٢٩- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ت: د. لطفى عبد البديع، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٦٣ م.
- ١٣٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، ط ٣، سنة ١٩٨٧ م.
- ١٣١- كشف المشكل، للحيدرة اليمنى، ت: د. هادى عطية مطر، نشر مطبعة الإرشاد، بغداد سنة ١٩٨٤ م.
- ١٣٢- الكليات، للكفوى، أعده: د. عدنان درويش، محمد المصرى، مؤسسة الرسالة، ط ١، سنة ١٩٩٢ م.
- ١٣٣- اللامات، للزجاجى، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢ سنة ١٩٨٥ م.
- ١٣٤- اللباب فى علل البناء والإعراب، للعكبرى، تحقيق: غازى طليمات، د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، سنة ١٩٩٥ م.
- ١٣٥- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- ١٣٦- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٩ م.
- ١٣٧- لمع الأدلة فى أصول النحو، لابن الأنبارى، تحقيق: سعيد الأفغانى، طبع الجامعة السورية، سنة ١٩٥٧ م.
- ١٣٨- ما يجوز للشاعر فى الضرورة، للقرزاق القيروانى، ت: د. رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادى، نشر مكتبة دار العروبة، الكويت.
- ١٣٩- ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصود وعمدود، لابن جنى، ت: د. عبد الباقي الخزرجى، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، ط ١، سنة ١٩٨٧ م.



- ١٤٠- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، سنة ١٩٨٠م.
- ١٤١- مجالس العلماء للزجاجى، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط٢، سنة ١٩٨٣م.
- ١٤٢- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جنى، تحقيق: على النجدى ناصف وآخرين، القاهرة، سنة ١٣٨٦هـ.
- ١٤٣- المحرر فى النحو، للهرمى، تحقيق: منصور على عبد السميع، دكتوراه بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية سنة ١٩٩٥م.
- ١٤٤- مختصر شواذ القرآن، لابن خالويه، نشره: ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- ١٤٥- مختصر المذكر والمؤنث، لابن سلمة، ت: د. رمضان عبد التواب، القاهرة، سنة ١٩٧٢م.
- ١٤٦- المذكر والمؤنث، للفراء، ت: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، سنة ١٩٧٥م.
- ١٤٧- المذكر والمؤنث، للمبرد، ت: د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادى، مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة، سنة ١٩٧٠م.
- ١٤٨- مرآة الزمان، لليافعى اليمنى، منشورات مؤسسة الأعمى للمطبوعات، بيروت، ط٢، سنة ١٩٧٠م.
- ١٤٩- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق: على حيدر، دمشق سنة ١٩٧٢م.
- ١٥٠- المرقبة العليا، للنباهى، نشر ليفى بروفنسال، طبعة القاهرة، سنة ١٩٤٨م.
- ١٥١- المسائل المشكلة، لأبى على الفارسى، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوى، مطبعة العانى، بغداد.



- ١٥٢- المسائل المنشورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ١٥٣- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق. ط ٢.
- ١٥٤- معاني الحروف، للرماني، ت: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر.
- ١٥٥- معاني القرآن، للأخفش، ت: د. هدى قراعة، نشر الخانجي، بالقاهرة، ط ١، سنة ١٩٩٠ م.
- ١٥٦- معاني القرآن، للزجاج، ت: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، سنة ١٩٨٨ م.
- ١٥٧- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف، نشر عالم الكتب، بيروت، ط ٢، سنة ١٩٨٠ م.
- ١٥٨- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بالأردن، ط ١، سنة ٢٠٠٠.
- ١٥٩- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، للمراكشي، تحقيق: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، سنة ١٩٦٣ م.
- ١٦٠- معجم القراءات القرآنية، د. عبد العال سالم مكرم، د. أحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط ٢ سنة ١٩٨٢ م.
- ١٦١- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط ٢، سنة ٢٠٠١ م.
- ١٦٢- المغرب في حلى المغرب، لابن سعيد، ت: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر سنة ١٩٦٤ م.



- ١٦٣- مغنى اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد على حمد الله، نشر دار الفكر، بيروت، ط ٦ سنة ١٩٨٥ م.
- ١٦٤- مفتاح العلوم، للخوارزمي، دار الطباعة المنيرية سنة ١٣٤١ هـ.
- ١٦٥- المفصل، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ٢.
- ١٦٦- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٢.
- ١٦٧- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، سنة ١٩٨٢ م.
- ١٦٨- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط ٢، سنة ١٣٩٩ هـ.
- ١٦٩- المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، ت: د. شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، ط ١، سنة ١٩٨٨ م.
- ١٧٠- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى، مطبعة العاني ببغداد.
- ١٧١- المقولات، لابن رشد، ت: د. جيران جهامى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط ١، سنة ١٩٩٢ م.
- ١٧٢- الممتع في التصريف، لابن عصفور، ت: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط ١، سنة ١٩٨٧ م.
- ١٧٣- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٧، سنة ١٩٩٤ م.
- ١٧٤- منطق أرسطو، د. عبد الرحمن بدوى، دار الكتب سنة ١٩٤٩ م، ومكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥٥ م.
- ١٧٥- المنطق الصورى، د. على سامى النشار، دار المعارف، ط ٥، سنة ١٩٧١ م.

- ١٧٦- المنوال النحوى العربى، د. عز الدين مجدوب، نشر كلية الآداب - سوسة، دار محمد على الحامى، الجمهورية التونسية، ط ١، سنة ١٩٩٨ م.
- ١٧٧- موجز تاريخ علم اللغة فى الغرب، د. ه. روينز، ترجمة: د. أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٢٧، المجلس الوطنى للشقافة والفنون والآداب. بالكويت.
- ١٧٨- الموسوعة العربية العالمية، نشر مؤسسة أعمال الموسوعة، للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١.
- ١٧٩- الموشح، للمرزبانى، تحقيق: على محمد البجاوى، دار الفكر العربى.
- ١٨٠- نتائج الفكر، للسهيلى، ت: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.
- ١٨١- النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة، لابن تغرى بردى، دار الكتب، سنة ١٩٥٦ م.
- ١٨٢- النحو التعلیمى فى التراث العربى، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ١٨٣- النحو العربى: قواعد وتطبيق، د. مهدى المخزومى.
- ١٨٤- النحو العربى والدرس الحديث، د. عبده الراجحى، دار النهضة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٦ م.
- ١٨٥- نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمى العراقى، بغداد سنة ١٩٧٤ م.
- ١٨٦- النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى، تصحيح: على محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٨٧- النكت فى تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشتمرى، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية سنة ١٩٩٩ م.

١٨٨- النوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط ١. سنة ١٩٨١م.

١٨٩- مع الهوامع، للسيوطي، ت: د. عبد العال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلمية بالكويت، سنة ١٩٧٥م.

١٩٠- الواضع في العربية، للزبيدي، ت: د. أمين علي السيد، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٧٥م.

١٩١- الوافي بالوفيات، للصفدي، باعثناء: د. ديدرنغ، دار نشر فرانز شتاينر بفيسبادن سنة ١٩٧٤م.

ثالثاً، المراجع الأجنبية:

- 1- Aristotle, Complete Works, In: greet books. Volume 1. 1952.
- 2- C. Brockelmann: Arab. Grammatik. Leipzig 1960.
- 3- C. Brockelmann: Geschichte Der Arabischen Litteratur. Leiden, EJ. BRill. 1937.
- 4- Hielmslev -Louis: Pro`egomenes `a Une Th`eorie du Langage, traduit du danois Par Une Conger avec la Collaboration d'Annick de Minuit, 1971, Essais Linguistiques, les editions de minuit, 1971.
- 5- Martinet, A-Elements of General Linguistics. Translated by. Palmer, E., Faber, Ltd, London 1964.
- 6- R.M.W. Dixon: What is Language, Longmans, 1965.
- 7- V.H.M. Versteegh: greek elements in arabic Linguistic thinking. Leiden. E.J. Brill, 1977.



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	- الإهداء
٥	- تقديم بقلم الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة
٧	- مقدمة
القسم الأول:	
١٣	- دراسة كتاب الضرورى فى صناعة النحو
١٥	- ابن رشد: مكاتته وعلمه
١٩	أولاً، كتابه، العنوان-توثيقه
٢١	- الغرض من تصنيف الكتاب
٢٨	- لغته
٣١	ثانياً المنهج العام
٣٩	- البناء والمحتوى
٤٤	- بناء الجملة عند ابن رشد
٤٩	- بيان وتعليق
٤٩	١- تقييد الجملة البسيطة بالأفعال
٤٩	أ- ظن وأخواتها
٥٠	ب- كان وأخواتها
٥٢	ج- أفعال المقاربة والرجاء والشروع
٥٤	د- نعم وبشس وحبذا

- ٥٨ ٢- الجمل الخبرية المقيدة بالأسماء
- ٥٨ أ- التقييدات المعنوية
- ٦٠ ب- المقيدات اللفظية
- ٦٢ ٣- الجمل الثواني
- ٦٥ - الجمل المركبة من جنسين مختلفين
- ٦٥ أ- إعراب الجمل الأمرية والنهيية
- ٦٧ ب- النداء
- ٦٨ ج- الاستفهام
- ٦٩ إعراب الأفعال
- ٧٠ ثالثاً، المصطلحات والتعريفات عند ابن رشد
- ٧٠ أ- المصطلحات
- ٧٠ ١- التصرف
- ٧٢ ٢- الاسم المستقيم
- ٧٥ ٣- الاسم المائل
- ٧٦ ٤- الأقاويل المركبة
- ٧٨ ٥- ما المولدة
- ٧٨ ٦- الجمل الجزئية
- ٧٩ ٧- الأحوال الإضافية
- ٧٩ ٨- الوجوه الثلاثية
- ٨٠ ٩- علم التركيب
- ٨٠ ١٠- علم الألفاظ المفردة
- ٨٠ ب- التعريفات

٨٠	١- أقسام الكلام
٨٠	أ- الاسم
٨٢	ب- الفعل
٨٣	ج- الحرف
٨٤	٢- التعريف بالقسمة
٨٥	- قسمة الفعل
٨٥	أ- الماضي
٨٥	ب- المستقبل
٨٥	- تعقيب
٨٧	وصف المخطوط
٨٧	منهج التحقيق
٨٩	خاتمة
٩١	صور عن المخطوط

القسم الثاني: كتاب الضروري في صناعة النحو

٩٧	مقدمة
٩٧	أقسام الصناعة
١٠٠	عمن أخذ النحو
١٠١	التعليم المستعمل في الصناعة
١٠١	الترتيب المستعمل
١٠٣	قسمة الكتاب

الجزء الأول في المقدمات

١٠٥	القسم الأول
-----	-------------

١٠٥	الباب الأول:
١٠٥	الاسم - الفعل - الحرف
١٠٨	الباب الثاني: قسمة الأسماء في خمسة فصول
	الفصل الأول: أنواع الأسماء: أسماء ذوات - معان - صفات - مضافة -
١٠٩	مصادر - أول - مشتقة - نكرة - معرفة - أنواع المعارف - أنكر النكرات ...
١١٤	الفصل الثاني: الضمائر
١١٥	الفصل الثالث: أسماء الإشارة
١١٦	الفصل الرابع: الأسماء الموصولة
١١٨	الفصل الخامس: أنواع الأفعال

القسم الثاني: القول

١٢٠	أقسام الأقاويل: تام - غير تام - جمل خبرية وإنشائية - أول وثوان
-----	-------	--

الجزء الثاني: الأشكال: في خمسة فصول

١٢٥	الباب الأول: الأسماء الأول
١٣٠	الباب الثاني: الأفعال
١٣٦	الباب الثالث: الضمائر
١٤١	الباب الرابع: أسماء الإشارة
١٤٣	الباب الخامس: الأسماء الموصولة

الجزء الثالث: القول في الإعراب

	تعريفه - الاسم المستقيم - المائل - الضمة - الفتحة والكسرة - الأسماء المفردة -
١٤٥	الجمل التامة وفيه أربعة أبواب
١٥٤	الباب الأول: الجمل الخبرية
١٥٤	الجمل الأول والمركبة

١٥٤	الأول: بسيطة ومركبة
١٥٤	مقيدات الجمل البسيطة: حروف-أفعال-أسماء
١٥٥	-تقييدات الفعل: ظرف زمان، مكان، حرف جر، مصدر، من أجله
١٥٦	- المشتقات: اسم الفاعل
١٥٧	صيغ المبالغة... ومقيداتها
١٥٧	- المقيدات اللفظية- مقيدات معنوية
١٥٨	- الجمل الأول المركبة: تركيب إخبار-تركيب تقييد-نعم وبش-حبذا
١٦٠	- الجمل الخبرية «الثواني»: أسلوب الشرط-القسم-العطف
١٦١	قوانين الإعراب على ستة أجناس، وهى على أبواب
١٦٣	الباب الأول: قوانين القول الخبرى المطلق
١٦٨	الباب الثانى: فى الأخبار الداخلة عليها الأفعال
١٧٢	الباب الثالث: الأخبار المقيدة بالحروف
١٧٦	الباب الرابع: الخبر المقيد بالأسماء
١٧٦	الجنس الأول: قيود الأسماء التى هى ألقاب، وفيه قوانين
١٧٦	القانون الأول: الإضافة
١٧٧	القانون الثانى: الصفة
١٧٨	القانون الثالث: العدد
١٧٩	القانون الرابع: التمييز
١٧٩	-الجنس الثانى: الأسماء التى تقييد بها الأفعال:
		القانون الأول: ظرف الزمان والمكان والمصدر-المفعول به الحال-المفعول
١٧٩	لأجله
١٨٠	القانون الثانى: التمييز المحول عن الفاعل

١٨١	القانون الثالث: التقييد بالحرف: حرف الجر - واو المعية
١٨٦	- الجنس الثالث: المشتقات وعملها عمل الفعل
١٩١	- قوانين الاستثناء
١٩١	القانون الأول: الاستثناء من الموجب
١٩١	القانون الثاني: في الاستثناء المنفي
١٩٢	القانون الثالث: الاستثناء بآلا
١٩٢	القانون الرابع: الاستثناء بغير
١٩٣	القانون الخامس: حاشا وخلا وعدا وسوى
١٩٣	القانون السابع: الاستثناء ب إلا أن يكون

الجزء الرابع: الباب الأول

١٩٥	قوانين الجمل الثواني التي تتركب من جملتين
١٩٥	أسلوب الشرط لو - لولا - لما
١٩٦	أسلوب القسم
	الجمل المعطوفة، وفيه قوانين: العطف بالواو والفاء وثم، العطف بأو وإما،
١٩٧	العطف بـ «لكن - بل»
٢٠٠	الباب الثاني: في إعراب الجمل الأمرية والنهيية
٢٠٠	أسماء الأفعال: خذ - دونك - عندك - تراك
٢٠١	المصادر: سعيًا - سحقًا - ويح - ويل
٢٠٥	الباب الثالث: من الكلام التام: النداء
٢٠٥	الفصل الأول: ضرورب الاسم المنادى
٢٠٩	الفصل الثاني: وصف المنادى
٢١٠	الفصل الثالث: العطف على المنادى

٢١١ الفصل الرابع : البديل من المتادى
٢١٢ الباب الرابع: الاستفهام
	إعرابه- الحكاية عن الاستفهام بمن- أدوات الاستفهام- كم- أى وحكايتها-
٢١٢ الحكاية فى باب الخبر - ما لا ينصرف
٢٢١ القول فى إعراب الأفعال
٢٢١ المبني والمعرب
٢٢٢ نصب الفعل الصحيح والمعتل والأفعال الخمسة- علامات جزم الفعل
٢٢٣ قوانين نصب الفعل بلن- أن الناصبة- كى- حتى- إذا
٢٢٩ باب الجزم: وفيه أربعة أبواب:
٢٢٩ - الجزم فى الأقاويل الخبرية ب: لم لما
٢٢٩ - الجزم فى أسلوب الشرط
	- أدوات الشرط- الفاء الواقعة فى جواب الشرط- عطف فعل على جواب
٢٢٩ الشرط
	الجزم فى الأقاويل النهيية والأمرية لا- لام الأمر- الجزم فى جواب
٢٣١ الطلب
٢٣٣ الفهارس العامة
٢٥٧ الفهرس



مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
رابط بديل
lisanerab.com

